

حَدِيثُ الْحَقَائِقِ وَالْوَثَائِقِ

اِسْتِقْلَالُ الْقَضَاءِ

وَمِحْنَةُ الْإِنْخَابَاتِ

دراسة تطبيقية وثائقية للإشراف القضائي على الانتخابات
وتكوين وأداء السلطتين التشريعية والقضائية ، بما يستوجب
تقنين إستقلال القضاء إدارياً ومالياً عن السلطة التنفيذية
بوصفه الضمانة الأساسية للتنظيم الدستوري في مصر

المستشار

يحيى الرفاعي

الرئيس الشرفي لنادى القضاء

رأى وتعقيب

أستاذ سعد أبو السعود

أستاذ مجدى مهنا

أستاذ طارق النسي

أستاذ محمد سليم العول

أستاذة ألفتى الكبير الراحل الأستاذ

محمد الحيوان

المكتبة المصرية الحديث

إستقلال القضاء

ومحنة الانتخابات

جميع حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م ١٤٢١ هـ

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو نقله على أي نحو سواء
بالصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابةً ومقدمًا.

الناشر : المكتب المصري الحديث

البريد الإلكتروني : almaktabalmasry@hotmail.com

القاهرة : ٢ شارع شريف عمارة اللواء	ت : ٣٩٣٤١٢٧
الأسكندرية : ٧ شارع نوبار المشية	ت : ٤٨٤٦٦٠٢
المطابع : طريق مصر اسكندرية الزراعي ك ١٠	ت : ٧٤ / ٤٤١٠٧٠

إستقلال القضاء

ومحنة الانتخابات

دراسة تطبيقية وثائقية للإشراف القضائي علي الانتخابات
وتكوين وأداء السلطين التشريعية والقضائية ، بما يستوجب
تقنين إستقلال القضاء إدارياً ومالياً عن السلطة التنفيذية
بوصفه الضمانة الأساسية للتنظيم الدستوري في مصر

المستشار

يحيى الرفاعى

الرئيس الشرفى لنادى القضاة

رأى وتعقيب

- المستشار طارق البشوش ● الأستاذ سعد أبو السعود
- الدكتور محمد سليم العوا ● الأستاذ مجدى مهنا
- الصحفي الكبير الراحل الأستاذ محمد الحيوان

المكتبة المصرية الحديث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

- إلى كل قاضٍ من قضاة مصر الذين يحملون العدل إلى الناس ، ويفتقدونه لأنفسهم (!)
- وإلى سائر المواطنين الذين تؤرقهم هموم مصر ويتعطشون ، على أرضها ، للمشروعية والحرية ..
- أهدي هذا الكتاب .

يحيى الرفاعى

تقديم

إستقلال القضاء

ركيزة التنظيم الدستوري في مصر

- أتصور من منظور تاريخي ، أن حكم المحكمة الدستورية العليا الذي صدر في الثامن من شهر يولييه سنة ٢٠٠٠ ، قد بدأت به مرحلة جديدة في تاريخ الممارسة الدستورية في بلادنا .
- لقد قضى الحكم بوجوب أن يتم الاقتراع في العملية الانتخابية لمجلس الشعب تحت إشراف أعضاء الهيئات القضائية ، وذلك بموجب حكم المادة (٨٨) من الدستور ، وأبطل الحكم أى نص تشريعي لا يكتفل بموجبه إتمام الانتخابات تحت هذا الإشراف ، كما يُبطل أيضاً أى إجراء إدارى لا ينصاع إلى هذا الأمر بالوجوب ، وحكّم بعدم صحة تشكيل المجلس التشريعي الذي تتأسس عضويته على غير هذا المقتضى .
- نحن هنا أمام تشكيل السلطة التشريعية التي يُشخصها مجلس الشعب بنص الدستور ، هذه السلطة التشريعية لا ينشأ مجلسها نشأة صحيحة ، ولا تُكتسب عضوية الأعضاء فيها ليمارسوا وظائفها الدستورية من سنّ للقوانين ورقابة للحكومة ، لا ينشأ أى من ذلك ، إلا بعملية تتم تحت إشراف السلطة القضائية .

● إن الدستور - بموجب حكم المحكمة الدستورية - قد عزل عملية إنشاء الهيئة التشريعية عن الحكومة بسلطانها التنفيذية ، وجعل ذلك أمانة في يد القضاء وحده ، وإن تنحية السلطة التنفيذية عن الإشراف علي العملية الانتخابية ، يضمن إستقلال نشأة الهيئة التشريعية المنتخبة عن أثر الممارسات التنفيذية ، ذلك أن السلطة التنفيذية تعمل تحت رقابة السلطة التشريعية ، فلا يجوز أن يكون لها أثر أو تأثير في عملية نشأة سلطة التشريع ، كما أن السلطة التنفيذية يديرها حزب الأغلبية الحاكم الذي يدخل الانتخابات منافساً للأحزاب الأخرى ، فلا يجوز أن يكون لأجهزة تنفيذ تعمل تحت إدارته وسيطرته تأثير علي العملية الانتخابية .

● بينما لا يعمل القضاء وهيئاته بالسياسة ، ورجاله ممنوعون من الانتماء للأحزاب والاشتغال بالسياسات الجارية ، ومن ثم فهم خارج دائرة المنافسات الانتخابية كلها ، كما أن صلتهم بالسلطة التشريعية أنهم يطبقون قوانينها دون أن يكون لها إشراف فعلى عليهم . كما أن القضاء لا يملك جهازاً تنفيذياً دائماً يكفل له نفوذاً فعلياً مستمراً ، ولا يملك أدوات ضغط سياسى أو اجتماعي تؤثر في مثل هذه الأمور ، إنما هو يمارس عمله الموكل إليه مرة واحدة وينسحب منه بمجرد تمامه .

● ومن ثم فإن إشراف القضاء علي الانتخابات يضمن حييدة العملية الانتخابية ، ويكفل تنحية تأثير ذوى السلطان المالي والإدارى عليها ، دون أن يكون للقضاء وجه نفوذ اجتماعى يكفل له قوة ذاتية مستمرة بالنسبة

لمجلس الشعب ، لأنه سيعمل من بعد الانتخابات في اختصاصه القضائي الأصيل دون أن تبقى له أية علاقة خاصة تربطه بمجلس الشعب ، وليس الحال هكذا بالنسبة للسلطة التنفيذية التي تملك من الوسائل المادية ومن الروابط الحزبية بالمجلس ، ما يُخشى من أثره المستمر علي أعمال المجلس .

● لذلك فإن الإستقلال الفعلي للمجلس النيابي عن الحكومة [السلطة التنفيذية] ينكفل بتطبيق ما حكمت به المحكمة الدستورية في هذا الشأن .



● ومن جهة أخرى فإن القضاء بوصفه الحارس الدستوري والفعلي علي صحة إجراءات الانتخاب وتشكيل المجلس النيابي الذي يشخص السلطة التشريعية ، بوصفه الحارس علي هذا الأمر ، يكون قد إنضافت إليه وظيفة هي من الركائز الأساسية للممارسة السياسية الدستورية والديمقراطية .

● إن أعمال وظائف السلطة التنفيذية لا يحتاج إلى دستور ولا إلى تنظيمات ديمقراطية ، لأن السلطة التنفيذية تملك من المال ومن إمكانات استخدام وسائل العنف المشروع [أي السلاح] ومن أساليب الضغط والحصر علي المواطنين ، تملك من كل ذلك ، ما يجعلها قوية بذاتها ، ومستطيعه بما تملك من وسائل البطش والارغام ، وقد وجدت الدساتير والأساليب الديمقراطية لتقييد من اطلاق سلطاتها وتحد من غلوها وعنفوانها .

● وهذه القيود والحدود ترد بالدساتير من خلال ما تخوله للمجالس النيابية وللهيئات القضائية من إمكانات مراقبة المشروعية في تصرفات السلطة التنفيذية . ونحن نجتهد في تقرير الضمانات التي تكفل استقلال كل

من السلطتين التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية، وتقرير إمكان رقابة كل من هاتين السلطتين التشريعية والقضائية لأعمال السلطة التنفيذية .

● وضمانات استقلال القضاء ينص عليها الدستور في مبادئ عامة ، وتبينها القوانين المنظمة للحكم والسلطة القضاء وهيئاته ، وهي حسب تحديد الدستور لها « المحاكم » ، « مجلس الدولة » ، « المحكمة الدستورية العليا » وهذا كله معروف .

● وضمانات استقلال السلطة التشريعية أوردتها نصوص الدستور ويبينها قوانين مجلس الشعب وممارسة الحقوق السياسية ، وكذلك بالنسبة لمجلس الشورى ، وهذا معروف أيضاً .

● ولكن ما أريد أن أشير إليه الآن بمناسبة صدور حكم المحكمة الدستورية الأخير ، هو أن ضمانات إستقلال القضاء المصري ، لم تعد محصورة الأهمية في كفالة استقلال المحاكم في ممارستها لوظيفة القضاء ، وإقرار الحقوق لأصحابها ، إنما صارت ضمانه من أهم الضمانات لكفالة صحة تشكيل السلطة التشريعية ومجلسها النيابي بإجراءات سليمة ونزيهة .

● إن أي إنحراج يمس القضاء المصري لا يضعفه في ذاته فقط ، ولكنه يقضى تماماً علي الوجود الصحيح للسلطة التشريعية .

● وقد صار علي مجلس الشعب عندما ينشأ صحيحاً في الانتخابات الجارية وما يتلوها ، أن يدرك أن وجوده المشروع الصحيح معلق علي ما يتوافر وما ينكفل من ضمانات لاستقلال السلطة القضائية .

● ومن هنا يتعين إعادة النظر لا في قانون مباشرة الحقوق السياسية فقط،
ولكن في قوانين السلطة القضائية لإلغاء كل حكم وارد فيها يُمكن أى جهة
من جهات التنفيذ من أن يكون لها أدنى وجه من وجوه التأثير أو الضغط
على الهيئات القضائية والمحاكم ومجالس القضاء .

● وقد صارت أهمية هذه المراجعة ذات أولوية ، ويتعين أن تُولى كل
الاعتبار وأن تُنحى أية سلطة أو سيطرة لوزارة العدل على أى شأن من شئون
المحاكم والقضاء ، لأن وزارة العدل هي جزء من السلطة التنفيذية ، ومن
مجلس الوزراء المعبر عنها ، وأن المادة { ٨٨ } من الدستور فيما توجبه بمؤداها
من تمام الاقتراح في الانتخابات تحت إشراف أعضاء الهيئات القضائية ، إنما
توجب بمقتضاها رفع أى أثر أو وجه سيطرة أو إشراف على القضاء من جانب
أى جهة من الجهات التي تمثل السلطة التنفيذية .

● إن الأستاذ الجليل المستشار يحيى الرفاعي ، فيما يقدمه بهذا الكتاب،
إنما يستجيب لنداء الحق والضمير ، وينظر بعينه البصيرة إلى ما تستوجبه هذه
المرحلة الحالية من موجبات لإكمال الهيكل الدستوري والديمقراطي في إدارة
المجتمع المصرى ، فلم يعد الدفاع عن استقلال القضاء مقصور الأثر على
السلطة القضائية ، بل صار مما يتمثل فيه مستقبل الديمقراطية والنظام
الدستورى فى مصر .. والحمد لله ..

طارق البشوى

مقدمة

● إستقبلتُ حكم المحكمة الدستورية - كما إستقبله سائر المواطنين - بالفرح والإستبشار ، فأخيراً سوف يتحقق لمصر حلم أن يُشرف القضاة علي الانتخابات ، وأن الآوان لكى تغسل مصر عن إسمها عار تزوير هذه الانتخابات ، وهى فاحشة إشتهرت بها بين الأمم ، فنالت من مكانتها ومكانة شعبها بين شعوب الأرض قاطبة ، حتي لم تعد تدانيها غير فاحشة الاستفتاءات الباطلة ونتائجها من ناحية ، وبدعة الجمهورية الوراثية وعارها من ناحية أخرى ! فى حين أن مصر عرفت مذاق الانتخابات النزيهة سنة ١٩٢٤ ، وسنة ١٩٤٩ ، وربما سنة ١٩٧٦ ، وكلها قمت بغير إشراف قضائى ، ولكن - برغم ذلك - أجزتها الحكومة نزيهة (١) ولو خلصت النوايا فستجرى الانتخابات القادمة - بإذن الله - نزيهة وتروي ظمأ مصر للديمقراطية الصحيحة .

● إستبشرت ، كما إستبشر كل المواطنين ، لأن الديمقراطية قادمة حتماً ، شئنا أم أبينا ، فقد تهاوت النظم الفردية من حولنا ، بعضها أدرك هذه الحقيقة فحَقَّن دماء شعبه ومَهَّد الطريق للديمقراطية ، فعرفت السنغال وزامبيا الانتخابات النزيهة ، وبعضها دفع ثمناً فادحاً - كإيران وبنجلاديش - أمل ألا تضطر مصر لدفعه ، والعياذ بالله .

● إستبشرت والناس بإستجابة الرئيس الفورية لحكم المحكمة الدستورية ، فلعل سيادته قد آمن بأن نزاهة الانتخابات هى حلم مصر منذ القرن التاسع عشر ، وهى دعوة عرابى ، وصرخة ثورة ١٩١٩ ، وحجة حركة يوليو ١٩٥٢ حين أعلنت أنها تحمي الدستور ، وتسعى لإقامة حياة ديمقراطية سليمة .

● ولعل سيادته قد وقف علي أن نزاهة الانتخابات هي مشروع مصر القومى الحقيقى الذى يليق به فيجمع الناس كافة علي بناء مصر الديمقراطية ، لكى تلحق بأقرانها بين الأمم بعد طول غياب ، فتكون هذه هى البداية الصحيحة لإصلاح كل شئون البلاد القضائية و الإقتصادية والإدارية والاجتماعية ، وهى المدخل الوحيد لأن تصبح مصر دولة عصرية - كما يحب الرئيس أن يقول - بعد أن تبين للعالم مدى ما تجرّه الأنظمة الفردية علي شعوبها من تخلف ، وفساد ، وكساد ، وخراب .

● ولعل الحس الوطنى للرئيس قد قادّه لكى يتأمل كيف نشأت إسرائيل من جماعات متباينة متنافرة وافدة من مختلف بقاع الأرض من أقصاها إلى أقصاها ، فكفلت الحرية للجميع أينما قدموا ، ورغم تناقض معتقداتهم وأهدافهم ومشاربهم ، فقد شكّلت منهم مجتمعاً واحداً هراً ، وكونت كل جماعة فيها حزبها وأخذت تصدر صحفها ، وصارت صناديق الانتخاب الزجاجية المزينة هي الحكم ، وهكذا قاد هؤلاء حكومتهم وأخذوا يحددون لها سياستها ، هل تلوذ ببريطانيا أم تستقطب أمريكا ، أو تتعاون مع الصين أو الهند ، وهل تصنع القنبلة الذرية أو الأقمار الصناعية ، أو تزاحم الدول العظمى فى تجارة الاسلحة ، أم تنسحب من لبنان ، أو تستوطن الجولان ، أو تقاوم غضب الحجارة بالرصاص الحى .. الخ.

● أما نحن - أكثر شعوب العالم تجانساً وقاسكاً - فلم نزل نشعر في تعريف العامل والفلاح ، وفي التاريخ الذى يُعتمد به في ثبوت هذه الصفة ، فى حين أنها بدعة لا نظير لها في العالم أجمع ، وما أكثر ما يعترض تقدمنا

من بدع (١) حتى أننا أنشأنا مجلساً أعلى للصحافة ، وآخر للهيئات القضائية ، وثالث ، ورابع ... إلى آخرها من المؤسسات المقوتة ، وجمّدنا حزباً ، وصادرنا صحفه ، وجبّسنا من نشاء ، كما جمّدنا النقابات المهنية ، بل وسلبنا الحرية النقابية من أساسها بقانون إشتققنا إسمه من الحرية والديمقراطية ! وعطلنا بذلك كله نصوصاً كثيرة من الدستور (١)

● وكذلك فعلنا مع الجمعيات وسائر مؤسسات المجتمع المدني ، وبعد أن أمعنا في إصطناع السلطة التشريعية (لتكون أداة طيعة في يد السلطة التنفيذية) أخذنا نتفول السلطة القضائية بكل الوسائل بما فيها الغواية والترغيب والترهيب (١)

● فلعل الرئيس - بعد التأمل والمقارنة - أن يقود مصر إلى الديمقراطية الحقيقية من خلال إشراف قضائي حقيقى علي الانتخابات القادمة (١)

القضاة حقاً .. والقضاة إسماً

● حينما وصف السهنورى القضاة بأنهم [نخبة من رجال الأمة أشرت نفوسهم إحترام القانون ، وإنغرس في قلوبهم حب العدل ، وأنهم بطبيعة وظيفتهم يؤمنون بمبدأ المشروعية] كانت عينه علي رجال يجعلون المنصة قبلتهم ، يقصدون إلي الله بإقامة العدل بين الناس ، فقد قال صلى الله عليه وسلم [عدل ساعة خير من عبادة ستين سنة] هؤلاء هم حراس الشرف والعرض والمال ، الذين يرفعون الظلم ، ويحمون الضعيف ، ويصدعون بالحق ، لا يخشون في الحق لومة لائم ، هم القضاة ، أحفاد شريح والعز بن عبد السلام ،

رهبان بالليل وفرسان بالنهار ، يقبعون في صوامعهم لا تشغلهم الدنيا
ببهاجها وزخافها ، هؤلاء هم الذين تحف بهم قلوب الأمة .. ويشغلون لديها
مكانة رفيعة يحسدكم عليها كل أصحاب السلطان ورجال السياسة .

● ولكن في بلاد العالم الثالث لا يسمح السلطان لرعاياه بمجرد الأمل في
وجود إنسان غيره ، فهو النجم الأوحده ، والعدل الأوحده ، والعالم الأوحده ،
العارف بالسياسة ، وبالإقتصاد ، وبالقانون ، وهواه هو قانون الأمة ..

● فماذا تفعل حكومات العالم الثالث في القضاة ؟

● يجيب علي ذلك تقرير هيئة الأمم المتحدة الذي أشرنا إليه في هذه
السلسلة من المقالات ، فشرح الوسائل الماكرة لتلك الحكومات ومنها ترويض
القضاة ، بالتأثير {سيف المعز وذهبه} علي نفوسهم وقلوبهم ونقائهم حتى
تسخرهم ، فيستدبرون المنصة بدلاً من أن يستقبلوها ، ولا يعنيههم أن يسود
العدل ، ولا مبدأ المشروعية ، ولا مبدأ إستقلال القضاء ، بل ينفرون من
القضاة ويستعلون عليهم ، فالعدل عندهم هو ما يقوله لهم أتباع السلطان ،
والخير هو ما يعود عليهم بمال ، أو جاه ، أو منفعة ، ولذلك نجد عندنا في
كل حركة قضائية بعضاً منهم ينتقلون من مكتب إلى مكتب ، ومن إدارة إلى
إدارة ، هؤلاء هم من أشارت إليهم تأشيرة الرئيس السادات في إرهابات
مذبحة القضاء بأنهم من مجموعته وأوصى بأن يشغلوا المناصب الحساسة
التي سماها (١)

● ولقد حاول القضاء أن يقاوموا تأثير هؤلاء ، فكان سعيهم الدؤوب لعودة
مجلس القضاء الأعلى ليكون رقيباً علي شغل هذه المناصب الحساسة ، فعاد ؟

● كما حاولوا وضع قواعد تحكم نذب القضاة وشغلهم لهذه الوظائف ، فاشترطوا ألا يبعد القاضي عن المنصة (طوال حياته القضائية) فترة تجاوز أربع سنوات ، وتوالت توصيات جمعياتهم العامة حتى تَبَنَّى مجلسهم الأعلى هذا النظر مرة في عام ١٩٨٤ ، وأخرى في عام ١٩٨٧ ، وثالثة في عام ١٩٩٢ ، ولكن فيما عدا ذلك ، تمكنت وزارة العدل من أن تنفرد دائماً بوضع الحركات القضائية ، وإقرارها من مجلس القضاء الأعلى دون أية تعديلات - أو مع تعديلات شكلية لا تمس جوهر إرادتها الحقيقية - وهكذا صار القضاء يزخر بمنتسبين إليه لم يحدث أن جلسوا يوماً إلى منصة القضاء (١)

● هؤلاء هم الذين يقولون اليوم للقضاة أن عليهم أن ينفذوا التعليمات - حتي لو كانت صادرة لهم من جهات الأمن ، ومخالفة لمبدأ إستقلال القضاء المنصوص عليه في الدستور والقانون (١) وألا يوقعوا على ظهر كل بطاقة تصويت قبل تسليمها للناخب ، وذلك بمقولة أن هذا التوقيع إختصاص لم يمنحه المشرع لهم (١) في حين أن هذا الإختصاص ثابت لهم بمقتضى المادة (٨٨) من الدستور ، وهو في حقيقته ليس إختصاصاً ، بل مجرد إجراء جوهري لإثبات صحة كل بطاقة ، وإشرافهم الرسمى على التصويت بموجبها ، وضمان عدم تبديل الصناديق ، أو دس أية بطاقات أخرى عليها ، أو التلاعب فيها بأية صورة ، ومن ثم يتعين عليهم إتخاذ هذا الإجراء الجوهري الذي تقتضيه ولايتهم الدستورية بالهيمنة علي عملية الاقتراع بجميع خطواتها - وهي كما قضت المحكمة الدستورية العليا -[تبدأ بتقديم الناخب بطاقته الانتخابية ، وما يثبت شخصيته إلى رئيس اللجنة ، مروراً بتسليمه بطاقة الإختيار ، وإنهاء بإدلائه بصوته فى سرية لإختيار أحد المرشحين أو العدد

المطلوب منهم، وإيداع هذه البطاقة صندوق الانتخاب ، ثم فرز الأصوات لإعلان النتيجة بما يطابق إرادة الناخبين ، بحيث لا تفلت هذه العملية بجميع مراحلها من أيديهم ، بل تتم كل هذه الخطوات تحت سمعهم وبصرهم ... تأميناً لمصداقيتها التي تستوجب منهم إحاطتها بكل الضمانات التي تجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها ، وحتى تبلغ غاية الأمر منها ، وهى سلامة تكوين المجلس النيابى وتعبيره عن الإرادة الشعبية الحقيقية تعبيراً صادقاً).

● في كتاب الإرشادات القضائية {ج ١٢} المخصص لضمانات العملية الانتخابية لسنة ٢٠٠٠ مؤلفه المستشار الجليل يحيى إسماعيل ، قدم له له المستشار الكبير عزت حنورة ، جاء في تقديمه ما يلى بحصر اللفظ :

● {قدم لى المؤلف مشكوراً ، هذا الكتيب الذى كان لى شرف مراجعته ، ولقد سرنى أن المؤلف لم يكتفى بالإلتزام بإعمال النصوص القانونية فقط ، وإنما توخى العمل على تحقيق أهداف القانون وروحه بمزيد من القواعد التى لا تتعارض مع نص دستورى أو قانونى ، ومن هذا القبيل ما ذهب إليه من أن رئاسة اللجان لم تعد خاضعة لأى سلطة رئاسية تتدخل أو تهيمن على سير العملية الانتخابية .. كما أنى أتفق بقوة مع فكرة توقيع القاضى رئيس اللجنة رئيس اللجنة الفرعية على ظهر بطاقة إيداء الرأى التى يسلمها إلى الناخب قبيل الإدلاء بصوته ، فهذا إجراء للثبوت من أن ما يوضع فى الصندوق هو ذات البطاقات التى أعطيت للناخبين وأدلو فيها بأصواتهم ، وأن ما قد يوجد فى الصندوق من غيرها مدموساً ، وهذه الوسيلة تكشف عمليات التزوير التى تتم بإستبدال بطاقات غير صحيحة بتلك التى أودعها الناخبون فعلاً ، أو إضافة بطاقات مصطنعة ، أو تغيير الصندوق .. إلخ . وأبادر

بطمأنة من قد يساوره الشك في قانونية هذا الإجراء ، فهو لا يتعارض مع أى نص دستورى أو قانونى ، ولا يخل بحرية أو سرية التصويت ، إذ هو يسبق ممارسة الناخب الإدلاء بصوته وراء الساتر ، وشأن توقيع القاضى كشأن الخاتم المبصوم به على البطاقة المذكورة المثبت لرسميتها ، وأنها هى المعتمدة من الدولة والمسلمة إلى اللجنة أصلاً ، وليست نسخاً مطبوعة مقلدة ، فهذا الخاتم وسيلة إثبات رسمية البطاقة ، كما أن توقيع القاضى وسيلة إثبات أن البطاقة هى المسلمة [قبل التصويت] من رئيس اللجنة إلى الناخب وإستعملها الناخب فى الإدلاء بصوته]..

● وبالرغم من ذلك ، فيقال إن أحد الزملاء المنتدبين بالوزارة تمكن من إدخال أكثر من تعديل على صلب ذلك الكتاب - دون موافقة المؤلف - ومن ذلك ما ورد فى هذا الخصوص (ص ٣٤) فقد إستبدل أصل الرأى الصادر من المؤلف فى هذه الصفحة ، والذي نوه به المستشار الكبير عزت حنوره ، وأضيف بدلاً منه البند (٢) بأنه تم العدول عن هذا الرأى (١) وهذه صورة صارخة أخرى تعكس مدى وأثر تفول الوزارة وحرصها على فتح الأبواب للتزوير (١) وهو الباعث الوحيد لإعتراض الوزارة على توقيع القضاة على بطاقات التصويت قبيل تسليمها للناخب (١)

● كذلك فقد قال أهل التبرير للقضاة أن عليهم أن يسلموا الصناديق لرؤساء قوات حفظ الأمن باللجان ليقوم هؤلاء بنقلها بمعرفتهم إلى مقار لجنة الفرز طبقاً للخطة التي ستضعها مديرية الأمن (١) فلما إستنكر القضاة هذه التعليمات - لمخالفتها ما ينص عليه القانون صراحة من إلزامهم بتسليم الصناديق لرئيس اللجنة وليس لسواه ، فضلاً عن إنقطاع إشرافهم الذى أوجب

الحكم إستمراره تحت سمعهم وبصرهم حتى تعلن نتائج الفرز - عادوا فقالوا للقضاة أن النقل هو مسئوليتهم ، ومن حقهم إتمامه بالسيارة التي يستقلونها تحت الحراسة ، أو بسيارة النقل الجماعي التي يسرون بسيارتهم خلفها ! (ثم تغيب عن أنظارهم فينقطع هذا الإشراف) ويبقى النقل هو مسئوليتهم (١) وهو ما يستوجب منهم بداهة ، وفي جميع الأحوال ، ألا يضعوا الصندوق في سيارة أخرى غير تلك التي يستقلونها ، وعلي قوات الأمن مسئولية الحراسة التي هي من صميم اختصاصها . وأخيراً فقد أعلن السيد المستشار رئيس محكمة النقض أمام السيد الرئيس أن إشراف القضاة علي الانتخابات سيكون إشرافاً حقيقياً ، ضماناً لمصداقية الانتخابات ويلوغاً لغاية الأمر منها ، وهم قادرون علي هذا الإشراف.. وأنهم يحاسبون أنفسهم قبل أن يُحاسبوا ، فهل تمت محاسبة أعضاء غرفة العمليات والتفتيش القضائي وغيرهم من المستشارين رؤساء المحاكم الابتدائية عما إقترفوه من مخالفات دستورية وقانونية ؟ أم أنه وافق علي نديهم للإشراف (١) ووافق أيضاً علي إستمرار غرفة العمليات ، وطابور مشول القضاة بين يدي مديري الأمن ، ووافق كذلك علي نذب أعضاء النيابتين العامة ، والإدارية ، وهيئة قضايا الدولة ، الذين يتبعون جميعهم وزير العدل ويفتقدون الحيذة التي إستوجبها حكم المحكمة الدستورية ، وهو ما رتب عليه كافة العلماء المتخصصين ، عدم مشروعية إشرافهم علي الاقتراع أو الانتخاب ؟

● أسأل الله أن يضيء طريق الإصلاح أمام مصر وحكامها وشعبها... إنه نعم المولي ونعم المعين ..

المؤلف

نحن ندق ناقوس الخطر

إحضروا تعرض الانتخابات القادمة

لمزيد من طعون صحة العضوية ودعائوس عدم الدستورية

● رداً على تساؤلاتكم التي وجهتموها إلى قضاة مصر بالأمس حول نادي
القضاة، والتعديلات الأخيرة لقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية رقم
(٧٣) لسنة ١٩٥٦] ومدى تحقيقها لتوصيات مؤتمر العدالة الأول ١٩٨٦، وندوة
قضاة مصر عن ضمانات نزاهة الانتخابات سنة ١٩٩٠، وذلك في ضوء حكم
المحكمة الدستورية العليا الأخير بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (٢٤)
من ذلك القانون} ، أبادر بالإجابة على تساؤلاتكم بما يلي :

● لا شك في أن كل مواطن غيور على وطنه احتفل إحتفالاً عظيماً بحكم
المحكمة الدستورية العليا ، كما احتفل إحتفالاً أعظم باحترام الرئيس مبارك
لهذا الحكم ، ومن هنا اعتبرته الصفوة الممتازة من أبناء هذا الشعب بداية من
الرئيس لشورة تصحيح طال إنتظاره لكي تنتقل به مصر من دولة بوليسية
شمولية إلى دولة ديمقراطية عصرية بمعنى الكلمة بحيث تكون قدوة لدول

[١] رسالة شفهية مرحلة تليفونياً من المؤلف إلى رئيس تحرير جريدة الوفد
الذي رأى نشرها ك مقال بعدد ١٦ يوليو سنة ٢٠٠٠م . ووضع لها هذا العنوان

المنطقة ، وتنافس الدولة المتربعة بنا على حدودنا ، والتي لا يكف رجالها
عن الإعلان عن أنها (البقعة الوحيدة المضيئة وسط مستنقع قذر) .

● ومن هنا فإننى أطالب كل المواطنين والأحزاب بالترحيب بحكم المحكمة
الدستورية ، وتكريم المحكمة ، والإشادة بالرئيس لترحيبه بحكم المحكمة ،
والنزول على مؤذاه ومقتضاه ، لأن المشكلة ليست فى المادة (٢٤) من القانون
الاستبدادى المشار إليه ، لأنه ليس قانوناً لمباشرة الحقوق السياسية ، وإنما هو
قانون لمصادرة هذه الحقوق ، وينبغى إعادة النظر فيه برمته لأن فلسفته تقوم
على أن تكون وزارة الداخلية هى المشرفة على عملية الانتخابات برمتها ، فى
حين أن دستور سنة ١٩٧١ القائم جعل هذه العملية عملاً قضائياً ، وأسند
الإشراف على عملية الاقتراع ذاتها لرجال القضاء ، ولا يعد هذا الإشراف
عملاً قضائياً إلا إذا هيأت الدولة له كل مستلزمات العمل القضائى ، وجعلت
الشرطة تابعة للقضاء وليس العكس ، وأحاطته بعدد كاف من رجال القضاء
المحايدين (وهم قضاة المنتصه وحدهم) وأحاطته كذلك بضمانات حقيقية تكفل
إستقلالهم عن السلطة التنفيذية وضبط أعمالهم بقواعد عامة مجردة ، سواء
من حيث مراجعة كشوف الناخبين طبقاً لبيانات السجل المدنى ، وتأمين
اختيار رؤساء وأعضاء اللجان وصلاحياتهم وتوزيعهم طبقاً لقواعد عامة
مجردة ، ووضع قواعد واضحة للتحقق من شخصية الناخب ، والتوقيع على

ظهر بطاقة التصويت بتوقيع [ثلاثي مقروء] من رئيس اللجنة قبل تسليمها
للناخب ، بما يكفل الحيادة والنزاهة والنقاء للعملية الانتخابية ، وبحيث يتم
كل إجراء ينتهى النزاهة ، ولا تكون هناك أية ثغرة ينفذ منها سوء أو
التزوير ، حتى لا تُفرض الانتخابات مجلساً غير مشروع مرة أخرى ، كما يجب
النص على ألا يُندب لمباشرة أى عمل من أعمال الانتخابات أى عضو يكون
منتدباً فى التفتيش القضائى بوزارة العدل ، أو رئيساً لمحكمة من المحاكم
الابتدائية ، أو يتولى أى عمل أصلى أو إضافى فى أى جهة إدارية أو أية
سلطة أخرى ، علماً بأن الهيئات القضائية المقصودة بنص الدستور هى
الهيئات التى تتولى الفصل فى المنازعات ، والتى يكفل الدستور نفسه
لأعضائها ضمانات الاستقلال والحيادة والتجرد والنقاء ، فتكون مقصورة على
أعضاء المحكمة الدستورية العليا وأعضاء مجلس الدولة وسائر قضاة المحاكم
التي تفصل فى سائر المنازعات بين الحكومة والناس ، فلا ينسحب هذا بدهاً
على أعضاء هيئة قضايا الدولة ، ولا أعضاء النيابة الإدارية ، لأنهم وإن
كانوا زملاء أعزاء نحمل لهم كل التقدير والاحترام ، إلا أن اعتبار جهتيهما
من الجهات القضائية المعنية بنص الدستور يكون إعتباراً محل نظر ، فالأولى
تتكون من محامى الحكومة ، والثانية تختص بالتحقيق مع موظفى الحكومة
وبأوامر منها ، وهما معاً من جهات السلطة التنفيذية ، ولأعضائها صفات
الخصوم ، ولا يفصلون فى أية منازعات قضائية .

● ومن ناحية أخرى فمن البدهة ، أن العوار الذى يعتري القانون ليس هو نص المادة (٢٤) وحدها التى قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته، وإنما هو جماع النصوص الفضاضة التى تهين مناخ التزوير والتلاعب وتحمى مرتكبيه .

● أما عن نادى القضاة فيعلم المواطنون جميعاً ، كما تعلم مصر من أقصاها إلى أقصاها ، أنه كان دائماً أكثر المناير الوطنية حيده ونزاهة وإيجابية فى أداء واجبه القومى والدستورى دفاعاً عن حقوق المواطنين فيما يتصل باختصاصات القضاء والقضاة ، فاستنكرت جمعياته العمومية باستمرار، ومنذ صدور دستور عام ١٩٧١ ، أن تنسب لهم الحكومات المتعاقبة أنهم أشرفوا على الانتخابات دون أن يكونوا قد تمكنوا من الإشراف الكامل عليها فعلاً وطبقاً لمراد المشرع الدستورى ، ومن ثم طالبوا دوماً باستكمال ضمانات نزاهة الانتخابات أو إعفائهم من الإشراف الصورى عليها ، فكان الرد على ذلك هو تقرير المكافآت السخية لهم على ذلك الإشراف الصورى الناقص ، فى حين أنهم كانوا يزودون رسالتهم منذ عشرات السنين بمنتهى الرضاء ، ودون أية مكافأة ، ولذلك لم تُغيّر هذه المكافآت من صورة ذلك الإشراف ونقصه .

● ولقد كشفت محكمة النقض {فى أحكامها الصادرة فى طعون صحة العضوية وما ترتب عليه من أحكام بالتعويض} عن مدى الفساد الذى أغرقت فيه إجراءات الانتخابات ، ومن هنا فإن التعديلات الأخيرة لن تُحقق أبداً وعد الرئيس ولا نزاهة الانتخابات القادمة ، ولذلك فإن القضاة كسائر المواطنين يطالبون باستكمال ثورة التصحيح فى هذا الشأن ، فتعاد صياغة القانون برمته ، وتحل محل القانون القديم بكل نصوصه ، وتوضع الضمانات التى فصلها القضاة فى توصياتهم ونشروها بكتابهم الذهبى ، ورفعوها آنذاك لجميع سلطات الدولة ، ورفعوا معها مشروعهم المرتبط بهذه التعديلات إرتباطاً غير قابل للتجزئة ، وهو مشروع تعديل قانون السلطة القضائية بما يكفل تحقيق استقلالهم وتحرير إرادتهم حتى يمكن أن يؤدوا رسالتهم على منصفه القضاء ، وفى النيابة العامة ، وفى الإشراف على الانتخابات ، بكل الحيدة التى يتطلبها الدستور ، فلقد عنت بوضع هذا المشروع لجنة من كبار رؤساء محكمة النقض ويمثل القضاة حتى تؤمن لكل مواطن حقوقه العامة والخاصة على السواء ، وتؤمن لقضائهم الحيدة والتجرد والنقاء ، وعدم الخضوع للسلطة التنفيذية وكفى ما نشاهده الآن من عبث فى إجراءات انتخابات نقابة المحامين وغيرها إلى حد الضرب بأحكام القضاء والدستور

والقانون عُرِضَ الحائِط ، ويجرى ذلك على يد قلة من رجال القضاء يخضعون لتبعية وزير العدل ، وإن كنت لا أتصور أن يقبل وزير العدل ولا أى وزير حدوث أى عبث فى إجراءات الانتخابات القادمة (بعد وعد الرئيس) ، إلا إننى إذا لم يصدر هذا المشروع الذى ناقشته القضاة فى جمعيتين عموميتين وإذا لم توضع توصياتهم بشأن نزاهة الانتخابات (التي صاغوها وقدموها لمجمع سلطات الدولة فى سنة ١٩٩٠) موضع التنفيذ فى قانون كامل يصدر مواكباً لمشروع تعديل قانون السلطة القضائية ، فأننى أخشى إذا لم يصدر هذان القانونان أن تتعرض الانتخابات القادمة لمزيد من طعون صحة العضوية ، وعدم الدستورية ، وإلا لو اقتصر الأمر على الصياغة التى انتهت إليها التعديلات الأخيرة ، فأخشى أن ندخل فى مرحلة إفساد عام للقضاء والقضاة ، وهدم البقية الباقية من الثقة العامة فى هذه السلطة الأساسية اللازمة فى كل نظام سياسى سليم .

● إننا ندق ناقوس الخطر ، ونناشد الرئيس مبارك ألا يكتفى برأى الحزب الوطنى ، بل يستمع لرأى الكافة الذين يؤمنون بوطنيته ، وبأنه خير من يقوم على ثورة تصحيح طال إنتظاره ، فيرد لكل مواطن فى مصر حقوقه السليبة منذ نصف قرن من الزمان .

القضاة ، وسلامة الاقتراع

ونزاهة الانتخابات فى ضوء نصوص

ما يسمى بقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية

تمهيد وتقسيم :

● فى مقالنا الشفوى المنشور بعدد الأحد ١٦/٧/٢٠٠٠ أوجزنا رداً سريعاً على تساؤلات الأستاذ سعيد عبدالحالق رئيس التحرير الموجهة لنادى القضاة ورجاله بشأن القرار بقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل قرار رئيس الوزراء بالقانون المشار إليه بحاليه ، وذلك فى ضوء حكم المحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (٢٤) منه .

● وأداء لواجبنا فى إيضاح وتفصيل ما أوجزنه فى ذلك الرد السريع ، ودعماً للأمال التى ولدها ذلك الحكم العظيم ، وإستجابة الرئيس الفورية ، رأينا من الضرورى أن نُبين فى هذا الشأن إلى أى حد كان عيب عدم الدستورية المقضى به عيباً ظاهراً مُعلنًا لكافة السلطات والمواطنين منذ صدر الدستور القائم فى سنة ١٩٧١ ، حتى أن رجال القضاء فى مختلف جمعياتهم

[١] الوفاء عدد ٢ يوليو سنة ٢٠٠٠م

العمومية بمحاكمهم وناديتهم ، وفى ندواتهم ومجلتهم لم يتوقفوا عن المطالبة
دوماً بإستكمال رسالتهم الدستورية فى الإشراف القضائى على الإنتخابات ،
أو إعفائهم تماماً من الإشراف الصورى الناقص المنصوص عليه فى القانون
المبين بعاليه ، حتى لا يُنسب لهم أنهم أشرفوا على الإنتخابات دون أن
يكونوا قد أشرفوا عليها إشرافاً حقيقياً كاملاً ، وهو ما نشأت من جرائه أزمة
دستورية ظاهرة للكافة طوال هذه السنين ، كما رأينا أن نيين كذلك إلى أى
حد إستحكمت هذه الأزمة فور صدور ذلك الحكم العظيم بما إستوجب
مواجهتها بعقد عدة إجتماعات متعاقبة ليل نهار حضرها العديد من رجال
القانون المتخصصين ، وفى مقدمتهم الذين دافعوا منهم عن إستمرار تلك
المخالفة الدستورية معظم هذه السنين ، ورأس بعض تلك الإجتماعات رئيس
الجمهورية بنفسه ، فتشعبت آراء الحضور إلى عدة حلول ، ولم يجدوا إلا حيلة
تأجيل نشر الحكم حتى يتم ترقيع مجرّد مكان الفقرة المقضى بعدم
دستوريتها ، ودعوة مجلسى الشعب والشورى للإتعاقد لإقرار هذا الترقيع (١)
فى حين أن مؤدى الحكم ومقتضاه الحتمى أن الإنتخابات الأخيرة لهذين
المجلسين تمت على أساس مخالف للدستور ، وأن الأصل ألا تلجأ الحكومة
للتحايل ، خاصة وأنها تحتاج بالحكم الصادر بعدم الدستورية منذ صدوره
بعضورها ، لكونها طرفاً فيه .

● كما أن الأصل أن الحق واحد والباطل سُبل شتى ، وأن الحكم الصحيح للقانون يكون دائماً حكماً واحداً وحلاً واحداً لا يجوز فيه الخلاف إذا كانت النوايا خالصة لوجه الحق وحده ، وكانت سائر نصوص القانون صحيحة ومنضبطة ومستمدة من فلسفة دستورية واحدة لا تنافر فيها مع فلسفة الدستور اللاحق .

● كذلك ، فإنه يلزمنا أن نوضح أن نزاهة الانتخابات موضوع أوسع بمراحل من مجرد ضمان سلامة الاقتراع ، فنزاهة الانتخابات تقتضى بالضرورة تأمين حيطة أجهزة الإعلام ، وحيطة الجهة التى تقوم على إدارة المعركة الانتخابية ، وتأمين حرية تكوين الأحزاب ، والنقابات بأنواعها المهنية والعامة ، والجمعيات وسائر مؤسسات المجتمع المدنى ، وحرية التنقل ، وحرية الصحافة ، وحرية التعبير والدعاية أثناء المعركة الانتخابية ، وحظر تأثير جهات السلطة التنفيذية على حيطة الانتخاب ، وكل ذلك يستحيل كفالاته فى ظل إعلان حالة الطوارئ ، علاوة على أنه يتناول مسائل يستحيل أن يضمنها فى بلادنا إلا رئيس الدولة نفسه ، وليس مجرد رئاسة قاض للجنة فرعية ... وهو الأمر الذى إقتصر عليه التعديل التشريعى الأخير .

● كذلك ، فإنه يتعين علينا أن نبحث أثر الحكم بعدم الدستورية الذى يعتبر الإشراف على الانتخابات فى ضوء نص المادة (٨٨) من الدستور عملاً

قضائياً خالصاً ، ومدى تحقيق ذلك التعديل الجزئى للمادة (٢٤) لمрад المشرح الدستورى وفلسفته التى إقتضت هذا العمل القضائى ، وهل أصبح هذا التعديل متفقاً مع باقى النصوص المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية أم أن تلك النصوص - القائمة على إعتبار إجراءات الإنتخابات برمتها أعمالاً إدارية تستقل بتصريفها وإدارتها وزارة الداخلية - أصبحت بتعديل نص المادة (٢٤) على النحو الجديد ، مخالفة لفلسفة هذا التعديل وأسباب حكم المحكمة الدستورية العليا المرتبطة بمنطوقه (٢)

● كذلك ، فإنه يتعين علينا أن نبحث المقصود بأعضاء الهيئات القضائية ، وهل هى المنصوص عليها فى الدستور ، أم أنها تتسع لغيرهم من كانوا يترافعون فى الدعوى الدستورية عن وجهة النظر المغايرة للحكم ، ويستشكلون فى أحكام مجلس الدولة أمام المحاكم المدنية (٢) وغيرهم من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها فى الدستور ، ولو كانوا منتدبين للعمل فى جهات إدارية يخضعون فيها للتأثيرات التى يخضع لها سائر العاملين فى تلك الجهات ؟

● كذلك ، فإنه يتعين أن نبحث كيف سيؤدى القضاء عملهم ، وما هى الضوابط التى ينبغى عليهم إتزامها فى أداء هذا العمل ، وهل يخضعون فى ذلك لتعليمات وزارة الداخلية ، وما هى الجهة التى تشرف عليهم ، هل هى

جهة قضائية محضة بعيدة عن السلطة التنفيذية ، أم سيخضعون لسلطة وزارتي العدل والداخلية ، وهما جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية وتنفيذان التوجيهات التي تصدر لهما من أشخاص هذه السلطة !

● ومن المسلمات أن عمل القاضى المتمتع بكل الحصانات والضمانات لا يسمى عملاً قضائياً إلا إذا تم وفقاً لإجراءات محددة سلفاً بنص القانون ، تحقق إطمئنان الناس إلى حيده وكفايته وعدله ، وكيف يستعمل سلطته ، وإلا كانت قراراته التابعة من إجتهاده الشخصى بغير ضوابط ملزمة ، شأنها شأن قرارات المنتدبين لإدارة النقابات المهنية (١)

● وإذا كان المجال لا يتسع لمناقشة كل ذلك فى مقال واحد ، فلا يسعنا إلا أن نستأذن القارئ الكريم فى أن نجعل لكل موضوع من هذه الموضوعات حديثاً مستقلاً ، وأن نبدأ بالحديث عما تقتضيه رئاسة القضاة للجان الفرعية ضماناً لسلامة عملية الإقتراع ، ثم نتحدث عن ضمانات نزاهة الانتخابات ، وعن مظاهر الأزمة الدستورية والقانونية التى نعيشها ، وأسباب هذه الأزمة وسبل الخروج منها ... والله من وراء القصد .

رجال القضاء ، وسلامة الإقتراع

ونزاهة الانتخابات فى ضوء حكم

المحكمة الدستورية العليا ، والقانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠

حكم المحكمة الدستورية العليا :

● لا جدال فى أن هذا الحكم ليس عظيماً فى منطوقه فقط ، بل هو عظيم أيضاً فى منطق القضاء وأسبابه السليمة التى حملت هذا المنطوق فى بيان سهل متفتح ، ويُبان متماسك تعرفه وتفهمه الصفوة الممتازة من العلماء المتخصصين ورجال القضاء الجالسين ، بل وسائر المواطنين .

● ذلك أن الحكم أقام قضاءه على ما أورده بمدوناته من أن (نصوص الدستور وأصولها تسمو على ما عداها من نصوص التشريعات الأدنى ، وأن الدستور يحدد بها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وصلاحياتها ، ويضع الحدود التى تقيد أنشطتها وتحول دون تدخل كل منها فى أعمال الأخرى ، مقررّاً الحقوق والحريات العامة ، ومرتبياً ضماناتها ، بقواعد ملزمة لا يجوز تهميشها أو الإعراض عن متطلباتها ... ولا يجوز أن تُفسر نصوصه بما يعزلها عن بعضها البعض ، أو يبتعد بها عن الغاية النهائية

(٢) الوند عدد ٢٧ يوليو سنة ٢٠٠٠م

المقصودة منها، كما لا يجوز أن تتعارض معها نصوص التشريعات الأدنى ،
بل يتعين أن تتوافق مع عموم قواعده وأحكامه } .

● كذلك فقد أقيم الحكم قضاءه على أن (النص فى المادة (٨٨) من
الدستور على أن (يحدد القانون الشروط الواجب توافرها فى أعضاء مجلس
الشعب ، ويبين أحكام الانتخاب والإستفتاء ، على أن يتم الإقتراع تحت
إشراف أعضاء من هيئة قضائية) ، يدل - فى ضوء محاضر أعمال اللجنة
التحضيرية لمشروع الدستور - على أن المشرع الدستورى أراد أن تخضع
عملية الإقتراع لهذا الإشراف ، بحيث يتولى هؤلاء الأعضاء زمامها
ويهيمنون عليها برمتها ، وأن تتم كل خطواتها تحت سمعهم وبصرهم تأميناً
لمصادقتها وبلوغاً لغاية الأمر منها... وذلك تقديراً لحيدتهم وكونهم الأقدر
على ممارسة هذا الإشراف فعلياً بما جبلوا عليه من الحيدة وعدم الخضوع لغير
ضمايرهم ، وهو ما قرسوا عليه خلال قيامهم بأعباء أمانتهم الرفيعة ، حتى
يتمكن الناخبون من إختيار ممثليهم فى مناخ تسوده الطمأنينة ، ويُسفر عن
سلامة تكوين المجالس النيابية وتعبيرها عن الإرادة الشعبية الحقيقية تعبيراً
صادقاً... بما يستوجب أن تُحاط عملية الإقتراع بكل الضمانات التى تكفل
سلامتها وتجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها} .

● ولا مراء فى أن هذا الذى أقام الحكم قضاء عليه ، يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمنطوقه بما يجعل كل عبارة من هذه الأسباب ، التى أوردناها بحصر اللفظ ، جزءاً لا يتجزأ من هذا المنطوق تنسحب عليها حجيته وقوته التنفيذية التى يتعين إلزامها .

● كذلك فلا مراء فى أن هذه الأسباب تتضمن القضاء بما يلى :

أولاً : تحديد المقصود بالهيئات القضائية فى المادة (٨٨)

من الدستور :

(أ) دلت عبارات الأسباب ضمناً على أن أعضاء الهيئات القضائية المقصودين بنص الدستور هم وحدهم قضاة المنصة من رجال السلطة القضائية بهيئاتها المنصوص عليها فيه ، (وهى المحكمة الدستورية العليا ، ومحاكم القضاء العالى ، ومجلس الدولة) فهؤلاء هم المحايرون حقاً وصدقاً ، فالأصل فيهم ألا تشوب حيدهم أية شائبة .

(ب) وأخذاً بما قضت به مدونات حكم المحكمة الدستورية العليا من أن الدستور هو الذى يرسى القواعد والأصول التى يقوم عليها نظام الحكم ، فيحدد السلطات الثلاث وصلاحياتها ، ويضع الحدود التى تحول دون تدخل كل منها فى أعمال الأخرى ، وأنه لا يجوز أن تفسر نصوصه بما يعزلها عن بعضها البعض ، أو يبتعد بها عن الغاية النهائية المقصودة منها} ، وإذا حدد

الدستور فى الفصلين الرابع والخامس من الباب الخاص بنظام الحكم ، الهيئات القضائية بأنها المحاكم العادية ، ومجلس الدولة ، والمحكمة الدستورية العليا ، فقد بات متعيناً الإلتزام بهذا التحديد ، ومن ثم فإن هيئة قضايا الدولة ، وهيئة النيابة الإدارية ، لا تكونان من الهيئات القضائية المقصودة بنص المادة (٨٨) من الدستور ، ولكونهما فرعين من فروع جهات الإدارة التابعة للسلطة التنفيذية ممثلة فى وزارة العدل التى يتبعانها ، ولأن أعضاء الهيئة الأولى هم (محامو الحكومة) الذين يدافعون عن وجهة نظرها ومصالحها ومصالح رجالها أمام المحاكم فلا يمكن أن يكونوا محايدين ، ولأن أعضاء الهيئة الثانية هم الذين يتولون التحقيق الإدارى لحساب السلطة التنفيذية مع سائر تابعيها ، فلا يكون أعضاء هاتين الهيئتين محايدين ، ومن ثم فإن ندب أعضاء هاتين الهيئتين لرياسة لجان الإقتراع أو الإنتخاب تأسيساً على إعتبارهم أعضاء هيئة قضائية فى تطبيق نص المادة (٨٨) من الدستور يكون مخالفاً لمبدأ فصل السلطات (وهو أصل من أصول الدستور) كما يكون تدخلاً غير جائز وغير صحيح فى عمل مقصور بنص الدستور على أعضاء الهيئات التى تتكون منها السلطة القضائية دون غيرهم ، فيقع عملهم هذا باطلاً بطلاناً ينسحب على تكوين مجلس الشعب نفسه ، لمخالفته مراد الشارع الدستورى حسبما أفصحت عنه مدونات حكم المحكمة الدستورية العليا المرتبطة بمنطوقه فى هذا الخصوص .

● ولا يغير من ذلك أن الدستور نص فى المادة (١٦٧) منه على أن {يُحدد القانون الهيئات القضائية وإختصاصاتها ...} فإن هذا النص لا يطلق يد المشرع فى إضفاء وصف الهيئة القضائية على أية جهة إدارية من جهات السلطة التنفيذية ، إذ يتعين لصحة إطلاق هذا الوصف عليها أن تكون فرعاً أصلياً من فروع السلطة القضائية ، وهذه السلطة لا تكون قضائية إلا إذا كانت تختص بالقضاء فى الخصومات ، وتتوافر لأعضائها ضمانات الحيدة بين المتقاضين اللازمة لمباشرة هذا الإختصاص .

(ج) لما كانت حيدة القضاة ، ويعدهم عن مؤثرات الجهة الإدارية ، هما مقصود الدستور طبقاً لصريح قضاء الحكم فى أسبابه ، فإن مقتضى ذلك أنه لا يجوز إسناد أى عمل متعلق بعمليات الإنتخاب أو الإقتراع لأحد من أعضاء السلطة القضائية المنتدبين للعمل فعلاً بإدارات وزارة العدل أو برئاسة المحاكم الابتدائية تحت إشراف الوزير أو بأى فرع من فروع السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وذلك درءً لأية شبهة تمس حيديتهم ، وحفاظاً على الثقة العامة فى القضاء وفى عملية الإنتخاب ، علاوة على أن الندب يتأى بالقاضى عن ولاية القضاء طوال مدة نده ، ويخضعه لولاية الجهة الإدارية المنتدب إليها ومؤثراتها .

ثانياً : جهة الإشراف على رؤساء اللجان :

● متى كانت جيدة رؤساء اللجان أمراً جوهرياً يستوجبه الدستور بصريح قضاء الحكم ، فلا مراء فى أنه يتعين رفع يد وزارة العدل - وهى جزء من السلطة التنفيذية - عن الهيمنة على ندب رجال القضاء للإشراف على الانتخابات والإقتراح ، أو التدخل فى شئون مزاولتهم لهذا الإشراف أو التأثير عليهم مالياً أو إدارياً ، كما لا يجوز ذلك لوزارة الداخلية من باب أولى ، ذلك أنه من غير المتصور عقلاً أن يزاول رجال القضاء هذه الرسالة تحت إدارة وتعليمات الشرطة ، أو وزارة العدل ، وهما من صميم السلطة التنفيذية ، فقد أقام الحكم قضاءً على أن الدستور يحول دون تدخل كل من السلطات الثلاث فى أعمال غيرها ، ومن ثم يتعين أن تكون إجراءات الندب ، وتوزيع المتدربين على اللجان ، وتحديد مكافآتهم ، وقواعد وأصول مباشرتهم لأعمالهم (بما ينأى بهم عن الخطأ والمخاصمة ويحفظ لهذا العمل أسباب النقاء) منوطة بمجلس القضاء الأعلى والمجلس الخاص بمجلس الدولة ، أو لجنة مشتركة يشكلها المجلسان برئاسة الأقدم من أعضائهما ، وعضوية أقدم ثلاثة بكل منهما ، وهو ما تتحقق به المتطلبات والغايات التى أقام الحكم قضاءً عليها .

● ذلك أن إشراف القاضى على الانتخابات يُقصد به ، ويتطلب ، إشراف الهيئة القضائية على الانتخابات من خلال المجلسين المشار إليهما ، فينفرد

كل منهما بنذب وتوزيع رؤساء اللجان وتحديد المستوى الوظيفى لمن يندبهم طبقاً للأقدمية والصلاحيية والتوزيع الجغرافى بحسب ترتيب اللجان كما هى وأردة بقرار تحديد الدوائر الانتخابية ومقارها فى سائر المحافظات ، وبحيث لا يكون رئيس اللجنة فرداً وإنما يؤدى عمله من خلال المجلس الأعلى المنوط به شؤنه وحماية إستقلاله فى مواجهة السلطة التنفيذية .

● وقد سبق لرجال القضاء أن نبهوا فى مرات عديدة طوال السنين السابقة، إلى أن وزارة العدل جزء من السلطة التنفيذية ، وأن مهمتها الأصلية فى الحفاظ على إستقلال القضاء تحولت إلى الإنتقاص من هذا الإستقلال ، حتى صارت تعتبر نفسها جهة رياضية عليهم، قملك الإشراف والهيمنة على أعمالهم الأصلية ، فى حين أن الرياسة الإدارية بطبيعتها تفسد مضمون العمل ، مهما تقيد نظامها القانونى ، كما أن التبعية الرئاسية تنطوى على معانى القهر والإخضاع ، وتنفى الحيدة والإستقلال ، وتحد من قدرة المرؤوسين على أداء رسالتهم بمنأى عن التأثير بتعليمات الرؤساء أو توجهاتهم أو إنتمائاتهم ، وفى حين أن المقصود بوزارة العدل ليس هو مجرد شخص الوزير بل هو كل الأجهزة التابعة له ، بما فيها إدارة التفتيش القضائى ، ومن ندبهم رؤساء للمحاكم الإبتدائية فى سائر أرجاء الجمهورية ومن يتبعونهم بمكاتبتهم تحت بدعة مكاتب المتابعة ، ومن فى حكمهم من سائر المنتدبين للعمل تحت إشراف الوزارة .

● وكل ذلك حدا برجال القضاء أن يشكلوا لجنة من رؤساء محكمة النقض السابقين ، وغيرهم من شيوخ القضاة ومثليهم ، وضعت مشروعاً لتعديل قانون السلطة القضائية بما يرفع عنها وعن رجالها كل هذا التدخل المحظور على السلطة التنفيذية بصريح نصوص الدستور ، فتمعقت اللجنة النصوص والتطبيقات التى تنتقص من إستقلالهم ، وتؤثر عليهم حتى فى قضائهم ، ووضعت المشروع الذى يحقق إرادة الدستور ، ويضع العلاج الناجع لكل ذلك.

وتضمن مشروعها نقل تبعية إدارة التفتيش القضائى من مكتب الوزير إلى مجلسهم الأعلى ، وإلغاء الذب لكافة جهات الإدارة ، والحد من سلطة الوزير فى إختيار رؤساء المحاكم الابتدائية وتجديد نديهم ، وتعظيم دور جمعياتهم العامة ، ودعم تشكيل مجلسهم الأعلى ، وإلغاء تبعيتهم وتبعية النيابة العامة لوزير العدل ، وإستقلال مجلسهم الأعلى بوضع موازنة السلطة القضائية ، ونقل سائر إختصاصات الوزير إلى هذا المجلس ...

● وقد ناقش القضاة هذا المشروع أكثر من مرة ، وفى أكثر من جمعية عمومية لقضاة مصر أجمعين ، وأقروا بالإجماع صياغته النهائية ورفعوه للسلطة المختصة [وذلك منذ ١٥/١/١٩٩١] ورغم ذلك تجاهلت الحكومة هذا المشروع ، بل وضاعفت وزارة العدل من تدخلها وتأثيرها .. إدارياً .. ومالياً .. ولذلك قلنا إن متطلبات إستقلال القضاء والقضاة كما أرادها

الدستور لم يتحقق بعد ، فإذا أريد حقاً تأمين حيدتهم فى إدارة الإنتخابات والإشراف على الإقتراع ، فلا بد من رفع يد وزارة العدل عنهم فى هذا الشأن وإسنادها للمجلسين على ما سلف البيان .

● وجدير بالذكر فى هذا المقام ، أن جميع الدول الديمقراطية تضع فى نصوص دساتيرها وقوانينها نظاماً إدارياً ومالياً خاصاً برجال القضاء ، يحفظ إستقلالهم فى مواجهة السلطة التنفيذية ، ويحقق المساواة فيما بينهم ، ويمكنهم من مقاومة الضغوط التى قد تقارس عليهم ، ويحول دون وقوعهم أسرى لمصالحهم الشخصية .

● كما رددت هذه الأصول نصوص المواثيق والإتفاقيات الدولية ، والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان وإستقلال القضاء ، واليوم وقد إندثرت مقولة أن شعباً من الخراف يخلق حكماً من الذئاب ، فقد ساد فى العالم أجمع أن قوة الرأى العام فى كل دولة هى الحارس الحقيقى لإستقلال القضاء وسائر الحقوق والحريات .

ثالثاً : متطلبات وياسة رجال القضاء للجان الإقتراع :

● أقام حكم المحكمة الدستورية العليا قضاءً كما سلف ، على أن المقصود بإشراف عضو الهيئة القضائية على الإنتخابات أن يتولى زمام عملية

الإقتراع بحيث يهيمن عليها برمتها وتتم كل خطواتها تحت سمعه وبصره ،
تأميناً لمصداقيتها ، حتى يتمكن الناخبون من إختيار ممثلهم فى مناخ تسوده
الطمأنينة ، ويسفر عن سلامة تكوين المجلس النيابى وتعبيره عن الإرادة
الشعبية الحقيقية تعبيراً صادقاً ، وأن ذلك يستوجب أن تحاط عملية الإقتراع
بكل الضمانات التى تكفل سلامتها وتجنبها إحتتمالات التلاعب بنتائجها -
وهو ما يدل على أن ما إستهدفه المشرع الدستورى ، هو أن تكون الثقة
الناشئة عن إشراف رجال القضاء على عملية الإنتخابات ، هى نفس الثقة
التي يحرص عليها بالنسبة لعملهم القضائى المعتاد - ولما كانت الثقة فى هذا
الأخير لا تتولد من مجرد إسناد العمل للقاضى ، وإنما تترتب على ما يقوم
عليه هذا العمل من ضوابط وقواعد وضمانات تحقق إطمئنان الناس إلى حيدة
القائم به وكفايته وعدله ، وأنه إستعمل سلطته فعلاً فى محلها - ومن ذلك
علانية الجلسات وتسبيب الأحكام ، وقواعد نظر الدعاوى والفصل فيها -
فإنه يجدر بمجلس القضاء الأعلى والمجلس الخاص بأعضاء مجلس الدولة أن
يضعوا الضوابط والقواعد التى يتطلبها نقاء عمليتى الإقتراع والإنتخاب ،
وبما يحافظ على الثقة العامة فى القضاء ورجاله ، وذلك عوضاً عن تعليمات
وزارة الداخلية التى لا يجوز توجيهها لرجال القضاء ، ولعل المجلسان
يسترشدان فى وضع تلك الضوابط والقواعد والضمانات بما يلى :

١- وجوب التحقق من شخصية كل ناخب بمنتهى الدقة ، سواء من واقع بطاقته أو جواز سفره أو رخصة سلاحه أو رخصة قيادته ، أو تعرف مندوبى المرشحين جميعاً عليه إذا حضروا جميعاً ، وإتفقوا على ذلك ، وإلا وجب عدم قبول رأى الناخب الذى لم تثبت شخصيته على هذا النحو .

٢- وجوب إثبات طريقة التعرف أو وسيلة التعرف على شخص الناخب فى كشف الحضور المعد لهذا الغرض .

٣- وجوب توقيع رئيس اللجنة على ظهر كل بطاقة تصويت توقيعاً ثلاثياً مقروءاً ، قبل تسليمها للناخب ، وعدم الإكتفاء بمجرد الختم والتاريخ المنصوص عليهما فى المادة (٢٩) ، وذلك حتى يأمن رئيس اللجنة من تبديل الصناديق ، أو دس أية بطاقات فيها ، أو التلاعب فى البطاقات بأية صورة .

٤- وجوب توقيع كل ناخب بإمضائه وبصمة إبهامه معاً فى كشف الحضور عند تسلمه بطاقة التصويت ، حتى يمكن تحقيق صحة الإقتراع من واقع هذه الضمانات ، ولا يُنسب إلى القاضى أنه سمح لمت ، أو مسافر ، أو مسجون ، بالتصويت ، وهو ما تنفتح به الأبواب للنيل من صلاحية القاضى وكفائته أو أمانته .

٥ - وجوب قيام القاضى بنقل صندوق بطاقات التصويت بنفسه فى

السيارة المخصصة لانتقاله ، مع الحرص كل الحرص على ألا يغيب عن بصره
وحيازته شخصياً حتى يسلمه بنفسه إلى رئيس لجنة الفرز ويتم فض أختامه
وفرضه بحضوره .

خاتمة

● ذلك تنفيذ وتطبيق حرفى أمين ومحاييد لبعض ما أقام حكم المحكمة
الدستورية العليا قضاءً عليه ، إلترمنا فيه عبارات الحكم ذاتها ، كما
إلترمنا فيه أحكام القانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ - رغم ما لنا من تحفظات على
هذا القانون وسائر نصوص قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية - فإذا
أرادت الحكومة أن تلبى دعوة الرئيس ، فتنفذ الحكم بمؤداه ومقتضاه تنفيذاً
كاملاً يعبر عن رضاها به ، إستعانت بما قدمناه آنفاً مما سبق لرجال القضاء أن
ألحو عليه منذ سنين طوال ، وهو إجتهد منهم ومنا لوجه الله ولوجه مصر ،
ترجع لديهم ولدينا صوابه ، فرأينا من واجبنا أن نردده أمام شعب مصر ،
لعله أن يُعين الحكومة على التعرف على ما يريده القضاة وسائر المواطنين ،
حتى إذا تمت الإلتخابات على هذا النحو تلقى المواطنون نتائجها بالرضى
والقبول ، ومن شأن ذلك تثبيت دعائم الحكم والدولة القانونية فى البلاد ،
وهذا هو غاية الغايات ، والله من وراء القصد .

● بدأت كتابة هذه السلسلة عن موضوع {نزاهة الإنتخابات} بحديث تليفوني مع الأستاذ سعيد عبدالحالق رئيس التحرير ، ردأ على ندائه (يا قضاة مصر... قولوا لنا حتى تطمئن قلوبنا) فعرضت فى مقالاتى (المنشورة بأعداد ١٦، ٢٠، ٢٧ يوليو) رؤية قضاة مصر لضوابط سلامة الإقتراح ، وحددت القاضى المقصود بنص المادة (٨٨) من الدستور، ومتطلبات نقاء عملية الإقتراح ، والضمانات التى تكفل سلامتها وتجنبها إحتتمالات التلاعب بنتائجها ، وكيف أنه لا يجوز الإعراض عن هذه المتطلبات وذلك إلتزاماً بحجية مدونات حكم المحكمة الدستورية العليا المرتبطة فى هذا الخصوص بنطوقه إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، وقلنا إن هذه الحجية تستوجب رفع يد إدارة التفتيش القضائى ووزارة العدل - وهما جزء من السلطة التنفيذية - عن الهممنة على ندب وإشراف رجال القضاء على عمليات الإقتراح والإنتخاب ، أو التدخل فى شؤون مزاولتهم هذا الإشراف، أو التأثير عليهم مالياً أو إدارياً فى أداء هذه الرسالة ، كما لايجوز ذلك لوزارة الداخلية من باب أولى ، وذلك عملاً بمبدأ فصل السلطات وهو أصل من الأصول التى يقوم عليها الدستور .

● وحتى تتضح الحقيقة فيما عرضناه ، آثرنا - قبل أن نواصل عرض مقترحات رجال القضاء حول ضمانات نزاهة الانتخابات - أن نقدم للقارئ مجموعة من أرفع الوثائق الحية لمحكمة النقض ومحكمة الجنايات ، والقضاء المدني والجنائي من ناحية ، والتفتيش القضائي ومجلس الشعب من ناحية أخرى ، وكل ذلك في مواجهة طعنين بصحة عضوية عضوين في هذا المجلس.

● ويبين من هذه الوثائق كيف جرت عمليات الإقتراع والفرز في عام ١٩٩٠ في ضوء الإشراف القضائي في اللجنة العامة واللجان الفرعية المشكلة برئاسة القضاة (وغيرهم) تحت هيمنة وزارة العدل وإدارة التفتيش القضائي ، وإلى أي حد كفلت هذه الهيمنة وذلك الإشراف حق الترشيع وحق الانتخاب اللذين أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها الأخير تأمينا لهما (١)

● ولعله من قبيل العلم العام أن الدستور ينص على أن تحقق محكمة النقض طعون صحة العضوية وتحيلها إلى مجلس الشعب، مشفوعة بوابيها.

● وفيما يلي نبدأ بعرض حكم محكمة النقض برأيها في هذين الطعنين بحصر اللفظ ، ونترك للقارئ الكريم أن يستخلص منه الحقائق المجردة ، وأن يقدر في ضوءها مدى عظمة ما قضت به المحكمة الدستورية العليا من تأصيل لحكمها وما ذهبنا إليه - إحتراماً لحجية هذا الحكم - من وجوب تعديل قانون السلطة القضائية كبداية حيوية لا مفر منها لتحقيق الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات كما أراده الدستور ، ولتحقيق نزاهة الانتخاب كما وعد بها الرئيس .

نص الحكم

فى الطعنين رقمى ٢٠٦ ، ٢٠٧ المتعلقين

بانتخابات الإعادة لمجلس الشعب بدائرة باب شرقى - الاسكندرية

● حيث إن الوقائع تخلص على ما يبين من الأوراق والمستندات المقدمة فى الطعنين ، وما جاء بمذكرات رجال القضاء ، وأقوال رئيس اللجنة العامة للانتخابات فى أن الأستاذين عادل عبد المقصود عيد ، وعلى محروس غانم مرشحى الفئات والعمال بدائرة باب شرقى الاسكندرية ، قد قدم كل منهما مذكرة ضمنها المآخذ التى رآها فى العملية الانتخابية وإجراء الفرز ، والتى تتمثل فى التدخل الصارخ والسافر من جانب الشرطة ، وعلى وجه الخصوص ضباط مباحث أمن الدولة الذين انتشروا داخل وأمام مقار لجان الانتخابات ، لإرهاب أنصارهما ، واعتدوا على مندوبيهما ، وخرجوهم بالقوة ، واستولوا على كميات كبيرة من بطاقات إبداء الرأى ، وقاموا بتسديدها لصالح المرشحين المنافسين لهما والمنتسبين للحزب الوطنى الديمقراطى ، ثم وضعوها فى صناديق الانتخاب ، وأنه عن عملية الفرز فقد بدأت بمدرسة نبوية موسى الثانوية للبنات حوالى الساعة السادسة مساء يوم ١٢/٦/١٩٩٠ ، بواسطة اللجنة العامة المشكلة برئاسة الأستاذ رئيس المحكمة وعضوية عدد من السادة الرؤساء والقضاة ، منهم الأساتذة و..... و..... و.....

و.....، تحت إشراف السידین المستشارین المفتشین القضائین و..... ،
وقد إستهلت اللجنة عملها بفرز الصنادیق الثمانية الخاصة باللجان
أرقام..... والتي قدمت بشأنها اعتراضات من الطاعنین ووكلاهما أثناء
عملية التصويت ، وبعد أن تداولت اللجنة ، أعلن رئيسها أن اللجنة قررت
استبعاد تلك الصنادیق الثمانية لما شابها من عبث وتزوير ، وعلى أثر إعلان
ذلك القرار أنطفأت الأنوار بمكان الفرز لمدة خمس دقائق ، ثم انصرف المفتشان
القضائیان..... و..... ، ووصل فجأة المستشار وكيل التفتیش
القضائى لیتولى الإشراف على اللجنة ، وقد أمر فور وصوله باخراج جميع من
بالقاعة عدا المرشحين ، وأعلن أنه لا ید من الاسراع فى عملية الفرز ، فاعترض
الأستاذ عادل عید على ذلك ، وطالب بضرورة فرز كل صندوق على حدة حتى
تتحقق الجدية فى الفرز ، ولاهداء ما عليه من ملاحظات ، إلا أن
المستشار..... وكيل التفتیش أصر على ما قرره ، وتم فرز عدد كبير من
الصنادیق بشكل جماعى ، وقد تبین لهما :

أولاً : أن أقفال خمسة وثلاثین صندوقاً كانت بغير تحریز بالشمع الأحمر ،
وقد إثبتا ووكلاؤهما ذلك ، بمذكرات سلموها لرئيس اللجنة العامة .

ثانياً : أن الصنادیق التسعة عشر أرقام ، قد إمتلأت بأعداد كبيرة
من بطاقات التصويت ، وصلت فى بعضها إلى { ٤٨٢ } بطاقة ، وكلها

تقريباً لصالح مرشحي الحزب الوطنى ، فى حين أن نسبة التصويت المعتادة فى معظم الصناديق تتراوح ما بين (٤٠) صوتاً إلى (٩٠) صوتاً فى الصندوق الواحد .

ثالثاً : أن اللجنة رقم (١٣) قد ثبت فى محضرها أن عدد من أدلوا بأصواتهم (٢٧٠) ناخباً ، بينما عدد البطاقات بالصندوق (٢٧٦) بطاقة ، أما عدد التأشيرات بجدول الناخبين فهى (٢٧٢) تأشيرة .

رابعاً : أن هناك مفارقات غير مقبولة فى بعض الصناديق ، مما يؤكد حصول عبث وتزوير بها .

● وأنه رغم كل ما تقدم ورغم تحقق اللجنة العامة من حدوث عبث وتزوير فى ثمانية صناديق واستبعادها فى بداية عملية الفرز ، وهو ما كان يقتضى بطريق اللزوم العقلى والمنطقى إلغاء الانتخابات فى هذه الدائرة ، إلا أن اللجنة العامة برغم ذلك مضت فى عملية فرز باقى الصناديق ، وأصدرت قرارها بإعلان فوز مرشحي الحزب الوطنى للفئات والعمال ، وطلبها فى ختام طعنهما بطلان انتخاب مرشحي الفئات والعمال .

● وحيث إن الأستاذ رئيس المحكمة قد جاء بأقواله فى المذكرتين اللتين قدمهما ، أنه أسند إليه رئاسة اللجنة العامة فى انتخابات إعادة بدائرة باب شرقى الاسكندرية ، وأن الأستاذ عادل عبيد أبلغه ببعض التجاوزات التى حدثت أثناء إجراء عملية التصويت ، وأنه قام بالتحقق منها واجتمع مع رؤساء اللجان الفرعية والذين أبلغه بعضهم بأنهم تعرضوا

لاخراجهم من مقار لجانهم بالقوة ، وقيام بعض الأشخاص لا يعرفون هويتهم بالتأشير على بطاقات إبداء الرأى ، ووضعها فى الصناديق لصالح بعض المرشحين ، وإزاء ذلك اتفقوا جميعاً على استبعاد صناديق عدد ثمانية لجان من عملية الفرز ، وأثبت ذلك بحضور سلم لمديرية أمن الاسكندرية ، وكان ذلك فى حضور السبدين المفتشين القضائيين واللذين لم يكن لهما دور فى عملية الفرز ، وأنهما انصرفا إثر ذلك ، وأنه تم بعد ذلك فرز صناديق اللجان الفرعية التى كان يشرف عليها أعضاء الهيئات القضائية وقام كل منهم بفرز الصندوق الخاص باللجنة التى أشرف عليها ، وذلك دون اعتراض من المرشحين أو وكلائهم ، وأنه عند بدء فرز صناديق اللجان الفرعية الأخرى طلب الأستاذ عادل عيد مرشح الفئات فرز كل صندوق من هذه الصناديق المتبقية على حده ، وحال مناقشه هذا الطلب معه ومع بعض المرشحين حضر المستشار وكيـل التفتيش القضائى إلى مقر لجنة الفرز ، وقام بالتحدث مع المرشحين حول مسألة فرز كل عدة صناديق مرة واحدة ، واعترض الأستاذ عادل عيد على ذلك ، وأنه منذ حضورالمستشار..... وكيـل التفتيش كانت عملية الفرز تتم تحت اشرافه ، وأن دوره اقتصر على الجلوس فى مكان بعيد عن عملية الفرز داخل اللجنة ومن بين ما أبلغه الأستاذ عادل عيد أن صناديق اللجان التسعة عشر أرقام قد وردت إلى لجنة الفرز دون تحريز القفل الخاص بكل منها ، وأنه تأكد من صحة ذلك ، وأنه لو كان الأمر بيده لكان قد قام

بعملية مطابقة بطاقات الرأى الموجودة فى كل صندوق على كشوف أسماء من أهدوا الرأى فى كل لجنة من اللجان السابق الإشارة إليها ، واستبعد ما يثبت التلاعب فيه ، وأن الذى منعه من القيام بهذا العمل سيطرة المستشار وكيل التفتيش على عملية الفرز ، والذى طلب منه إثبات الاعتراض السابق فقط دون التحقق من صحة الأصوات الموجودة فى تلك الصناديق ، وأنه لا يعلم عدد بطاقات الرأى الموجودة فى الصناديق السالف بيانها ، وأضاف أنه لو كان الأمر بيده أيضا كان قد قام بفرز كل صندوق على حده ، وأنه لم يكن يعلم أن المستشار وكيل التفتيش القضائى ليس منتدباً باللجان الانتخابية بدائرة محافظة الاسكندرية ، وأن معلوماته أنه كان منتدباً للإشراف على العملية الانتخابية باللجنة العامة ، وأنه لا يمكنه أن يطلب منه بيان صفته لكونه وكيلاً للتفتيش القضائى ، وأنه بعد سيطرة هذا الوكيل ... على أعمال لجنة الفرز إتصل بالمستشار رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية وطلب إعفاءه من الاستمرار - بعد احاطته علماً بما حدث - إلا أنه طلب منه استمرار تواجده باللجنة منعاً للمشاكل ، وأنه بعد انتهاء عملية الفرز التى تمت تحت اشراف المستشار وكيل التفتيش وقّع على نموذج إعلان النتيجة.

● وحيث إنه قد ورد بالذاكرة المقدمة من أنه إنتدب للمساعدة فى عملية فرز الأصوات ، وأن رئيس اللجنة العامة عرض على رؤساء اللجان الفرعية استبعاد عدة صناديق وقمت الموافقة على ذلك ، وأن بعض المرشحين

طلبوا من رئيس اللجنة العامة فرز باقى الصناديق كل على حده فوافق على ذلك ، إلا أن وكيل التفتيش الذى حضر فى ذلك الوقت رأى أن فرز الأصوات بالطريقة السابقة سيؤخر ظهور النتيجة ، فضلاً عن عناء السهر ، واقترح فرز عدة صناديق مرة واحدة بواسطة رؤساء اللجان الفرعية تحت إشراف أعضاء الهيئات القضائية المتواجدين ، وقد تمت عملية الفرز بالطريقة التى رأها وكيل التفتيش ، وأن رئيس اللجنة العامة أظهر اعتراضه على تلك الطريقة ، واتصل بالمستشار رئيس محكمة الاسكندرية طالباً إعفاءه ، إلا أن المستشار رئيس المحكمة طلب منه الاستمرار فى الإشراف حتى نهاية العملية الانتخابية وأرسل إليه بعدد من القضاة للمساعدة فى فرز الأصوات ، وأن السيدين المستشارين وكيلى التفتيش قد انصرفا قبل حضور المستشار وكيل التفتيش .

● وحيث إن المستشار رئيس محكمة الاسكندرية قدم مذكرة ضمنها أنه بالنسبة لانتخابات الإعادة بدائرة باب شرقى بالاسكندرية ، فقد اتصل به رئيس اللجنة العامة مبدئياً وغبته فى الاعتذار عن مواصلة الإشراف على اللجنة لشعوره بإرهاق شديد ، إلا أنه طلب منه الاستمرار لعدم وجود آخر يعمل محله فاستجاب لطلبه ، أما بالنسبة للمستشار وكيل التفتيش فإنه يرجع فى شأنه للاستعلام من الوزارة عما إذا كان قد شمله قرار وزير الداخلية بتشكيل لجان الإشراف على الانتخابات من عدمه !

● وحيث إن الرئيس بالمحكمة ضَمَّنَ المذكرة المقدمة منه أنه ذهب إلى لجنة الفرز للمساعدة فى إجراء الفرز ، وفوجئ بأن هناك صناديق بها عدد بسيط جداً من أوراق الأدلاء بالأصوات ، وأخرى بها أعداد وفيرة ، وبعض الصناديق لم يتم تطبيق أوراق الأدلاء الأصوات الموجودة بها ، وأنه بالفعل تم استبعاد بعض الصناديق ، وقد حضر الدكتور فاروق رخا لا نقاذ الموقف لأن عملية الاستبعاد ليست فى صالحه ، وقد اعترض المرشح المنافس وأنه عندما رأى ذلك وطريقة إيداع أوراق الأدلاء بالأصوات ، وتبين أنها غير جدية ويشوبها الشك وعدم الصحة ، خرج من اللجنة دون متابعة لعملية الفرز بعد ذلك لأنه سيكون مجهوداً مبدولاً بغير جدوى .

● وحيث إنه يبين من المذكرتين المقدمتين من القاضى أنه كان مكلفاً بالإشراف على اللجنة الفرعية بمخازن البلدية ولم يقدم بشأنها شكاوى أو اعتراضات ، وأنه بعد انتهاء عملية التصويت توجه إلى مكان فرز الأصوات بمدرسة بهجوار قسم باب شرقى ، وعند بدء فرز الأصوات الذى كان يتم تحت إشراف رئيس المحكمة رئيس اللجنة العامة ، اعترض السيدان عادل عيد وعلى محروس على التلاعب الذى حدث أثناء التصويت فى لجان حددها ، فاستدعى رئيس اللجنة رؤساء تلك اللجان وأقروا شفاهاً بحدوث التلاعب ، فتم بالفعل استبعاد صناديق تلك اللجان وعددها {٦} أو {٧} وأنه قام بعد ذلك بفرز الصندوق الخاص باللجنة التى كان مشرفاً عليها وإثبات

نتيجته ، وأنه أثر شعوره باجهااد حيث قارب الوقت على الواحدة صباحاً غادر
المكان بعد موافقة رئيس اللجنة العامة وقبل انتهاء عملية فرز باقى اللجان
وإعلان النتيجة !

● **وحيث إن المستشار..... المفتش القضائى الأول قدم مذكرة ضمنها أنه**
كان من بين رجال القضاء الذين تولوا الإشراف على انتخابات الإعادة بدائرة
باب شرقى اسكندرية، وأثناء مروره على تلك اللجنة وقبل بدء فرز الأصوات،
تم استبعاد بعض أصوات صناديق الانتخابات ، وحرّر محضر بذلك بمعرفة
اللجنة العامة موضحاً به التفاصيل ، وأنه انصرف و المفتش القضائى الآخر
عقب ذلك مباشرة ، وأنه ليس لديه أية معلومات عن حضور المستشار
وكيل التفتيش إلى اللجنة وتوليه الإشراف على عملية فرز الأصوات .

● **وحيث إن المستشار المفتش القضائى الثانى قدم مذكرة ضمنها أنه**
انتقل بصحبة المفتش الأول - فور علمهما باعتراض بعض المرشحين بدائرة
باب شرقى على عملية الأدلاء بالأصوات - وأن رؤساء اللجان الفرعية قد
أجمعوا على استبعاد الصناديق الثمانية الخاصة باللجان وتم الاستبعاد
بالفعل وأنهما غادرا مكان عملية الفرز إثر ذلك، وأنه علم من المستشار رئيس
محكمة الاسكندرية الابتدائية بأن المستشار... وكيل التفتيش حل محلهما .

● **وحيث إن رئيس المحكمة قدم مذكرة جاء بها أنه توجه إلى**
مدرسة نبوية موسى ، حيث كان يتم فرز أصوات دائرة باب شرقى بعد

منتصف الليل ، بناء على طلب من المستشار رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية لمرض ألم بالأستاذ رئيس لجنة الفرز ، وكان أكثر من ثلاثة أرباع صناديق الانتخابات قد انتهى فرزها تقريباً وسط اعتراضات كثيرة من الأستاذ عادل عيد ومندوبيه ، وكان المرض الذى ألم برئيس لجنة الفرز قد زال واستمر فى عملية الفرز ، وأن المستشار ... وكيل التفتيش كان هو المشرف على اللجنة العامة .

● وحيث إن القاضى..... قدم مذكرة ضمنها أنه كان رئيس إحدى اللجان الفرعية بمقر نقطة شرطة الحضرة فى انتخابات الإعادة بدائرة باب شرقى ، وأنه خلال قيامه بمتابعة ومراقبة العملية الانتخابية بتلك اللجنة شاهد مجموعة من ضباط مديرية الأمن ومباحث أمن الدولة يدلفون إلى داخل نقطة الشرطة ومكثوا بها قرابة الساعة ، وبعد انصرافهم مباشرة حضر إليه رئيس وأمين اللجنة رقم (٣٨) وقرروا له أن الضباط قاموا خلال تواجدهم بالحصول على تذاكر انتخابية عنوه عنهما ، وقاموا بالتأشير عليها ووضعها بالصندوق الخاص باللجنة (٣٨) وأن المرشح عادل عيد حضر بعد انصراف الضباط وطلب من رئيس اللجنة حصر عدد الناخبين فتبين أن عددهم (٣٢) ناخباً ، على الرغم من أن التذاكر الانتخابية التى تم حصرها حين ذاك كان (١٠٢) بطاقة، فطلب من رئيس اللجنة الفرعية رقم (٣٨) إثبات ذلك بمحضر اللجنة، وقام

بالفعل بذلك ، وأنه قبل إتمام عملية فرز الأصوات والتي كان معيناً لها
الأستاذ ... رئيس اللجنة العامة تم استبعاد بعض الصناديق الانتخابية من
عملية الفرز نظراً لما قرره رؤساء لجانها وأمنائها من عدم صحة الأدلاء
بالأصوات بتلك الصناديق ، وخلال ذلك طلب المرشح عادل عيد من رئيس
اللجنة العامة فرز أصوات الناخبين بكل صندوق على حده لضمان صحة
الفرز، وقد طلب الأستاذ رئيس اللجنة العامة من المستشار رئيس
محكمة الاسكندرية الابتدائية إعفاءه من إتمام عملية الفرز لاحتساسه بإرهاق
شديد يمنعه من الاستمرار ، فطلب منه المستشار رئيس المحكمة الاستمرار
وأرسل إليه بعض المستشارين منهم المستشار وكيل التفتيش
و..... و..... وبعد حضورهم طلب المرشح عادل عيد فرز أصوات الناخبين
بكل صندوق على حده لضمان صحة عملية الفرز ، وفي خلال ذلك قدم رؤساء
وأعضاء اللجان الفرعية إقرارات له وللأستاذين و ثابت بها
عدم صحة وحيدة ونزاهة ما تم من تصويت بداخل اللجان التابعة لهم ، وطلبوا
استبعاد الصناديق الخاصة بتلك اللجان ، وأنه تم تقديم تلك الإقرارات لرئيس
اللجنة العامة الذي قام بإثباتها بحضور اللجنة العامة ، وحال ذلك قرر
المستشار ... وكيل التفتيش إجراء عملية فرز أصوات الناخبين بكل ستة
صناديق دفعة واحدة ، على الرغم من اعتراض المرشح عادل عيد ومرشح آخر
على طريقة الفرز المتقدمة ، لأنها لا تمكنهما من متابعة عملية الفرز في كل

صندوق ، وأنهما أبديا اعتراضهما أيضا على عدد من الصناديق الانتخابية
حال فرز التذاكر الانتخابية الموجودة بها لأن التأشير على تلك التذاكر قد تم
بقلم وبتأشيرة واحدة ، فضلاً عن اكتشاف عدة تذاكر انتخابية بعدة صناديق
قد تم التأشير عليها والقائها دفعة واحدة بالصناديق ، وقد عثر عليها عند
فتح الصناديق بتلك الحالة ، وطلب إثبات اعتراضهما بحضور اللجنة العامة
والغاء عملية الفرز لما لحق بها من تزوير ولعدم إجرائها بالكيفية التي طالبوا
بها ، إلا أن رئيس اللجنة العامة استمر في عملية الفرز بناء على توجيهات
المستشار رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية حتى ظهرت نتيجة الانتخاب ا

● وحيث إنه قد ورد ككتاب وزارة العدل المؤرخ في ١٤/١/١٩٩٣
ويتضمن أن السادة المستشارين وكيل التفتيش والمفتشين الآخرين
و..... لم يصدر قرار من وزير الداخلية بندهم للإشراف على انتخاب الإعادة
بدائرة باب شرقى بالاسكندرية ، وأنهم كانوا مكلفين فقط بالإشراف على
حضور السادة الرؤساء والقضاة ورؤساء اللجان العامة والفرعية .

● وحيث إن وزارة الداخلية قد أرسلت الأوراق والمستندات المتعلقة
 بانتخابات الإعادة بدائرة باب شرقى الاسكندرية وقد تم الاطلاع عليها .

● وحيث إنه يبين من الاطلاع على العدد رقم ٢٦٩ (تابع) من الوقائع
المصرية الصادر بتاريخ ٢٦/١١/١٩٩٠ (والمنشور به قرار وزير الداخلية رقم

٦٨٩٧ لسنة ١٩٩٠ بتعيين رؤساء اللجان العامة فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠} أن المستشار وكيل التفتيش القضائى لم يتضمنه قرار وزير الداخلية بتعيين رؤساء اللجان العامة لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ .

● وحيث إننا قد أرسلنا فى طلب مذكرة من سيادته بشأن ما جاء بالطعن المقدم من الأستاذ عادل عيد والسيد على محروس غانم مرشحي الفئات والعمال فى انتخابات الإعادة بدائرة باب شرقى، وما جاء أيضا بأقوال الأستاذ رئيس اللجنة العامة فى تلك الانتخابات إلا أنه قد ورد من وزارة العدل ما يفيد أن سيادته معار لدولة الكويت .

● وحيث إنه يبين من الاطلاع على الصورة الكربونية لمحضر أعمال اللجنة والمرسلة إلينا من الأستاذ رئيس اللجنة العامة لانتخابات الإعادة ، أنه أثبت بالصفحة السادسة استبعاد فرز الصناديق الثمانية أرقام ، كما أثبت بالصفحة السادسة أن الأستاذ عادل عيد والسيد على محروس غانم مرشحي الفئات والعمال تقدم كل منهما بمذكرة ضمنها اعتراضه على الصناديق الخمسة وعشرين أرقام وذلك لعدم تحريز القفل الخاص بكل منها ، وأنه أجرى معاينة تلك الصناديق وتبين له أنها مغلقة وغير محرزة ، وأن رئيس اللجنة الفرعية (رقم ٦) تقدم بمذكرة ضمنها تعدى بعض الأشخاص

عليه وقاموا بتزوير بعض البطاقات بالقوة وأثبت بالصفحة الثامنة أن رئيس اللجنة الفرعية رقم {٣} أيضا قدم مذكرة تفيد حضور بعض الأشخاص إليه وأخذهم أوراق الانتخابات بالقوة وعلموها ووضعوها بالصندوق ، وضمن رئيس اللجنة العامة ذلك المحضر أيضا أنه ألم به مرض مفاجئ فاتصل بالمستشار رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية وأخبره بذلك .

● وحيث إنه يبين من جماع ما تقدم أن عملية الأدلاء بالأصوات في انتخابات الإعادة بباب شرقي الاسكندرية قد حدث بها بعض التجاوزات المتمثلة في تدخل بعض رجال الشرطة وبعض الأشخاص مجهولي الهوية وقيامهم بالاستيلاء على بطاقات إبداء الرأي في بعض اللجان الفرعية والتأشير عليها ووضعوها بالصناديق عتوه وذلك على النحو المبين بالمذكرة المقدمة من الأستاذ ، والتي ضمنها أن اللجنة رقم {٣٨} الفرعية كانت محلاً لهذه الواقعة ، وإضافة إلى بعض اللجان الأخرى ، وهذا الأمر كان من أسباب إجماع رؤساء اللجان الفرعية ورئيس اللجنة العامة على استبعاد صناديق اللجان الثمانية أرقام من عملية الفرز لما حدث بها من تزوير وشابها من عبث وما أثبتته رئيس اللجنة العامة في محضر أعمال اللجنة من أن رئيس اللجنة الفرعية رقم {٣} أبلغه بمذكرة حضور بعض الأشخاص إلى اللجنة واستيلائهم على أوراق الانتخاب بالقوة ووضعوا علامات عليها ثم

وضعوها فى صندوق الانتخابات ، وأن رئيس اللجنة الفرعية رقم {٦} تقدم إليه بذاكرة ضمنها تعدى بعض الأشخاص عليه وقيامهم بتزوير بعض بطاقات إبداء الرأى بالقوة ، كما أن عملية فرز الأصوات لم تسلم هى الأخرى من القصور والإخلال بحق المرشحين فى تحقيق اعتراضاتهم على مسألة عدم ختم صناديق الانتخاب وإمكانية العبث بها وفرز الأصوات على نحو يبعث على الشك فى صحتها ، وآية ذلك أن الأستاذ.... رئيس اللجنة العامة قرر أن المرشحين عادل عبيد وعلى محروس غانم أبلغاه أن صناديق اللجان أرقام..... وعددها تسعة عشر صندوقاً قد وردت إلى لجنة الفرز دون تحريز القفل الخاص بكل منها وأنه تأكد من صحة هذه الواقعة ، وأنه لو كان الأمر بيده لكان قد قام بإجراء مطابقة بطاقات إبداء الرأى الموجودة فى كل صندوق على كشوف أسماء من أبدوا الرأى فى كل لجنة من اللجان السابق الإشارة إليها واستبعاد ما يشب التلاعب فيه ، إلا أن المستشار وكيل التفتيش الذى تدخل فى عملية الفرز - على خلاف تكليفه بالإشراف على حضور القضاة ورؤساء اللجان العامة والفرعية - طلب منه الاكتفاء بإثبات الاعتراض السابق فقط وهو ما حال دون التحقق من صحة الأصوات الموجودة فى تلك الصناديق ، مما يعد إخلالاً جوهرياً بحق المرشحين فى تحقيق طلبهما الجوهري المتمثل فى عدم سلامة تحريز الصناديق الخاصة بتسعة عشر لجنة

انتخابية ، وعدم صحة البطاقات الانتخابية الموجودة بها ومدى ما لحقها من
عيث والذي كان من الممكن أن يتغير به وجه الرأى فى نتيجة الانتخابات ،
كما ترتب أيضا على ذلك التداخل فى عملية الفرز ، عدم الاستجابة إلى
طلب المرشحين سالفى الذكر بأن يتم فرز أصوات كل صندوق على حدة حتى
يمكنهما متابعة عملية الفرز ، وهو ما كان متجها إليه رئيس اللجنة العامة ،
الأمر الذى يشوب أعمال لجنة الفرز بالبطان بهذه الدائرة .

لذلك

نرى بطلان انتخابات الإعادة بدائرة باب شرقى الاسكندرية .

توقيع المستشار المقرر {السيد خلف محمد}

نائب رئيس المحكمة

حكم محكمة النقض

برأياها في الطعن رقم ٧٩ لسنة ٦٦١ ق

في انتخابات مجلس الشعب التي أجريت يوم ٢٩/١١/١٩٩٠

بالدائرة (٧) ومقرها مركز شرطة الباجور منوفية

● تخلص الوقائع في أن وكيل الطاعن تقدم بطعنه هذا إلى الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب بأن إجراءات فرز الأصوات في هذه الانتخابات لم تتم وفق القانون ، إذ تمت في مجلس مدينة الباجور ، وكان يتعين إجراؤها في مقر الشرطة ، ولم يُفرز كل صندوق على حدة بل دفعة واحدة ، وقام بعملية الفرز أعضاء من المجلس المحلي بدلاً من رؤساء اللجان الفرعية ، وسردت بطاقات بيضاء لصالح مرشحي الحزب الوطني ، وأفسدت البطاقات التي تضمنت انتخاب الطاعن والمرشحين المستقلين بإضافة علامات عليها لإبطالها ، كما طردوا من مقر اللجنة لإعتراضهم على تلك الإجراءات .

● وإذ باشرت هذه المحكمة التحقيق ، قرر الطاعن أن أنصار المرشح المنافس السيد كمال الشاذلي رفعوا اللاتات التي كان قد علقها للدعاية لانتخابه في قري مركز الباجور ، وأن وكيله الأستاذ السعيد محمد إبراهيم البعني هو الذي حضر العملية الانتخابية ، وبسؤال الأخير أضاف إلى ما ورد بأسباب الطعن أنه حضر العملية الانتخابية وكيلاً عن الطاعن ، وأعرض على

إجراءات الفرز ، فطرده من اللجنة ، فأرسل برقية لذلك للسيد وزير الداخلية ،
وقدم صورة رسمية من المحضر ٤٧٨ لسنة ١٩٩١ إدارى الباجور المحرر بناء
على برقيته المذكورة ، كما أضاف أن الذين قاموا بالتوقيع على محاضر
الانتخابات ليسوا هم رؤساء اللجان الفرعية المعينين بقرار وزير الداخلية .

● واستكمالاً للتحقيق أمرت المحكمة بضم أوراق العملية الانتخابية ،
وقدم الأستاذ محمد أبو الفضل الجيزاوى محامى الطاعن مذكرتين بملاحظاته
على ما ورد بهذه الأوراق بعد إطلاعه عليها .

● وبناء على ذلك ، أسفر إطلاع المحكمة على هذه الأوراق عما يلى :

أولاً : لم يوقع على محضر إجراءات فرز اللجنة العامة «نموذج ٤٩ش»
إلا الرئيس وخمسة أعضاء فقط ، ولم يوقع باقى رؤساء اللجان الفرعية على
هذا المحضر بالمخالفة لنص المادة (٣٦) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦
بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والتي تنص على أن : (يعلن رئيس اللجنة
العامة نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب وعدد ما حصل عليه كل مرشح من
أصوات فى دائرته ، ويوقع رئيس اللجنة هو وجميع أعضائها فى الجلسة
نسختين من محضر....) وأعضاء اللجنة هم رؤساء اللجان الفرعية على
مقتضى المادة ٣٤ من هذا القانون .

ثانياً : لم يوقع على كشوف فرز أصوات اللجان الفرعية «نموذج
٥٠ش» ولا على محاضر إجراءاتها «٤٨ش» إلا الرئيس والأمين وعضو أو
عضوين فقط دون باقى أعضاء لجنة الفرز وهم رؤساء اللجان الفرعية فيما
عدا وأمينها وقع على الكشف والمحضر الخاص بلجنته .

ثالثاً : أن عدد البطاقات التى وجدت بالصناديق طبقاً لما هو ثابت من محضر إجراءات الفرز «نموذج ٤٨ش» تزيد على عدد من أدلوا بأرائهم طبقاً لما هو ثابت بمحضر الانتخاب «نموذج ٥١ش» وذلك بالنسبة للجان الآتية :

١ { أثبت بمحضر إجراءات اللجنة رقم {١٧} أن عدد البطاقات {٢٨١} ومحضر الانتخاب {٢٧٥} بزيادة {٦} بطاقات .

٢ { ومحضر إجراءات اللجنة رقم {٢٤} أن عدد البطاقات {٤٦٨} ومحضر الانتخاب {٤٦٠} بزيادة {٨} بطاقات .

٣ { ومحضر إجراءات اللجنة رقم {٢٥} أن عدد البطاقات {٦٤٣} ومحضر الانتخاب {٦٢١} بزيادة {٢٢} بطاقة .

٤ { ومحضر إجراءات اللجنة رقم {٢٦} أن عدد البطاقات {٤١٧} ومحضر الانتخاب {٤١٥} بزيادة بطاقتين .

٥ { ومحضر إجراءات اللجنة رقم {٣٠} أن عدد البطاقات {٥٠٤} ومحضر الانتخاب {٢١٠} بزيادة {٢٩٣} بطاقة .

٦ { ومحضر إجراءات اللجنة رقم {٤١} أن عدد البطاقات {٦١٥} ومحضر الانتخاب {٥٦٩} بزيادة {٤٦} بطاقة .

٧ { ومحضر إجراءات اللجنة رقم {٤٣} أن عدد البطاقات {٦٧٠} ومحضر الانتخاب {٤٧٠} بزيادة {٢٠٠} بطاقة .

٨ { ومحضر إجراءات اللجنة رقم {٥٠} أن عدد البطاقات {٧٤٤} ومحضر الانتخاب {٥٠٧} بزيادة {٢٣٧} بطاقة .

٩] ويمحضر إجراءات اللجنة رقم {٧٤} أن عدد البطاقات {٥٥٤} ويمحضر الانتخاب {٥٥٣} بزيادة بطاقة واحدة .

١٠] ويمحضر إجراءات اللجنة رقم {٧٦} أن عدد البطاقات {٤٩٤} ويمحضر الانتخاب {٤٦٦} بزيادة {٢٨} بطاقة .

١١] لم يثبت عدد من أدلوا بأصواتهم فى محاضر انتخاب اللجان أرقام (٦)، (٨)، (١٦)، (١٨)، (٥١)، (٦٨)، (٧٩)، (٨٤)، (٩٨) .

● وهذا يعنى أن هذه البطاقات الزائدة {٨٤٣ بطاقة} قد وضعها بالصناديق أشخاص غير الناخبين .

وابعاً : أن أمناء اللجان الآتى بيانها قاموا بعمل رؤساء لهذه اللجان ، ولم ترد أسماؤهم فى المعينين بصفة احتياطية كرؤساء لجان بقرار وزير الداخلية الخاص بحفاظة المنوقية :

(١) أشرف ولیم عزمى باللجنة ٢٧. (٢) سامى محمد كامل باللجنة ٣٥. (٣) محمد النعمى حيرز باللجنة ٣٦. (٤) عادل محمد لطفى باللجنة ٤٩. (٥) أحمد عبد السلام عبد المعطى باللجنة ٦٣. (٦) خالد إبراهيم صديق باللجنة ٦٤. (٧) صلاح محمد موسى باللجنة ٦٥. (٨) ماهر عبد الظاهر باللجنة ٦٧. (٩) وائل محمد جمال باللجنة ٧٠. (١٠) عبد العزيز حسن العشرى باللجنة ٧١. (١١) علاء الدين لطفى محمد باللجنة ٧٦. (١٢) محمد صابر عبد الرازق باللجنة ٨٣. (١٣) محمد محمد زكى السواح

باللجنة ٩٠. (١٤) أحمد إبراهيم أنور زيد باللجنة ٩٤. (١٥) متولى محمد
متولى باللجنة ٩٦. (١٦) محمد رفعت السيد باللجنة ١٠٧.

خامساً : أن الذين قاموا بعمل أمناء اللجان الستة عشر (١٦) المذكورة
فيما تقدم لم ترد أسماؤهم في المعينين كأمناء بصفة احتياطية بقرار وزير
الداخلية المذكور .

سادساً : أن الذين قاموا بعمل أمناء (٢٩) لجنة لم ترد أسماؤهم في
المعينين بقرار وزير الداخلية لا بصفة أصلية ولا إحتياطية وهذه اللجان هي
أرقام (٢٤). (٢٥). (٢٦). (٢٩). (٣٠). (٣١). (٣٧). (٣٨). (٤٠). (٤٦).
(٤٧). (٥٠). (٥٢). (٥٥). (٥٧). (٦٠). (٦٢). (٦٦). (٦٨). (٦٩). (٧٢).
(٧٧). (٨٧). (٩٣). (١٠٨). (١٠٩). (١١٠). (١١١). (١١٢) وقد بُيِّنت
أسماء هؤلاء بمحضر التحقيق ، وهم خلاف الذين قاموا بعمل أمناء اللجان
الستة عشر (١٦) المذكورة ، فيكون عدد الذين قاموا بعمل أمناء اللجان
الانتخاب دون أن يكونوا معينين بصفة أصلية ولا إحتياطية (٤٥) فرداً .

سابعاً : أنه لم تحرر محاضر لإثبات غياب الأمناء المعينين وسببه
وتعيين بدلا منهم ، والمادة (٢٥) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المذكور
تقضى بأنه «إذا غاب مؤقتا أحد أعضاء اللجنة وأمينها ، عين الرئيس من
يحل محله من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة» .

● وحيث إن خلاصة القول فيما تقدم ، أنه قد حدثت تجاوزات كثيرة في
العملية الانتخابية وإجراءات الفرز ، هي عدم توقيع أعضاء اللجنة العامة

على المحاضر سائلة البيان : وأهمها محضر إجراءات الفرز باللجنة العامة «نموذج ٤٩ش» ، وأنه وجدت بطاقات زائدة فى إحدى عشر لجنة أكثر من عدد الأشخاص الذين أدلوا بأصواتهم فيها ، وأن {٤٥} لجنة قام بعمل الأمين فيها أفراد لم ترد أسماؤهم في المعينين أمناء أصليين ولا إحتياطيين بموجب قرار وزير الداخلية الخاص بذلك ، والمفروض طبقاً لنص المادة (٢٥) سائلة الذكر ألا يحل أحد محل المعين أصلاً إلا إذا كان غيابه مؤقتاً ، أما إذا كان غير مؤقت فإنه يحل محله أحد المعينين بصفة إحتياطية ، والثابت من التحقيق أن قرار وزير الداخلية الخاص بذلك قد عين {٥٩٥} كأمين إحتياطى لدائرة محافظة المنوفية ، فكان يتعين اختيار أمناء من هؤلاء بدلاً من الذين تغيروا ، وهو الأمر الذى يدل على الخلل الذى صاحب العملية الانتخابية بأسرها ، أما الأمر الجلل الذى يأتى قبل هذا كله ، فهو ما قام به أمناء اللجان الستة عشر السابق بيانها من رئاسة هذه اللجان غصباً للسلطة ، إذ ليس فى القانون نص يسمح بذلك ، ورغم أن هناك {٥٩٥} فرداً معينين كذلك ، ومن ثم فإن ما قاموا به باطل بطلانا مطلقاً بل ينحدر إلى مرتبة العدم ، ولا يقف أثر ذلك على لجانهم وحدها ، بل يتجاوزوه إلى العملية الانتخابية كلها ، والنتيجة التى أسفرت عنها ، ذلك أنهم من ثم كانوا أعضاء فى لجنة الفرز العامة التى قامت بإجراءات فرز جميع الصناديق الخاصة باللجان الفرعية جميعاً وعددها {١١٣} لجنة ، وسواء كان قيامهم

برئاسة هذه اللجان جهلاً منهم بالقانون ، أم أمراً مبيتاً ، فكلما الأمرين جد خطير في أمر يتعلق بانتخاب ممثلى الشعب الذين يقومون بأعمال التشريعية ومراقبة الحكومة والترشيح لرئاسة الدولة وغير ذلك من المهام الجسام ، مما ينبغى معه أن يطبق القانون فى هذه الواقعة بمنتهى الحسم ، ومن ثم فإن الانتخابات التى أجريت محل هذا الطعن والنتيجة التى أسفرت عنها باطلة .

● ولا يفوت المحكمة فى هذا الصدد ، وقد تكشف فى هذا الطعن ما يحدث نتيجة الجهل بالقانون وعدم الوعى بأهمية القيام بالعملية الانتخابية بإتقان ونزاهة ، أن تشير إلى أهمية إختيار رؤساء اللجان الفرعية ممن يحيطون علماً بالقانون ولا يتخلفون عن تأدية هذا الواجب الوطنى بحيدة ونزاهة ، ولا يمكن التأثير عليهم برهبة أو رغبة ، ولو اقتضى الأمر إجراء الانتخابات على مراحل وأيام ، فإن الأمر يتعلق بإحدى السلطات التى تقوم عليها الدولة ، وينبغى أن تكون هذه اللجان محل ثقة حتى يتقدم للترشيح أفضل العناصر مطمئنين إلى سلامة الإجراءات ، وتكتمل هذه الثقة بقيام محايدين بالإشراف على العملية الانتخابية بأسرها ، وما ذلك بكثير ولا عزيز من أجل مستقبل الوطن وحاضره .

{توقيعات رئيس وأعضاء محكمة النقض}

وزارة العدل تزور الانتخابات

● في مقالنا المنشور بالعدد الأسبوعي السابق ، قدمنا حكم محكمة النقض الصادر برأيها في طعنين من طعون صحة عضوية مجلس الشعب المنتخب سنة ١٩٩٠ ، والتي ناط الدستور بهذه المحكمة العليا ولاية تحقيقها وإبداء الرأي فيها . وقد أقام هذا الحكم قضاءً على ما حصله في أسبابه من أن المرشحين الطاعنين تسكاً بوجود (١٩ صندوقاً) غير محرزة ، وأنه ثبت لرجال القضاء وجود البطاقات في بعض هذه الصناديق غير مطوية (أى يستحيل إدخالها بهذه الحالة من فتحة الصندوق المخصصة لذلك) فإتجه رأى اللجنة لإستبعاد هذه الصناديق ، فإحتج مرشح الحزب الوطنى ، وإنطفأت الأنوار فجأة ، وإنسحب المفتشان القضائيان ، وحين حضر السيد المستشار وكيل التفيتش القضائى وأضيئت الأنوار ، تصدى هو لإدارة عملية الفرز ، فأمر بإستكمالها بالجملة ، رافضاً تمكين المرشحين من متابعة كل صندوق ، ورافضاً أيضاً إستبعاد الصناديق التسعة عشر ، ورافضاً كذلك تحقيق إعتراضات المرشحين ، فإتصل رئيس اللجنة العامة بالمستشار رئيس المحكمة الإبتدائية طالباً إعفاء من مهمته معتذراً عن إقامها (بعد أن تولاهما وكيل التفيتش القضائى) إلا أن

(٤) الرقعة عدد ١ أغسطس سنة ٢٠٠٠م

رئيس المحكمة كلفه بالبقاء ، بل وبالتوقيع بإسمه على محضر الفرز الذى أملى هذا الوكيل بياناته ، رغم عدم ورود إسمه - ولا إسم المستشار رئيس المحكمة ، ولا إسمى المفتشين القضائيين - ضمن قرار وزير الداخلية الصادر بتشكيل اللجان المشرفة على الإنتخابات . وهكذا إنتهت محكمة النقض إلى بطلان الإنتخابات محل التحقيق .

● وقبل أن نغضى فى عرض باقى وثائق هذه الواقعة المشهودة ، نستاذن فى عرض بعض الملحوظات التى توضح جانباً من الطريقة التى تتدخل بها السلطة التنفيذية فى صميم عمل رجال القضاء :

(أ) أول هذه الملحوظات هى تلك الهيمنة الخائقة التى تفرض بها وزارة العدل إرادتها على أداء رجال القضاء لرسالتهم ، فالمستشار الذى ندهبه وزير العدل لرياسة المحكمة الابتدائية تحت إشرافه قايع فى مكتبه يتابع ما يجرى فى لجان الإنتخاب والإقتراع أولاً بأول ، ومستشاران من إدارة التفتيش القضائى (وهى جزء من مكتب وزير العدل أيضاً) يراقبان أداء القضاة لعملهم بذريعة أنهما يراقبان حضورهم ، وهى ذريعة تشير السخرية ، فلا أحد يراقب حضور القضاة فى جلساتهم فى البلاد النائية... ولا هذه الرقابة تقتضى بقاء الرقباء على رؤوس القضاة منذ أن ثبت حضورهم فى الصباح حتى بداية الفرز وإطفاء الأنوار ، ولا هو

كما يتفق مع هيئة القضاة وإستقلالهم عن السلطة التنفيذية فى أداء رسالتهم أن يؤدونها فى وجود من يشرف عليهم من جانب الوزير بما يعصف بالثقة العامة فى نقاء عملهم ، ويذهب بعلة النص فى الدستور على إسناد هذه الولاية لهم ، والعياذ بالله .

● ثم ها هو وكيل التفتيش القضائى قابع بدوره تحسباً لإفلات الزمام : فما أن دعاه المستشار رئيس المحكمة حتى إنتقل على جناح السرعة... ويقول هو نفسه أنه إنتقل لمجرد إثبات الحالة ... ولا يقول فى أية أوراق يثبتها ... ولمن يقدمها ... وهو وسائر المفتشين القضائيين - وكافة المستشارين رؤساء المحاكم الابتدائية ، ومن يديرونهم من مكتب الوزير - ليسوا أعضاء فى لجان الإشراف ، ولا شأن لهم بالإنتخابات !

(ب) والملحوظة الثانية هى هذا الغياب المطلق للضوابط والإجراءات والضمانات التى تحكم عمل القاضى ... فهذا هو أحد القضاة يشهد أمام محكمة النقض بأنه إنتدب للجنة الفرز فلاحظ أن هناك عدداً من الصناديق بها قلة من بطاقات التصويت ، وأخرى مكتظة ببطاقات لم يسبق تطبيقها ، فأدرك أن العمل مشوب بالشك أو الصورية وخرج من اللجنة وعاد إلي بيته دون متابعة الفرز لأن عمله سيكون بغير جدوى... أياكون هذا الإنسحاب عملاً مسموحاً به ، أم كان واجب المنسحب أن

يتصدى لتحقيق التزوير ومنعه وإعدام أثره ؟ وما هو الإجراء القانوني

الذي كان عليه أن يتخذه في هذه الحالة ؟ لا أحد يعرف !

● وها هو قاضٍ آخر يشهد أنه أثناء رياسته للجنة الفرعية بنقطة شرطة الحاضرة جاءت مجموعة من ضباط مديرية الأمن ومباحث أمن الدولة ومكثوا قرابة ساعة ، وعلى أثر إنصرافهم أبلغه الموظف رئيس اللجنة الفرعية الملاصقة بأنهم إنتزعوا منه بالقوة بطاقات التصويت وأشروا عليها ووضعوها في الصندوق ... ماذا فعل السيد القاضي ؟ وماذا كان بوسعه أن يفعل ؟ هل يشيت الواقعة في محضر لجنته هو ؟ أم يخطر بذهنه ما ؟ وما هي هذه

الجهة ؟ لا أحد يعرف !

● بل ها هو رئيس اللجنة العامة نفسه يُفاجأ بإثنين من كبار المفتشين القضائيين القادمين من مكتب الوزير بجثمان على أنفاسه ، فلا يملك أن يطلب منهما الإنصراف ، ثم يشار أمامه أن بعض الصناديق غير محرزة ! فيتداول مع زملائه من أعضاء اللجنة فيما يفعلونه ، لأنه ليس هناك قاعدة مكتوبة تقضى باستبعاد الصندوق غير المحرز ، ولكنهم يجتهدون في ابتكار الحل ، ثم يأتي من مكتب الوزير السيد المستشار وكيل التفتيش القضائي ويغتصب إختصاص اللجنة ، وعلى عليها عكس ما أرادت ، فلا يعرف رئيس اللجنة العامة كيف يتصرف إزاء هذا الموقف الشاذ ، ولا يستطيع

أن يسأل هذا الغاصب أن يُثبت له صفته ، والأصل فى القاضى أنه ليس فداثياً ، ولذلك لم يملك إلا أن يسأل رئيس المحكمة الابتدائية أن يأذن له بالتنحى والإنصراف من هذا الجو الموهـب - بعد أن فقد إرادته فيه ، ولم يعد الأمر بيده كما قال فى التحقيق - فيعملى عليه المستشار رئيس المحكمة الابتدائية المنتدب من الوزير أن يبقى فى مقر العمل ، بل وأن يوقع على محضر الفرز كما يُلحيه السيد المستشار وكيل التفتيش فى حين أن رئيس اللجنة لم يكن يعلم أن الأخير لا تشمله قرارات تشكيل اللجان والإشراف القضائى أصلاً ؛ ما الذى كان يتعين على رئيس اللجنة العامة أن يفعله بحسن نيته إزاء كل ذلك ؟ لا أحد يعرف ؛ خاصة فى غيبة القواعد التى تنظم كل ذلك وتضع لكل سلطة حدودها .

● لهذا قلنا أنه يجدر بمجلس القضاء الأعلى والمجلس الخاص لأعضاء مجلس الدولة أن يضعوا القواعد والأصول التى يتعين أن يلتزمها رجال القضاء فى أداء رسالة الإشراف على إجراءات الإقتراع والانتخاب بما يحقق الغاية الدستورية المستهدفة منها حسبما قضت به المحكمة الدستورية العليا .

● ومن البدهة أنه لا يجوز إصدار تعليمات إلى رجال القضاء ، سواء من وزير الداخلية ، أو من مديرى الأمن ، أو من ضباط مباحث أمن الدولة ، أو

من وزير العدل ، أو من رؤساء المحاكم الابتدائية المنتخبين منه للعمل تحت
رياسته ، أو من المفتشين القضائيين التابعين له ، سواء لكيفية أداء القضاة
لرسالتهم ، أو للتفريط فى أداء هذه الرسالة ، أو للتجاوز عن الوفاء
بمتطلباتها ، أو لمصادرة اختصاصاتهم التى ندهب الدستور لأدائها (١)

(ج) والملاحظة الثالثة أن النقطة الوحيدة المضيئة فى الطعنين المشار إليهما
كانت دوماً من صنع منصة القضاء ، حيث جلس سدنته سواء فى محكمة
التنقض - وهى قمة القضاء العادى ، وكلمتها الباتة تعلق حجيتها على
كل ما عداها لأنها خاتمة المطاف - أو فى محكمة الجنايات أو فى
محكمة الاستئناف على ما سيجئ البيان ، أو فى لجنة الفرز محل
التحقيق ، فهؤلاء وحدهم - دون أصحاب المكاتب - الذين حملوا
ويحملون عبء نصرة الحقوق العامة والخاصة على تلك المنصة .

● ولهذا قلنا أنه يتعين تشكيل هيئة عليا من رجال القضاء الجالسين
على المنصة لتدير العملية الانتخابية برمتها ، بدلاً من السلطة التنفيذية
ممثلة فى وزارة العدل التى جرت على إدارة هذه العملية والتلاعب فيها وفى
غيرها عند اللزوم من خلال تابعيها من المستشارين الذين نديتهم ليكونوا
تحت إشرافها وهيمنتها وتبعيتها ، سواء كرؤساء للمحاكم الابتدائية ، أو
كمفتشين قضائيين على قضاة هذه المحاكم بدرجاتهم المختلفة :

القصاص

● نعود إلى إستكمال حديث الوثائق ، إذ كان أول المرشحين الطاعنين قد أقام الدعوى رقم ٣٣٩٦ لسنة ١٩٩٣ مدنى الاسكندرية الابتدائية ، على وكيل التفتيش القضائى وعلى وزيرى العدل والداخلية ، بطلب التعويض عن الأضرار التى أصابته من جراء تزويرهم الانتخابات بإعتبار أن أولهم تابعٌ للأخيرين ، وأورد المرشح المجنى عليه فى صحيفة دعواه أشد العبارات خشونة وقسوة ، وطبع حكم محكمة النقض بأسبابه ، وذيله بتساؤلات منها (ماذا سيكون موقف وزارة العدل من ذلك المستشار المعار للكويت، والذي أخل بواجبه المقدس ، وحنث فى يمينه ، وإرتضى لنفسه أن يؤدى هذا الدور المشبوه) ، كما طبع صحيفة دعوى التعويض ووزعها فى كل غرف المحامين بمختلف المحاكم ، ثم أرسلها إلى مكاتبهم وإلى نواذى القضاة ، وإلى القضاة أنفسهم ، بل وإلى قضاة الكويت -التي كوفئ وكيل التفتيش القضائى بإعارته إليها - ونشرت بعض الصحف حكم محكمة النقض ، كما شرح المرحوم الدكتور حلمى مراد جوانب هذه المهزلة التى إرتكبتها وزارتا العدل والداخلية ، حتى ضاق وكيل التفتيش القضائى بذلك الحصار وتلك المتابعة فأقام أمام محكمة جنايات الاسكندرية اللجنة المباشرة رقم ٤٢٥١ لسنة ١٩٩٣ يتهم فيها المرشح الأستاذ عادل عيّد (القاضى السابق) بأنه قذف فى حقه

بطريق النشر ، بأن أسند إليه حسبما سلف أموراً لو كانت صادقة لأوجبت إحتقاره بين أهل وطنه ، ووقائع تضمنت خدشاً لشرفه، وطلب معاقبته عن ذلك وإلزام هذا المرشح بتعويضه عما لحقه من أضرار بهذا السبب.

المتهم يعترف

● وأمام محكمة الجنايات التى إحتشد فيها مئات المحامين وغيرهم، إعترف المتهم (أو المجنى عليه بمعنى أصح والقاضى السابق) بما أسنده إليه وكيل التفتيش من الأوصاف الملائمة لمسلكه ، ودفع بأن هذه الأوصاف صحيحة وعمل مباح بنص القانون، وإستدل على ذلك بحكم محكمة النقض ومدوناته.

وزارة العدل وتفتيشها القضائى

ينغوصان فى هزיד من الوحل

● تمسك السيد المستشار وكيل التفتيش القضائى -فى دعواه أمام محكمة الجنايات- بأن رأى محكمة النقض الذى أثبت تزويره للإنتخابات لاقية له ، تأسيساً على أن مجلس الشعب هو المختص بالفصل فى الطعنين (١) ونفى سيادته أنه تدخل فى الفرز ، وأضاف أن رئيس لجنة الفرز سألته عما ينبغى عليه عمله فأشار إلى التليفون داعياً إياه للإتصال برئيس المحكمة الابتدائية، فحادثه رئيس اللجنة وقام بمعرفته بالفرز ، وأن المرشح تقدم بشكواه لمكتب

الوزير الذى حقق الواقعة بمعرفة إدارة التفتيش القضائى التى أثبتت أن أعضاء اللجنة شهدوا أمامها بما يؤيد أقوال وكيل التفتيش الذى قدم شهادة مؤرخة ١٩٩٤/٢/٢١ صادرة من مدير التفتيش (الذى أعير بدوره للكويت) وأثبت بهذه الشهادة أن تلك التحقيقات حُفظت لعدم وجود دليل على ما نسب إلى السيد المستشار فى تلك الشكوى . كما قدم وكيل التفتيش القضائى صورة ضوئية لحكم محكمة النقض مدوناً على ظهر صفحاتها الأربع الأولى معلومات من أربعة من رجال القضاء الذين سئلوا أمام محكمة النقض، جاصلها أن ما ورد بالحكم على لسان رئيس اللجنة العامة للإنتخابات غير صحيح وأن وكيل التفتيش لم يتدخل فى عملية الفرز بشكل مباشر أو غير مباشر (١)

المحنة

● كان من الطبيعى أن يتمسك المرشح الأستاذ عادل عيّد بإثبات صحة الوقائع التى نسبها إلى السيد المستشار وكيل التفتيش ، وأن يصر على سماع أقوال كل من المستشارين رئيس المحكمة الابتدائية ، والمفتشين القضائيين ورئيس وأعضاء لجنة الفرز بمن فيهم القضاة الأربعة المنسوب لهم التوقيع على المعلومات المدونة على ظهر صورة حكم محكمة النقض ، وأن يتمسك المتهم بمناقشتهم فى صحة وظروف عدولهم المزعوم عن أقوالهم

ليشرحوا ذلك بأنفسهم ، فإضطرت محكمة الجنايات للاستجابة لهذا الطلب بقوة القانون ، ولنا أن نتصور أى إمتحان كان سيخوضه هؤلاء الشهود لولا عدول المتهم عن طلبه إطمئناناً منه لعدل المنصة ، ولكونه هو ومن يدافعون عنه جميعاً من رجال القضاء السابقين ، وكلهم حريص على هيبة القضاء واحترامه ، وأشفقوا على الثقة العامة فى القضاء والقضاة أن تهتز بسماع أقوال هؤلاء الشهود أمام جمهور المتقاضين .

القذف كان يستهدف خدمة المصلحة العامة

بتنبيه المسؤولين والراى العام للتزوير تلافياً لتكراره .

- بتاريخ ١٩٩٥/١/٩ قضت محكمة الجنايات ببراءة المرشح ورفضت طلب الزامه بالتعويض ، وأقامت قضاءها على صحة ما إنتهى إليه حكم محكمة النقض ، وصدق ما قرره رجال القضاء أمامها من وقائع أسندوها إلى وكيل التفتيش أدت إلى ما شاب عملية فرز الصناديق من عوار وبطلان ، وأن القاذف المعترف كان يستهدف بفعله خدمة المصلحة العامة بتنبيه المسؤولين والراى العام إلى ما يعترى عملية الإبتخاب من قصور وعوار تلافياً لتكرار ذلك مستقبلاً ، وبالتالي فإن مسلكه لم يتعد القدر الذى يستلزمه إيضاح الحق مثار النزاع ويرتبط بالضرورة الداعية إليه .

● كما أضاف حكم محكمة الجنايات إلى ذلك أنها لا تطمئن إلى الشهادة
الصادرة من إدارة التفتيش القضائي ، ولا إلى النتيجة التي خلصت إليها ،
ومن ثم فلا تعول عليها ، ولا على الأقوال الجديدة المنسوبة للقضاة الأربعة
المخالفة لأقوالهم أمام محكمة النقض حيث لا إرهاب ولا مجاملات .

● ولعل القارئ الكريم قد لاحظ بوضوح أن وكيل التفتيش القضائي
لم يقتصر ما وقع منه لحساب نفسه ، وأنه تلقى من وزارة العدل الحماية
والمكافأة .

● تُرى هل يجوز دستورياً ، وسياسة ، وعدلاً ، أن يكون - بعد كل ذلك -
رئيس وأعضاء التفتيش القضائي والمستشارون المنتدبون لرياسة المحاكم
الإبتدائية تابعين لوزير العدل ، ويؤدون عملهم في المكاتب وفي الإنتخابات
تحت إشراف وهيمنة السلطة التنفيذية ممثلة في وزير العدل ؟

● أم أنه قد حان الأوان لتعديل قانون السلطة القضائية بما يتضمن نقل
تبعيتهم جميعاً إلى مجلسهم الأعلى ، وتنفيذ ذلك ما أقام حكم المحكمة
الدستورية العليا قضاءً عليه من لزوم توفير كل متطلبات الإشراف حتماً ،
وعدم جواز تدخل أية سلطة من السلطات الثلاث في عمل السلطتين
الأخريين ؟

● كذلك فهل يجوز ، بعد كل ما تقدم ، أن يؤدي رجال القضاء رسالتهم -
التي نذهب لها الدستور في الإشراف على الانتخابات - اعتماداً على مجرد
الفطرة التي جُبلوا عليها، أم أنه يجدر بمجلس القضاء الأعلى والمجلس الخاص
لأعضاء مجلس الدولة أن يضعوا - في ضوء القوانين واللوائح المقارنة في الدول
الديمقراطية حقاً وصدقاً، وفي ضوء الدروس المستفادة من تحقيقات وأحكام
محكمة النقض الصادرة برأيها في طعون صحة العضوية المرفوعة في ظل
الدستور الأخير - أن يضعوا القواعد المنظمة لأداء تلك الرسالة على الوجه
الأكمل ، وبما لا تتفتح به الأبواب لتدخل السلطة التنفيذية في أدائها أو
التلاعب بنتائجها أو هز الثقة فيهم وفي القضاء بأسره ؟ والعياذ بالله .

● هل يارى في ذلك مخلص لوطنه ؟

وزارة العدل تقول :

وكيل إدارتها للتفتيش القضائي تابع لوزير الداخلية (!)

وتشكل (غرفة عمليات)

لتطويع وإخضاع القضاة لرياسة وتعليمات مدير الأمن (!)

● شرحاً لأسباب تسك رجال القضاء بأن القضاة المقصودين بالإشراف القضائي المنصوص عليه في المادة (٨٨) من الدستور ، هم قضاة المنصه أى الذين يجلسون منهم للفصل فى الخصومات ، دون سواهم .

● وبينا أن لأسباب تصميمهم على ضرورة وضع الضوابط والقواعد العامة المجردة لتنظيم هذا الإشراف ، وضرورة تشكيل لجنة قضائية عليا مستقلة منهم لتوزيع هذا العمل عليهم ، وبما يحفظ إستقلال إرادتهم .

● وشرحاً لأسباب رفضهم هيمنة وزارة العدل على مزاولتهم هذا الإشراف وتحويلهم بذلك إلى مجرد موظفين يخضعون لسيطرتها وهى جزء من السلطة التنفيذية ، وذلك من خلال تابعيها الذين تندبهم لإدارة التفتيش القضائي أو لرياسة المحاكم الابتدائية ، ومن جعلتهم من أصحاب المكاتب والمناصب

والإميازات (١)

{٥} الوفد عدد ٢٤ أغسطس سنة ٢٠٠٠م

● شرحاً لكل ذلك ، إجتزأنا من الأحكام العديدة الصادرة برأى محكمة
التنقض فى طعون صحة العضوية ، وما بنى عليه معظمها من وقائع تزوير
الانتخابات ، وما ترتب عليه من الأحكام العديدة الأخرى التى قضت بإلزام
الدولة بالتعويضات إجتزأنا من ذلك الكم الهائل ، واقعة متكررة سبق نشرها
وذاع عوارها بين الكافة ، فعرضناها بمقالينا السابقين ، من خلال مدونات
حكمى محكمة النقض ، وحكم محكمة الجنايات ، ونعرضها بهذا المقال من
خلال مدونات حكمى محكمة الاسكندرية الابتدائية ومحكمة الاستئناف
الصادرين فى دعوى التعويض المدنية التى أقامها المرشح المضور من ذلك
التزوير .

● وحاصل تلك المدونات أن رجال القضاء أعضاء لجنة الفرز ثبت لهم أن
ضباطاً من مديرية الأمن ومباحث أمن الدولة وآخرين مجهولى الهوية إقتحموا
جميعاً بعض لجان الاقتراع وتمكنوا من الاستيلاء بالقوة على بطاقات
التصويت وتسديدها ووضعها فى ثمانية صناديق فقررت اللجنة استبعاد هذه
الصناديق ، كما إتهجت إلى إستبعاد (١٩) صندوقاً ثبت ورودها للجنة بعد
فض تحريزها ، فإحتج مرشح الحزب الحاكم ، وإتطفت الأنوار وإنسحب
المفتشان القضائيان ، ثم حضر المستشار وكيل إدارة التفتيش القضائى

بالوزارة فسيطر على أعمال اللجنة ، وأمر بفرز الصناديق بالجملة ، ورفض تمكين سائر المرشحين من متابعة أعمال فرزها ، كما رفض تحقيق كافة اعتراضاتهم ، فأتصل رئيس اللجنة بالسيد المستشار المنتدب من وزير العدل لرياسة المحكمة الابتدائية وإستأذن فى الإنصراف بعد أن تولى السيد المستشار وكيل إدارة التفتيش العملية برمتها ، فأمره بالاستمرار فى موقعه حتى يوقع محضر الفرز (١) فإضطر مكرها لتنفيذ هذا الأمر بشقيه ولذلك إنتهت محكمة النقض إلى بطلان هذه الانتخابات ، وقضت محكمة الجنايات ببراءة المرشح المضروب ورفضت دعوى التعويض التى أقامها وكيل التفتيش عليه .

● كما حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى ٣٣٩٦ لسنة ١٩٩٣ مدنى بإلزام وكيل التفتيش القضائى شخصياً بالتضامن مع وزيرى العدل والداخلية بتعويض ذلك المرشح عن الأضرار التى لحقت به بسبب تزوير الانتخابات ، وتأييد هذا الحكم من محكمة استئناف الاسكندرية بتاريخ ١٩٩٩/٧/٢٧ .

● وهذه فرصة لنسمع وجهة نظر وزارة العدل ، فهى تحيط بقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الصادر سنة ١٩٥٦ ، وتعرف تعديلاته الأحد عشر وخبائاه ودقائقه .

الحماية القانونية للتزوير

● تمسكت الوزارة - فى ص (٧) ، (٨) من صحيفة استئنافها للحكم الصادر بإلزامها بالتعويض - بأن الدعوى الجنائية والمدنية يطلب إلزامها بهذا التعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك التزوير سقطت بمضى مدة السقوط الإستثنائية (سنة أشهر) المنصوص عليها فى المادة (٥٠) من ذلك القانون وأن المادة (٤٥) نصت على معاقبة كل من يرتكب أفعال التزوير المبينة بها (بقصد تغيير الحقيقة فى نتيجة الانتخابات أو الاستفتاء) بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه (١)

● ولا يعنينا فى هذا المقام أن نبين مدى صحة هذا الدفاع ، ولا أن نُثقل على القارئ الكريم بجدل قانونى ، ولكننا ننوه فحسب بأن تلك الأنواع المؤتممة بذلك القانون بحسب قانون العقوبات جنائيات معاقب عليها بالأشغال الشاقة، وأن مدة سقوط الدعوى الجنائية فى الجنائيات لا تقل عن عشر سنوات، وأن الأصل فى الدعاوى المدنية عموماً أنها لا تسقط إلا بمضى (١٥) سنة ، ومعنى ذلك أن المشرع يعاقب على التزوير فى بيانات (بطاقة التموين أو شهادة الميلاد أو رخصة القيادة) بأضعاف أضعاف ما يعاقب به على تزوير إرادة الأمة التى تعبر عنها نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء ، ورغم ما فى التزوير الأخير من مصادرة لحق الأمة فى أن تحكم نفسها بنفسها ، ومن إساءة لسمعتها ومكانتها بين الأمم حتى سبقتها السنغال وزامبيا وبنجلاديش (١)

قانون سنّ النية

● أليس مما يشير الدهشة أن مجرد إلغاء هاتين المادتين (٤٦) ، (٥٠) من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية يؤدي إلى تشديد الحماية القانونية لنزاهة الانتخابات ؟

● أليس معنى ذلك بداهة أن المشرع لم يقصد من هاتين المادتين إلا حماية تزوير الإرادة الشعبية والاعتداء بذلك على حقوق الترشيع والانتخاب والاستفتاء (١)

● ومع ذلك ، فقد تجاهلت وزارة العدل أن هذه الحقوق من الحقوق العامة التي نصت المادة (٥٧) من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ على أن : (الدعاوى الجنائية والمدنية الناشئة عن الاعتداء عليها لا تسقط بالتقادم) وأن هذا النص الدستوري قابل للإعمال بذاته من يوم العمل به ، دون حاجة إلى سن تشريع أدنى ، ومن ثم فإن نص المادة (٥٠) من ذلك القانون الصادر سنة ١٩٥٦ والمخالف لهذا النص الدستوري يكون - وعلى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - قد صار ملغياً بقوة الدستور نفسه باعتباره التشريع الوضعي الأسى الذي يتعين التزام أحكامه وإهدار كل ما يتعارض معها من نصوص التشريعات الأدنى سواء كانت سابقة أو لاحقة على العمل بهذا الدستور.

وزارة العدل تقول أنها مجرد سقاول أنغار

● على أن أطرف دفاع ساقته وزارة العدل فى دعوى التعويض المشار إليها أنها تلقى برجال القضاء عزلاً ليكونوا تحت هيمنة وزارة الداخلية تستتر بهم أثناء إنفرادها بإدارة العملية الانتخابية ؛

● وفى بيان ذلك تقول فى ص (١٢) من صحيفة استئنافها للحكم الصادر بإلزامها بالتعويض ، أن أساس طلب المضرور إلزامها بالتعويض هو الدور السلبي للقضاة القائمين على العملية الانتخابية إبان تزويرها ، وأن وكيل التفتيش القضائى تدخل لصالح مرشح الحكومة ، وأمر بفرض صناديق الانتخاب بالرغم من بطلان وتزوير الأصوات التى تحتويها ، وأن هذا الوكيل ورئيس وأعضاء اللجنة يتبعون وزارة العدل .

● ثم تستعرض الوزارة نصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية ، وكيف أنها أسندت إلى وزير الداخلية الهيمنة على عملية الانتخاب ، ابتداءً من تحديد ميعادها ومروراً باختيار وتشكيل اللجان الرئيسية والعامة والفرعية وعددها ومقارها ، وإنهاءً بإعلان نتائجها ، ثم تمضى وزارة العدل فتقول أن { هذه النصوص تعنى هيمنة وزارة الداخلية على عملية الانتخاب بجميع مراحلها ، وأن رؤساء اللجان يعدون تابعين إدارياً لوزير الداخلية } ؛

قانون مباشرة الحقوق السياسية

● والواقع إن دراسة تلك النصوص تكشف عن أنها لا تجعل القضاة خاضعين لهيمنة وزارة الداخلية فحسب ، بل إنها تدل على أن المشرع كأنما استهدف التنكيل بهم وكرامتهم وامتهان كل القيم القضائية ، فالمادة (١٥) مثلاً تنص على حق الطعن {فى ميعاد تحدده} على بيانات القيد فى جداول الانتخابات - وهذه بغير شك منازعة قضائية صرف يختص القضاء بالفصل فيها - ولكن المادة (١٦) كانت تنص على أن تفصل فيها {لجنة تتكون من مدير الأمن رئيساً ، وقاض يعينه رئيس المحكمة الابتدائية ، وعضو نيابة يعينه النائب العام} .

● وهكذا فالقاضى الذى يمكن أن يكون هو المختص أصلاً بالفصل فى المنازعة ، يجعله النص مجرد عضو ، أما عضو النيابة {الذى يرأس الضبطية القضائية بما فيها مدير الأمن نفسه} فيمسخه النص ليكون هذا الرئيس أهون الأعضاء تحت رئاسة هذا المرؤوس ، فى حين أن هذا الأخير هو أحد مأمورى الضبط القضائى التابعين لعضو النيابة أصلاً .. وبذلك صدقت وزارة العدل فى وصف القضاة المنتخبين لرئاسة اللجان بأنهم مجرد أتباع لوزير الداخلية (١)

● فهل تتفق هذه التبعية وتلك الهيمنة مع مؤدى ومقتضى الاشراف القضائى الذى إستحدثه الدستور اللاحق بنص المادة (٨٨) منه ؟

● أم أن النصوص التى تقرر هذه الهيمنة وتلك التبعية تكون قد ألغيت
حتماً بنص الدستور الجديد تطبيقاً لمبدأ الإلغاء الضمنى سالف الذكر ،
واحتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات وهو أصل من أصول الدستور التى أقام
حكم المحكمة الدستورية قضاءً عليها صراحة ؟

● خاصة وأن مؤدى صريح نصوص المواد (٦٤) ، (٦٥) ، (١٦٥) ،
(١٦٦) من الدستور القائم أن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة ،
وتخضع الدولة للقانون ، وأن استقلال القضاء وحصانته هما ضمانتان
أساسيتان لحماية الحقوق والحريات ، [والقضاة مستقلون ... ولا يجوز لأية
سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة].

هل حقق التعديل التشريعى الأخير معنى إشراف القضاء على الانتخابات

كما إستوجبه نص الدستور وحكم المحكمة الدستورية العليا الأخير

● وإذا كان ما تقدم هو مؤدى صريح نصوص الدستور ، وحكم المحكمة
الدستورية العليا الأخير وأسبابه المرتبطة جميعها بمنطوقه حسبما سلف البيان
تفصيلاً فى مقالنا المنشور بعدد ٢٧ يوليو ٢٠٠٠ ، فهل تكون تصريحات
المسؤولين بأن الانتخابات القادمة ستتم تحت الإشراف القضائى الكامل ،
(والتى إنهالت علينا فور صدور القرار بالقانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠) ، هل
تكون هذه التصريحات صادرة بحسن نية ، أى دون علم ووعى بأحكام

الدستور والقانون وحكم المحكمة الدستورية بمؤداه ومقتضاه ؟ أم أنها تقوم على مجرد الزيف والتخدير والمغالطة بسوء نية ، وإختراق بدهيات أحكام الدستور والقانون ، والضرب عرض الحائط بمؤدى حكم المحكمة الدستورية العليا ومقتضاه ؟ وكل ذلك يستوجب إنتهاء ولاية وزير الداخلية ومساعدة وهمنتهم المنصوص عليها فى ذلك المسمى بقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

● ألا فليعلم كل مصرى أن القرار بالقانون الجديد لم يستحدث سوى زيادة عدد القضاة الخاضعين عملاً لإشراف الجهة القائمة على إدارة الانتخابات ، سواء كانت وزارة الداخلية أم كانت وزارة العدل ، وهما جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية .

● فلم يكن القضاة رؤساء اللجان الفرعية هم الذين يزورون نتائجها على خلاف إرادة الجهة المهيمنة على الانتخابات - وإلا لأوقفتهم وفضحتهم - بل سيظل الذين يزورون هذه النتائج هم أتباع هذه السلطة التنفيذية ، وعلى هواها ، وتلبية لأوامرها (١)

● وما قيمة زيادة عدد القضاة المتورطين فى العملية الانتخابية ، إذا كانوا مجرد أنفار يعملون تحت هيمنتها.. وهى لا تؤمن بقيمهم ولا تلتزم بالدستور حقاً وصدقاً .. وتتخذهم ستاراً لتنفيذ مآربها ؟

● وهو ستار يشار إليه حين يسخط الناس على نتائج الانتخابات ، فيقال لهم أن القضاة أشرفوا عليها .. أما إن كانت فيها ربح من النزاهة ، فيقال إنتخابات ممدوح سالم (١) كأن واضعى مشروع التعديل والذين أفتوا به لم يطالعوا حكم المحكمة الدستورية العليا .. أو كأنهم أرادوا فى الحقيقة أن يحتالوا عليه فحسب .. [ويبقى الحال على ما هو عليه وعلى المتضرر الإلتجاء إلى المحكمة الدستورية .. لتقضى فى دعواه بعد عشر سنوات أخرى]!!!

● صحيح أن منطوق الحكم قضى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (٢٤) { التى كسر القضاة أقدامهم بعد أن يشسوا من تنفيذ ما نادوا به فى سنوات ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٠ ، وما بينها بكل اخلاصهم لمصر والتزامهم بالدستور والقانون من وجوب التزام الدولة بنص المادة (٨٨) من الدستور } إلا أن الحكم أقام هذا المنطوق على ما أورده فى أسبابه من قوله بأن المشروع الدستورى - إحتفاء منه بعملية الاقتراح بحسبانها جوهر حق الانتخاب - أراد أن يُخضعها لإشراف أعضاء من هيئة قضائية ضماناً لمصداقيتها... ويلوغاً لغاية الأمر منها ، باعتبار أن هؤلاء هم الأقدر على ممارسة هذا الإشراف ، لما جُبلوا عليه من الحيذة ، وعدم الخضوع لغير ضمانتهم ، وهو ما قرسوا عليه خلال قيامهم بأعباء أمانتهم الرفيعة .. حتى يتمكن الناخبون من إختيار ممثلهم فى مناخ تسوده الطمأنينة ... ويتعين أن يكون الإشراف فعلياً لا صورياً ... وأن تحاط عملية الاقتراح بكل الضمانات التى تكفل سلامتها وتجنبها إحتتمالات التلاعب بنتائجها } .

● وهكذا ، فحكم المحكمة الدستورية - شأنه شأن توصيات مؤتمر العدالة الأول ، وتوصيات ندوة القضاة حول نزاهة الانتخابات - يتحدث بلسان عربى مُبين ، عن ضرورة إسناد الإشراف إلى السلطة القضائية بقيمها ونظمها وضوابطها السلوكية وقواعدها وتقاليدها ، فتخلق هذه السلطة جو الطمأنينة ، وتحيط عملية الاقتراع بكل الضمانات والمتطلبات ... وهو ما لا يتحقق بمجرد سلخ أفراد منها ووضعهم (عزلاً) تحت إمرة السلطة التنفيذية لتسخرهم لأغراضها ؛ فلا يتم تحقق من شخصية الناخب ، ولا اشتراط لتوقيع القاضى توقيعاً ثلاثياً مقروءً على ظهر بطاقة التصويت قبل تسليمها للناخب ... ولا ضمانات لخلو الصناديق قبل التصويت ... ولارقابة من مندوبين أو وكلاء بغير موافقة مأمور المركز ... وكل ذلك على خلاف تقاليد وقيم القضاء ، حيث الشفافية والمواجهة .. واحترام حق الخصوم فى الدفاع ... وحيث يشترط لصحة أية ورقة قضائية - ولو كانت إعلاناً إجبرية أحد المحضرين - أن تتضمن بذاتها الدليل على صحتها ، وإلا كانت باطلة ...

● أين هذا من كشوف حضور الناخبين التى تخلو من توقيعاتهم وبصماتهم ومن بيان السندات المثبتة لشخصياتهم ؟

● وهل أدى التعديل إلى تحقيق ما قضى به الحكم فى أسبابه من وجوب احاطة العملية بأسرها بكل الضمانات التى تكفل سلامتها وتجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها ؟

● أم أنه ألقى بالقضاة ليؤدوا رسالتهم فرادى ومغلولى اليد ، ومجردين من هذه الضمانات ، وتحت هيمنة جهة الإدارة {السلطة التنفيذية} القائمة على الانتخابات لتصنع بها وبهم ما شئت !

● لا أشك فى أن مجلس القضاء الأعلى ، والمجلس الخاص بمجلس الدولة ، سيقومان بواجبهما فى المحافظة على الثقة العامة فى القضاء ورجاله ، وذلك بوضع مجموعة من القواعد والضوابط والضمانات اللازمة لقيام رجال القضاء بهذه المهمة الشقيلة ، بحيث تحمل أوراقهم بذاتها الأدلة على صحتها وسلامتها ، وبما يغنى عن سؤالهم كشهود على ذلك^(١) .

● ولا بد أن المجلسين سيسكلان لجنة عليا منهما - وليس من وزارة العدل^(٢) - للإشراف العام على عمل رجال القضاء فى الانتخابات فى سائر أنحاء البلاد وتأمين وحماية إستقلالهم فى أداء هذه الرسالة ، فوزارة العدل جزء من السلطة التنفيذية التى ترشح مرشحي الحزب الحاكم وتناصرهم .. ومهمتها كما تفهمها هى تطويع رجال القضاء والانتقاص من استقلالهم والعصف بهذا الاستقلال باخضاعهم لمديريات الأمن كما حدث فى الوقائع التى ذكرناها آنفاً ، وكما حدث فى كل انتخابات وفى آخر انتخابات على ما سيجرى البيان (١)

(١)، (٢) لم يحدث ، فما هو معنى ذلك ؟

إنقلاب على الدستور

بإخضاع القضاء ورجاله لسيادة وسيطرة مديريات الأمن (!)

غرفة عمليات ... تقود رجال القضاء إلى مكاتب مديري

الأمن صباح اليوم السابق ، بوزارة المستشارين رؤساء

المحاكم الابتدائية لإعطاء التمام وتلقى التعليمات (!)

وفى يوم الانتخاب يقبع المستشارون رؤساء المحاكم فى

مكاتبهم ... والأموال أى المصروفات السرية تحت

تصرفهم لإعاشة القضاة (!)

● كان من المسلمات أن وزارة الداخلية لا تستطيع أن تسيطر على رجال القضاء ، حتى وهم فرادى عزّل ، فلا بد أن تتسلل فتستحضر جهاز قمعهم أو السيطرة عليهم .

● آية ذلك أن مساعد أول وزير العدل عرض على (معالي الوزير) المذكرة التالية بمناسبة انتخابات عام ١٩٩٥ (فى يوم ٢٢/١٠/١٩٩٥ ، عقد إجتماع مشترك بين السيدين ممثلى وزارة الداخلية : اللواء دكتور مساعد وزير الداخلية ، واللواء مدير عام الانتخابات بها ، وأعضاء غرفة العمليات بوزارة العدل : المستشار الدكتور مساعد وزير العدل لإدارة التفتيش القضائى والمستشارين وكىلى هذه الإدارة ... وتم التأكيد على ما يلى :

١ { وجوب تواجد السادة المستشارين رؤساء المحاكم الابتدائية (المتدربين بقرار من وزير العدل ، وكلهم بدرجة وزير) ورجال القضاء رؤساء اللجان العامة والفرعية (المتدربين بقرار من وزير الداخلية) فى مديريات الأمن صباح اليوم السابق على الانتخابات ، للاجتماع بالسادة مديري الأمن (١)

٢ { وجوب عدم إنصراف أى من حضراتهم قبل إعلان نتائج فرز جميع الصناديق وإعلان مساعد وزير الداخلية النتيجة (١)

٣ { وجوب تواجد رجال الأمن بمقار اللجان العامة والفرعية واستمرارهم أثناء عملية فرز الأصوات حتى إعلان النتيجة (وهذا محظور بنص المادة ٢٦ من القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦) .

٤ { تضع وزارة العدل مبالغ محددة تحت يد المستشارين رؤساء المحاكم الابتدائية كمصاريف للإعاشة للسادة رؤساء وأعضاء اللجان طوال عملية الانتخاب ، وحتى إعلان النتيجة .

● فى الواقعة التى أوجزناها بصدر هذا المقال وأوردناها تفصيلاً بالمقالين السابقين ، إتفق كل الخصوم على أن الانتخابات بدأت بحضور مفتشين قضائيين ، فلما قررت لجنة الفرز استبعاد الصناديق التى ثبت التزوير فيها ، واحتج مرشح الحزب الحاكم على ذلك ، إنطفأت الأنوار وإنسحب المفتشان القضائيان ... وحضر وكيل التفتيش وسيطر على الموقف وصادر إختصاص

اللجنة لحساب ذلك المرشح ... وتم الاتصال بالمستشار رئيس المحكمة المنتدب من وزير العدل ، فاستمرت سيطرة وكيل التفتيش الذى ضرب عرض الحائط باعتراضات المرشحين المنافسين ، وأدار الفرز بالجملة للصناديق المستبعدة حتى أعلنت النتيجة لصالح ذلك المرشح ... لم يُجادل أحد فى شئ من هذه الوقائع... حتى وكيل التفتيش نفسه ... وإنما إنحصرت منازعته فى أنه حضر لإثبات الحالة ، ولم يحضر لفرز الصناديق المستبعدة ، وإنما اشار لرئيس اللجنة إلى التليفون ليسأل بدوره المستشار رئيس المحكمة ...

● هل إنكشف الحفاء ، وعرفنا معنى إثبات الحالة ، ومن المعنى بمعرفة ما يجرى فى اللجان الانتخابية الفرعية والعامه ؟

● وهل سيسمح مجلس القضاء الأعلى ببقاء غرفة العمليات السرية لتنظيم تدخل السلطة التنفيذية فى عملية الانتخابات ، أم يستبدل بها لجنة قضائية محايدة معلنة للكافة ، تكون قراراتها علنية ومكشوفة وتحمى استقلال القضاء ضد أى تدخل ، وتكفل عودة الأمور إلى نصابها الدستورى الصحيح بتبعية الشرطة للقضاء وليس العكس ؟ خاصة وأن رجال القضاء رفضوا ويرفضون بالاجماع ذلك الإنقلاب الذى يقودهم ليكونوا أتباعاً لمديرى الأمن وضباطهم وتعليماتهم (١) وهو ما يتعارض مع صريح أسباب حكم المحكمة الدستورية العليا المرتبطة بمنطوقه إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، والتى كشفت عن

إلغاء كل ما تعارض من نصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية مع نص المادة (٨٨) من الدستور اللاحق بمؤداه ومقتضاه ، كما دلت عليه هذه الأسباب ، وهو إلغاء ضمني تحقق من تاريخ العمل بهذا الدستور .

● وهل سيطلب المجلس من وزارة العدل بيان المبالغ والمكافآت العينية التي تقاضاها السادة أعضاء غرفة العمليات وأعضاء التفتيش القضائي والمستشارون رؤساء المحاكم الابتدائية [باعتباره الجهة المختصة بتقدير مكافآت رجال القضاء ، ورقابة أسبابها] .

● وهل سيكون النذب للإشراف على نزاهة الانتخابات ونزاهة الاقتراع من المحاكم الابتدائية الخاضعة للتفتيش أم من المحاكم العليا جميعها وبالأقدمية المطلقة ، ويختلف درجات مستشاريها ؟

● وهل سيسمح المجلس بوجود رقباء على القضاة أثناء قيامهم بعملهم بدعوة مراقبة الحضور أو إثبات الحالة.... إلخ .

● وإذا كانت تلك هي هيمنة الوزارة على القضاة في إشرافهم على الانتخابات من خلال غرفة العمليات وإدارة التفتيش القضائي ، فما هي مظاهر وآثار هذه الهيمنة على القضاة في نظر القضايا وإصدار الأحكام وإشرافهم على تنفيذها ؟ بما إستفاضت به شكاوى المتقاضين ؟

٦

انتخابات ... وكلمات ... وكلمات ... ولا ضمانات !

● كشفت الوثائق التي تشرفنا بعرضها في مقالاتنا السابقة أن وزارة العدل تدير في الخفاء تنظيماً إدارياً تسميه {غرفة العمليات} ، وأن من أعضاء هذا التنظيم الإداري السيد المستشار الدكتور مساعد وزير العدل لشئون إدارة التفتيش القضائي والسيد وكيل هذه الإدارة (١) وأن من مهام هذا التنظيم التنسيق مع مندوبي وزارة الداخلية في إدارة المعارك الانتخابية (١)

● فقد إتفق مندوبو الوزارتين على تكليف السادة المستشارين رؤساء المحاكم الابتدائية المنتدبين من الوزير في جميع أنحاء الجمهورية بأن يسوق كل منهم رؤساء اللجان العامة والفرعية (من رجال القضاء بدائرة محكمته) ، صباح اليوم السابق على الانتخابات ، إلى مديريات الأمن بمقوله الإجتماع بالسيد اللواء مدير الأمن ليتلقى كل منهم ما يخصه من تعليمات تفصيلية (١)

● ورغم كل الضغوط رفض معظم رؤساء اللجان تنفيذ هذا الاتفاق، والحمد لله.

● إذ لا مراة في أن هذه التعليمات وذلك الإنقياد يذهبان بهيبة واستقلال وكرامة وحيدة هؤلاء القضاة ، في حين أن هذه الخصائص هي علة إختصاصهم الدستوري بالإشراف على الانتخابات لضمان نقيتها ، وغرس الطمأنينة في نفوس الناخبين !

(١) الوفد عدد ٣١ أغسطس سنة ٢٠٠٠م

● ناهيك عن أن ذلك الإتياد المهيمن وتلك التعليمات يخالفان بدهة قيم القضاء ورسائله وتقاليده ، كما يخالفان مبدأ استقلال القضاء والقضاة ، كما يقرره الدستور ويحظر به على أية سلطة التدخل فى أى شأن من شئون العدالة.

● كما إتفق مندوبو الوزارتين على ضرورة تواجد رجال الشرطة داخل مقار اللجان أثناء الاقتراع ، فى حين أن نص المادة (٢٦) من قانون مباشرة الحقوق السياسية ذاته يحظر عليهم دخول قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة ، ويجعل حفظ النظام فيها وفى المبنى برمته والفضاء المحيط به بالقدر الذى يحدده رئيس اللجنة ، منوطاً بهذا الأخير الذى له وحده حق طلب الشرطة أو القوة العسكرية عند الضرورة ، وبذلك خالف مندوبو الوزارتين حكم هذا النص أيضاً (١)

● ولقد رأينا فى المقالات السابقة كيف جرى العمل {بكل جرأة} على أن يراقب المفتشون القضائيون أداء رؤساء وأعضاء اللجان لعملهم ، بل والسيطرة على هذا الأداء لحساب غرفة العمليات والحزب الحاكم ، وكيف بذلت الوزارة وسعها فى حماية وكيل التفتيش ومكافأته لتجعله قدوة ومثلاً أعلى لغيره (١) وكيف كشفت الوزارة عن علمها بأن نصوص قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية {بوضعها الحالى} لا تسمح عملاً بإشراف القضاة على الانتخابات ، إذ تجعلهم مجرد أنفار تابعين لوزارة الداخلية ، وكيف

كشفت القضاة أنفسهم هذه الحقائق جميعها -رغم كل الضغوط - وحققوها وأدانتها محكمة النقض ومحكمة الجنايات ومحكمة الاسكندرية الابتدائية المدنية ومحكمة إستئناف الاسكندرية . ولا مراة فى أن هذه الأحكام من شأنها تثبيت الثقة العامة فى القضاء والقضاة .

● ورغم ذلك لم تقم الحكومة حتى الآن بتنفيذ ما يلح عليه القضاء من ضرورة تعديل قانون السلطة القضائية، وقانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، بما يكفل الحيولة دون تكرار الوقائع موضوع تلك الأحكام فى الانتخابات القادمة ، وهو ما يستوجب منها النظر فى إصدار قرار بقانون على وجه السرعة بتأمين الاستقلال المالى والإدارى للقضاء والقضاة ، وإلحاق إدارة التفتيش القضائى بمجلس القضاء الأعلى ، وجعل إدارة العملية الانتخابية برمتها منوطه بلجنة قضائية مستقلة ، وليس بوزارة الداخلية .

لماذا حديث الوثائق

● أردنا بالكشف عن هذه الوثائق - رغم ما تحويه من حقائق مريرة - أن نوضح كذلك أمرين :-

أولهما : أن التعديل التشريعى الصادر بعد حكم المحكمة الدستورية العليا لم يحقق شيئاً من تلك الضمانات الحيوية التى أشرنا إليها فى مقالاتنا

لكى تكفل سلامة عملية الاقتراع وتجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها ،
وهو ما إسترجبته مدونات حكم المحكمة ذاته ، ومن ثم فلا يكون حكم
المحكمة الدستورية العليا قد تم تنفيذه بعد بمؤداه ومقتضاه (١)

وثانيهما : أن الزج مع ذلك بآلاف القضاة فى أتون المعركة الانتخابية القادمة
تحت هيمنة السلطة التنفيذية وتابعيها وذوى المصالح فيها - دون تنفيذ
الحكم تنفيذاً كاملاً - سوف يهز الثقة العامة فى القضاء والقضاة - إن
لم يعصف بها ويرسخ لدى المواطنين الشعور بالظلم والقهر والهيوان -
ويجعل قبولهم لإشراف القضاة على الانتخابات صنواً لقبول إشرافهم
على النقابات (١)

● ذلك أن تابعى السلطة التنفيذية المعهود إليهم بإدارة تلك الانتخابات ،
هم أنفسهم الذين أداروا الانتخابات السابقة بنفس الأفكار والفلسفات ،
ونفس الأقوال والأفعال ، وكلها تدل على أنهم يعيشون فى جلياب الحكم
الشمولى والتنظيم السياسى الواحد ، ولا يؤمنون بضرورة إحترام الرأى
الحقيقى للمواطنين ، ويكرهون أن تكشف الانتخابات عما يخالف ما يروجون
له حفاظاً على وجودهم ومصالحهم الذاتية ، ومن ثم سيفعلون كل ما يمكنهم
فعله لى تأتى نتيجة الانتخابات القادمة قريبة من نتيجة الانتخابات
السابقة... والعياذ بالله .

نجبة دائرة البدارى

● روى لنا المرحوم المستشار ممتاز نصار كيف صار المعارض الوحيد فى مجلس سنة ١٩٧٩ ، وكيف قاوم بالسلاح تزوير الانتخابات فى اللجان الفرعية.. وكيف حرس الصناديق وإستصدار بذلك تصريحاً من رئيس اللجنة العامة .. ولما أسفرت نتيجة الفرز عن نجاحه منعت الشرطة القاضى من إعلانها (١) حتى يأذن مساعد وزير الداخلية ... فحاصر أنصار المرحوم ممتاز نصار مقر مركز البدارى بأسلحتهم ، فإستدعيت قوات الأمن المركزى ... فحاصرت أنصاره ... فهرع أهالى المركز جميعاً فحاصروا قوات الأمن المركزى... فإستدعيت قوات إضافية من القاهرة حاصرت البلدة جميعها... وزحف أهالى أسيرت فأحاطوا بالقوات ... وهكذا حلقة بعد حلقة لمدة ثلاثة أيام حتى حقن الرئيس السادات الدماء... وصرح بإعلان النتيجة نزولاً على نصيحة اللواء النبوى إسماعيل وزير الداخلية .

● أفى مثل هذه الظروف سيُزج فى أتون المعارك الانتخابية بآلاف القضاة الذين تمسح نصوص قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية دورهم وتجعل القرار لغيرهم ، وتتصدى وزارة العدل لقيادتهم بأجهزتها الإرهابية التى تكره إشرافهم على الانتخابات، وتكره سعيهم الدؤوب لاستقلال القضاء ، وتحارب هذا السعى المشروع - بنفس القدر الذى تناصر به مرشحي الحزب الحاكم - بكل ما تستطيع من وسائل مشروعة وغير مشروعة (١)

مراقبة فاسدة فى قضية خاسرة

● ثبت بمضبطة الجلسة (٥٩) المعقودة بمجلس الشعب صباح ١٠/٤/٢٠٠٠ أن السيد وزير العدل تحدث مدافعاً عن مشروع القانون ١٣ لسنة ٢٠٠٠ {الذى أسند رئاسة اللجان الفرعية لغير القضاة} ، ورداً على ما قال به ممثلو المعارضة - من أن القضاة أعلنوا أن الدستور يوجب رياستهم لهذه اللجان - قال الوزير :

● {إن المادة (٨٨) من الدستور تنص على أن (يتم الاقتراح تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية) ، فما المقصود بالإشراف ؟ وما المقصود بالاقتراح؟ وما المقصود بالهيئات القضائية ؟ ولماذا قال المشرع الدستوري أعضاء من هيئة قضائية ولم يقل أعضاء هيئة قضائية ؟ ... لا أروم أن أخذك إلى نزعة لغوية بقصد المتعة أو الترف كما قال البعض ، وإنما هى وسيلة للفهم الصحيح والإبرام السليم لمسار هذه المصطلحات بأسلوب علمى ومنطق لفوى ... } ومع ذلك فقد أمتعنا الوزير وأترفنا فأخذ يصول ويجول ويفوص فى بحور اللغة ، ثم يطفو فيخرج لنا دوة فريدة ، هى أن مراد المشرع الدستوري بعبارة {الإشراف على الاقتراح} هو الاستشعار عن بعد... والنظر من على... فيحرم على القضاة بنص المادة (٨٨) من الدستور أن يرأسوا اللجان الفرعية ولا حتى أن يقتربوا منها ، لأن رؤساء اللجان الفرعية يباشرون الاقتراح ، ويمارسون الاقتراح ، ويتولون الاقتراح ، ويختصون بالاقتراح ، وشتان بين الإشراف والتولى والممارسة والمباشرة والقيام والاختصاص (١)

ثم عددهم مرة أخرى

● وبعد أن شرح الوزير معنى الإشراف ... وأن رئاسة القضاة للجان كُنُفُرُ بالدستور وجعل بالغة ، وأن (مفهوم الإشراف يفاير تماماً الممارسة والتولى وينصرف للمراقبة والمتابعة ، ذلكم هو الإشراف ياسادة - كما عناه المشرع الدستوري ، وما يجاوز حده يجاوز مراده ومقصده ...) ، أضاف سيادته أن (واجب قبل أن أختتم كلمتى أن أقول حقيقة ألمح إليها الأخ كمال الشاذلى ، وهى أن مشروع الحكومة فى شقه الخاصة بتنظيم الإشراف القضائى : راجع صياغته قسم التشريع بمجلس الدولة ، ووافق عليه المجلس الخاص لمجلس الدولة ، والمجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة ، والمجلس الأعلى للنسابة الإدارية ، ومجلس القضاء الأعلى ، والمجلس الأعلى للهيئات القضائية .

● ونعدهم مرة أخرى ، موافقة جماعية (١) وإجماعية (١) من هذه المجالس المتخصصة رفيعة المستوى التى تهيمن - دون سواها - على شئون القضاء والهيئات القضائية ، موافقة منها بشأن المشروع وفلسفته ، وتؤكد صواب ما إتجه إليه ، وخاصة فى تنظيمه للإشراف القضائى حسبما عناه المشرع فى المادة (٨٨) وبما لا يجاوز مراده { .

● وهكذا ليست موافقة جماعية فقط ... ولكنها إجماعية (١) ... ومن ؟ من هذه المجالس المتخصصة رفيعة المستوى ، التى يقول سيادته أنها ----- (١) المفروض أن مداولات هذه المجالس سرية ، فما دلالة قول الوزير (جماعية وإجماعية) ؟

والهيئات القضائية (بل وتلك المعتبرة قضائية تجاوزاً في خضم قرارات مذبحة ١٩٦٩) تهيمن - دون سواها - على شئون القضاء ... كأنما ليس للوزارة أية هيمنة إدارية ولا مالية على القضاء وعلى هذه الهيئات بنوعها وعلى رجالها جميعاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله (١)

والله خير الماكزين

● لا مراء في أن مرافقة مجلس الشعب على مشروع قانون قدمته الحكومة ، لا تقتضى كل هذه الفصاحة... ولكنه مكر ريك ، فما هي إلا أيام حتى حكمت المحكمة الدستورية العليا بما ردهه القضاء طويلاً من أن النص في المادة (٨٨) من الدستور على الإشراف القضائي على الاقتراح إستحدث فلسفة مناقضة لفلسفة قانون سنة ١٩٥٦ ، وصار يستوجب رياستهم للجان الفرعية لأن الاقتراح يتم أمامها .. والذي يمارس الاقتراح ، أو يشره ، أو يتولاه ، أو يقوم به هو الناخب ، أما الإشراف على الاقتراح فيستوجب رقابة قضائية بالقدر الذي يحقق مراد الدستور لضمان نقاء وصحة الانتخابات وسلامة نتائجها ، فصدر القرار بالقانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ ، ووقف سيادة الوزير ، في المكان ذاته ، وبالفصاحة ذاتها ، يقول لنا كلاماً مساوياً في القوة ، ومضاداً في الاتجاه (١)

اللغة الأفصح

● لا تدير وزارة العدل حوارها مع القضاة بالكلمات ، وإنما بلغة أخرى تتقنها تماماً ، وتلك مفرداتها ، وتسيطر على نواصيها وشواردها ، فالقضاة بشر ، يصيبهم ما يصيب الناس من صحة ومرض وقوة وضعف ، ومع أن من أصول تنظيم القضاء فى سائر بلاد العالم أن يكون مستقلاً تماماً إدارياً ومالياً عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ومع أن قانون السلطة القضائية عندنا أوجب المساواة بين القضاة ، وحظر تقرير أية معاملة إستثنائية لأى منهم بأية صورة ، إلا أن حكومتنا السنية جعلت كل مصالح القضاة {من أجور ومكافآت ومخصصات وعلاج وسكن وسفر...} بيد وزارة العدل التى أطلقت يدها فى التمييز بين هؤلاء القضاة فى المعاملة ، وإذا كانت مصالح القضاة بيد وزارة العدل ، فإن مصالح الحكومة عند القضاء موكولة إلى وزارة العدل أيضاً ، فبات عليها أن ترعى مصالح الحكومة التى هى جزء منها ، فتكبح جماح هذا ، وتروض ذاك ، وتذكر دوماً - من يتوهمون أنه لا سلطان عليهم فى قضائهم لغير الضمير والقانون - أنهم رعايا إحسانات الحكومة ، وأن بيدها دوماً سيف المعز وذهبه (١)

● ومن السذاجة أن نتوهم فى أى بلد من بلاد العالم - التى يقع فيها تزوير للانتخابات ، أو قمع للحريات ، أو تُحتكر فيه السلطة - أن يكون قضاؤها

قد إستكمل مقومات استقلاله ؟ فالحكومات التى ترفض الخضوع للإرادة الشعبية ، وترفض تداول السلطة ، فتزور الانتخابات ، لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تطبق الرقابة القضائية حيث يتساوى الحاكم والمحكوم ويقول القضاء لهذا أو لذاك أصبت أو أخطأت .

● وإلا فما ميزة السلطان إذن ؟

● وما سبب الخلود فى المناصب ؟

الغول والقضاء

● يتيه القضاء دوماً بما سجله شيخ الفقهاء عبد الرزاق السنهورى فى عدد يناير ١٩٥٢ من مجلة مجلس الدولة من أن [الديمقراطية التى لم ترسخ لها قدم فى الحكم الديمقراطى الصحيح ، هى فى أشد الحاجة إلى رقابة القضاء ، ذلك أن كل ديمقراطية ناشئة لم تنضج فيها المبادئ الديمقراطية ، ولم تستقر هذه المبادئ عندها فى ضمير الأمة ، تكون السلطة التنفيذية فيها هى أقوى السلطات جميعاً ، تتغول السلطة التشريعية ، وتسيطر عليها ، وتتحيف السلطة القضائية ، وتنتقص من استقلالها ، والدواء الناجح لهذه الحال هو العمل على تقوية السلطة القضائية ، فهى أدنى السلطات الثلاث إلى الإصلاح ، إذ للقضاة نخبة من رجال الأمة أشربت نفوسهم إحترام القانون،

وانغرس فى قلوبهم حب العدل ، وهم بطبيعة وظيفتهم يؤمنون بمبدأ
المشروعية ، ولا يقدر لهذا المبدأ قيام واستقرار إذا لم يوجد إلى جانبه قضاء
حر مستقل يحميه من الاعتداء ويدفع عنهم الطغيان} . رحم الله السهورى .

● وأضاف الرجل إلى ذلك - نقلاً عن الفقيه ديجيه - (يسود مبدأ
المشروعية جميع نواحي القانون الحديث... ولكن حتى يتاح لهذا المبدأ أن
ينتج كل آثاره يجب التسليم بمبدأ ثان يكمله ، وهو مبدأ إستقلال القضاء ،
وهو ضرورى مثله ، إذ أن الإخلال به يصير بمبدأ المشروعية إلى العدم ، ففى
كل البلاد المتحضرة ، التى تعيش فى ظل نظام قانونى ، يجب أن تقوم جهات
قضائية ذات نظام متين ، تتألف من رجال ذوى كفاية ، يكونون مستقلين كل
الاستقلال عن السلطة السياسية .

● ويجب الاعتراف بأن الأحكام التى تصدر من هذه الجهات هى أحكام
واجبة الاحترام من الحاكم والمحكوم على السواء ، وعلى جميع الأشخاص
والهيئات ... ، من البرلمان إلى أصغر مجلس محلى ، ومن رئيس الدولة إلى
أصغر الموظفين شأنًا ، أن يسلموا بوجوب إحترامها [من أجل ضمان الحريات ،
وحماية حقوق وكرامة كل فرد ، والحيلولة دون الطغيان ، وذلك كضرورة أولية
لضمان التقدم .

وثيقة عالمية

● كما يقول تقرير هيئة الأمم المتحدة الصادر فى عام ١٩٨٥ والذي كان أساساً للإعلان العالمى لإستقلال القضاء (بعض الحكومات لا تستطيع أن تكبح جماح رغبتها فى السيطرة على القضاء ، فتعمل على أن توقف السلطة القضائية موقف المستجدى للأموال ، وتجرد القضاء من بعض اختصاصاته ، ليصبح هدفاً لسخرية المواطنين ، وتتبع - فى سبيل إحكام سيطرتها عليه - وسائل مأكرة ، من أبرزها التهجم والتشهير بالقضاء ورجاله ، ونشر الاتهامات الكاذبة والمحرجة لإرهابهم وإخضاعهم للضغط والتفتير على السلطة القضائية فى المرتبات والمعاشات ، والتقليل من اعتبار رجالها ، وإثارة الخلافات بينهم ، وبذل المودة الرسمية حيناً ، والإعراب عن الاستياء الرسمى الشديد حيناً آخر...} .

● ذلك ما قاله تقرير الأمم المتحدة عن تلك الحكومات المأكرة التى تحاول أن تسيطر على القضاء ... فتجعله ذيلأ لها تُحرِّكه من خلال وزارة العدل فيها لتصبح المحاكم مسارح ، والقضاة دُمى ، تمسك بخيوطهم غرفة للعمليات

ووثيقة مصرية

● أما عندنا ، فقد نشرت جريدة الوطن الكويتية بتاريخ ١٩٨٦/٢/٣

صورة ضوئية لتأشيرة للسيد الرئيس السادات [إبان أن كان نائباً لرئيس

الجمهورية ومسئولاً عن قطاع القضاة قبيل مذبحه "١٩٦٩"] نصها كالآتي :

● (عزيزى سامى (شرف) : طيه كشف مقترح لملء المناصب الحساسة فى

وزارة العدل بعد التطهير ، مقترح من نفس المجموعة التى تعمل معى (أى

غرفة العمليات التى يديرها سيادته) علماً بأن الأكثرية منهم فى رؤساء

المحاكم أو المفتشين القضائيين ، ويعملون فعلاً فى نفس هذه الوظائف} .

● هل يذكر القارئ الكريم دور المفتشين القضائيين رؤساء المحاكم فى الواقعة

التي أوردنا ذكرها فى بداية هذه المقالات ، وهل رأى نظرة صاحب التأشيرة

السالفة لأهمية هذه المناصب ، وكيف احتفل بالرأى الصادر من أصحابها ؟

● وهل لاحظ القارئ الكريم أيضاً أن طريقة الترشيح للمناصب القضائية

الحساسة ، هى نفسها طريقة الترشيح فى انتخابات مجلس الشعب ، فأذكر

ما بين الأمرين من صلة ؟

(من وظائفهم)

بدون تطبيق

عزیزہ ساری
میں آئے انظر
بظہر صبح ہم انظر
قد تبتہ منہ منہ منہ منہ
صل منہ منہ منہ
رستہ التی بہ منہ
المنہ منہ منہ منہ
منہ منہ منہ منہ
منہ منہ منہ منہ

عزیزہ ساری
منہ منہ منہ منہ
لہ المنہ منہ منہ منہ
منہ منہ منہ منہ
منہ منہ منہ منہ
منہ منہ منہ منہ
منہ منہ منہ منہ
منہ منہ منہ منہ
منہ منہ منہ منہ

جوجوة

● فى بعض بلاد العالم يصبح القاضى المتمسك باستقلاله كالقابض على الجمر ... فلا يستطيع أن يعلن حكماً تستاء منه الحكومة ، قبل أن يراجع نفسه آلاف المرات ، فليس صحيحاً على إطلاقه أنه (لا سلطان على القضاة إلا للقانون وضائهم) فالسلاطين كثير ...

● وفى مثل هذا المناخ ، لابد أن يشك الناس فى استقلال القرار القضائى ، سواء من حيث مضمونه أو توقيته .

● فقد نشرت روز اليوسف بعدد ٢٠٠٠/٧/١٥ حواراً شيقاً مع الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الشعب ، جاء فيه أنه كان يتوقع صدور الحكم بعدم الدستورية محل التعليق ، وأن تقرير المفوضين كان معداً منذ ست سنوات ، وأنه فى الاجتماعات المغلقة التى ترأسها الرئيس مبارك ، نوقش توقيت الحكم ، فسأله المحررة [كلامك يعنى أنه كان هناك إتفاق بينكم وبين المحكمة الدستورية العليا لإصدار الحكم فى هذا التوقيت حرصاً على الصالح العام من وجهة نظركم ، وذلك بدلاً من صدوره أثناء إنعقاد المجلس ... ما رأيك ؟؟].

● فاجاب سيادته { لن أزيد على ذلك ولا نجورنى ... المحكمة الدستورية راعت المصلحة العامة ، ومتطلبات الاستقرار السياسى } .

متطلبات الاستقرار السياسي (!)

● مهمة القضاء فى العالم أجمع مهمة قضائية صرف ، هى مراقبة سلامة تطبيق القانون ، فهو يبحث المشروعية ، والصحة والبطلان ، والحلال والحرام ، ولكن عندنا لابد أن يراعى أيضاً ... [متطلبات الاستقرار السياسى] (١)

● فهل تكون هذه المتطلبات تفسيراً لوجود غرفة عمليات بوزارة العدل ؟

● وهل تكون تلك المتطلبات تفسيراً لدور رؤساء المحاكم الابتدائية الآن ... بما فيه قيادة رؤساء لجان الانتخابات من رجال القضاء إلى مكتب السيد اللواء مدير الأمن فى اليوم السابق على الانتخابات لإعطاء التمام وتلقى التعليمات وغيرها من سيادته (٢) ؟

● وهل تكون متطلبات الاستقرار السياسى تفسيراً لإصرار السلطة التنفيذية على أن تكون إدارة التفتيش القضائى تابعة لوزير العدل أى للسلطة التنفيذية - وليس لمجلس القضاء الأعلى - فتدخل من خلالها فى شئون السلطة القضائية بالمخالفة لصريح نص الدستور ؟

● وهل تكون تلك المتطلبات تفسيراً لإصرار السلطة التنفيذية على أن تكون لوزير العدل وحده [ينص فى قانون السلطة القضائية القائم] الكلمة النهائية فى اختيار من يراه من المستشارين للعمل تحت إشرافه كرؤساء

للمحاكم الابتدائية فى جميع أنحاء الجمهورية (أى يكونون من رجال السلطة التنفيذية} ، يختصون فى الوقت نفسه بالفصل فى القضايا (١) والإشراف على النقابات وانتخاباتها ... إلخ ؟ وذلك بالمخالفة لما أقام حكم المحكمة الدستورية العليا قضاءً عليه من عدم جواز الجمع بين السلطتين (١) وبالمخالفة لما جرت عليه نصوص قوانين السلطة القضائية السابقة من جعل الكلمة النهائية فى ذلك الاختيار لمجلس القضاء الأعلى ؟

● وهل تكون متطلبات ذلك الاستقرار السياسى أيضاً ، تفسيراً لإصرار السلطة التنفيذية على رفض ما طالب به القضاء من تعديل قانون السلطة القضائية بما يتضمن دعم تشكيل مجلسهم الأعلى تحقيقاً للمزيد من حصانات وضمانات استقلال إرادته أعضاءه ، ومعالجة كل ما سلف مما لم يزل القانون القائم يبيحه للسلطة التنفيذية من هيمنة مالية وإدارية على السلطة القضائية ومجلسها الأعلى بالمخالفة للدستور ؟

● وهل تكون تلك المتطلبات هى التى جعلت المجالس المتخصصة رفيعة المستوى توافق وزارة العدل على فهمها المخالف للدستور ... والمخالف لإجماع القضاء ... والمخالف لأمانى الشعب وأحلامه ، فتأتى الموافقة جماعية... وإجماعية .

● ما رأيك أنت أيها القارئ الكريم ؟

رسالة تعقيب

جاءنا من الأستاذ الكبير سعد أبو السعود التعقيب التالي :

... الأستاذ يحيى الرفاعى

● شغلت مع غيرى من القراء ، بمقالاتك القيمة التى نشرت تباعاً بصحيفة الوفد ، والتي تناولت ثلاث مسائل:

أولها : معني عبارة هيئة قضائية الواردة بالمادة (٨٨) من الدستور ، وهل يقتصر علي ما يكون كذلك بحكم طبيعته ، أم يشمل من الهيئات كل ما أطلق عليه هذا الوصف وإن كان اسماً علي غير مسمى (١)

وثانيها : ما يلزم لكي يؤدى القضاة دورهم في الإشراف علي الانتخابات، وهل يكفي مجرد زيادة عددهم ، أم يجب أن يتغير الأسلوب الذى يتبع في الإعداد للاقتراع ، ثم في الاقتراع نفسه ، ثم فى فرز الأصوات وإعلان النتيجة ، حتي يتم كل هذا في نظام وحيدة .

وثالثها : الموقف الذى نتوقع أو نرجو أن تتخذه المجالس العليا للقضاة حتى يكون أداء القضاة لدورهم محققاً الغرض المقصود ، وحتى لا يشترك القضاة في عمل غير سليم فتلحقهم أو تُنسب إليهم جريرته .

الوفد عدد ٧ سبتمبر سنة ٢٠٠٧م

● مع أن حديثك لم ينته ، إلا أن رأيك كان قطعياً في إنصراف عبارة هيئة قضائية الواردة بالمادة (٨٨) من الدستور إنصرافاً مانعاً إلى القضاة ، فلا تشمل الهيئات الأخرى التي لا يشمل اختصاصها الحكومة بين الناس ، وإن سماها مشرع هذا الزمان بأنها هيئات قضائية ، وقد إستندت في رأيك إلى حكمة النص وإلى فهم الحكمة الدستورية له - فرد عليك مهاجم بخفة وحدة ، ورد الأستاذ محمود الشربيني بمقاله المنشور في ٢٢ أغسطس بالأهرام بموضوعية ورزانة ، أخذاً بظاهر النص ، ومُعملاً بعض قواعد التفسير الصحيحة ، وخلاصة قوله أنه متى كان الدستور لم يُورد حصراً للهيئات القضائية ولا معياراً لها ، وترك في المادة (١٦٧) منه للقانون أمر تحديدها ، فإن كل جهة يسميها القانون هيئة قضائية تعتبر كذلك ، وينصرف إليها نص المادة (٨٨) من الدستور بحيث يعتبر إنكار هذه الصفة مخالفة لا للقانون وحده ، بل للدستور كذلك .

● حجة الأستاذ الشربيني أظهر ، وحجتك أنت أصح وأعظم - لأن أخذ عبارة بظاهرها لا يكون إلا إن أفادت معنى غير مناقض لباقي النصوص ، ناهيك بحكمة التشريع ، فإن سُمي أحد النصوص وكيل السلطة التنفيذية قاضياً فذلك تجوّز في التعبير يجب إهماله ، ولا يجوز إعماله - ذلك بأن

أعضاء إدارة قضايا الحكومة - كلهم جميعاً - وكلاء عن السلطة التنفيذية
وتابعون لها - أما القضاة فهم - إعمالاً لمبدأ فصل السلطات - أنداد
للسلطة التنفيذية ، فلا هم وكلاء عنها ، ولا هم تبع لها ، بل تحتكم إليهم
السلطة التنفيذية ، ممثلة بأقلام قضاياها ، فيحكم القضاة لها أو عليها ،
فتخضع أو ينبغي لها أن تخضع للحكم في كل حال ... مع هذا الخلاف
الواضح الواسع بين الجهتين ، القضاة ومحامي الحكومة ، إمتنع القياس ، بل
المساواة ، فإن خرج مشرع هذا الزمان عن المنطق وتقرء ، فلا يجوز لنا أخذ
نصه الشرود علي ظاهره ، بل علينا الاجتهاد في تفسيره ، قصد رفع
الاضطراب الذي تؤدي إليه عبارة النص لو حملت علي ظاهرها .

● الاجتهاد هنا واجب ومورده نص المادة (١٦٧) من الدستور التي تقرّر
عبارته أن القانون يحدد الهيئات القضائية ، ولا ينشئها ، وعبارة التحديد
تعني بيان حدود الشيء الموجود بحسب طبيعته ، ولا تعني أبدأ الإنشاء
الجديد ، ولا تغييراً في طبيعة ما هو قائم من الموجودات - وهو ما تؤكد المادة
(١١٩) من الدستور - فإن صح إجتهدنا هذا ، كان نص الدستور منصرفاً
إلى (ومحصوراً في) الهيئات القضائية بحكم طبيعتها ، فلا تدخل إليها
قضايا الحكومة وما ماثلها وإن سميت هيئات قضائية ، ولا يعتبر هذا مخالفة

للقانون الذى سُمى أشياء بغير أسمائها ، لأن التسمية والتعريف ليس حكماً
في القانون بل رأياً للمشرع ، (لا حرج في ولا ضرر من) الخلاف حوله .

● أذكر أنني سمعت منك قصة قانون هيئة قضايا الدولة ، وكيف تضمن
مشروعه وصفها بأنها هيئة قضائية ، وكيف إعتضت أنت فوافكك المحرمان
أحمد موسى ورفعت المحجوب ، فتقرر حذف ذلك الوصف ، وكيف عاد
العيب إلي النص بعد كلمتك في مؤتمر العدالة الأول التي طالبت فيها بإنهاء
الطوارئ ، فكان النص عند إعداده غير مدروس ، وعند إصداره أداة إنتقام
لا أداة تشريع - فهل يكون مثل هذا النص واجب التطبيق حسب ظاهره
المعيب ؟ أم ترى الاجتهاد في تفسيره ، بما يبعث فيه معنى ويزيل عنه تلبساً
واضطراباً ، أحجي وأعدل ؟

● ولك الفضل فيما كتبت فأثرت من القضايا ما اقتضى الاجتهاد والرد
والتعقيب ...

تعليق

● يعقب المستشار يحيى الرفاعي ، فيقول سألني أحد القراء المتخصصين ،
ماذا لو أفتى أحد التزوية (بتعديل قوانين نقابة المحامين ، وهيئة الشرطة ،
ومصلحة الطب الشرعى ، ومصلحة الخبراء بوزارة العدل ، والإدارات

القانونية بالوزارات والشركات وغيرها ، باعتبار كل منها هيئة قضائية مستقلة} ، فأجبت بأن الأمر معروض فعلاً علي المحكمة الدستورية العليا بالدعوى رقم ١٩ لسنة ١٣ق دستورية ، وأن الأستاذ الدكتور أحمد فتحي سرور نوه في أكثر من طبعة من كتابه عن {الشوعية والإجواءات الجنائية} بالنتيجة ذاتها التي إنتهى إليها الأستاذ سعد أبو السعود ، وسائر أساتذة القانون العام ، والعالم المستشار طارق البشري في مبحثه الثاني المنشور بهذا الكتاب ، فيقرر الأستاذ الدكتور سرور أن النص في المادة (١٦٥) من الدستور على أن {المحاكم هي التي تتولي السلطة القضائية} مفاده أن المحاكم وحدها هي التي تتمتع بالضمان الدستوري لطبيعتها القضائية ، وأن الوظيفة القضائية التي تتولاها المحاكم بتقرير الحلول القانونية في المنازعات التي تدور حول مخالفة القانون والتحقق من وجود هذه المخالفة ثم الفصل في الإدعاء هي معيار إعتبار الوظيفة قضائية من عدمة ، ويستشهد في ذلك بالفقه المقارن . (المرجع السابق ص٢٤٧ ط١٩٩٣) .

يحيى الرفاعي

فى الممنوع

● لا أعرف لمن غير الرئيس حسنى مبارك فى كل أجهزة الدولة أتوجه إليه بهذا السؤال : هل أطلعتم سيادتكم على سلسلة المقالات التي يكتبها المستشار يحيى الرفاعى نائب رئيس محكمة النقض السابق والرئيس الشرفى لنادى القضاة .. في صحيفة الوفد بعنوان : حديث الحقائق والوثائق .. وبلغت حتى الآن ستة مقالات ، وفيها تناول قضية الإشراف القضائى على الانتخابات بعد الحكم الذى أصدرته المحكمة الدستورية العليا ، وكشف فيها عن محاولات وزارة العدل بالإتفاق مع وزارة الداخلية على تفريغ هذا الإشراف القضائى من مضمونه ومحتواه ، وجعل قضاة مصر مجرد أنفار تابعين لوزارة الداخلية ، يتلقون التعليمات من مديرى الأمن .

● ففي المقال الأخير ، كشف المستشار يحيى الرفاعى عن أن التعديل التشريعى الصادر بعد حكم المحكمة الدستورية العليا .. لم يحقق شيئاً من الضمانات التي تكفل سلامة العملية الانتخابية وتجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها ، وهو ما يعنى تنفيذ الحكم من الناحية الشكلية ، دون تحقيق القصد الذى أرادته المشرع الدستورى من وراء الحكم ، وهو أن يكون الإشراف القضائى كاملاً على العملية الانتخابية طبقاً لحكم المادة (٨٨) من الدستور وليس كما فسرها وزير العدل المستشار فاروق سيف النصر ، بأن الإشراف القضائى يعنى الإشراف عن بعد .. والنظر من عل !

● وقال المستشار يحيى الرفاعى بالحرف : أن الزج بالآف القضاة فى أتون المعركة الانتخابية القادمة تحت هيمنة السلطة التنفيذية وتابعيها

وذوى المصالح فيها دون تنفيذ الحكم تنفيذاً كاملاً سوف يهز الثقة العامة في القضاء والقضاة .. إن لم يعصف بها ويرسخ لدى المواطنين الشعور بالظلم والقهر والهوان .

● إنه كلام خطير .. خطير .. وإتهام صريح للسلطة التنفيذية بالرغبة في تزوير الانتخابات والتلاعب بنتائجها ، والأخطر منه هو إهتزاز الثقة في إستقلال القضاء والتشكيك في نزاهته وحيدته ، وهو الحصن الأخير أمام المواطنين في دفع الأذى عنهم وفي نيل حقوقهم .

● إن الأمر الطبيعي ، هو ألا يستجيب وزير العدل للمحاذير التي وردت في مقالات المستشار الرفاعي ، وأن يتجاهلها ، وأن تحذو السلطة التنفيذية حذو وزارة العدل ، لأن المستشار الرفاعي يتهم الجميع بتدبير مؤامرة ضد القضاء وإستدراجهم للوقوع في فخ الانتخابات القادمة .

● سيادة الرئيس .. كما قلت لا يوجد غيرك نتوجه إليه بالسؤال والرجاء ، لأنك وحدك صاحب الأمر والنهي .. ولأنك وحدك الذي تستطيع أن تعالج هذا الخطأ ، وأن توقف هذه الجريمة بحق القضاء .. وكل المطلوب منك هو الاطلاع علي هذه الدراسة .. ونترك لك حرية إتخاذ القرار .. ونثق في قدرتك علي إتخاذ القرار السليم بعيداً عن مستشاري سوء .. كما أننا نشق في قدرة القضاء علي رفض ما يحاك له من تدابير وزارة العدل التي هي من المفترض أن تكون أكثر الجميع حرصاً علي إستقلال القضاء (١)

سجدي مهنا

الوفد عدد ٢٠٠٠/٩/١٠

لا تظلموا القضاة .. فتهدموا قدس القضاء وتتقوض بذلك دعائم الحكم فى البلاد !

لهذا صحت انتخابات حزب الوفد ؟

وبطلت جميع انتخابات مجلس الشعب (!)

● قبل أن تنتهى من كتابة سلسلة مقالاتنا الماثلة ، شاعت المقادير أن يقدم حزب الوفد إلى مصر تجربته الديمقراطية التى أجرى بها انتخاب رئيسه الرابع ، إذ أقام عليها لجنة عليا التزمت التزاماً صارماً بكل مقتضيات الحيدة وبالإجراءات والقواعد العامة المقررة فى الحزب ، وسجلات الناخبين المعتمدة بتوقيع رئيسه الراحل ، وهيات صناديق الاقتراع الزجاجية الشفافة (التي حُكَّت الآن فى جميع الديمقراطيات الحقيقية محل الصناديق الصماء المريبة) ، وشكَّلت لجاناً للإشراف على الاقتراع من أكبر الشخصيات الحائزة على الثقة العامة للناخبين ، فأمسك رؤساء وأعضاء هذه اللجان بزمام عملية الاقتراع وهيمنوا على جميع مراحلها حتى تمت تحت سمعهم وبصرهم ، وهكذا هيا الحزب للناخبين من أعضائه مناخاً سياسياً راقياً سادته الطمأنينة حتى تم إعلان النتيجة ، فتلقاها الجميع بالرضا والقبول ، بل وبالفخر والاعتزاز ، إذ

(٧) الوفد عدد ١٤ سبتمبر سنة ٢٠١٠م

لم تشبها أية ضغوط ولا تدخلات ، ولا تغيير للحقائق ، ولا تمهيلات مفتعلة لتبرير تدخل لجنة الأحزاب ، كما لم يقع اختلاف بين الأرقام التى حققها الفرز ، وبين تلك التى تضمنتها النتيجة . [حسبما يقع عادة ويكل جراً فى الانتخابات العامة التى تجرى حتى الآن تحت هيمنة السلطة التنفيذية وثبت وقائعها دوماً بذكرات اللجان العامة والفرعية التى يقدمها رجال القضاء إلى محكمة النقض فى الطعون الانتخابية ، وما أكثرها والعباءة بالله] .

● ومن أجل ذلك النقاء الفطرى الذى عاشته تجربة حزب الوفد العتيق ، وقفت مصر تهفو إلى تطبيق هذه التجربة فى الانتخابات العامة القادمة ، وحذا لو تولى الهيمنة عليها صفوة من أمثال على سلامة وصحبة الأطهار ، وإبراهيم درويش وكامل زهيرى ومكرم محمد أحمد وأسامة الغزالى ووحيد عبد المجيد وصحابتهم الكبار ، بعد إذ تبين أن بيت القصيد فى تأمين نزاهة الانتخابات إنما هو (توافر الثقة العامة لدى الناخبين فى عدم تبعية أو خضوع أحد - ممن يديرونها أو يشرفون عليها - لتأثير أو تدخل أى صاحب مصلحة فى نتيجتها) .

● فمن أجل ذلك قلنا من الحقائق - وبالوثائق - أنه إذا أرادت مصر أن تجرى انتخابات نزيهة حقاً وصدقاً ، فلا يصح عقلاً ولا دستورياً أن تجربها تحت إشراف قضائى خاضع لوزارة الداخلية ووزارة العدل (وبالتالى خاضع للحزب الوطنى) لأنهما جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية المنبثقة قياداتها من هذا الحزب ، والمهيمنة فعلاً على السلطتين الآخرين، ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

● ولا يمكن أن نتطلب في قضائنا أن يكونوا فدائيين ، في حين أن استقلالهم المالى والإدارى مطلوب ، وما لم تهيمن على إدارة الانتخابات برمتها لجنة عليا من كبار رجال القضاء تتولى حراسة وحماية استقلال زملائهم المشرفين على كافة مراحل هذه الانتخابات ، وتستكمل القواعد التى يتم بها الإشراف القضائى على النحو الذى يحقق مراد الدستور ، وما لم تلحق إدارة التفتيش القضائى بمجلس القضاء الأعلى - وليس بوزارة العدل - ويستكمل القضاة باقى أسباب استقلالهم المالى والإدارى عن السلطة التنفيذية ، فلن تكون العقابى إلا هدم الثقة العامة فى نزاهة القضاء والقضاة ، ومن ثم هدم القضاء ، وتقويض دعائم النظام برمته ، وهو ما لا يرضاه مصرى مخلص لمصر.

• التزوية وأهل التبوير (!)

● يقول هؤلاء أن الحكومة قد أوكلت بالقرار بالقانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ إلى القضاة مهمة الإشراف الكامل على الانتخابات ، وأطلقت أيديهم فى إدارتها وباتت نزاهتها أمراً منوطاً بنزاهتهم وكفاءتهم (١) أليس القضاة كما ينص الدستور (مستقلين لا سلطان عليهم لغير ضمانتهم والقانون) ، ألم يحظر الدستور على أية سلطة أخرى التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة وألح القضاة بأنفسهم على إسناد هذا الإشراف إليهم ؟؟

● هكذا يتجاهل التزوية وأهل التبوير أن هذا الإشراف فى حقيقته ابتلاء للقضاة .

الإشراف ابتلاء للقضاة

● ذلك أن القضاة على خلاف عامة الناس ، قابلوا هذا الإشراف (الخاضع لهيمنة الشرطة والتفتيش القضائي) بالتوجس والقلق والهم الضيق ، فهم يعلمون من أنفسهم ، ومن القانون ، ومن أحوال القضاء وعلاقته بالسلطة التنفيذية ما لا يعلمه عامة الناس ولا خاصتهم ، ومن ثم لا يفضلون الخوض في هذا الحديث علناً - في غير أحوال الخطر الجسيم - حتى لا تهتز الثقة العامة في القضاء ورجاله ، وهو أمر يُحمد لهم ويدل على نفاذ بصيرتهم.

● لذلك أشرت مكرها في المقالات السابقة إلى واقعة بعينها قام فيها أحد تابعي الوزارة بتزوير الانتخابات ، وراعت في اختيارها أموراً ثلاثة :

أولها : أنه سبق نشرها تفصيلاً وذاع أمرها بين المواطنين .

وثانيها : أن قضاء مصر العظيم نفسه هو الذى حرص على إثبات تلك الواقعة ، وتقديم أدلتها وإثبات صحتها ، كما أدانتها مختلف المحاكم على تفاوت درجاتها ، رغم كون الجانى زميلاً منتدباً بإدارة التفتيش القضائي بالوزارة التي استنفدت جهدها في حمايته ومكافأته وضربت بتلك الأحكام عرض الحائط (١)

وثالثها : وهو الأهم أنها لا تكشف عن انحراف شخص بعينه لهوى في نفسه ، أو أرضاءً لشهوة انتقام ، وإنما وقع التزوير تنفيذاً لأمر الحكومة ولحسابها ، وهو ما يدل على أن الخلل كامن في طبيعة العلاقة بين الحكومة والقضاة ، فهي بالمخالفة للدستور ، تصدر استقلال القضاء والقضاة :

● وقد تمكنت بذلك من ممارسة ضغوطها وسطوتها حتى ألزمت وكيل إدارتها للتحقيق القضائي بإرتكاب جريمة التزوير ثم تولت حمايته ومكافأته (بمساعدة من مفتشين آخرين ، ومن رئيس المحكمة) .

● بل وفرضت على بعض القضاة شهود الواقعة أن يعدلوا عن أقوالهم التي أدلوا بها أمام محكمة النقض (١) وهو ما تؤكد بوجود تنظيم خفى متخصص فى وزارة العدل تسميه (غرفة العمليات) .

● ولم يجد هذا التنظيم الخفى حرجاً فى أن يكلف رؤساء المحاكم المنتدبين من وزير العدل فى جميع المحاكم أن يقودوا القضاة إلى المشول بين أيدي مديري الأمن فى مكاتبهم فى اليوم السابق على الانتخابات لتلقى التعليمات، وربما غير ذلك مما سبق للقضاة أن أجمعوا على رفضه (١) كما رفض معظم هذا المشول والحمد لله .

● كما لم يجد هذا التنظيم الخفى حرجاً فى أن يفرض على القضاة أن يمارسوا إشرافهم على الاقتراع والفرز تحت إشراف وفى حضور ضباط شرطة ويسلب بذلك إرادتهم واستقلالهم بالمخالفة للدستور والقانون (١)

● بل أن رؤساء المحاكم الابتدائية يجتمعون هذا الأسبوع بقضاتها ويأمرونهم فعلاً بعدم التوقيع على ظهر بطاقة التصويت بعد تسليمها للناخب، بل وبأن يسلم كل منهم صندوق البطاقات الانتخابية بعد انتهاء عمليات الاقتراع إلى ضابط الشرطة رئيس قوة حفظ النظام باللجنة ، ليتولى

نقله وتسليمه بمعرفته إلى رئيس لجنة الفرز طبقاً للخطة التي ستضعها مديرية الأمن ، وذلك تنفيذاً للمادة العاشرة من تعليمات سنة ٢٠٠٠ الصادرة بذلك من وزير الداخلية ، في حين أن هذين الأمرين يخالفان القانون بشكل صارخ ومن وجوه ثلاثة :

أولها : أن المادة (٣٣) من القانون تنص على أن توقيع الناخب أو إثباته أية إشارة أو علامة بالبطاقة - تدل عليه هو - محظور ، ومن ثم فإن توقيع رئيس اللجنة على ظهرها - قبل تسليمها للناخب - لا يفسدها ، بل يحول دون التلاعب بدس أية بطاقات أخرى غير موقعة منه ، يتبين عند الفرز وجودها في الصندوق .

ثانيها : أن المادة (٣٤) تستوجب من رئيس اللجنة الفرعية عند ختام عمليات الاقتراع أن يقوم بتسليم الصندوق إلى رئيس لجنة الفرز وليس إلى غيره وذلك حتى لا تنفتح أبواب العبث والتلاعب والتزوير بإضافة بطاقات أخرى إلى الصندوق وإعادة ختمه قبل تسليمه إلى رئيس لجنة الفرز .

وثالثها : أن مؤدى المواد (٨٨) ، (١٦٥) وما بعدها ، والمادة (١٨٤) من الدستور ، وما قضت به المحكمة الدستورية من أن الدستور حدد صلاحيات السلطات الثلاث ووضع الحدود التي تتحول دون تدخل كل منها في أعمال الأخرى مؤدى ذلك ومقتضاه لزوماً - أن إشراف القضاة على الاقتراع أصبح عملاً قضائياً ، فلا يجوز إعطاء أية تعليمات للقضاة عن

كيفية مزاوله عملهم القضائي لا من وزير الداخلية ولا من غيره من الضباط أو رؤساء المحاكم، لأن ذلك يكون تدخلاً محظوراً بنص الدستور، كما أن جميع مواد قانون مباشرة الحقوق السياسية التي تجيز ما يخالف إستقلال القضاء تكون ملغاة ضمناً منذ العمل بهذا الدستور ، ويتعين تشكيل لجنة عليا من رجال القضاء لتنظيم توزيع العمل على الأعضاء ، وكل نص يخالف ذلك سواء كان سابقاً أو لاحقاً للدستور يكون واجب الالهال ، لأن الدستور هو القانون الأسمى كما قضت المحكمة الدستورية، ولا يجوز لأى تشريع أدنى أن يخالفه .

● ولا مراء فى أن النهج المطرد الذى تردت إليه وزارة العدل فى الانتخابات السابقة سوف يتكرر فى الانتخابات القادمة ، فيعصف بالثقة العامة فى نزاهة القضاء والقضاة والعياذ بالله ، وتلك نتيجة خطيرة لا يمكن معالجتها بالكتمان ، بل بالنشر والتحذير واقتراح سبل العلاج على ما سيجئ البيان .

أهمية الثقة العامة فى القضاء

● قدمنا الدليل من انتخابات حزب الوفد العتيد على أن ثقة الناخبين هى حجر الأساس فى تحقيق نزاهة الانتخابات ، ولا مراء فى أن تثبتت ثقة المواطنين فى القضاء والقضاة يعنى تثبتت ثقتهم فى إمكانية حصولهم على حقهم فى العدل ورفع الظلم عنهم ، سواء تعلق ذلك بحقوقهم العامة أو الخاصة ، وبفقدان هذه الثقة تتعطل حركة الحياة كلها ... قلن ينشط إنسان

لزراعة أو تجارة أو بيع أو شراء أو إقامة بناء أو القيام بأداء حق أو عمل ، ما لم يثق فى أن ثمره جهده ستكون له رضا أو قضاء .

● ولن تنشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية بين الناس دون قيام نظام قضائى يكون محلاً لثقتهم التامة فى قدرته على إلزام الكافة باحترام عقودهم وتنفيذ التزاماتهم ، وعدم إرتكاب الأفعال الضارة بل والتعويض عنها .. الخ .

● إذ كيف يأمن أحد على نفسه أو عرضه أو ماله إذا فقد ثقته فى عدل القضاء وقدرته على حماية هذه الحقوق والالتزامات ؟

● وهل يمكن أن يسود المجتمع أمن وسلام بغير عدل ؟

● إنها حقيقة ترددها الحكومات فى مفاوضاتها مع اسرائيل ، لكنها تتجاهلها للأسف فى علاقاتها بشعوبها ... فقد أحلت نفسها من شعوبها محل المستعمر المستبد ... فى حين أن العدل شرط للأمن ، مصداقاً لقوله سبحانه وتعالى (الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم ، أولئك لهم الأمن وهم مهتدون) فلا أمن مع ظلم .

● ولا مرأى فى أن غياب الثقة العامة فى القضاء والقضاة ، لا يؤدى فقط إلى عودة العنف وتفشى الظلم والفساد والكساد والتخلف ، وإنما يؤدى كذلك إلى انحلال جميع الروابط الاجتماعية والقيم الأخلاقية ، وشيوع البلطجة وانهيار القانون ، وتقويض دعائم الحكم .

● صفوة القول أنه بغير قضاء كفء ومستقل تماماً إدارياً ومالياً عن السلطتين الأخريين وموثوق به تبعاً لذلك ، تتعزى حقوق المواطنين من الحماية القضائية ، ويفسد تكوين السلطة التشريعية ، وتتغول السلطة التنفيذية السلطتين الأخريين ، وتنعدم بذلك حريات المواطنين وحقوقهم العامة والخاصة ، ومن باب أولى يكون الحديث عن نزاهة الانتخابات ، أو الاستقرار السياسى ، أو الإصلاح الإقتصادى ، أو الدولة العصرية ، حديثاً للتلهى والتضليل والخداع ومضيعة للوقت .

● ومن هنا قام حق الأمة فى أن تتعرف بكل دقة على أحوال قضائها وقضاتها ، كما تتعرف على أحوال جيشها ورجالها وقدرته على حماية الوطن .

● ومن هنا أيضاً كان الدفاع عن إستقلال القضاء فى كل فقه ، وفى كل الإعلانات العالمية لهذا الإستقلال ، هو واجب الأمة بأسرها ، وواجب كل فرد فيها ، لأنهم يدافعون بذلك عن حرياتهم وشرعهم وسائر حقوقهم وحرمااتهم .

● وإذا كانت هذه هى أهمية تثبيت الثقة العامة فى القضاء بالنسبة للأمم حكاماً ومحكومين ، فإنها تكون أكثر أهمية بالنسبة للقضاة أنفسهم ، خاصة فى بلاد العالم الثالث ، حيث تكاد هذه الثقة أن تكون هى السند الوحيد لاستقلال القضاء عن السلطة التنفيذية المتغولة بطبيعتها .

● فأساس إستقلال القضاء فى الديمقراطيات الراسخة هو مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن فيما بينها ، حيث توجد سلطة تشريعية قوية تسن التشريعات التى تحمى حقوق المواطنين وحرياتهم وحرمااتهم ، وتقيد السلطة

التنفيذية التى من طبيعتها فى كل البلاد الشطط بما تملكه من ذهب المعز وسيفه ، ولذلك تُحكم هذه البرلمانات من رقابتها على الحكومات .

● أما فى دول العالم الثالث - حيث يقوى الحكم على حساب شعوبهم مؤقتاً - فلا وجود لهذا التوازن ، فما البرلمانات إلا مسارح تابعة للحكومات مهمتها سن التشريعات التى تزيد من سيطرة الحكومات على أفراد شعوبها ونقاباتهم وأحزابهم وجمعياتهم ونوابدهم .. الخ ، فلا يكون هناك سند للقاضى العادل إلا ثقة الناس فيه .. ولهذا تمكن القاضى العز بن عبد السلام (فى ظل حكم المماليك لمصر) من أن يحكم ببيع نائب السلطان فى مزاد علنى لأنه لا يجوز للرقيق أن يحكم الأحرار ، وتم تنفيذ الحكم . وتاريخ الإسلام عامر بالأمثلة الدالة على إستقلال وعدالة القضاء ، باقدام القضاة وثقة الأمة فيها ونصرتها لهم فى مواجهة كل من حاول أن يعتدى على هذا الاستقلال .

لزوم الشفافية

● ذلك أنه إذا كان (الحرص على تثبيت الثقة العامة فى القضاء) يوجب بعض التحفظ عند مناقشة أموره ، إلا أن ذلك لا يعنى تزييف الصورة أمام المواطنين ، وحجب أخبار القضاة عنهم وراء ستار حديدى (١) فالقضاء قضاء الأمة ، والأمة هى مصدر كل السلطات ، وهى التى أنشأته وحصلته وأحاطته برعايتها ليكون حصناً لها وقت الشدة ، فإذا جد ما يهدد هذه الغاية ، وجب إحاطتها بذلك فوراً .

● تؤكد ذلك المذكرة الإيضاحية لقانون إستقلال القضاء رقم (٦٦) لسنة ١٩٤٣ (وهو أول قانون أصدرته مصر لتأمين هذا الاستقلال ، وذلك على يد حكومة الوفد وزعيم البلاد مصطفى النحاس) ، تقول المذكرة أن (من طبيعة القضاء أن يكون مستقلاً .. وكل تدخل فى عمله من جانب أية سلطة من السلطتين يُخل بميزان العدل ويقوض دعائم الحكم .. وفى قيام القاضى بأداء وظيفته مطمئناً على كرسيه آمناً على مصيره ، أكبر ضمانة لحماية الحقوق العامة والخاصة .. أوليس هو الأمين على الأرواح والأنفس والحريات .. أوليس هو الحراس للشرف والعرض والمال ●. أوليس من حق الناس أن يطمئنوا إلى أن كل ما هو عزيز عليهم يجد من كفالة القضاء أمنح حمى وأعز ملجأ .. أوليس من حق الضعيف إذا ناله ضيم أو حاق به ظلم أن يطمئن إلى أنه أمام القضاء قوى بحقه عزيز بنفسه ، مهما كان خصمه قوياً بماله أو بنفوذه أو بسلطانه ؟ فمن الحق أن يتساوى أمام قدس القضاء أصغر شخص فى «المملكة» بأكبر حاكم فيها ، وأن ترعى الجميع عين العدالة).

● وإذا كان من حق الأمة تبعاً لذلك ، الاطلاع على أحوال القضاء وأعماله ، لتطمئن على تمام استقلاله ، وكان هذا الحق هو الذى أوجب علانية الجلسات ، وشفهية المرافعات ، وتقديم الأدلة ، وهو الذى أوجب تلاوة أسباب الأحكام ، وأعطى من فاته سماعها حق الاطلاع عليها ، وأوجب نشر بعضها ، وكانت العلانية هى من طبيعة العمل القضائى ، فإن ذلك كله يكون كاشفاً

لمدى انحراف وزارة العدل فى تكوين غرفة عمليات تصدر قرارات سرية ،
لا يمكن إلا أن تكون إثماً وحنثاً بيمين الالتزام بالدستور والقانون ، وذلك
مصادقاً لقوله صلى الله عليه وسلم : « الاثم ما حاك فى صدرك ، وخفت أن
يطلع عليه غيرك » (١)

مصادر الثقة

● كذلك ، فإن الشفافية كالعلائية ، علامة طهر القضاء وعدله وصدق
رجاله ونقاؤه ، فالقضاة لا يستخفون من الناس ، وإنها يتصدون حتى
لا يخطئهم هم أنفسهم ... فلم تتردد محكمة النقض فى تعقب واقعة
التزوير وإثباتها ، ولا ترددت محكمة الجنايات فى الاستجابة لطلب سماع
القضاة كشهود فى جلسة علنية يسألون فيها عما فعلوا ، وعن سبب عدول
بعضهم عن أقواله ... ولا ترددت المحكمة المدنية بداية واستثنافاً فى إدانة
التزوير والزام المخطئ ووزارتى العدل والداخلية بالتعويض (متضامين) ومن
هنا إكتسب القضاء إحترام الناس كافة وثقتهم فيه ، وهو ما عجزت وستعجز
عنه أجهزة عديدة فى الدولة ... تقارص عملها فى سرية كالأشباح ، يستخفون
من الناس ولا يستخفون من الله (١)

● لذلك ، فإن كشف الحقيقة (ولو كانت مرّة) والانتصار للضعفاء ،
ونصرة المحكوم فى مواجهة الحاكم لو ظلم ، والإقدام دون إحجام ، والتصدى
لا التخلي ، والجهر بالحق فى أوقات يصعب على الناس فيها الهمس به ،

جيلاً بعد جيل ، وخلفاً بعد سلف ، كل ذلك هو ما أرسى وُرسى دعائم الثقة

فى القضاء ورجاله .

● ومن هنا كان القضاء الجالسون على المنصة علناً تحت سمع الأمة

وبصرها ، هم القضاء فى كل بلاد العالم وفى مصر ، أما غيرهم {من ينسبون

أنفسهم إلى القضاء ، أو يتشبهون أو يتمسحون بهم ، ويأخذون ألقاب

هياتهم ودرجاتهم ومخصصاتهم} فمع احترامنا لأشخاصهم ولوظائفهم ، فإنهم

لا يشاركون فى صنع هذه الثقة .

● ولو كان المشرع قادراً على أن يمنح الثقة العامة لمن شاء بقانون لأعطى

مجلس الشعب هذه الثقة لنفسه !

من أجل مصر

● إذا كان من أصول إستقلال القضاء والقضاة ، المقررة والمطبقة فعلاً فى

جميع الأنظمة الديمقراطية حقاً وصدقاً {والثابتة فى كافة الإعلانات العالمية

لهذا الاستقلال ، وفى قرارات الأمم المتحدة الصادرة سنة ١٩٨٥ ، والتى ينوه

بها الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور فى مختلف طبعاته عن الشرعية

الدستورية } أن القضاء لا يكونون مستقلين إلا إذا إستقلوا عن السلطين

التنفيذية والتشريعية بإدارة شئونهم الإدارية والمالية ، (وهو ما حققته مصر

جزئياً لمحكمتها الدستورية العليا فقط...) ، فكيف يقال أن القضاء عندنا

مستقل والقضاة مستقلون لمجرد النص على ذلك فى الدستور ، فى حين أن

كل شئون القضاء والقضاة الإدارية والمالية ، بل والصحية والاجتماعية -
كلها- بيد وزير العدل ، أى بيد السلطة التنفيذية ؟

● بل إن إدارة التفتيش القضائى التى تُحاسب القضاة فنياً وإدارياً
وتأديبياً [وقسك بزماء ترقياتهم وتنقلاتهم وإنتداباتهم وإعاراتهم ومكافآتهم
بالعمل الاضافى] هى جزء من مكتب الوزير ، أى جزء لا يتجزأ من السلطة
التنفيذية [المنبثقة قيادتها من الحزب الحاكم] وكل ذلك بالمخالفة لصريح
نصوص الدستور والقانون (١) وبالمخالفة لما هو مستقر فى جميع الأنظمة
الديمقراطية حقاً وصدقاً (١)

● أليس جديراً بالحزب الوطنى أن يراجع نفسه اليوم ألف مرة (قبل أن تقع
الواقعة) فيعض بالنواجذ على توفير الثقة العامة فى القضاء والقضاة ،
ويستكمل لمصر إستقلالها الذى طالبوا به طويلاً دون جدوى من قبل وبعد
قيام النظام الجمهورى {ومع مطالبتهم بتنفيذ صريح نص المادة « ٨٨ » من
الدستور التى تستوجب إشرافهم القضائى الكامل على الاقتراع والانتخاب
من باب أولى} وهو ما قضى به الحكم العظيم الذى أصدرته المحكمة
الدستورية العليا ، بعد أن فاض بها الكيل ومضى على تقديم تقرير هيئة
المفوضين ست سنوات ، وصدر القانون ١٣ لسنة ٢٠٠٠ دون جديد ؟

● ألا يستحق المواطنون فى نظر الحزب الوطنى أن يستكمل لشعب مصر
ضمانة إستقلال القضاء (التي لا يبدأ الإشراف القضائى الحقيقى على

الانتخابات إلا بها؟ وينهى حالة الطوارئ ويُطلق حرية الأحزاب ، وحرية النشر، وغيرها من الحريات، أم أنه يرى التمسك بقوات الأمن المركزى، ومباحث ونيابة ومحاكم أمن الدولة (طوارئ) والضرب بعرض الحائط بأحكام محكمة النقض وأحكام محكمة القضاء الإدارى وحكم المحكمة الدستورية العليا الذى لم يتم تنفيذه بعد بمؤاده ومقتضاه ، وأن يستمر ذلك إلى ما شاء الله ؟

● لقد نوهت مصر فى المذكرة الإيضاحية لقانون استقلال القضاء سالف الذكر ، بما كتبه مفكر فرنسى آنذاك من أنه «إذا كانت فرنسا تريد أن تُشفى من الأمراض التى تخنقها ، فيجب أن تتبع من جديد تعاليم مونتسكيو ، فتقرر الفصل بين السلطات جميعاً ، وتترك للسلطة القضائية إستقلالها وسيادتها ، حتى لا يكون لأحد عليها من سلطان فى دائرة عملها» .

● أليست مصر اليوم أحق باتباع هذا الطريق للعلاج مما آلت إليه أحوالها (1)

● مرة أخرى لا تظلموا القضاء ، وتتركوهم فريسة لهيمنة (وزارة العدل وإدارتها للتفتيش القضائى وخزائنها من ذهب المعز وسيفه) بل وهيمنة وزارة الداخلية ، ومديرى الأمن ، وضباط مباحث أمن الدولة ، وعمالقة الحزب الوطنى، فلن تتحقق نزاهة الانتخابات ما لم يتحقق أولاً «إستقلال القضاء» (إدارياً ومالياً عن السلطتين الآخرين) وإلا فسوف تضيق الثقة العامة فى القضاء ويضيق القضاء فى نظر المواطنين - كما ضاع من قبل شعورهم بالانتماء - وهو ما تقفوز به دعائم الحكم فى البلاد ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

رفع الإصرار عن قضاة مصر ...

لماذا الإصرار على تزوير الانتخابات ؟ وعدم إستكمال إستقلال القضاء والقضاة ؟

● فى عام ١٩٩٥ أصدر المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة قراراً بتشكيل لجنة لدراسة موضوع {تنقيح التشريعات لمواكبة التحضر الإقتصادى والمتغيرات العالمية} ، فتوافرت هذه اللجنة على أداء مهمتها بمنتهى الجدية ، وقدمت تقريرها الذى تناولت فيه ، ويحصر اللفظ : (طبيعة المتغيرات العالمية على أثر إندثار الشيوعية والأنظمة الشمولية التى جمعت بين الدكتاتورية السياسية والإستبداد الإقتصادى ، وفشلت فشلاً ذريعاً فى إدارة الموارد الإقتصادية للمجتمع ، ولم تحقق غير سوء إستغلال تلك الموارد وإهدار حرية الفرد والخط من قدره ، والتدهور الواضح فى مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان ..) .

● كما أبرز التقرير كيف {دب الفساد والانحراف والترقيع فى أجهزة الإدارة الخدمية والاقتصادية ، فتدنّت مستويات الإنتاج والجودة ، فى حين أن الحرية الإقتصادية (القائمة على الحافز الفردى وإطلاق قوى السوق) لم تزل

(٨) الرصد عدد ٢٩ سبتمبر سنة ٢٠٠٠م

خير الأنظمة الاقتصادية لاستغلال موارد البلاد ، وأن الديمقراطية والحرية السياسية هي أفضل النظم كأساس لنظام الحكم بحيث يكون الانتخاب هو أهم الأسس التي يقوم عليها النظام ، لأنه الوسيلة الوحيدة التي يستطيع بها أفراد الشعب إختيار تمثلية لحماية حرياتهم المدنية وحقوقهم الفردية ضد إستبداد السلطة ، وأن من الوسائل التي تلجأ إليها السلطات الحاكمة للتأثير في نتائج الانتخاب لمصلحة مرشحيتها : قميق الدوائر الانتخابية ، وتيسير عمل الدعاية ، والإعلان لأنصارها في الصحف والإذاعات المرئية والمسموعة ، بينما تحرم ذلك على باقى المرشحين ، فترفض إجتماعاتهم أو تقيدها ، وتصادر منشوراتهم وإعلاناتهم ... ، كما يتدخل رجال الإدارة لإجبار الناخبين للتصويت لصالح مرشح معين ، أو لحجب خصومه عن استعمال حقهم الانتخابى ، وتقيل الصناديق لمصلحة مرشحيتها ، وتزوير عملية الانتخاب ذاتها وتزييف نتائجها) .

● ثم أهدى التقرير (أهم ما يميز النظم الديمقراطية - وهو مبدأ الفصل بين السلطات - وتوزيع الاختصاص بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يحفظ التوازن بينهما ، ويمنعهما من الإستبداد بالسلطة) ، ثم عرض التقرير (لطباعة النظام المعمول به فى مصر منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢) وكيف (قام على

حكم الفرد وإستنثائه بسلطات مطلقة بغير حدود ، ودون أن تقابلها أية مسؤولية أمام أية جهة ، فألقى جميع الأحزاب ، وصادر الصحف تحت ستار ملكيتها للشعب ، وقام بتأميم الشركات ، والمصانع ، والمؤسسات ، والمشروعات الفردية ، مقابل تعويضات رمزية فى صورة سندات آجلة ، وإبتدع نظام الحراسات بأنواعها ، وأصبح بذلك هو واتباعه وأهل الثقة هم أصحاب السلطة الحقيقية على كافة الناس ومقدراتهم ، كما صار هذا الحكم يُفضلهم على أهل الخبرة ، وترهل الجهاز الإدارى للدولة ، وتفشى التراخى والانحراف والفساد والترف ، وهبط مستوى الإنتاج من حيث الكم والكيف ، وتم بيع رصيد الدولة الذهبى ، وخسرت مصر سلاحها كله ، وكان يقدر بالمليارات ، كما تم قتل اعداد هائلة من أبنائها لدى إنسحابها من أرضها (١) ● ثم بدأت الجمهورية الثانية ، وصدر الدستور القائم ، وتم تعديله فى عام ١٩٨٠ ، وصدر قانون الأحزاب السياسية ، وأصبح بموجبه الحزب الوطنى هو الجهة المختصة بالترخيص بإنشاء الأحزاب والإشراف على نشاطها (٢) وأصدر الرئيس السادات قرارات باعتقال أعداد كبيرة من التيارات السياسية والدينية باتهامات محصلها تهديد سلامة البلاد ، فاغتيل سيادته ، وخلفه نائبه الرئيس محمد حسنى مبارك .

● وبدأت الجمهورية الثالثة باعلان حالة الطوارئ لتعطيل الحريات، على أن
تزلزل بانتهاء التحقيق فى واقعة الاغتيال ومعاينة مرتكبها .. غير أنه ، رغم
إنهاء التحقيق والمحاكمة ، فقد مدّت حالة الطوارئ لأسباب وافقت عليها
مجالس الشعب الباطلة . ورغم مطالبة الأحزاب [بوضع الضمانات اللازمة
لحرية الانتخابات وسلامتها ، وبأن يتنحى رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب
الوطنى] لأن وجوده على رأس الحزب (رغم ما أعلنه من عدم رضاه عن تعديل
فايدة كامل للدستور، وعزمه العودة بنص المادة « ٧٧ » منه لما كان عليه قبل
هذا التعديل بحيث لا يكون جائزاً إعادة انتخاب الرئيس أكثر من مرة) وكل
ذلك يؤثر بدهاءة على تصرف المحافظين ، ورجال الإدارة ، والشرطة، ويدفعهم
إلى التدخل لمناصرة مرشحي الحزب الذى يرأسه سيادته]. فلم يستجب الرئيس
لهذه الطلبات بشقيها ، وفاز حزبه بأغلبية كاسحة، وذلك بعد أن أعلنت
الأحزاب الرئيسية [الحائزة للثقل الجماهيرى] مقاطعتها للانتخابات.

● وقضت المحكمة الدستورية بما أبطل كل الانتخابات التى أجرتها هذه
الجمهورية الثالثة ، كما قضت محكمة النقض- أكثر من مرة- ببطلان عضوية
أكثر من ثلث أعضاء المجلس لثبوت تدخل الإدارة والتزوير فى كثير من
الدوائر ، ورغم ذلك أقر المجلس صحة العضوية تأسيساً على أنه (بسلامته)

سيد قراره (١) فقصت المحاكم بالتعويض للمرشحين المضرورين ، ولم ترجع به الحكومة بعد على أى مسئول عن ذلك التزوير (١)

● وتبين أن الجمهورية الثالثة قائمة على القوة والأمر الواقع فحسب .. (!) ولم يتم بعد تصحيح تشريعات وقراءات وإجراءات المجالس الباطلة . (أنظر تعليقات المستشار طارق البشري المنشورة بهذا الكتاب) .

● ناهيك عن أن الضرب بجميع عناصر الديمقراطية عرض الحائط لم يكن قد بلغ (وقت تقديم هذا التقرير) ما بلغه بعد ذلك من الذهاب إلى حد الإسراف فى الاعتقالات والمحاكمات العسكرية ، بل وإصطناع التمثيليات المكشوفة للكافة لضرب حزب عريق وتعطيل صحافته (١)

● وانتهى التقرير مما تقدم إلى أنه (لا يمكن وصف النظام الحاكم - طوال الجمهوريات الثلاث - بأنه نظام ديمقراطى ، وإنما هو نظام أقرب إلى الشمولية التى لم تعد تتفق مع العصر ، لأنه يفتقر لجميع العناصر الحقيقية للديمقراطية ، ويتعارض تماماً مع طبيعة المتغيرات العالمية والتحرر الإقتصادى التى تهدف إلى تطبيق الديمقراطية الكاملة وسيادة الشعب ، ومن ثم فلا مناص من وضع دستور جديد ينقل السيادة للشعب، بما يؤدى إلى رفعة الوطن وإصلاح أحواله وأحوال الناس ، وهو ما يستوجب تكوين جمعية تأسيسية تنتخبها طوائف الشعب لوضع مشروع هذا الدستور، ولم يعد ثمة أى سبب للإبقاء على قانون الأحزاب ، ويتعين تأمين نزاهة الانتخابات ونقاها وحريتها ... الخ } .

التعليمات المؤتممة

● فى ضوء ما سلف ، نتساءل ما معنى أن تُزَوَّر وزارتا العدل والداخلية الانتخابات السابقة كما ثبت بأحكام نهائية ، وتخالفان وعد الرئيس بتحقيق نزاهة الانتخابات الوشيكة ؟ ثم لا تقع أية مساءلة لأحد من الوزيرين أو تابعيهما ؟

● وهل يمكن أن تتحقق تلك النزاهة ما بقيت الوزارتان تتمسكان بفحبح التعليمات المؤتممة التى نفتتها علناً طوال هذا الأسبوع إلى رجال القضاء فى جميع أنحاء الجمهورية تأمرهم فيها بالمخالفة لنص الدستور (بعدم التوقيع من القاضى على ظهر بطاقة التصويت قبل تسليمها إلى الناخب) ، وفى حين أن قانون مباشرة الحقوق السياسية خلا من هذا الخطر ، وأن المادة (١٨) من قرار وزير الداخلية رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ المعدل بالقرار رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ قد حَصَرَتْ أحوال إعتبار صوت الناخب باطلاً دون أن تورد هذه الحالة من بينها ، بل إلتزمت نص القانون الذى يحظر فقط توقيع الناخب على البطاقة أو تدوينه أية علامة أو إشارة عليها تدل عليه هو (١)

● كما تتمسك الوزارتان فى تلك التعليمات التى يوجهونها إلى القضاء طوال هذا الأسبوع بالتنبيه عليهم بعدم الإصرار على أن يتقل كل منهم الصندوق بنفسه ويسلمه لرئيس لجنة الفرز طبقاً للقانون (حتى لا ينقطع

إشرافه القضائي) بل يسلمه إلى رئيس قوة حفظ النظام بمقر اللجنة الفرعية
الذى يبادر بنقله طبقاً للخطة التى تضعها مديرية الأمن (١)

● ولا مراء فى أن هذه التعليمات المؤتممة بشقيها تكاد أن تقول الباعث
عليها ، وأنها تستهدف المغالطة فقط ، وحماية التزوير ، وتهيئة الفرصة
الملائمة له ، وعدم ضبطه بعد وقوعه (١)

● كذلك فلا مراء فى أن المسئولين بوزارتى العدل والداخلية ، ولو كانوا من
رجال القضاء المتدربين للعمل بها ، لا ولاية لهم بإصدار تلك التعليمات
المؤتممة أصلاً ، فالقاضى لا يحكم بالتعليمات (١) والمشرع الدستورى إعتبر المنافسة
الانتخابية بمثابة منازعة وجأ لقضاة المنصة لتحقيق أسباب الفصل فيها
بأنفسهم ، ولا يجوز لأى شخص أو لأية سلطة التدخل فى أداء هذه الرسالة .

● بل على السلطة التنفيذية أن تنفذ ما يأمر به كل قاضٍ ، فإذا قرر
التوقيع على ظهر البطاقة الانتخابية قبل تسليمها للناخب - لمنع وكشف
التزوير- فهذا هو شأنه وقراره ، وهو قرار صحيح تماماً ، لأن توقيع القاضى
هو الإجراء الوحيد الذى يُضفى على بطاقة التصويت الثقة العامة فى هذه
الورقة الرسمية ، وإذا قرر القاضى نقل الصندوق أو الصناديق التى أشرف
عليها معه شخصياً - سواء فى سيارته الخاصة أو فى السيارة التى
ستخصصها له الدولة كطلبه - فهذا هو شأنه أيضاً وقراره ، وهو قرار صحيح

كذلك ، لأنه هو وحده الذى يقرر ما يراه فى هذا الشأن، وعلى السلطة التنفيذية أن تتولى حراسة وتأمين انتقاله ومعه الصندوق إلى لجنة الفرز، وكل مجادلة فى هذين الأمرين غير مقبولة ، أما حكاية بقاء المفتاح مع القاضى فيسأل عنها (محمد) مثال السذاجة كما يعلم الكافة (١)

ذهب المعز وسيفه

● أعتقد أنه مما يخالف العقل والذوق والدستور ، أن المستشارين رؤساء المحاكم والمفتشين القضائيين لم يجدوا حرجاً فى مضاعفة الإثم بأن يلوحوا للقضاة بأن كل عضو سوف يتقاضى (٦٦٠٠) ستة آلاف وستمائة جنيه مكافأة عن إشرافه القضائى (أى ٣٣ مليون جنيه) خاصة بالنسبة للأعضاء الذين فى مستهل عملهم القضائى ولم تتوافر لهم بعد عناصر التكوين المالى والفنى التى تؤهلهم لمقاومة ما يتعرضون له من ضغوط أو غواية (١) فلما إستيأس وكيل التفتيش القضائى الحالى من قبول القضاة لأسلوبه المؤثم راح يدير أسطوانة أخرى من التهريب والتهديد المغلفين بمقولة أنه والوزير لا يهمهما إلا الخوف على حياة القضاة أو الاعتداء عليهم ، خاصة إذا رفض أحدهم تسليم الصناديق لرئيس القوة لنقلها بمعرفته طبقاً لخطة المديرية ... وهو إثم آخر يتحول به دور الدولة من حماية الأمن والعدل إلى تهديد القضاة بالضرب والقتل ، وهذه صورة من البلطجة والحيابة العظمى والعياذ بالله ..

● وفي ذلك يقول علماء القانون العام أن حيدة القضاء تُستخلص من مبدأ إستقلال القضاء ، حتى يؤدي دوره في حماية الحريات ، ولا قيمة لهذا الاستقلال إذا كان صاحبه خاضعاً للهوى الشخصي أو أسيراً لمصالحه الشخصية ، ولن يتحقق حياد القاضي إلا عن طريق إبعاده عن المواقف التي تُعرضه لخطر التحكم ، ومن ثم استوجب علماء القانون على المشرع أن يكتفل هذا الحياد ، وأن ينظم شروطه عن طريق تحديد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى عدم توافره . وقد أكد ذلك كله الإعلان العالمي لاستقلال القضاء [الذي نوه به الرئيس مبارك في خطابه في إفتتاح مؤتمر العدالة الأول] . (الشرعية الدستورية للدكتور أحمد فتحي سرور طبعة ١٩٩٣ ص ٣٠٣ ، والمساواة أمام القضاء للمستشارين سري صيام ، وعلى الصادق ، ويدر المنياوي ، ص ٩٦) .

لزوم الندب بالأقدمية

● وغنى عن البيان أن مجلس القضاء الأعلى والمجلس الخاص بمجلس الدولة يمارسان اختصاصاتهما طبقاً لتواعد عامة مجردة ، فيطبقان في التمييز بين الأعضاء قاعدة [الأقدمية المطلقة نزولاً] - ما لم يكن اختصاصهما في هذا التمييز مقيداً بنص تشريعي - لأن الأقدمية هي الأصل ، ويبين من احتياجات اللجان العامة والفرعية أنها لا تزيد عن خمسة آلاف عضو ، في حين أن عدد مستشاري القضاء ومجلس الدولة يختلف درجاتهم حوالى ثلاثة آلاف عضو ، وهؤلاء هم الذين إستوفوا عناصر التكوين الفني ويمكنهم مقاومة الضغوط

التي تقارس عليهم ، ويمكن أن يضاف إليهم العدد الباقي من قضاة المنصة بالقضاء ومجلس الدولة التاليين لهم في الأقدمية مباشرة ، على أن تتولى اللجنة العليا التي سيشكلها المجلسان منهما - دون إقتراح من الوزارتين ولو شفويًا - حراسة استقلالهم وتأمينهم لمقاومة تلك الضغوط ، خاصة وأن رجال القضاء منهم يخضعون لإدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل ، في حين أن رجال مجلس الدولة لا يخضعون للوزارة لأن إدارة التفتيش بالمجلس تابعة للمجلس وليس للوزارة (١)

رياسة أعضاء النيابة للجان الاقتراع

● أفصحت الوزارة - من خلال رؤساء المحاكم الابتدائية والمفتشين القضائيين - عن أن النذب لرياسة اللجان الفرعية سيضم مساعدين بالنيابة العامة ، وهو إتحاء قاطع بسوء النية ولا نعتقد صحته ، لأنه من المسلمات - عند فقهاء القانون العام بالاجماع ، وفي المرجعين سالفى الذكر وغيرهما - أن مبدأ استقلال القضاء يعنى أن تكون سلطة القضاة فى استخلاص كلمة القانون وتطبيقها منوطة بضمانهم وحدهم ، وأن يكون القاضى محرراً من أى تدخل من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وعدم الخضوع لغير القانون وما يمليه ضميره ، وبغير هذا الاستقلال يفقد القضاء قيمته وجدواه فى حماية الحريات ، وأن هذا الاستقلال يستوجب أن تتولى السلطة القضائية بنفسها كافة قواعد نظامها الإدارى والمالى بما يحفظ استقلالها ويُمكن

أفرادها من مقاومة الضغوط المشار إليها ، وحيث لا ينشأ بينهم أى نوع من التبعية الإدارية مهما اختلفت درجاتهم ، فلا يتبع أحد منهم أحداً مهما علت درجته أو ارتفع مقامه ، بل يكون الخضوع الإدارى لجمعيةاتهم بحاكمهم أو بمجلسهم الأعلى ، كما أن التكوين المهنى السليم ركن وشرط لتمتع القاضى بالاستقلال على وجهه الصحيح ، حتى يتمكن من القدرة على البت فى الأمور وأداء وظيفة القضاء وفقاً للقانون وحده ، لأن القاضى الذى لا يعرف حدود وظيفة ومناطق قضائه قد لا يتمكن من مواجهة أى تدخل فى شئونه ، بل وقد لا يدرك خطر التدخل عند حدوده ، ولذلك قرر مؤتمر لاجوس لسنة ١٩٦٢ أن منح الاختصاص القضائى لأشخاص محرومين من التكوين المهنى والخبرة القانونية لا يوفر الضمانات التى يستوجبها مبدأ سيادة القانون ، وهو ما أكدته الإعلان العالمى لاستقلال القضاء لسنة ١٩٨٣ ، وأكدته كذلك المبدأ العاشر من المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية الصادرة من الأمم المتحدة سنة ١٩٨٥ . (د. سرور ، المرجع السابق ص ٢٧٦ . ٢٨٠ . ٢٨١ . ٢٩٤) .

والتبعية الساحقة

- والحال عندنا أن المادة (١٢٥) من قانون السلطة القضائية تنص على أن أعضاء النيابة العامة يتبعون رؤساءهم والنائب العام ، وهم جميعاً (أى هم والنائب العام) يتبعون وزير العدل ، وللوزير حق الرقابة والإشراف على النيابة

وأعضائها، وللنائب العام على أولئك الأعضاء ورؤسائهم - ولهؤلاء الرؤساء -
حق الرقابة والإشراف على أعضاء النيابة بمحاكمهم ، ولوزير العدل (والنائب
العام) أن يوجها تنبيهاً لمن يخلون منهم بواجباتهم إخلالاً بسيطاً بعد سماع
أقوالهم } ، وهذه التبعية إن كانت تتفق مع وظيفة الاتهام ، إلا أنها تتعارض
دستورياً مع وظيفة التحقيق ، لأنها وظيفة قضائية ، وحكم الإشراف
القضائي على الانتخابات حكم التحقيق والفصل فى المنازعات كما أسلفنا ،
ولذلك فمن البدهة أن الإلتجاء لندب أعضاء النيابة العامة لرياسة اللجان
الفرعية غير جائز دستورياً لافتقادهم العناصر اللازمة لقضاة المنصة من
ناحية، ولخضوعهم للتبعية التدريجية لرؤسائهم من ناحية أخرى (١) ومن باب
أولى لا يجوز - لهذين السببين - إسناد رياسة اللجنة العليا للإشراف
القضائي على الانتخابات للنائب العام ، لأنه يخضع أيضاً لرياسة أصغر
قاضٍ فى مصر إذا جمعتها جلسة أو لجنة واحدة - (المرجع السابق ص ٣٠١) .

● وبعد ، ففى مضبطة الجلسة (٢٩) لمجلس النواب المعقودة بتاريخ
١٠/٨/١٩٢٦ برياسة الزعيم سعد زغلول ، اعترض فخرى عبد النور على
تقرير ثلاث علوات شخصية لرئيس ووكيل وأحد مستشارى محكمة
الاستئناف إخلالاً بمبدأ المساواة بين رجال القضاء ، فرد البعض بأنه [لا يليق
أن يتناقش المجلس فى هذه المسألة محافظة على كرامة القضاء وكرامة

المجلس] ، فترك سعد زغلول رئاسة الجلسة لويسا واصف وكيل المجلس ، وأعلن ما يلى بحصر اللفظ : { إن موضوع المناقشة ، وإن كان بالنسبة للمبالغ المراد حذفها غير مهم ، إلا أنه مهم إلى الدرجة القصوى فيما يتعلق باستقلال القضاء .. يجب أن يكون القضاء مستقلاً ، ولا يمكن أن يكون مستقلاً إلا إذا لم تتدخل فيه السلطة التنفيذية .. إن نظام القضاء فى مصر يساعد السلطة التنفيذية على أن تتدخل فيه بطرق شتى مشروعة - وهذا أمر يؤسف عليه- ولكنها تتدخل أيضاً بصفة غير مشروعة ، بل بصفة تكاد تكون رشوة للقضاة ، وهذا ما لا يجوز أبداً ، ويجب على حضراتكم بصفتمكم نواب الأمة أن تضربوا على كل يد تمقد إلى هذا الاستقلال (تصفيق حاد) ، لرئيس محكمة الاستئناف مرتب محدود ، فلا يجوز مطلقاً لأى سبب ولا فى أى زمان ولا تحت أى حكم ، أن يزداد مرتبه ، بل يجب أن يكون مرتبه ثابتاً . وأنى أرى أنه ليس من الكرامة فى شئ أن يزداد مرتب رئيس محكمة الاستئناف ١٠٠ جنيه فى السنة بدون حق ، نعم هذا لا يتفق وكرامة القضاء ، بل فيه ما فيه من سوء المظنة برئيس محكمة الاستئناف ، إن هذه الزيادة التى يقولون عنها «شخصية» والتى هى الآن ١٠٠ جنيه - إذا تركها المجلس قرر - قد تصبح فى يوم من الأيام ٢٠٠ جنيه أو ٣٠٠ جنيه أو ٥٠٠ جنيه .

● إذا كانت فى دست الحكم وزارة لا رادع لها من نفسها ولا عاصم - كما رأينا- فأى مانع يمنعها من أن تعد رئيس محكمة الاستئناف بزيادة مرتبه إذا قام بتنفيذ ما تطلبه منه ؟

● كذلك لا يجوز مطلقاً أن يمتاز قاضٍ عن زميل له يجلس بجانبه ، إلا إذا كان ذلك بحكم الزمن والقدم ، أما أن يأتى وزير ويميز قاضياً عن آخر لغير هذا السبب فهذه هى الرشوة بعينها . (تصفيق) .

● لذلك لا أشاطر حضرة أحمد عبد الغفار بك رأيه فى عدم حذف هذه الزيادة ، بل أقول يجب حذفها لأنها أثر لجناية إرتكبت ضد العدالة وضد قدس القضاء .

● يقولون أن هناك حقوقاً إكتسبت - ليست هناك حقوق مكتسبة ، ولكن هناك مبالغ تُدفع بطرق غير مُحللة مخالفة للنظام العام - ذلك النظام الذى يقضى بالمساواة ، وبالامتناع عن كل تدخل يفسد ضمير القاضى أو يؤثر عليه فى عدالته) . وبناء عليه قرر المجلس حذف العلاوات الثلاث من الميزانية .

[ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ، ربنا ولا تحمل علينا

إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تُحملنا ما

لا طاقة لنا به ، وأعف عنا ، واغفر لنا وارحمنا ، أنت مولانا ،

فلإنصرنا على القوم الكافرين] . آمين (البقرة ٢٨٦)

فى الممنوع

● بالرغم من حديث كبار المسئولين فى الدولة ، عن نزاهة الانتخابات وحياد السلطة والإشراف القضائى الكامل عليها لأول مرة ، إلا أن العملية الانتخابية التى تجرى فصولها حالياً ، يشوبها العديد من الشفرات التى تدعو إلى القلق وإلى عدم الاطمئنان ، والوصف الدقيق لما يجرى هو «إنتخابات السداح مداح » فأنت كناخب أو كمواطن عادى لا تعرف أى شئ ، أين تبدأ حقوق المرشح فى الانتخابات ؟ وأين تنتهى ؟ ما هى حقوقه فى عمل الدعاية الانتخابية ، وفى حث المواطنين على التصويت له ؟ ما هى القواعد المنظمة لممارسة هذه الحقوق ؟ ما هى المحظورات ؟ وما هى حدود المسموح به ؟ متى يستخدم قانون الطوارئ الذى تقول الحكومة أنه لم ولن يُستخدم ؟ ومتى يُمتنع عن استخدامه ؟

● فالواقع يقول أن قانون الطوارئ يُستخدم يومياً ضد عناصر معينة ، وضد اتجاهات سياسية ، وفى محاولة تبرير ذلك يقال إن هؤلاء خارجون على الشرعية ، وعلى القانون !

● ثم ما هى حدود سلطات وزير الداخلية على الانتخابات ؟ وسلطات النائب العام ؟ (المرشح لرئاسة اللجنة العامة المشرفة على الانتخابات كما نشرت «الاهرام» منذ عدة أيام) .

● هل تداخلت سلطاتهما إلى هذا الحد ، فلا نعرف من الذى يشرف حقيقة علي الانتخابات ؟ هل وزير الداخلية الذى يقرر كل شئ ؟ أم رجال القضاء الذين أناط بهم الدستور الإشراف علي الانتخابات . منذ بداية العملية الانتخابية وحتى إعلان النتائج ؟

● فوازير وألغاز وأسئلة وعلامات إستفهام لا نعرف إجابات محددة لها (١)
● ومن قرأ الدراسة المهمة التى ينشرها تباعاً المستشار يحيى الرفاعى رئيس محكمة النقض السابق في «الوفد» عن الإشراف القضائي ، ومن إطلع علي تصريحات المستشار أحمد مكى نائب رئيس محكمة النقض الحالي ، يكتشف أننا بصدد «كمين» نصبته الحكومة لرجال القضاء و«فخ» إستدرجتهم إليه، فهذه الانتخابات يشرف عليها القضاء ، ولا يشرف عليها، أى أن كل المحاولات الجارية الآن من قبل وزارة العدل ووزارة الداخلية - كما أشار المستشار يحيى الرفاعى - هى جعل هذا الإشراف صورياً وغير مكتمل والذي سيدفع الثمن هم رجال القضاء .. من ثقة الناس فيهم !

● إنها انتخابات «السداح .. مداح» كل شئ فيها متداخل ، بهدف عدم معرفة الناخب أو المرشح لحقوقه من واجباته ، ولا رأسه من رجليه ، وكله يجرى باسم القانون ، والدستور ، ونزاهة الانتخابات ، وحياد السلطة ، وتحت الإشراف القضائي (١)

مجدى صفنا

الوفد عدد ٢٥/٩/٢٠٠٠

فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم !

للأستاذ الدكتور محمد سليم العوا

● نزاهة الانتخابات هي اليوم مفتتح كل حديث يدور بين إثنين ، أو جماعة من الناس ومنتهاه ، والناس يتمنون أن تتحقق لهذه الانتخابات (نزاهة كاملة) لا مجرد أن تجرى علي (نحولم يسبق له مثيل) كما صرح بعض المسؤولين الحكوميين غداة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية إستجابة لحكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ١١ لسنة ١٣ «قضائية دستورية» .

● والناس جميعاً يعلمون علم اليقين أن (النزاهة) ضمانه لا يحققها علي وجهها الأكمل إلا إشراف قضائي حقيقى علي العملية الانتخابية برمتها ، من لحظة التقدم بطلبات الترشيح إلى أن يتم إعلان النتائج وتكوين مجلس الشعب الجديد .

● وقد كتبت (في عدد أغسطس ٢٠٠٠ من مجلة وجهات نظر) آئين المقصود بالإشراف القضائي ، ومن الذين تنطبق عليهم صفة القاضى ، وانتهيت إلى أن الدستور لا يعرف إلا ثلاث هيئات قضائية هي القضاء العادى ، والقسم القضائي في مجلس الدولة ، والمحكمة الدستورية العليا ، قلت يومها أن (هذه الجهات هي التي تتوافر لها خصائص القضاء ، وتتوافر فى شأن أعضائها الحصانة والضمانات التي تجعل العمل القضائي محل ثقة الكافة واحترامهم ، ويتاء علي ذلك فإن النص الدستورى في المادة

(٨٨) «الخاص بالإشراف القضائي يعنى أن يكون إجراء الانتخابات كلها والاستفتاءات جميعها تحت السيطرة الكاملة والهيمنة التامة لرجال من إحدى هذه الجهات الثلاث أو منها جميعاً .

● وانتقدت ولازلت إنتقد ، وإنتقد كثيرون من رجال القضاء والقانون {مقالات المستشار يحيى الرفاعى في الوفد منذ ٢٠٠٠/٧/١٦ ولا تزال مستمرة ، وتصريحات المستشار أحمد مكى نائب رئيس محكمة النقض ، والمستشار زكريا عبد العزيز رئيس محكمة الاستئناف وغيرهم من رجال القضاء والقانون في أهرام السبت ٢٣/٩/٢٠٠٠} إنتقدنا ندب غير (القضاة الجالسين علي منصة الحكم) للإشراف علي الانتخابات ، لأنه لا يحق ما أراده الدستور من الإشراف القضائي ولا يتفق مع ما إنتهى إليه حكم المحكمة الدستورية العليا ، وتَوَجَّه هذا الانتقاد إلي ما جري عليه العمل من ندب أعضاء من النيابة الإدارية ، والمحامين عن الحكومة (أعضاء هيئة قضايا الدولة) للإشراف علي الانتخابات . كما تَوَجَّه إلى ندب أعضاء السلطة القضائية وأعضاء مجلس الدولة الذين يشغلون وظائف (الإدارة القضائية) في وزارة العدل أو في مجلس الدولة ولا يجلسون علي منصة القضاء ليمارسوا أقدس مهنة يمارسها بشر ، وهي الحكم المنهى للمنازعة بين أطراف الخصومة القضائية ، فهذه هي المهمة الوحيدة التي يُوصف من يمارسها بأنه {قاض}، ويوصف عمله بأنه {قضائي} وكل ما سواها مما يتصل بها قد يكون عوناً لها

أو مُتَّفَقًا لقضائها أو مُمَهَّدًا له أو شبيها من وجه من الوجوه به ، لكنه ليس قضاء بين الناس في الخصومات يُسبغ علي القائم به صفة القاضي .

● والجدال في هذا الشأن سفسطة وإضاعة للأوقات وهزء بالعقول ، والعمل بغير ما يؤدي النظر الصحيح إليه وبدل الحق الصريح عليه ، إساءة إلي فاعلة ودلالة علي نقص في التكوين النفسى أو خلل يجنح المصاب به إلي الباطل بعدما تبين له بطلانه ، وينحرف عن الحق وهو بين صدقه ورجعانه .

● ولكن الفأس وقعت فعلاً في الرأس ! وإنتدب رجال النيابة الإدارية ورجال هيئة قضايا الدولة {المحامون عن الحكومة} للإشراف علي الانتخابات ، وكلاهما من موظفي الدولة التابعين للسلطة التنفيذية تبعية مطلقة ، تُعينهم وترقيهم وتعزلهم وتنقلهم ، وتعتمد إليهم بما تريد بلا معقب عليها إلا القضاء يتحاكمون إليه فينصفهم ، وليس حكم المحكمة الدستورية العليا (في شأن المادة (٢٥) من قانون هيئة قضايا الدولة الخاصة بتأديب أعضائها) عنا ببعيد {صدر في ٧ مارس ١٩٩٨ في القضية رقم ١٦٢ لسنة ١٩ وقضي بعدم دستورية نص المادة المذكورة والمادة (٢٦) المرتبطة بها} .

● وقعت الفأس في الرأس ، وإنتدب الموظفون العموميون سالفو الذكر للإشراف علي الانتخابات فماذا يفعلون ؟

قديماً قال الشاعر :

{فتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالكرام فلاح}

● وهذا التشبه يقتضى أن يتصور كل من هؤلاء الاخوة المنتدبين نفسه

قاضياً في محكمته ، لا سلطان عليه إلا لضميره والقانون ، أن يمارس كل منهم سلطات المشرف علي الانتخابات كما يمارس القاضى الحقيقى إشرافه علي جلسته ، فلا يسمح فيها بعث ، ولا يسمح فيها قول أحد إلا من أذن هو له بالحديث ، وأن يحرص علي توقيع نفسه علي أوراقها كلها ، بما في ذلك بطاقات التصويت ، فيوقع علي ظهر كل منها ضماناً لثلاث تدس في صناديق لجنته بطاقات مزورة ، وأن يصحب بنفسه صندوق الانتخابات إلى مقر اللجنة التى يتم فيها الفرز ، ويشرف بنفسه علي فرز أوراقه ، وأن يستوقع بنفسه الناخب أو يستبصمه علي كشف الناخبين قرين اسمه الوارد فيه ، وأن يستكتب مندوبى المرشحين الذين يتعرفون علي الناخب ، شهادة بخط أحدهم وتوقيعه هو والآخرين ، ويصدق المشرف علي الانتخابات علي توقيعهم الذى يتم أمامه ، ويمنع رجال الإدارة من أن يدخلوا إلى مقر الانتخاب تحت أى دعوى ، لتكون إرادة الناخب في مأمن من سطوتهم التى يمارسونها أحياناً بمجرد النظرة الزاجرة أو الساخرة ١١

● إذا استطاع الرجال المنتدبون من غير القضاة أن يتشبهوا بهم ، علي النحو السالف بيانه ، فقد يحصل المصريون للمرة الأولى منذ خمسين عاماً علي إنتخابات نزيهة ١١

صحيفة الأسبوع عدد ٢٥/٩/٢٠٠٠

قرار بقانون

بإستقلال القضاء (مالياً وإدارياً)

هو الضمانة الحقيقية للإشراف القضائى الكامل على الانتخابات

● حاولنا فى مقالنا السابق أن نعرض الحقائق التى وقف عليها تقرير المجالس القومية المتخصصة ، فلم يطاوعنا القلم لعرضها مجتمعة ، ورأينا الثانى فى عرضها (مخففة) فى مقالين لشدة إتصالها بموضوع الساعة ، وعمق أثرها فى حياة كل مواطن من أبناء مصر .

● فقد أبرز هذا التقرير فى شقه الثانى - ويحصر اللفظ أيضاً - العوامل الأساسية التى تجعل للسلطة التنفيذية الغلبة فى انتخابات مجلس الشعب ، حتى يكون المجلس أداة طيعة فى يد الحكومة لإقرار جميع التشريعات التى تقدمها له ، وهو ما يخالف مبدأ الفصل بين السلطات (وما يستتبعه من مساواة وتوازن بين هاتين السلطتين ، للحيلولة دون الجمع بينهما فى يد فرد) أو حزب واحد ، فتنعدم بذلك الحرية ويتوقف تقدم البلاد كما يقول مونتسكيو).

وقد حصر التقرير عوامل فساد تكوين المجلس فيما يلى :

{١} النص فى الدستور على أن يكون نصف مجلس الشعب من العمال والفلاحين (٨٧م) ، والنص كذلك على إباحة الجمع بين عضوية المجلس

{٩} الوعد عدد ٢٨ سبتمبر سنة ٢٠٠٠م

وظائف الحكومة والقطاع العام (م ٨٩)، وهما نصان لا نظير لهما فى دساتير العالم أجمع، ولم يوضعا إلا لتحقيق أغلبية مصطنعة لضمان خضوع المجلس لكل ما تطلبه منه السلطة التنفيذية . (لعدم توافر شروط الأهلية والصلاحيية لدى هذه الأغلبية المصطنعة) .

{٢} تجريد مجلس الشعب من حق تعديل مشروع الموازنة إلا بموافقة الحكومة .

{٣} تجريد المجلس من حق إسقاط الحكومة بمجرد سحب الثقة منها .

{٤} التداخل الشديد بين الحزب الذى يرأسه رئيس الجمهورية (وأعضاؤه هم الوزراء والمحافظون والموظفون العموميون وموظفو القطاع العام ورجال الأمن)، وبين حيازته جميع الصحف القومية والإذاعتين المرئية والمسموعة ، وبين استمرار إعلان حالة الطوارئ بما يترتب عليها من تعطيل الحريات المنصوص عليها فى الدستور، وذلك طوال مدة الجمهورية الثالثة القائمة الآن، كل ذلك يجعل لهذا الحزب الغلبة فى انتخابات مجلس الشعب ونتائجها

{٥} التفويضات المستمرة من المجلس للرئيس فى إبرام التعاقدات والقروض والإتفاقات (بأنواعها) فى حين أنها تفويضات غير مشروعة، لأن التفويض مؤقت بطبيعته، كما أنه يهدر الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة (١)

(٦) عدم عرض ميزانية الجهات السيادية على المجلس أصلاً (١) وهو ما
ينسحب كذلك على الاتفاقات التي أبرمتها وتبرمها الحكومة مع صندوق النقد
الدولى والبنك الدولى ، وخطابات النوايا المقدمة منها ، بإعتبارها تمثل
جميعها قيوداً على السياسة العامة للدولة وميزانياتها المقبلة ، فى حين أن
النواب المستقلين يلحون على وجوب تقديمها للمجلس ، وأنها تؤثر سلباً على
أحوال الناس نتيجة لفرض ضرائب جديدة وزيادة أسعار الخدمات التى تقدمها
الدولة ، ورغم ذلك لم تقدم الدولة تلك الخطابات والاتفاقات (١) بل ورفضت
الكلام عنها (١)

(٧) إفتقاء النظام الإقتصادى الشمولى إلى الحكمة والواقعية فيما
يفرضه من سياسات إقتصادية ونقدية لأغراض سياسية بقصد التحكم
والسيطرة على جميع مقدرات الوطن بما أدى ويؤدى الى تدنى معدلات النمو،
والعجز الكبير والمزمن فى الموازنة العامة والميزان التجارى وميزان المدفوعات،
وإرتفاع معدلات التضخم ، وإرتفاع الأسعار والضرائب ، وسوء حالة غالبية
الناس ، وخاصة محدودى الدخل منهم الذين إنضم لهم أيضاً أفراد الطبقة
المتوسطة من جراء تلك الظروف .

{فهل هن مدكر}

● كل ذلك الذى أبرزه تقرير المجالس القومية المتخصصة ينطبق على
المشروعات الكبرى المستحدثة والمشكوك فى جدواها- وما إقترن بها وأسهمت

فيه من إستحكام أزمة البنوك والناس، وما تردت إليه أحوالهم اليوم بصورة غير مسبقة تهدد بأوخم العواقب - ويستوجب إشتراكهم فى الحكم إشتراكاً حقيقياً تحت مظلة مصالح شعبية شاملة تفرض إسعافاً عاجلاً بسداد مديونيات الحكومة فى الداخل ، وفتح وتشجيع إستثمارات العائد السريع .

● وبدلاً من فتح الأبواب لهذا الإصلاح السياسى والإقتصادى ، يصمم أصحاب المصالح الشخصية على مزيد من التحكم فى انتخابات السلطة التشريعية القادمة ، والإستمرار فى مصادرة الحريات عن طريق إستمرار إعلان حالة الطوارئ ، وعدم إستكمال أسباب الإستقلال المالى والإدارى للسلطة القضائية ، بل وعدم الالتزام بالإمتناع عن محاولات التدخل لإفساد ضمائر القضاة والتأثير عليهم فى عدالتهم (كما قال سعد زغلول) وبذلك تتمكن السلطة التنفيذية من إبتلاع السلطة القضائية أيضاً ، وتضيع مصر والعياذ بالله .

● فهل هو كثير على المواطنين أن يطالبوا بنقاء عملية الانتخابات لمحاولة تكوين سلطة تشريعية حقيقية ، وتأمين إستقلال السلطة القضائية ضد تلك الضغوط لتؤدى السلطات الثلاث دورها فى إنقاذ مصر ؟ أليست هذه هى (روشته) السنهورى وديبجية كما أوردناها بمقالنا المنشور بعدد ٢٠٠٠/٨/٣١ ؟

● ألم يقل السنهورى إن (الدواء الناجع لهذه الحال هو العمل على تقوية السلطة القضائية ، فهى أدنى السلطات الثلاث إلى الإصلاح ، إذ القضاة

نخبة من رجال الأمة أشرت نفوسهم إحترام القانون ، وإنفوس في قلوبهم حب العدل ، وهم بطبيعتهم يؤمنون بمبدأ المشروعية ، ولا يقدر لهذا المبدأ قيام واستقرار إذا لم يوجد إلى جانبه قضاة حر مستقل يحميه من الاعتداء ، ويدفع عنهم الطغيان} .

● ألم يصف الرجل إلى ذلك - نقلاً عن الفقيه ديجيه - أن {مبدأ المشروعية يسود جميع نواحي القانون الحديث... ولكن حتى يتاح لهذا المبدأ أن ينتج كل آثاره يجب التسليم بمبدأ ثان يكمله ، وهو مبدأ إستقلال القضاء ، وهو ضروري مثله ، إذ أن الإخلال به يصير بمبدأ المشروعية إلى العدم ، نفى كل البلاد المتحضرة التي تعيش في ظل نظام قانوني يجب أن تقوم جهات قضائية ذات نظام مستين ، تتألف من رجال ذوي كفاية ، يكونون مستقلين كل الاستقلال عن السلطة السياسية} .

مصطفى النحاس وإستقلال القضاء (١)

● في الحفل التاريخي الذي أقيم سنة ١٩٤٣ بقصر الزعفران (مقر جامعة عين شمس حالياً) بمناسبة صدور قانون استقلال القضاء (وحضره الملك ، وكل حكام وقضاة مصر ، والسفراء الأجانب لديها) ، ألقى الزعيم مصطفى النحاس (القاضي السابق ورئيس الوزراء آنذاك) كلمة غاية في الوطنية والفهم العميق لهذا الاستقلال قال فيها :

(١) مؤلفنا "تشريعات السلطة القضائية" ملاحق طبعة ١٩٩١ (ص ٤٣١) .

● (معنى استقلال القاضى الذى وكلت حقوق الناس إليه ، وأصبحت أموالهم وأرواحهم وديعة بين يديه ، أن يجلس فى محراب العدالة قبلته القسطاس المستقيم وغايته إحقاق الحق وإنصاف المظلوم ، لا سيف من نخل أو عزل يسلط عليه ، ولا تهديد ولا وعيد ينال منه، بل يختلئ فى صومعته المقدسة، هادئة نفسه، مطمئناً ضميره، يبحث وينقب ويراجع ويقلب حتى يصل إلى ما يستريح إليه ، وليس عليه من رقيب سوى علام الغيوب .. ألا ما أسعد مصر وحكومتها الشعبية إذ أحبط قضاتها بضمانات قرت بها عيونهم، ورفعت بين الناس ذكركم ، ومكنت لهم استقرارهم ، فلا يقال لقاض بعد اليوم عزلناك لأنك حكمت ، أو أقصيناك لأنك تحدت وما خضعت ...) .

● ولقد كان من سياسة حكومتنا أن يتحقق للقضاء إستقلاله الفعلى ، لأنه حق القاضى الطبيعى ... فما أخلقنا بتقديس الحرية ، وما أجدرنا بالعمل على إعطائها لكل إنسان ، وليست حرية القاضى إلا جزءاً لا يتجزأ من الحرية العامة ، وركنا لا يتم تشييدها إلا به ، فإذا أطمأن إلى حرته ، واستراح إلى مستقبله ، عاش فى هدوء بال وراحة ضمير ، عند ذلك يزداد المواطنون رضى واطمئناناً وتستقر البلاد أمنناً ونظاماً .

● وليس أثر هذا القانون مقصوراً على شئوننا الداخلية فحسب ، بل هو يتعداها إلى شئوننا الخارجية إذ هو متصل وثيق الإتصال بإستقلال البلاد وكرامتها القومية بين الدول التى تتمتع بالحرية والإستقلال .

● فوق ذلك كله ، فإن الفترة التي أتفقنا عليها فى مؤتمر إلغاء الإمتيازات
ليتم بعدها توحيد القضاء المصرى قد أوشكت على الإنتهاء ، وأصبحنا بعد
سنتين معدودات سنرى المحاكم كلها فى مصر موحدة ، وسيلجأ إخواننا الأجانب
فى تقاضيتهم إلى محاكمنا ، فكان لابد أن يُسجل إستقلال القضاء حتى يزد
فى طمأنينتهم ، ويعيئهم على الثقة المطلقة بعدل قضائنا ونزاهتهم .
● ثم قال رفعتة لرجال القضاء :

{الآن نرى أن نذكركم لا نصحاً منا ، ولا نسياناً منكم ، ولكنها ذكرى
تنفع المؤمنين : ليكن لكم من ضمانركم راعياً ، ومن خشية الله علام الغيوب
حافزاً ، ومن استقلالكم وتحريككم الحقائق عن الظلم سباجاً مانعاً ، وأذكروا
دائماً تلك الحكمة الأزليه التى ألهمها الله محمد عليه الصلاة والسلام ، (ويل
لقاضى الأرض من قاضى السماء ، إلا من عدل) ، أذكروا دائماً أن الميل لأحد
المتخاصمين حتى بالقلب خطيئة ، وامتنياز أحدهم على الآخر فى مجلس
القضاء شبهة ، فابتعدوا ما استطعتم عن الخطايا ، وتجنبوا الشبهات ، وإياكم
أن تخلطوا السياسة بالعدالة ، أو تدخلوا الحزبية فى القضاء ، فهذا سلاح ذو
حدين يفتك بالظالم والمظلوم على السواء ، والويل لأمة تحكمت فى قضائها
النزوات والأهواء ، وطوى لقاضى سما بقضائه عن الشبهات ، وارتفع عن
الشهوات ، وكان الحق رائده ، والعدل قائده ، ورضا الله غايته ومقصده ،

طوبى لقاضٍ لم يكن عبد هواه ، ولم يبيع آخرته بدنياه ، إلا ما آثره عند الناس وأكرمه عند الله .. هذه كلمتى إليكم ، وتذكرتى تلوتها عليكم ، ولا أخالكم إلا لها مصفين ، وبها عاملين ، فكلكم لا شك يحسها كما أحسها ، وكلكم يعرفها ويقدرها قدرها ، إن أحسنتم . أحسنتم لأنفسكم ، وإن أسأتم فلها ، والله لا يضيع أجر المحسنين } .

أمانة فى أعناق القضاة

● أما وزير العدل العظيم صبرى أبو علم ، فقد أعلن فى كلمته يومئذ - وفيما سجله فى المذكرة الإيضاحية للقانون - { إن كل ما فى القانون من ضمانات ، لا يغنى عن أمرين : أحدهما أمانة فى أعناقكم ، والثانى أمانة فى أعناقنا .

● أما الأمانة الأولى ، فحاصلها أن خير ضمانات القاضى هى تلك التى يستمدها من قرارة نفسه ، وخير حصن يلجأ إليه هو ضميره ، فقبل أن تفتش عن ضمانات للقاضى ، فتش عن الرجل تحت وسام الدولة ، فلن يصنع الوسام منه قاضياً ، إن لم يكن له بين جنبيه نفس القاضى ، وعزة القاضى ، وكرامة القاضى ، وغضبته القاضى لسلطانه واستقلاله .. وهذه الحصانة الذاتية ، هذه الحصانة النفسية ، هى أساس استقلال القضاء ، لا تخلقها نصوص ، ولا تقررها قوانين ، إنما تقرر القوانين الضمانات التى تؤكد هذا الحق وتعززه ،

وتسد كل ثغرة قد ينفذ منها السوء إلى استقلال القضاء ، هي ضمانات
وضعية تقف بجانب الحصانة الذاتية سداً في وجه كل عدوان ، وضد كل
إنتهاك لحرمة استقلال القضاء ، بل إن شئت فهي السلاح بيد القوى الأمين ،
يذود به عن إستقلاله ويحمى حماه .

وأمانة في عنق وزارة العدل

● أما ما هو في عنق القائمين بوزارة العدل على تنفيذ هذا القانون ، فهو
أن ينفذوه بروح المؤمن باستقلالكم كحقيقة من الحقائق ، فلا يدعون ثغرة
مفتوحة يمكن أن ينفذ منها إلى استقلالكم إلا سدوها ، وأن يفسروا القانون
دائماً ويطبقوه بهذه الروح ، فما كان القانون ليحيط بكل شيء ، ولا ليحتاط
لكل شيء ، فقد عرضت لى من أول يوم في تطبيقه صور لم ينص عليها فيه ،
فرايت أن أهدأ بنفسى وأضرب المثل في ذلك ، وخصوصاً أنه يقع على عاتقى
مسئولية تطبيقه لأول مرة) .

● وتعهد الرجل لرجال القضاء جميعاً أن ينفذ القانون بروحه ويطبقه با
يتفق والأغراض النبيلة والأهداف السامية التى ترسمتها مصر عند وضعه ...
وكان قد أورد في مذكرته الإيضاحية أنه مجرد خطوات في سبيل تحقيق
الاستقلال لم تصل بعد إلى حد الكمال المطلق .

● وتشهد مصر من أقصاها إلى أقصاها ، أن قضاة مصر أوفوا ويوفون
دوماً بالأمانة التى فى أعناقهم - والنادر لا حكم له - فهل أوفت وزارة
العدل بالأمانة التى فى أعناق القائمين عليها اليوم ؟ أم أنها خانت هذه
الأمانة خيانات عظمى ، وخالفت الدستور ، والقانون ، ومبدأ استقلال
القضاء ، مخالفات جسيمة صارخة ؟ ودون أية مساءلة ولا حساب (١)

● لقد أثبتنا بالوثائق كيف زورت الوزارة الانتخابات ، وأدائها قضاة المنصة
بمختلف درجاتهم دائماً ، ورغم ذلك عادت ، فتصدوا لها بإجماع لا نظير له ،
ورفضوا قبول تعليماتها وتهديداتها ، وغضبوا لكرامتهم وإستقلالهم ، وفرضوا
كلمتهم ، والله غالب على أمره .

التحكم الإدارى والمالى

● لا مراء فى أن تعهد صبرى أبو علم لم يكن تعهداً شخصياً ، بل كان
إلتزاماً دستورياً على عاتق السلطة التنفيذية وجميع وزراء العدل فى مصر ،
ككيف تحول بعضهم إلى إعتبار مبدأ إستقلال القضاء والقضاة مجرد
شعار نظرى لا يؤمنون به حقاً وصدقاً ، فلا يدعون ثغرة يمكن أن يُنفذ منها
إلى هذا الإستقلال إلا فتحوها ، وفسروا القانون دائماً وطبقوه بهذه الروح
والعياذ بالله ، بل إنهم لم يُنْقِذُوا ما وعدت به مصر من خطوات أخرى على
طريق هذا الإستقلال .

منصب النائب العام

● فلم تجدد السلطة التنفيذية حرجاً فى النص دوماً على إنفرادها بإختيار النائب العام وتعيينه فى منصبه، دون إشتراط موافقة مجلس القضاء الأعلى، ولا التقييد بقواعد الأقدمية والأهلية والإصلاحية، ولا حتى إشتراط أن يكون قد جلس خلال حياته القضائية لولاية القضاء فترة كافية حتى إكتسب خبرته وقرس على حيدته، ومن شأن التحلل من هذه الشروط جميعها فتح الأبواب لجعل شغل هذا المنصب رهناً باعتبارات سياسية وشخصية تضمن فى شاغله التبعية الساحقة وولائه للسلطة القائمة بتعيينه، ولو على حساب حقوق وضمانات الناس كافة، والمعارضين منهم بخاصة (١)

سيف المعز : التفتيش القضائى

● كذلك فلم تجدد السلطة التنفيذية حرجاً فى التخلّى عن روح المؤمن بإستقلال القضاء، إلى حد التمسك فى الوقت نفسه، وبإستمرار، بأن تكون إدارة التفتيش القضائى جزءاً لا يتجزأ من وزارة العدل، وبما يطلق يدها فى التدخل الدائم فى أعمال القضاء والقضاة إبان الإشراف القضائى على الانتخابات، وإبان نظر الدعاوى أو حتى حجزها للحكم، بل وإستئثار الوزارة فى الوقت نفسه بسلطة التحقيق مع رجال القضاء فيما قد ينسب لبعضهم أو يقدم ضدهم من شكاوى أو تقارير (١) بل وإستئثار الوزير بسلطة رفع الدعاوى

التأديبية أو دعوى الصلاحية ضد من يراه منهم ، وإخطار كل من ترى الوزارة تخفية فى الترقية ، وغير ذلك كثير من أمور النقل والندب والإعارة وفحص ووزن أعمالهم وغيرها بما يتضمن سيطرتها الخائفة عليهم ، وكل ذلك ترهيب وإختراق غير مشروع لمبدأ إستقلال القضاء والقضاة المنصوص عليه فى الدستور ، وهو يستوجب بدهة إسناد جميع هذه السلطات والإختصاصات لمجلس القضاء الأعلى ، وليس لوزارة العدل ، وبالتالي إلحاق إدارة التفتيش القضائى بهذا المجلس .

ورؤساء المحاكم الابتدائية

● كما لم تجد الوزارة حرجاً فى أن تنص فى قانون السلطة القضائية القائم، وبالمخالفة للدستور ، على أن تكون لها وحدها دون مجلس القضاء الأعلى، الكلمة النهائية فى إختيار وندب من تراه من المستشارين لرياسة جميع المحاكم الابتدائية ، وإنهاء هذا الندب أو تجديده حسب هوى الوزير ، وهو ما يجعلهم رجال إدارة تابعين له شخصياً - أى تابعين للسلطة التنفيذية - فى حين أنهم يشرفون على قضاة محاكمهم (١) بل ولهم فى الوقت نفسه إختصاصات الفصل فى القضايا ، وإصدار الأوامر القضائية ، وتعديل توزيع العمل على قضاة المحكمة فى أى وقت - أى يجلسون للقضاء فى الوقت نفسه - وهذا الجلوس مخالف للدستور ويهز الثقة بتصرفاتهم ، خاصة عند

إسنادهم قضايا بذاتها لقضاة يختارونهم فى أحوال التنحى وغيرها ، ناهيك عن الإختصاصات التى أضيفت إليهم بالنسبة لانتخابات النقابات المهنية وغيرها من البدع السياسية الخارجة عن ولايتهم أصلاً ، والتى فتحت الأبواب لتجريحهم وهز الثقة العامة فى القضاء والقضاة ، خاصة بعد تعيين البعض منهم ومن التفتيش القضائى فى وظائف محافظين... فى أعقاب الممارك الانتخابية ، وما أداه بعضهم من خدمات خلالها (١)

ذهب المعز

● كذلك فإن الوزارة جرت بكل جرأة على مخالفة قانون السلطة القضائية فيما تضمنه من جدول المرتبات والنص فى المادة (٦٨) منه على المساواة بين رجال القضاء فى مخصصاتهم ، "وعدم معاملة أحد منهم معاملة إستثنائية بأية صورة " ، فاستغلت إنهيار القوة الشرائية لمخصصاتهم طبقاً لهذا الجدول المجدد منذ أكثر من ربع قرن ، وأخذت تصرف لهم مبالغ تسميها حوافز تترخص بمشيئتها وحدها فى تحديد مقدارها ، وتجزئ لنفسها حرمان بعضهم منها ، وتستحدث أنظمة الجلسات المسائية والتميزة وغيرها ، وتستكره القضاة على العمل إبان العطلة القضائية بالمخالفة لصريح نص القانون ذاته ، وتتعايل بذلك لإعطائهم - بمن فيهم قياداتهم العليا- بعض حقوقهم المشروعة لمواجهة إرتفاع تكاليف المعيشة وتجميد مخصصاتهم الواردة بالجدول العتيق ،

وكل ذلك فى صورة أجور إضافية أو مكافآت تنفرد بتحديدىها والتميز فى صرفىها والمن عليهم بها ، وتفرض عليهم هذا التحايل المعيب ، بينما كان المفروض ، إلزاماً لحكم الدستور ، أن يستقل مجلس القضاء الأعلى والمجلس الخاص بمجلس الدولة مالياً وإدارياً عن السلطة التنفيذية تماماً . (وليس فقط أن تغل يد الوزارة عن هذا التحكم المالى المهيمن ، وأن تعدل الدولة من نفسها جدول المرتبات - دورياً - بما يحفظ على القضاء كرامة ومسئوليات مناصبهم، كما يستوجب ذلك الإعلان العالمى لإستقلال القضاء) .

● كذلك ، فلا تجحد الوزارة حرجاً فى منح من تراه منهم مبالغ غير محددة ، بشيكات بتوقيع الوزير لظروف شخصية يقدرها هو وحده (١) ومنح أعلى المستويات مكافآت وبدلات غير مبررة لتشمل مقاومتها ، وتمنع من تنديه للعمل بها بعض المزايا العينية والمالية الإستثنائية، لتجعل لكل منهم مصلحة محققة فى إستمرار هذا النذب الذى يتوقف تجديده سنوياً على كلمتها (١)

● بل إن الوزارة لا تجحد حرجاً فى تمييز البعض بمعاملات إستثنائية أخرى سواء فى الرعاية الصحية والاجتماعية ، أو فى وضع وتطبيق قواعد النذب والإعارة ، أو فى توزيع دورات التحكيم ، والكسب غير المشروع ، وسائر أنواع العمل الإضافى وأجورها الإضافية ، والسفرىات الخارجىة ، والمكافآت الإستثنائية غير المبررة (خاصة بالنسبة للمجالس العليا) ، وذلك لتكون يد

الوزارة هي العليا دائماً ، وتجعل بذلك لكل عضو فيها ، بل لكل قاضٍ مصلحة شخصية في عدم مقاومة الضغوط التي قد تمارسها عليهم في عملهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله (١)

● فهل يُفسّر ذلك أن وزارة العدل تمكنت مؤخراً من إستصدار قرارات من المجالس العليا في لهفة ظاهرة بالموافقة على أسماء رؤساء اللجان - دون إعلان هذه الأسماء ولا قواعد إختيارهم ، ولا قواعد توزيعهم ، ولا قواعد مزاولة إختصاصاتهم ... ولا ما إذا كان بعضهم من تابعي الوزير ... الخ ، وذلك فور إشتعال غضبة المستشارين لإستبعادهم من الإشراف على اللجان الفرعية بسبب إستقلالهم ؟

● ثم يعلن الوزير [دون أى حرج] بلسان مندوبيه في الجمعيات العمومية لمحاكم الاستئناف أنه سيراضى من لا يشملهم الإشراف ؟ (رحم الله سعد زغلول !).

● وهل يُفسّر ذلك أيضاً حرص الوزير على أن يندب للعمل بمكتبه كبار رجال القضاء الذين يقتربون بحكم أقدميتهم من شغل المناصب الكبرى في القضاء ؟

التدخل المحظور دستورياً

● بل لقد تمادت الوزارة في التفول حتى نسيت نفسها فهتكت مبدأ إستقلال القضاء وأصدرت منشوراً إلى جميع القضاة بأن يوافقوها بصورة من صحف الدعاوى {التي ترفع على أى شخصية هامة مسنولة} فور تقديمها ، ومن الطبيعي أن يكون للإصرار على تنفيذ هذا المنشور حتى اليوم ، أثره في

ترهيب القاضى عند تكوينه لكلمته فى تلك القضايا المنظورة ، ويجعل له مصلحة ظاهرة فى اتقاء غضب السلطة التنفيذية عليه ، حتى لو لم يتدخل أحد لديه أكثر من ذلك (١)

- ولعل هذا يفسر عدم تنفيذ أحكام كثيرة رغم النص فى الدستور والقانون على أن عدم تنفيذ أحكام القضاء جريمة يعاقب عليها بالحبس والعزل (١)
- لكن هل يفسر ذلك القسوة الشديدة غير المبررة ، والأخطاء الجسيمة المتلاحقة فى بعض جرائم النشر التى تصدر فيها الأحكام لصالح شخصيات هامة مسئولة ؟

آثار التدخل المحظور

- كان من نتيجة هذا المسلك الذى تخالف فيه الوزارة نصوص الدستور والقوانين مخالفات صارخة ، أن استمرت وزارة الداخلية أن تُصدر بدورها التعليمات للقضاة بالمخالفة للدستور والقوانين ، فى حين أن القضاة (وكما سلف) لا يجوز لأية سلطة أن تصدر لهم تعليمات ، ولا أن يلتزموا أصلاً بأية تعليمات (لأنهم يلتزمون بالقانون فقط) ، ناهيك بتعليمات من الشرطة ، ومخالفة للدستور والقوانين (١)

- وينسحب ذلك بدهاء على تعليمات النيابة العامة التى قتادت فى إصدارها فى السنوات العشر الأخيرة حتى شلت إرادة أعضائها الذين يتولون

سلطات قضاة التحقيق وصادرت حقوق الدفاع فى الاطلاع [فى أى وقت ولو أثناء التحقيق] على التحقيقات وتصويرها [وسداد الرسوم المقررة]، وذلك بالمخالفة لنص المادة (٨٤) من قانون الإجراءات الجنائية ، فى حين أنهم لا يخضعون فى مزاولة سلطة قاضى التحقيق لأية سلطة رياضية عليهم ، ولا للتبعية التدريبية فى هذه الولاية القضائية ، ولا يجوز لهم أن يتقيدوا بتعليمات من النائب العام أو من هم دونه ، كما لا يجوز لهم مصادرة حق الاطلاع والتصوير رسمياً متى سدد الطالب تلك الرسوم ، فتظل النيابة فى وادٍ وتغيب الحقيقة فى وادٍ آخر ، ويدفع الناس الثمن غالياً ، ولا يسأل أحد حتى عن نسبة أحكام البراءة بالنسبة للمحبوسين ، [كما هو ثابت فى نفس مضبطة مجلس النواب (١٩٢٦ / ٨ / ١٠) وهو ما يبين إلى أى حد إنعدمت عندنا الرقابة البرلمانية فى هذا الزمان] (١)

● ناهيك عن مسرحيات سماع مرافعات الدفاع عند تجديد الحبس أمام أعضاء النيابة المحققين بوصفهم قضاة للتحقيق ، ثم صدور القرار بمد الحبس أو الإفراج بعد عرض الأمر تليفونياً على الرياسات الأعلى ، أى صدور القرارات فى الحقيقة ممن لم يسمع المرافعة ، وخضوع المحقق لصورة من صور التدخل الساحق لإرادته والمحذور دستورياً ، والعجب أنه يُثبت ذلك بحضرة (١) وهو لا يعرف أنه تحول بذلك إلى أداة مادية ضيّعت حق المتهم فى استقلال المحقق كضمانة جوهرية للعدل ؟ ولا حول ولا قوة إلا بالله (١)

● كذلك ، فقد دأبت الوزارة على مخالفة القواعد التنظيمية التي وضعها مجلس القضاء الأعلى لتحديد مدد الندب ، بل وأخذت تندب المنتخبين بها فعلاً (فى التفتيش أو فى جهاز الكسب غير المشروع) لأعمال سياسية أو إقتصادية أخرى ، [بل وقضائية أيضاً ، كالشأن بئديهم مع ذلك لرياسة لجان الاقتراع أو لرياسة هيئات الفحص والتحقيق بجهاز جهاز الكسب غير المشروع] رغم كونهم يعملون فيه بوظائف إدارية فى الوقت نفسه (١) فى حين أن ندب رجال القضاء للعمل بالسلطة التنفيذية يجعلهم غير صالحين لمولاية العمل القضائى ، لما فى ذلك من خلط بين إختصاص السلطاتين ، وخضوع المنتخب (بالضرورة) للسلطة الإدارية الرياسية لرئيس الجهاز أى للسلطة التنفيذية من خلال الوزير (١) وهو ما يبطل عملهم القضائى (١)

● كما جرت الوزارة على منح المنتخبين من أعضاء غرفة عملياتها وغيرهم مكافآت خيالية متفاوتة ، بل وإستصدار قرارات بصرف معاشات إستثنائية إضافية للبعض حرصاً على إثارة المطامع بالنسبة لمن شارفوا سن التقاعد (١)

● ترى هل تعد هذه المخالفات الدستورية المتعددة الجسيمة [من جانب القانونين على وزارة العدل] وفاء منهم بالأمانة التى فى أعناقهم ، أم خيانات عظمى لهذه الأمانة ؟ وإفساداً متعمداً جسيماً مؤثماً والعياذ بالله ؟

● أم تراهم لذلك يعارضون تعديل قانون السلطة القضائية حتى لا تستكمل مصر الإستقلال المالى والإدارى المقرر للقضاء والقضاة فى سائر الدول الديمقراطية ، وتستمر تلك الجرائم الجنائية والسياسية إلى ما شاء الله ؟

جورم هو تكتب

● على أثر الكلمة المرجلة للزعيم الخالد سعد زغلول - التى أوردناها فى خاتمة مقالنا السابق - وقبل أن يصدر المجلس قراره إستطرد سعد قائلاً {لا شك - وأتكلم عن نفسى - فى أننى لو كنت مستشاراً وزيد مرتب أحد زملائى لأى سبب كان ، لما قبلت ذلك مطلقاً ولقدمت إستقالتى فى الحال لأن هذا مشين لكرامتى ... لا أوافق على نظرية الحق المكتسب لأنه ليس هناك حق مكتسب ، بل جرم مرتكب {تصفیق حاد}....

● إذا كان من يتمتع بالزيادات التى أطلب حذفها فى المستقبل يقبل التنازل عنها فيها ونعمت ، وإلا فليقدم إستعفاءه ، فليس له حق فى أن يطعم فى مرتب ليس هو مرتب وظيفته ، وإغما آتاه من فضل وزير .

● لا أقبل - لو كنت قاضياً - أن أنال فضلاً من عطف وزير ، ولكننى أقبله من عطف الزمان وإستحقاقى {تصفیق} إذا قررتى حذف هذه العلاوات فلا يكون ذلك إفتئاتاً على حق مكتسب بل يكون محواً لجريمة إرتكبت ضد إستقلال القضاء {تصفیق حاد متواصل}....

● فلا يمكننى أن أصبر على أن أرى القضاء يخل بإستقلاله بهذه الطريقة ، طريقة معيبة لا يصح لحكومة تشعر باحترامها لنفسها أن تلجأ إليها ...

● سمعت الآن من كثيرين دفاعاً عن القضاء ، كما سمعت بغاية السرور دفاعاً عنهم من معالى وزير الحقانية . وإنى أشرف أيضاً بالدفاع عن القضاء ، وأرانى حائزاً لهذا الشرف بمنع تدخل الحكومة فى إستقلال القضاء بهذه الطريقة المعيبة {تصفيق حاد} .

● كانت هذه كلمات سعد نذكرها للتاريخ ، لعل أصحاب الشأن يستوعبون معانيها ، وأن تبادر وزارة العدل {بتوجيهات من الرئيس} بإتخاذ الإجراءات اللازمة لإستصدار القرار بقانون تعديل قانون السلطة القضائية بما يحقق الإستقلال المالى والإدارى لهذه السلطة ، ويدعم تشكيل مجلسها الأعلى بعناصر منتخبة من رجال القضاء كما كان عليه الأمر فى القانون الأول لإستقلال القضاء ، إحياءً لديمقراطية السلطة القضائية من داخلها ، وإثراء لإستقلال القضاء وتكريماً لرجالها ، والأمر من قبل ومن بعد للشعب وهو صاحب الحق الأول فى هذه الضمانة ، وسوف يقدر للرئيس مبارك قراره بتحقيق هذا الإصلاح القضائى العظيم الذى يتطلبه إحترام الدستور ، وتنفيذ وعده بنزاهة الانتخابات ، فىكون ذلك مدخل صدق لمشروع مصر القومى الحقيقى لتنفيذ الإصلاح السياسى والإقتصادى والاجتماعى فى البلاد .

كلمة حب

● خيط رفيع بين الانتخابات الحرة والانتخابات المزورة ، لأن المهم نوايا الحكومة ، والطريق إلي جهنم مفروش بالنوايا الطيبة ، وقد تنوي الحكومة خيراً ، في نفس الوقت تترك ثغرات يمكن أن ينفذ منها التزوير ، وفرق بين التصريحات والحقيقة ، التصريحات تقول أن مصر بخير وإقتصادها قوى ، والحقيقة غير ذلك ، ولمسها الجميع ، التصريحات تقول أن الانتخابات حرة ، والحقيقة أن هناك كثيراً من الثغرات تؤدي إلى التزوير .

● يمكن للحكومة أن توضح بعض النقاط التي أثار الشك والريبة ، ويمكن أن تعاند ويتأكد الشك ، والحكومة تؤمن بأن العناد أساس الملك ، وليس العدل أساس الملك ، وإذا عاندت الحكومة كانت تمهد الطريق لبطلان المجلس الجديد ، ولن يشفع للحكومة أن الانتخابات تحت إشراف القضاء ، وإذا حاولت أن تقيد أيدي القضاة عن حقهم الكامل في الإشراف ، وإذا بطل المجلس القادم أصبح البطلان سمة العهد كله ، لأن المجالس باطلة من ١٩٨٤ حتي اليوم ، فهل ترضى الحكومة بذلك ؟

● مثلاً ، رئاسة النائب العام للجنة الإشراف علي الانتخابات ، تشير الشك والريبة ، ومهما كان محايداً إلا أنه موظف حكومة يتبع وزير العدل ، ويمكن للوزير أن يُصدر له ما يشاء من أوامر .

● مثلاً ، نحن نثق تماماً في كل عنصر قضائي في مصر ، ولكن هناك شبهة حول أعضاء النيابة الإدارية وقضايا الدولة ، والمسألة لا تحتاج إلى عناد ، وعلي الحكومة أن تطلب الفتوى ، حتى لا يكون إشتراكهم سبباً لبطلان المجلس ، لأن هناك وجهة نظر ، بأنهم ليسوا من رجال القضاء .

● ويتفق الجميع علي ضرورة أن يكون الصندوق ملكاً للقاضي من ساعة فتحه في الثامنة صباحاً ، حتي إنتهاء فوزه في أى وقت بعد ذلك ، ولا يجوز أن يسلمه للشرطة ..

● ومن المهم أن يُوقع القاضي علي ظهر كل ورقة حتي لا يتم تغييرها في أى مكان آخر ، وأن يتحقق من شخصية الناخب بكل وسيلة ، هنا يكون قد تحقق الإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات .

● إنها خطوات بسيطة وخيط رفيع بين الشرعية والاستبداد ، بين النزاهة والتزوير .

محمد الحيوان

الوقد عدد ٤ أكتوبر ٢٠٠٠م

نحية لدرس العبور الذي لقنته مصر للعالم أجمع وأملها اليوم في العبور الأكبر إلى الديمقراطية

ذكرى أكتوبر :

● غداً السادس من أكتوبر ، وهو ذكرى يوم عظيم ، شارفت مصر فيه نهاية النفق المظلم للإتكسار ، وشرعت في العبور - من ذل الهزيمة وعار الإحتلال - إلى شرف التحرير ورد الاعتبار ، ولم يتحقق هذا الشرف إرتجالاً ، ولا إستبداداً - فالعبيد يفرون من المعارك ، والأحرار يتسابقون إليها - بل تحقق ذلك الشرف كنتيجة منطقية لمصلحة شعبية شاملة ، وتخطيط عسكري علمي جاد ، وإقدام جسور مقرون بنداء الله أكبر ، كما تحقق بدماء الشهداء وبسالة المقاتلين الذين قدموا أرواحهم الغالية رخيصة من أجل مصر ، فاستردوا ما أخذ منها بالقوة ، وكان يتعين عليهم إسترداده بالقوة ، وكلنا يعلم أن الرئيس حسني مبارك كان قائد الضربة الجوية الأولى التي فتحت الطريق للنصر في هذه المعركة ، فتحية له ولكل المخططين والمقاتلين أصحاب هذا اليوم ، وحسبنا أن نحتفل بهذه الذكرى ، فنسترجع معا إعترافاً تاريخياً ببسالة وروح هؤلاء المصريين وتضحياتهم :

(٧٠) الوقف عدد ٥ أكتوبر سنة ٢٠٠٠م

● ففى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، وفى مكتب الرئيس نكسون ، عُقد اجتماع حضره إسماعيل فهمى وزير خارجية مصر ، وكسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة ، قال فيه الرئيس نكسون ، ويحصر اللفظ ، ما يلى :

● { كرئيس للولايات المتحدة ، وكأمريكى ، وكريتشارد نكسون ، فإننى أحترم هؤلاء الذين يحاربون جيداً ويضحون بأنفسهم ، فأنتم حاربتم جيداً مثل الفيتناميين ، ونحن نحترم هذا - وأرجو ألا تسمى فهمى ، إذ أن الفيتناميين شيوعيين - فأنا أعني فقط القتال ، والفعال الجيد ... الروح نفسها ، ويجب أن أعترف بصفاتي الثلاث بأنكم قمتم بكل هذا بصورة جيدة ... } .

● ويسجل إسماعيل فهمى إنطباعه عن هذه المقابلة بقوله : { لقد تركت الرئيس نكسون ولدى شعور حقيقى بالإعجاز ، فقد كان واضحاً أن حرب أكتوبر قد غيرت مواقف الولايات المتحدة تجاه مصر تغييراً جذرياً .. وأصبحت واشنطن ترى أن لمصر دوراً حيوياً تلعبه فى عملية السلام } .
(مذكرات إسماعيل فهمى - التفاوض من أجل السلام «ص ٨١ ، ٨٥» ،
حرب أكتوبر ١٩٧٣ مذكرات المشير الجمسى «ص ٤٦٥») .

غيباب الإصلاح السياسى

● وإذا كانت مصر لم تحقق ما حققته فى أكتوبر عام ١٩٧٣ إلا بفضل المصالحة الشعبية الشاملة ، والتخطيط العسكري المحكم ، والتضحيات الجسيمة التى قدمها الشهداء والمقاتلون المصريون ، إلا أن ذلك كله سيبقى عملاً ناقصاً إذا لم تستأنف وتتعلم تلك المصالحة الشعبية الشاملة ، وتقترن

بتخطيط مدنى محكم آخر لتحقيق نقلة حضارية لا تُؤمّن مصر من مخاطر
نكسة جديدة فحسب ، بل تتقدم بها أيضاً لتتبوأ مرة أخرى مكانتها
الديمقراطية التي هى جديرة بها وبشعبها بين الأمم .

عندهم

● فى مدي نصف القرن المنصرم ، أفلحت العصابات الصهيونية - بعددها
القليل ومواردها المحدودة - أن تقيم دولتها وتوسّع رقعتها حتى صارت - فى
تعاملها مع خصومها صورة صارخة من صور البلطجة العنصرية الوضعية
وإمتهان الشرعية الدولية وحقوق الإنسان ، وفى تعاملها مع أفراد شعبها ،
وبإعتراف المجتمع الدولي - واحة للديمقراطية : لها سلطات ثلاث حقيقية
متوازنة ، وانتخابات تحترم الحكومة فيها إرادة الناخبين حقاً ، وتحمى سائر
حقوقهم الخاصة والعامة وتقّس جميع الحريات أياً كانت أوطانهم الأصلية
{أوروبا أو الحبشة أو روسيا أو الدول العربية} وأياً كانت دياناتهم أو كانوا
ملاحدة ، أو مسلمين متطرفين ، أو يهوداً {يدعون لزوال إسرائيل ذاتها لخطرها
على العقيدة اليهودية ، أو يدعون لتوسعها من النيل للفرات ، أو يرون فى
الصهيونية خروجاً على عقيدتهم ، أو يرون فيها عنصرية يرفضونها} ، أو
عرباً يرون أن الدولة قد إغتصبت أرضهم واعتدت على مقدساتهم ، ولكل
جماعة أن تنشئ حزبها وصحفها وتقول رأيها مهما اشتد تطرفها فيه ،
وجعلت صناديق الانتخابات هى الحَكَم ، وبذلك ترسخت الديمقراطية ولحقت

دولتهم بعصرها ، حتى باتت تُسائل رئيسها حتى عن أبسط المآخذ وتضطره
للإستقالة ، وتحاكم رئيس وزرائها ووزرائها واحداً بعد واحد ، طبقاً لقوانين
مشروعة صارمة ، وفي ظل أحكام قضائية محترمة من الكافة حقاً وصدقاً ،
بل وتُجري تحقيقاً فورياً جاداً عقب كل معركة حتى لو كسبتها... وتتمكن
من إستقطاب أكبر دولة في العالم بمقدار ما وسعتها أساليب السياسة ،
فحققت بذلك وغيره تقدماً عسكرياً وإقتصادياً هائلاً بلغ حد صناعة وإمتلاك
القنابل الذرية وغيرها ، وبيع وتطوير الأسلحة للدول الأكبر منها عدداً وعدةً ،
بل ومراقبة نشاط دول المنطقة كلها بنفسها (١) وإستخدمت حتى الأيدي
العاملة العربية بأبخس الأجور ، وما إرتفع معه دخلها القومي والفردى إلى
أضعاف أضعاف نظيره فى دول المنطقة الغنية (١)

● وهكذا باتت تنافس الدول الكبرى وصار شعبها {أفراداً وأحزاباً} هم الذين
ينتخبون رئيس حكومتها ويقودون هذه الحكومة ويحددون لها أهدافها ، بينما
ونحن أكثر شعوب العالم تجانساً لم نزل نتطلع لأن يبدأ شعبنا ألف باء
الديمقراطية دون جدوى ، ونتعثر في تعريف العامل والفلاح ، ونُزَوِّر
الانتخابات حتى يضطر المشرع الدستورى لإعتبارها عملاً قضائياً ويسنده
للقضاة ، فنصمم على التزوير أيضاً .. وننشئ مؤسسات ممقوته تحرس السلام
الاجتماعى والوحدة الوطنية ومجلس أعلى للصحافة (١) ونكتم النقابات
المهنية وغيرها (١) والعالم من حولنا يسخر منا!

وعندنا

● ففي مدى نصف القرن نفسه غرقنا نحن في حرب ١٩٤٨ وما ترتب عليها من قلب نظام الحكم ، وتعاقبت جمهورياتنا الثلاث علي حكم البلاد حكماً شمولياً عاش علي عدة حروب إنتهت بإنتهاء حرب عام ١٩٧٣ ، ومع ذلك لم يتوقف عن إعلان ومد حالة الطوارئ ومصادرة الحقوق والحريات العامة بما فيها حرية الأحزاب وحرية الصحافة بل وإستقلال القضاء ، ونصب المحاكمات العسكرية للمدنيين طوال هذه السنين ... رغم أننا قنعنا من حرب أكتوبر بإسترداد الأرض محملة بقيود لصالح إسرائيل ، وترهلنا ، وتخلينا عن التخطيط المدني الحقيقي لنظام الحكم اللازم لتقدم البلاد ، بل ودخلنا في نفق مظلم طويل آخر حافل بحكم قهري بوليسي وصور بشعة من النفاق والمناقين والنهب والفساد والكساد ، وإحتقار أحكام القضاء لمنع تنفيذها ، وإستهلاك طاقات الناس في صراعات داخلية رهيبة وإهتامات إستهلاكية بغيضة ، وأمعنا في تطبيق نظام الانتخاب والاستفتاء السوريين المعمول بهما منذ عام ١٩٥٦ - مع ترقيعات دورية زادت من فساده - حتى قُضي - وبعدة أحكام دستورية- ببطلان جميع الانتخابات والاستفتاءات التي أخرجوها لنا على مدى الثلاثين عاما الماضية .

● وهكذا فشلنا حتي اليوم في [[إقامة حياة ديمقراطية سليمة]] وهو المبدأ الأساسي - الذي إتخذته الثورة المباركة هدفاً لها ومبرراً لقيامها - ولم يتحقق منذ عام ١٩٥٢ حتى اليوم (١)

● ولقد ثبت كل ذلك في العلم العام ، كما ثبت بسلسلة مقالاتنا الماثلة ، بما فيها تقرير المجالس القومية المتخصصة الذى تشرفنا بعرضه بالمقالين السابقين ، فتضمن تشخيصاً رسمياً دقيقاً لأدوائنا المتراكمة ، ومن أخطرها {التداخل الشديد بين الحزب الذى يرأسه رئيس الجمهورية وصفات أعضائه ، وبين حيازته جميع الصحف القومية والإذاعتين المرئية والمسموعة ، وبين استمرار حالة الطوارئ بما يترتب عليها من تعطيل للحريات ومن الممارسات الانتخابية الفاسدة ، مما جعل ويجعل لهذا الحزب الصورى الغلبة فى جميع انتخابات مجلس الشعب ونتائجها (١) بل ونوشك أن نُجربها فى غيبة حزب عريق وصحفة الممنوعة على خلاف أحكام القضاء (التي أوجب الدستور إحترامها وتنفيذها) دون أن يكون هذا الحزب قد فعل أكثر مما تفعله سائر الأحزاب ، غير شدة شعور كُتابه بواجبهم العام فى النظام الديمقراطى ، وشدة قلقهم الذى هو مظهر محمود من مظاهر إدراك المواطن وإهتمامه بالشؤون العامة وغيرته عليها ا

● ألا تتساءل معى بعد ذلك أيها القارئ الكريم :

● ما هي جدوى الإشراف القضائى فى هذا المناخ ؟ خاصة وأن إستقلال القضاء نفسه ناقص كما قدمنا ، والسلطة التنفيذية لم تزل تتغوله وتخترقه حتى على أعلى المستويات إدارياً ومالياً (١)

● وكيف يُنتظر أن يجرى هذا الإشراف المعيب إذا لم يستكمل القضاء إستقلاله الإداري والمالي ، ويتم إصلاح جذري موضوعي شامل لنظام الانتخاب ؟

● وكيف يمكن للقضاة وحدهم - تحت تأثير إنعدام هذا الإستقلال ، وهيمنة وزارتي العدل والداخلية وتعليماتهما - إصلاح ما تفسده كل تلك العوامل المتآمرة علي إفساد نظام الانتخابات ونتائجها ، وتلوّث القائمين بها والمشاركين فيها ؟

الإشراف القضائي الحقيقي

● قدمنا أن الإشراف القضائي علي الانتخابات لن يحقق غايته إذا تولاه القضاة كأفراد - أو أنفكار- تحت إشراف وزارتي العدل والداخلية (أى السلطة التنفيذية)، في حين أن مقصود الشارع الدستوري من هذا الإشراف- وكما قضت المحكمة الدستورية العليا بحق- هو ضمان مصداقية هذه الانتخابات وبلوغ غاية الأمر منها ، وذلك إعتقاداً علي حييدة وخبرة رجال القضاء- وهو ما يستوجب بالضرورة إستبعاد غير قضاة المنصة من هذا الإشراف ، وتأمين إستقلال هؤلاء القضاة إستقلالاً إدارياً ومالياً في مواجهة السلطة التنفيذية ، وتأمين هيمنة السلطة القضائية ذاتها - بعد ذلك - علي إدارة العملية الانتخابية ، وذلك من خلال مجلس القضاء الأعلى، والمجلس الخاص بمجلس

الدولة ، والجمعيات العامة لرجال القضاء بالجهتين ، ووضع قواعد الإشراف التي تتفق عليها هذه التشكيلات القضائية القائمة فعلاً ، والتي كان يتعين أن تمارس إختصاصاتها في هذا الشأن تلقائياً لحماية إستقلال أعضائها ونقاء عملهم ، ودون إسناد ذلك الإشراف لأحد من تابعي السلطة التنفيذية ، ومنهم المستشارون رؤساء المحاكم الابتدائية والمفتشون القضائيون ، ومساعدو الوزير.

هل ضاع الأمل

● وإذا كانت نفوسنا قد أشرقت بنور الأمل يوم أعلن الرئيس نزوله علي حكم المحكمة الدستورية العليا ، إلا أن هذا الأمل بدأ يشحب حين أشار بعض مستشاري السلطة التنفيذية عليها بأن تكتفى بمجرد تعديل الفقرة المتقضى بعدم دستوريته ، مع إبقاء باقى المواد المرتبطة والمتعارضة مع حكم المحكمة ذاته كما هي بما فيها هيمنة وزارة الداخلية ، وهي هيمنة تتعارض بداهة مع إسناد الإشراف لرجال السلطة القضائية (١) ثم كاد الأمل أن يتلاشي تماماً حين تبين أن وزارة الداخلية طبعت وأصدرت تعليمات للقضاة فعلاً بتسليم الصناديق لرؤساء قوة حفظ النظام باللجان (١) وذلك بالمخالفة لصريح نصوص الدستور والقانون ، ليقوم هؤلاء بنقل الصناديق إلى مقر لجنة الفرز (طبقاً لخطط مديريات الأمن) ، وبذلك ينقطع الإشراف القضائي والحمد لله الذى لا يحمى على مكروهه سواء (١) وهو ما لا يتغير فى نتيجته لو أفهموا القضاة أن ذلك

يستوجب تجميع الصناديق فى وسائل نقل مشتركة تسير فى حراسة قوات الأمن ويسير القضاة من خلفها بحيث يستمر إشرافهم عليها حتى لو غابت عن سمعهم وبصرهم بحكم ضرورات النقل الجماعى والحراسة الجماعية (١)

● كما إنطلقت وزارة العدل بدورها تدفع بتابعيها لتهريب القضاة والتنبيه عليهم بالإلتزام بتعليمات هاتين الوزارتين برغم مخالفتها للدستور والقانون (١) بل ويأمرونهم بعدم التوقيع علي ظهر بطاقة التصويت قبل تسليمها للناخب (١) حتى لا يعتدى عليهم أحد (١)

● بل لم تجد وزارة العدل حرجاً فى أن تحاول {بالتهريب والترغيب أيضاً} أن تمنع عن القضاة حق المداولة وحرية التعبير عن رأيهم ، ولو من خلال جمعياتهم العامة ، حتى أنها إعتبرت {مجرد طلب عقد جمعية عمومية لناديهم} ذنباً تأديبياً ، وأخذت بكل جرأة تحقق فيه مع أحد القضاة الداعين ، وذلك تهيباً له ولسائر القضاة لمنعهم من تلك المداولة فيما خلقتة وتخلقه لهم من مشكلات تمس إستقلالهم (١)

● لا يمكن لعاقل تفسير ذلك المنع إلا علي أنه نتيجة لأحد إحتمالين :

الإحتمال الأول : أن القضاة في نظر السلطة التنفيذية ما هم إلا

مجموعة من الأنفار والتابعين ينتظرون التعليمات التى تصدر إليهم من هاتين الوزارتين لكى ينقلوها (كما أمرهم بذلك رؤساء المحاكم الابتدائية

والمفتشون القضائيون) وهذا التفسير يعصف بداهة بثقة المواطنين في القضاة وإستقلالهم المنصوص عليه في الدستور، ويجعل إشرافهم المرتقب عديم الجدوى ، طالما إنهم مجرد أتباع يخضعون للتعليمات وليس لهم رأى مستقل (١)

والإحتمال الثانى : أن السلطة التنفيذية تمنعهم من المداولة وتمنع عنهم حرية تكوين رأيهم المستقل وحرية التعبير عنه ، وذلك وحده يعصف بثقة المواطنين في صحة وعد الرئيس ، وفى قدرة القضاة وحدهم علي تحقيقه، بعد أن صادرت السلطة التنفيذية حقهم فى الاجتماع والمداولة لأداء رسالتهم بإستقلال حقيقى (٢)

هل عاد الأصل

● وإذا كانت بعض تصريحات المسؤولين قد تركت إنطباعات لدى البعض بأن ثمة تراجعاً حكومياً عن تعليمات السيد اللواء وزير الداخلية التي توجب علي القضاة تسليم الصناديق لرؤساء قوات حفظ الأمن بكل لجنة ليتولى هؤلاء نقلها إلى لجنة الفرز بمعرفتهم ، وأن توقيع رئيس اللجنة علي ظهر بطاقة التصويت قبل تسليمها للنائب لم يزل تحت الدراسة والبحث وسوف يسهم كثيراً فى زيادة درجة الشفافية والنزاهة ، إلا أن السيد اللواء وزير الداخلية لم يصدر بعد قراراً بالتعديل المنتظر لتعليماته تلك ، كما أن مجلس القضاء الأعلى فيما يبدو قصر ويقصر دوره على إقرار ما تقترحه عليه وزارة العدل فقط .

مبادرة محمودة

● بادر المستشار الجليل أحمد مكى رئيس الدائرة المدنية بحكمة النقض -
والأمين العام لمؤتمر العدالة الأول والأخير - فعرض على جمعيتها العامة
بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٦/٩/٢٠٠٠، مذكرة أورد فيها ما يلى :

"في افتتاح مؤتمر العدالة الأول قال السيد الرئيس حسنى مبارك للقضاة :
{إن عليكم أداء حق المجتمع في الاهتمام بمشاكله والإنشغال بهومره ،
والإكتراث بشكاواه ، فإنكم أولاً وآخراً ، نخبه من أبناء مصر ، كرامتكم من
كرامتها ، وسعادتكم فى عزتها ورفعتها ، وإن من حق المجتمع علي كل
أبنائه- دون استثناء - أن يُسهموا فى التصدي لكل المشاكل التي تواجهه ،
والعقبات التي تعترض مسيرته} ، وطمأن الرئيس القضاة ، فقال : { لا أتصور
قيام خصومة بين السلطة القضائية، وسائر مؤسسات الحكم في الدولة، لإننا
جميعاً نسمى إلى تحقيق أهداف واحدة، ونحتكم إلى نصوص الدستور
والقانون التي تطبق علي الحاكم والمحكوم} .

● وإحتراماً لحكم المحكمة الدستورية العليا أصدر سيادته القرار بقانون
١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ ، بإسناد رئاسة لجان الاقتراع لأعضاء من هيئة قضائية ، ثم

أعلن السيد المستشار رئيس محكمة النقض في إفتتاح مجمع العدالة بالاسكندرية : [إن الجميع يتطلع باهتمام بالغ إلى دور القضاة في الإشراف علي الانتخابات المقبلة ، وإن القضاة قادرون بإذن الله علي ممارسة هذا الإشراف بحيدة ونزاهة ، ضماناً لمصداقية الانتخابات وبلوغاً لغاية الأمر فيها] .

● غير أن المحاكم الابتدائية والنيابات ، نظمت لقاءات للقضاة وأعضاء النيابة ، تحدث فيها المفتشون القضائيون ورؤساء المحاكم الابتدائية والمحامون العامون ، ووزعوا فيها تعليمات للقضاة صادرة من السيد اللواء وزير الداخلية ، تضمنت ما يخالف نصوص القانون صراحةً ، فضلاً عن مخالفتها ما ينص عليه الدستور من أن القضاة مستقلون ، لا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون وضمانهم ، وأنه ليس للسلطة التنفيذية أن توجه إليهم أية تعليمات أصلاً (مما مؤداه وقوعها عديمة الأثر قانوناً) ، ورغم ذلك شدد المتحدثون على ضرورة الإلتزام بها ! وتعليماتهم (الأشد مخالفة للدستور والقانون) التي أضافوها إليها ! ولو خالفت القانون والدستور ، وحذروا القضاة من أنهم إن لم ينفذوا تلك التعليمات بشقيها تعرضوا للمساءلة ، الأمر الذي أثار غضب القضاة وهواجس المواطنين بشأن جدية الإشراف القضائي ، وجدوى هذا الإشراف (1)

قوار خفي مجهل (١)

● ثم نشرت الصحف الصادرة صباح ٢٥/٩/٢٠٠٠ بياناً للسيد المستشار رئيس محكمة النقض : تضمن أن مجلسنا الأعلى ، أصدر قراراً بندب ستة آلاف عضو من قضاة محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية (بل) وأعضاء النيابة العامة ، وذلك لرياسة اللجان العامة والفرعية للانتخابات ، وأضاف سيادته أن المجلس وافق علي قواعد توزيعهم علي اللجان ، مع مراعاة الأقدمية بينهم (١)

● ولم يتضمن ما نشرته الصحف (تحديداً لأسماء وصفات من نذبوا ، ولا من تم تخطيطهم ، ولا) بياناً لقواعد (النذب والتوزيع) ، ولا من المخاطب بها الذي يتعين عليه مراعاتها حين يتولى التوزيع ، وهل سيعرض مشروع هذا التوزيع على المجلس لمراعاة مدى احترام قواعده ؟ كما لم يتضمن بيان صلة رؤساء اللجان بالمفتشين القضائيين ورؤساء المحاكم الابتدائية والمحامين العامين ، ولا دور هؤلاء في الاشراف علي الانتخابات ! (رغم إنتفاء صفاتهم القضائية وصلاحياتهم القانونية لهذا النذب طوال مدة نذبهم الأصلي للعمل بإدارة التفتيش وهي جزء لا يتجزأ من السلطة التنفيذية) ، ولم أفلح في الاطلاع علي قرار المجلس ! ولا معرفة شئ بخلاف ما نشر بالصحف !

الحد الأدنى للإشراف الناقص

● وإنتهى سيادة المستشار من ذلك كله إلى إقتراح أن ينظر مجلس القضاء الأعلى فى إتخاذ الإجراءات القانونية التى تؤدى إلى ما يلى :

أولاً : ضرورة توقيع رؤساء اللجان الفرعية علي ظهر بطاقة التصويت قبل تسليمها لكل ناخب ، حماية لكل صوت مما قد يشوب عملية نقل الصناديق من حوادث أو قصور : فتوقيعهم هو دليلهم عند قيامهم بفرز الصناديق ، وأزكى للشهادة التى فرضها القانون عليهم بحضور الفرز .

ثانياً : أن يقوم رؤساء اللجان الفرعية- عند سماحهم لناخب لا يحمل إثباتاً لشخصيته- بالإدلاء بصوته ، أن يقوموا بإستكتاب المندوبين الذين تعرفوا عليه إقراراً بذلك ، على أن يحمل (نموذج) هذا الإقرار (توقيعاتهم) وبصمة الناخب نفسه بإبهامه الأيمن ، تحسباً لأن يتضح فيما بعد كذبهم ، وصوناً للإجراءات التى أشرف عليها القضاة من الشكوك والبطلان .

ثالثاً : أن يتسع قرار الندب فى هذه اللجان لكل من يرغب فيه من السادة رؤساء محاكم الاستئناف ونوابهم بعد أن أعلنوا عن تطوعهم للقيام بهذا الواجب الوطنى .

رابعاً : أن يعرض علي المجلس مشروع التوزيع لمراجعته فى ضوء القواعد التى وضعها .

خامساً : تنظيم الصلة بين رؤساء اللجان والمفتشين ورؤساء المحاكم والمحامين العاملين ببيان صريح يكفل استقلال رؤساء اللجان بما اختصوا به من عمل " .

● وحين تلقى المستشار الجليل رئيس محكمة النقض تلك المذكرة ، أمر بعرضها علي مجلس القضاء الأعلى ، ومن المأمول أن يتم نشر قرارات المجلس فى هذا الشأن في حينها ، لتعلقها بحقوق وحرىات المرشحين والناخبين .

● وإن غداً لناظره قريب (١)

● أليست هذه المطالب جديرةً بأن تُجاب ، لو حسنت النوايا ؟

● وهل هذه الإستجابة تكلف الحكومة جهداً أو مالاً ؟

● وإذا أهملت الحكومة هذه المطالب البسيطة ، فهل يجوز لنا أن نطمئن إلى أنها تريد حقاً أن تكون الانتخابات القادمة نزيهةً ، أو نصدق أنها تمت تحت إشراف القضاء فعلاً ؟

الحق أحق أن يتبع

● وبعد ، فقد قال عبد الوهاب عزام من قديم (إن الحق فى كل أمر محدود ، والباطل كثرة لا تُحد ، والعدل في كل قضية واحد ، والهوى نزعات لاتُعد ، فإذا أخذ الناس بالحق إجتمِعوا ، وإذا آثروا الباطل تفرقوا ، وإذا قضوا بالعدل إنتلفوا ، وإذا مالوا إلي الهوى تباغضوا . وإن ما نسمع ونرى من خصام وإفتراق ، وبغض وشقاق ، وجدال ومراء ، وتنافر وعداء ، كل أولئك بما آثر الناس الباطل ، ومالوا مع الهوى ... ودواء هذا الداء أن يعرف الناس الحق ويُبصِّروا به ويُرَغَّبوا فيه حتي يحبوه فيؤثروه ، وأن يعلموا العدل ويُمرِّنوا

عليه حتى يطيعوه ، وأن يُكشف لهم الباطل في شناعاته ، والجور في
سيئاته ، ويُبين لهم كيف شقى بهما الناس وخرب بهما العمران} مصداقاً لقول
الحق تبارك وتعالى : {يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ،
ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا .. إعدلوا هو أقرب للتقوى ، واتقوا
الله إن الله خبير بما تعملون} وقوله سبحانه : { ولا تتبع الهوى فيضلك عن
سبيل الله} صدق الله العظيم .

من أجل مصر

- ترى هل يبادر الرئيس مبارك فيأمر بالإستجابة لمطالب القضاة السالف
بيانها بشأن الانتخابات ، وينظر في إصدار القرار بقانون إستقلال القضاء
{إدارياً ومالياً} الذي وضعته الجمعية العمومية لقضاة مصر منذ
١٨/١/١٩٩١ - وتقوم اليوم حالة الضرورة التي تقتضي إصداره - لكي
تنصلح به كل أحوال التقاضى والقضاء والانتخابات (١) ويظهر الضوء
المأمول للخروج من ذلك النفق المظلم الذى نعيش ويعيش فيه القضاة وشعب
مصر بأسره ، فيكون ذلك عيداً كبيراً لمصر ، وطريقها الصحيح إلى المشروع
القومي الحقيقي للعبور الأكبر إلى تقدم البلاد ؟
- ألا هل بلغت ، اللهم فاشهد ، والحمد لله رب العالمين .

بين رجل الدولة ، ورجل القانون

للمستشار طارق البشري
النائب الأول السابق
لرئيس مجلس الدولة

{ أولاً }

● فى تقديرى أن الأمر أمر جلل ، وينبغى ألا يغيب عن بالنا ، فقد أكتشفنا فى منتصف عام ٢٠٠٠ أن المجلس النيابى الذى تشكل عام ١٩٩٥ وإنقضت مدته وأتم الآن خمس دورات نيابية كاملة ، كان تشكيلة باطلاً لأن انتخاباته جرت بإجراءات باطلة وغير دستورية ، وإنحسم هذا الأمر بحكم المحكمة الدستورية وحكمها هو عنوان الحقيقة ، وصدعت له الدولة وعُدلت قانون إجراءات الانتخاب وصُدّق المجلس النيابى على هذا التعديل ، فيكون المجلس النيابى الذى قُضى بطلانه قد أقر بصحة حكم المحكمة الدستورية وبصواب ما قطعت به بشأن هذا المجلس .

● وكذلك فإن المجلس النيابى السابق الذى انتخب فى نهاية ١٩٩٠ ، وأتم دوراته الخمس كاملة فى ١٩٩٥ ، هو أيضاً كان تشكيلة باطلاً ، لأن انتخاباته جرت بذات الإجراءات غير الدستورية التى شكّل بها المجلس الذى خلفه ، وحكم المحكمة الدستورية ذاته كشف عن هذا البطلان .

● والمجلسان السابقان على هذين المجلسين ، كانت المحكمة الدستورية قد قضت على كل منهما بالبطلان ، لأن انتخابات كل منهما جرت بطريقة

القوائم الحزبية ، وأبطلت المحكمة الدستورية هذا الطريق من طرق الانتخاب لما رآته فيه من مخالفة لحكم الدستور ، ومن منافية لمبدأ المساواة بين المواطنين فى حق الترشيح ، سواء كانوا ينتمون لأحزاب سياسية أو لا ينتمون ، والمجلس الأسبق من هذين المجلسين كانت جرت انتخاباته ١٩٨٤ ، وأصدرت المحكمة الدستورية حكمها فى إجراءات تشكيلة فى ١٧ مايو ١٩٨٧ ، وكانت الحكومة عدلت قانون الانتخاب تعديلاً جزئياً وحُلّ مجلس الشعب وجرت انتخابات جديدة ١٩٨٧ طبقاً للإجراءات المعدلة ، واستمر المجلس بتشكيلة اللاحق حتى عاجلة حكم آخر للمحكمة الدستورية فى ١٩ مايو ١٩٩٠ ، قُضى ببطلان الإجراءات المعدلة ، فحُلّ المجلس وجرت الانتخابات بنظام الترشيح الفردى ١٩٩٠ .

● وبطبيعة الحال فإن سبب البطلان الذى قضت به المحكمة الدستورية فى ٨ يوليو ٢٠٠٠ ، وهو عدم الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات ، هذا السبب يلحق أيضاً بانتخابات مجلس الشعب المشكلين فى ١٩٨٤ وفى ١٩٨٧ ، وكذلك المجالس السابقة على ١٩٨٤ فى ظل دستور ١٩٧١ .

● ويضاف إلى هذه الأسباب بالبطلان ، سبب آخر كشف عنه حكم المحكمة الدستورية الصادر فى يوليو ٢٠٠٠ أيضاً ، والذى قضى بعدم دستورية النص القانونى الذى يثبت تعريف العامل والفلاح بالحالة الواقعية التى كانت قائمة فى ١٩٧١ ، فثم ثلاثة أسباب للبطلان تلحق مجلسى

الشعب المشككين فى ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، وذلك كله فضلاً عما كشفت عنه تحقيقات محكمة النقض فى الطعون التى قُدمت لها عن عشرات الدوائر الانتخابية [بما يزيد عن المئة والمئة وخمسين أحياناً] إذ كشفت عن خلل فى إجراءات الانتخابات يصل إلى حد إبطال العملية الانتخابية فى الكثير من هذه الطعون ، وكذلك ما كانت قضت به محكمة القضاء الإدارى والمحكمة الإدارية العليا من بطلان فى إجراءات الترشيع أو إجراءات الانتخاب القائمة. وهكذا تتعدد وجوه البطلان ، وتكرر هذه الوجوه المرة بعد المرة فى كل مجلس وتقضى بها المحاكم ، وذلك على مدى ستة عشر سنة متصلة ، وما يزيد على ذلك قبل ١٩٨٤ .

{ ثانياً }

● وعلى مدى هذا الزمن صدرت مئات من القوانين ، تروى على الألفين أو تزيد ، وأن المحكمة الدستورية كانت من الحكمة بحيث أنها ضمنت كل حكم ببطلان أحد المجالس عبارة تفيد أن حكمها ذلك ، وما يترتب عليه من بطلان المجلس النيابى ، لا يخل بصحة ما أصدر هذا المجلس من قوانين ، وإجراءات ، وما إتبع من إجراءات .

● ووجه الحكمة فيما أشارت به هو أن القانون ، والنظام القانونى برمته ، لا يتغى فقط إقرار الشرعية وتحقيق العدالة ، ولكن يهيم أيضاً إستقرار الأوضاع وحماية الناس ممن تعاملوا مع وضع ظاهر تبدى لسنين متعاقبة فى

مظهر الشرعية ، وترتب على هذه التعاملات حقوق والتزامات ونشأت مراكز قانونية وإستقرت أوضاع وأحوال معيشة .

● ونحن مثلاً ندرس فى كليات الحقوق فكرة المالك الظاهر ، الذى إمتلك بسبب باطل أو بسبب أبطل بعد ذلك بسنوات ، وهدى للناس لفترة ما أنه المالك على خلاف الحقيقة القانونية ، فتعامل معه الآخرون بيعاً وشراء وترتبت على تصرفاته حقوق ومراكز قانونية لإناس آخرين .

● وقد تعاملنا أيضاً فى القضاء الإدارى مع هيئات وموظفين وقضت المحاكم ببطلان تشكيل هيئة ما وبطالان تعيين موظف ما بعد عدد من السنين، ومع ذلك تبقى تصرفات أى منهم وقراراته نافذة ، وكل ذلك حماية لما ترتب على هذه التصرفات من حقوق ومراكز للآخرين .

{ ثالثاً }

● كل هذا صحيح ، وقد تداولته الأقلام ورددته الألسن على مدى الشهر الماضى ، منذ صدور حكم المحكمة الدستورية ، ولكن ما يدهشنى وإستفز فى الرغبة فى الكتابة ، أن ذوى الشأن ورجال القانون منهم بعد أن إطمأنوا إلى صحة القوانين التى أصدرتها المجالس الباطلة ، وبعد أن أصدروا القانون المعدل لإجراءات الانتخاب ، لم يعد لدى أى منهم ما يستوجب قلقاً ولا شعوراً بالخطأ.

● لم يَجُلْ بخلد أحد منهم فيما يبدو أن أمر صحة القوانين الصادرة من المجالس الباطلة ، المفروض أن يرد على سبيل الاستثناء ، وأن يكون حالة طارئة ومؤقتة يجب أن تُقَدَّر بقدرها ، وأن صحة القوانين هنا لا ترد من أنها شرعية ، ولكنها ترد من باب «الأمر الواقع» ، أى من مبدأ الاستقرار الواجب لأوضاع نشأت حتى إن كانت غير شرعية .

● إن صحة القوانين والتصرفات هنا لا تستند إلا إلى إعتبارات تتعلق بحماية الناس والمحكومين الذين خضعوا لهذه القوانين والقرارات ونفذوها وتعاملوا وفقاً لها ، وترتبت لهم بها أوضاع ومراكز قانونية وحقوق صارت واجبة الصون ، وكل هذا لا يحمى ولا ينبغى أن يحمى من أصدر التصرف الباطل ولا من تسبب فى هذا البطلان .

● فمثلاً ، إن المالك الظاهر يفترض أنه ليس صاحب حق فى الملكية ، ولكنه ظهر ظهور المالك فباع وأجر ووظف عمالاً ، وترتبت لكل هؤلاء حقوق فوجبت حمايتهم . والقانون هنا بإقرار هذه التصرفات لا يحمى المالك الظاهر ولكنه يحمى من تعامل معه ، لا يحميه هو لأنه مفتصب أو لأنه يعلم أنه ليس مالكا حقيقياً ، فهو سىء النية .

● وكذلك الشأن بالنسبة للموظف الفعلى ، تصح تصرفاته وقراراته فيما قرره للغير من حقوق ومراكز قانونية حماية لهؤلاء ، إنما لا يصح أن يستفيد هو من ذلك إذا كان هو المتسبب فى هذا التعيين الباطل ، وكان يعلم بهذا العيب .

● وفي كل الأحوال ، فإن القانون عندما يُرتب آثاراً على الأمر الواقع غير الشرعى - كما فى الحالات السابقة - لا يجوز بخاطره قط أن تستشرى هذه الحالات وتنتشر وتستمر وتدوم ، ولا يجوز بخاطره إلا أن تكون حالات إستثنائية ومحدودة وطارئة ، ولا أن تتحول إلى وضع عام فيتسم البطلان بالعموم والشمول والاستمرار وإلا وجب الوقوف وقفة طويلة والتدبر فى هذا الأمر .

● ثمة سؤال يتعين أن نردده ، وأن يبقى حياً ومطروحاً للحديث والنقاش حتى يجد جواباً ، هو كيف ساغ أن تبقى مصر محكومة بقوانين لا تستمد شرعيتها إلا من الأمر الواقع ، ولا يُسوّغ نفاذها إلا حماية المحكومين الذين خضعوا لها وتعاملوا بها . إن البعض أراد أن يدفع عن نفسه بقوله أنهم عدلوا قانون الانتخاب قبل أن تقضى المحكمة الدستورية بعدم دستوريته ، والقاتل بذلك لا يدفع عن نفسه الخطأ ، بقدر ما أنه يقر على نفسه أنه كان يعلم بهذا الخطأ قبل أن تكشفه المحكمة الدستورية ، وإذا كان يعلم بهيب عدم الدستورية من قبل ، فكيف ساغ له أن يُبقى هذه العيوب السنة بعد السنة والانتخابات بعد الانتخابات ، والمجلس بعد المجلس ، وإذا كان يقبل التعديل فلما لم يُبكر به ، أهو شعور باللامبالاة من حيث الضوابط الشرعية ، أم هو حرص على بقاء الباطل باطلاً مادام نافعاً ، ومادامت المحكمة لم تنهياً للحكم به بعد .

{ وأبداً }

● ان السؤال الذى يشور هو كيف شاعت هذه الروح ، روح الإكتفاء بالأمر الواقع والرضا به حتى لو تجرد من الشرعية ، وأعتقد أن مسئولية كبيرة فى ذلك تقع على عاتق رجال القانون الذين تستشيرهم الدولة فى مدى صحة القرارات التى تتخذها من الناحية القانونية والتشريعية ، وفى مدى الصواب التشريعى للسياسات المرسومة .

● ولبيان هذه المسألة يتعين التعرض للعلاقة بين الحاكم {رجل الدولة أو رجل الإدارة} وبين رجل القانون . إن الحاكم أو رجل الإدارة فى أى من مجالات العمل يحتاج إلى القانون فى كل خطوة من خطواته العملية وفى كل قرار يتخذه ، أى يحتاج إليه احتياجاً {مؤسسياً} لذلك نجد رجال القانون ينتشرون فى كل التشكيلات المركزية للدولة ، وفى كل فروع الإدارة بالوزارات والشركات والهيئات وغيرها ، أى ينتشرون انتشار الأعصاب فى الجسم الحى ، كما ينتشر المحاسبون فى كل هذه الجهات إنتشار الشرايين والأوردة فى الجسم الحى ، أيا كان النشاط الذى يُمارس والوظائف التى تؤدى ، ذلك أن {وصف الشرعية} وصف لازم وجوهري فى كل تصرف أو قرار يتخذه رجل الدولة أو رجل الإدارة ، وهو عندما يُنفق مالاً لا ينفق من مال نفسه ، وعندما ينظم شئون الآخرين إنما يقيد هؤلاء الآخرين ، وبغير وصف الشرعية

الذى يسبقه رجل القانون على تصرفات الحاكم أو الإدارة يتحول مثلاً إقتضاء الضريبة إلى سطو ، ونزع الملكية إلى غصب .

● من هنا يجرى هذا الاقتران والتلازم الوثيق من عمل الحاكم أو المدير وبين عمل رجل القانون ، ولكن ثمة إختلاف جوهري وعميق بين المعايير التى تحكم رجل الدولة أو الإدارة ، وبين المعايير التى تحكم رجل القانون ، فرجل الدولة هو كمن يدير مأكينة تدور ، كل همه أن يبقئها دوارة ، وهو حاكم مسئوليته حفظ الأمن والنظام ، وهو سياسى يرتبط وجوده ومستقبله واستقرار حكمه على أن ينجح فى إنجاز ما وعد به ، ومعياره فى ذلك هو الانجاز أو الفشل فى تحقيق أى من هذه المهام المسندة إليه .

● بينما رجل القانون يهمل فى المحل الأول أن تصدر التصرفات ممن يملك شرعاً إصدارها ، أى ممن خوله القانون سلطة إصدارها ، وأن تجرى بالإجراءات التى شرطها القانون لذلك ، كما يهمل أكثر من هذه الأمور الشكلية ألا تُهدر هذه التصرفات حقوقاً للناس أو للأفراد والجماعات ، سواء ما يتعلق بحرياتهم أو حقوقهم الجماعية والفردية أو أموالهم ، وما يهم رجل القانون هو التحقق من وجوه الصواب هذه فى تصرفات الحاكم ، ولذلك فمعياره هو معيار الصواب والخطأ ، وليس الانجاز أو الفشل .

● ولا تخفى وجوه التباين بين المعيارين ، معيار النجاح أو الفشل ومعيار الصواب أو الخطأ ، ولا يخفى أن تباين واختلاف هذين المعيارين قد يؤدى إلى

نوع من التصادم، وهو في كل الأحوال يشير نقاط توتر عند الحدود الفاصلة بين كل من عمل الطرفين ، وهو غالباً ما يؤدي إلى ميل كل منهما عند التعارض إلى إستيعاب الآخر ، والاقوى عادة هو من يستطيع أن يظفر بالأضعف .

● ورجل الدولة معه كل وسائل الدولة ، وباختصار معه سيف المعز وذهبه، ومعه ما هو أقوى من السيف والذهب ، وهو قدرة التحكم في جهاز منظم فعّال يتحرك بأمره وإرادته ، وهذا يعطيه قوة نفوذ لا تخفى ، وقدراته ترهيب وترغيب لا تملكها جماعة ولا هيئة خاصة بمثل ما تملكها الدولة ، أما رجل القانون فهو لا يملك في عمله إلا ورقاً وقلماً وبعض كتب تحوى نصوصاً وشروحاً ، والجهد الفردي فيه يكفي ، أو على الأكثر جهود جماعات محدودة تتداول الرأي وتصل إلى قرار ، ورجل القانون من حيث القوة المادية قوى بغيره لا بذاته ، فلا يوجد مال تحت تصرفه ، ولا يوجد سلاح ولا يوجد تنظيم هرمي بالغ القدرة في النفوذ ، ونفاذ رأى رجل القانون لا يكون إلا من خلال الدولة بمائها وسلاحها وقدرتها التنظيمية .

● ولذلك ليس غريباً أن يجنح بعض رجال القانون في أن تُستوعب إرادتهم في إرادة رجال الدولة أو رجال الإدارة ، وإن الإنسان ليجتاج إلى قوة معنوية كبيرة حتى يستطيع الصمود ، ومقاومة الترهيب أكثر سهولة أو أقل

صعوبة ، لأن الإنسان هنا يقاوم قوة خارجية ويصارع أمراً خارج نفسه وهو يحتشد له ، والترهيب يستفز الجماعة وليس الفرد وحده فتجتمع وتدافع وتتماسك ، أما الترغيب فهو ينقل المعركة من خارج الإنسان إلى داخله ويدل أن يصارع غيره يصارع نفسه بنفسه ، وهنا ينقسم الجمع المقاوم إلى أفراد كل منهم معركته فى داخله ، وفى الإنسان ضعف وقدرة على التبرير ، ومعركة الترغيب معركة جهيرة معلنة ، أما معركة الترغيب فهي خفية هامسة تتدسس فى القلب والوجدان ، وهنا يحتاج الإنسان إلى قوة معنوية كبيرة ليستطيع الصمود ضد إغراءات المال والمنصب والشهرة ، ولا يكاد المرء يخرج من واحدة من هذه الفتن صامداً إلا أمكن أن تصرعه الأخرى .

● وهؤلاء المكافحون عن ذواتهم اللاتذون بضائهم ، هم كثر بحمد الله ، فإن جزءاً من التربية القانونية والثقافة القضائية تتعلق بكيف يصمد صاحب القول أمام من يملك الفعل ، وهم من تعتز بهم مهنة القانون في مصر سواء فى القضاء أو فى المحامات وفى مجالات الافتاء المختلفة ، ولكن المشكلة هى فى هذه القلة التى صرعتها إحدى الفتن ، فتن المال أو المنصب أو الشهرة ، والمشكلة أن رأيهم أكثر مضاء ونفاذاً لأن جهات العمل تتبناه ، فيصير هو الرأى المطبق أى هو «الرأى الفعال» .

● وإلى هؤلاء أوجه حديثى :

{ خامساً }

● إليهم أقول : أولاً : لا شك أن المشورة القانونية تأخذ فى اعتبارها مصلحة المستشار ، ومن يستشيرك لابد أن تأخذ فى اعتبارك ما يحقق مصلحته ، ولكن المصلحة العاجلة والاعتبار بها وحدها قد تكون على حساب مصالح المدى الطويل ومصالح الاستقرار .

ثانياً : أن صاحب المشورة القانونية ليس واجبه فقط أن ينصح بالرأى الصالح ولا أن يزهق الآراء الأخرى ، إنما عليه أن ينظر فى الاحتمالات ، لا من وجهة نظره القانونية فقط ، ولكن من وجهة نظر ما عسى أن تُرجَّح المحاكم إذا تنازع أصحاب الشأن ، ورفعت بينهم الدعاوى ، واجبه أن يتحرى احتمال ما تترجح به الآراء عند حدوث نزاع قضائى فى أى تصرف أو قرار يتخذه صاحب الشأن ، وواجبه أن يتوقى احتمال الحكم ضد صاحبه وتكبيده الخسائر ، هذه هي المصلحة الآجلة الأولى بالاعتبار .

ثالثاً : إننى أوجه هذه الملاحظات ليس فقط من وجهة النظر القانونية المبدئية ، ولا من وجهة نظر الصواب والخطأ ، ولا من وجهة نظر رسالة الحفاظ على العدل والحرية التى ينبغى أن يؤديها رجل القانون ، ولكننى أيضاً أوجهها من موقع مهنى لمراعاة أصول الحرفة والمهنة التى فتنها ويكسب منها رجال القانون قيمتهم الاجتماعية ودورهم الإنسانى .

● انه شئ مخجل أن تكون فتاوى المفتين وآراء رجال القانون التي قدموها لذوى الشأن ، ليتخذوا بها قراراتهم وليتصرفوا في ضوئها ، أن تكون هذه الفتاوى والآراء قد أدت إلى إهدار الشرعية الحقيقية لعقدين أو ثلاثة عقود من السنين ، وأنها لم تجد في النهاية ما يسند بقاءها إلا حفظ « الأمر الواقع » وعدم زعزعة حقوق الناس ومعاملاتهم ، فكانت السلطة التشريعية هي سلطة الأمر الواقع ، وكانت القوانين التي أصدرتها هي قوانين الأمر الواقع ، أى ما كان يُطلق عليه الفقهاء فى الماضى « ولاية التغلب » .

وفى الخاتمة : أحبى المحكمة الدستورية العليا التي أبرأت ذمتنا من التكاليف التي كانت عالقة برجال القانون ، نحن لا نشكرها لأننا لا نملك ذلك ، والقاضى بحكم بما ألزم نفسه به من حراسة الشرعية والعدل وبما رآه الصواب القانونى ، ولكننا نتقدم لها بالتعبير عن عميق التقدير والاحترام .

والحمد لله الذى هدانا ،،،

طارق البشوى

القضاء المصري ومحنة الانتخابات

للمستشار طارق البشري
النائب الأول السابق
لرئيس مجلس الدولة

{ ١ }

● لا أظن أن رجال القانون وبخاصة رجال القضاء منهم إستشعروا من القلق والوجل ما يستشعرون فى هذه الأيام منذ أن صدر حكم المحكمة الدستورية فى يولية سنة ٢٠٠٠ ، الذى ألزم بإشراف القضاء إشرافاً كاملاً على العملية الانتخابية ، إنها فتنة الانتخابات ، تصيب السلطة القضائية وتضعها فى هذا الامتحان العسير (الفتنة لغة هى الاختبار ، والامتحان لغة مشتق من المحنة) ونحن نشعر بهذا القدر من الإشفاق ، والحرص ، الذى يعبر عنه الإمام الشافعى بقوله « حرص الأم المفضلة على وليدها ، لم ترزق غيره » .

● وتاريخ الانتخابات عندنا لسوء حظنا تاريخ غير كريم ، وواقع الانتخابات فى العقود الأخيرة واقع أليم. ذلك أن الأوضاع السياسية والتاريخية والدولية صارت تستوجب على الدولة أن تكون ذات سلطات متعددة ، مع حرصها على أن تبقى فى جوهرها سلطة واحدة تعبر عن إرادة واحدة ، وهذه الأوضاع السياسية التاريخية الدولية تفرض على الدولة أن تكون ذات أحزاب متعددة ، رغم حرصها على أن تبقى ذات تنظيم سياسى وحيد ، تنظيم ليس مأذونا

أن تقل نسبة مقاعده فى المجلس النيابى عن {٨٠٪} وهى لم تقل عن هذه النسبة قط فى ظل دستور ١٩٧١ إلا مرة واحدة فى انتخابات ١٩٨٧، اذ كانت {٧٨٪}، ولم يحدث هذا أبداً من بعد ذلك ، وحتى نسبة {٨٢٪} لم تحدث إلا فى انتخابات سنة ١٩٧٦ ، وكان ذلك فى شهر العسل بعد حرب ١٩٧٣ وبدء التعددية الحزبية ، ومع ذلك حُلّ مجلس ١٩٧٦ بظهور المعارضة الحقيقية فى ١٩٧٩ ، كما حل كذلك مجلس ١٩٨٧ بعد ثلاث سنوات ، أما باقى المجالس وهى خمسة مجالس جرت إنتخاباتها فى ١٩٧١ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، فلم تقل نسبة مقاعد حزب الحكومة فى أى منها عن {٩٠٪} .

● إن جوهر التوحيد بين الحكومة « السلطة التنفيذية » والمجلس النيابى « السلطة التشريعية » والحزب ، جوهر ذلك يتحقق بأن تضمن الحكومة لحزبها فى المجالس نسبة لا تقل عن ثلثى المقاعد ، وهى الأغلبية اللازمة لأى إجراء أو قرار أو قانون إستثنائى يصدر من المجلس اذا دعت الحاجة إليه ، وهى الأغلبية اللازمة لترشيح رئيس الجمهورية ، وحتى يتحقق ضمان هذه النسبة فى الواقع ، وليس « على الورق » فقط ، يتعين ضمان نسبة تقع ما بين {٧٥٪} و {٨٠٪} بمراعاة احتمال غياب بعض الأعضاء أو تفلت أصواتهم بصورة أو أخرى ، ويكون الباقى هو مجال المناقسة بين الأحزاب وبين الحكومة والمعارضة بصفة عامة .

● ولكن يبقى بعد ذلك . أن ليس المطلوب فقط ضمان نسبة عظمى من الأغلبية ، إن ذلك مطلوب وهو ضمان كاف من الناحيتين القانونية التشريعية

والتنظيمية ، ولكن يبقى أن نسبة (٢٠ ٪) إذا خلصت للمعارضة ، فهي تمثل أكثر من ثمانين صوتاً جهيباً في المجلس ، من نوعيات من البشر يحرض غالبها على الحضور وعلى الكلام والمناقشة بما يؤثر على السلاسة والمرونة في إنجاز الأعمال أو بما قد يعطى صورة غير مرغوب في اظهارها بالنسبة للوقائع والأحداث ، ويكشف ما يراد أحياناً ستره ، ويُقَيِّع ما يراد تجميله ، ومن هنا يتعين إنقاص هذا العدد الى أقل ما يمكن أن يكون .

نحن هنا أمام دولة ذات نظام سياسى متكامل ، وأمام تصورات مستقرة ، وأمام اعتياد سياسى قديم ، وأمام مصالح مدعومة ، وأمام مؤسسات ذات بأس واقتدار ، وأمام ما يشبه «العقيدة السياسية» وهى أن الحكومة والمجلس النيابى والحزب الحاكم ، هم ثلاثة في واحد ، ثلاثة أشكال ومظاهر لسلطة واحدة ذات إرادة ومشيشه واحدة ، هم ثلاثة فى الشكل وواحد فى الجوهر ، وهذا الجوهر لا يضمن وجوده واستمراره مع هذه الأشكال ، لا يضمن ذلك إلا عملية سياسية واحدة ، تجرى مرة واحدة فى كل خمس سنوات ، وهى تستغرق شهرين إثنتين كل خمس سنوات .

● هما شهران إثنان ، يضيان « بالطول أو العرض » والسنوات الخمس التالية كفيلة بنسيان ما حدث والتنام ما إنحرج .

● والسؤال الآن . ماذا يصنع رجال القضاء وقد طلب إليهم فجأة أن يكونوا مسئولين عن « سلطة الانتخابات » فى هذه المرة سيكونون بمبادئهم مشرفين إشرافاً كاملاً عليها ؟

{ ٢ }

● أُلقيت التبعة كلها على عاتق رجال القضاء ، وأضيف الى الأثقال التى يحملونها أثقال جديدة ، وهم فى تقديرى قادرون على حمل الأثقال ، ولكن السؤال هو ، هل يتمكنون من ذلك ؟ فإن القدرة شئ والتمكن شئ آخر ، لأن التمكن يتوقف على عوامل خارجية لاتتعلق بالاستطاعة الذاتية ، فى بعض أسفار العهد القديم {تقرأ قصة ملك أراد أن يعذب شعبا ، فطلب منه أن يصنع الطوب من الطين وحده ، وحجب عنهم « التبن » الذى لا يصنع الطوب من الطين إلا بواسطته}!

● إن القاضى يقبض على استقلاله كالقابض على الجمر ، ولكنه يستطيع أن يمسك الجمر بالنسبة لعمله القضائى العادى ، فقد اعتاد ذلك ، والمحكمة حصن ، وهى فى ذات الوقت بيته ، يعرف شعابها ودروبها ، يعرف كيف يستجمع المعلومات التى يتخذ قراره فى ضوئها من خلال حضور الخصوم أمامه أو إدلاء الشهود بأقوالهم أو تقارير أهل الخبرة ، ويعرف كيف يتخفف باستقلاله عن أى تأثير ، ثم هو أيضا من يحدد مواعيد نظر ما ينظر من مسائل ويؤجلها ويستوفىها . أما فى الانتخابات فهو يعمل فى غير مجاله ، ولم يحدد لا الوقت ولا الزمان ، والأخطر من ذلك أن مصادر المعلومات لديه ليست تحت سيطرته .

● هذه صعوبات يستطيع أن يتغلب عليها ، وقد إعتاد حضور لجان ومجالس إدارية وينظر فى مشاكلها القانونية بحيدة القاضى ، وإن قدراته تحيط بهذه الصعوبات ما بقيت لديه أوضاع التمكن والسيطرة على الظواهر التى يواجهها ويعالجها ، وما بقى يعمل فى إطار الهيئة القضائية التى تمده بالعون وتؤازره فى سعية .

● إن القاضى فى الانتخابات يواجه مؤسسات ولا يواجه مجرد أفراد ، ويواجه الحكومة وحزبها الذى يهدف الى التغلب برجاله ، ويواجه الشرطة، ومنها من يقوم بنشاط سياسى كثيف لخدمة عملية سياسية تجرى وقائعها فى شهرين كل خمس سنوات ، كما أن القاضى يواجه أحزابا وعصبيات لمرشحين وتكتلات إقليمية وأسرية واقتصادية وإدارية وغير ذلك .

● والقاضى فى هذه المواجهة لا يصلح له إلا أن يكون متحصنا فى الهيئة القضائية ، لا يمكن لفرد أيا كان أن يواجه كل ذلك ، إنما يمكنه أن يواجهها باقتدار ما بقى متحصنا يعمل من خلال الهيئة القضائية ويتقاليدها وأعرافها ، وأن أى تكوين مؤسسى لا يواجه إلا بتكوين مؤسسى آخر .

{ ٣ }

● إن الأستاذ الجليل المستشار يحيى الرفاعى كتب العديد من المقالات مسلسلة فى الأيام الأخيرة حول هذا الموضوع ونحن نعرف دوره فى مؤتمر العدالة فى سنة ١٩٨٦ الذى أثير فيه موضوع الاشراف القضائى على

الانتخابات إنصباعاً لحكم الدستور ، ونعرف نشاطه فى نادى القضاة ، كما نعرف نشاط نادى القضاة من بعد فى هذا الأمر وفى غيره دعماً لاستقلال القضاء وحصانة القضاة ، ونعرف سعى النادى الآن إلى اقتراح الحلول لضمان كفاءة الاشراف القضائى على الانتخابات .

● وأنا لا أريد أن أكرر ما قرأناه فى هذا الشأن وما استمعنا إليه ، ولكننى أحاول أن أركز حديثى فى عدد من النقاط أتصور أنها مهمة ، وأحاول بها أن أحدد عدداً من الملامح العامة التى أظن أنه بغيرها لا يعتبر أن الاشراف القضائى جرى ، وأنه بغيرها يكون وجود القضاة فى لجان الانتخابات صوراً بغير جوهر .

{ ٤ }

أولاً : ان المادة { ٨٨ } من الدستور التى إستندت إليها المحكمة الدستورية فى قضائها ، ورد بها ما نصه « على أن يتم الاقتراح تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية » ولفظ يتم يفيد كمال الأمر وإستيفاء كل أجزائه ، والإشراف يفيد الملاحظة والمتابعة لكل تفاصيل الأمر ، وأشرف على الشئ يعنى تولاه وتعهده ، وهى تعنى « قرب من الشئ » كما نقول « أشرف على الموت » . «وعضو من هيئة قضائية » يعنى أن يكون موصوفاً بهذه العضوية وهو يمارس الأمر ، بمعنى أن يكون تابعاً لها وغير منفك عنها فى أدائه هذا الأمر .

● والمنتدب من الهيئة القضائية الى جهة أخرى لا يعتبر فيما يؤديه من عمل ندب إليه ، لا يعتبر عضواً في هيئة قضائية وهو يمارس أعمال الندب ، ومن يتصرف بغير صفة العضوية والتبعية للهيئة القضائية لا يعتبر عضواً بها فى صدد هذا التصرف مثل القاضى الذى يتصرف فى شئونه الخاصة ، أو فى شئون جمعية إنضم إليها .

● والهيئات القضائية لم يَفَقُل الدستور عن بيانها ، فنص فى المادة {١٦٥} أن السلطة القضائية المستقلة « تتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها » ونصت المادة {١٧٢} على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة .. ونصت المادة {١٧٤} على أن « المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها . وعندما نصت المادة {١٦٧} على أن القانون حدد الهيئات القضائية واختصاصاتها ونظم طريقة تشكيلها إنما كان يقصد أن يدور البيان القانونى فى إطار ما جزم الدستور بأنه هيئة قضائية - وهو فى الأساس المحاكم ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية - والأمر لا يحتمل بعد ذلك إضافة ترد فى نصوص تشريع أدنى من الدستور ، والمجلس الأعلى للهيئات القضائية الذى يرأسه رئيس الجمهورية طبقاً للمادة {١٧٣} من الدستور يضم الهيئات القضائية ، وقد فوض الدستور القانون فى بيان طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد عمله دون أن يفوضه فى إضافة هيئات قضائية

أخرى لم ينص عليها الدستور ، لأن السلطة القضائية تتولاها المحاكم على سبيل الحصر والاختصاص طبقاً للمادة { ١٦٥ } ، ومعيار «المحاكم» هو المعيار المحدد الضابط لما يعتبر هيئة قضائية .

● وعلى ذلك فإن أيًا من الجهات التي لا ترد ضمن «المحاكم» أو «مجلس الدولة» أو «المحكمة الدستورية» لا يعتبر رجالها أعضاء في هيئة قضائية بنص التعريفات الواردة بالدستور . وكذلك وزارة العدل ليست من الهيئات القضائية ، ولا المنتخبين إليها من هيئات قضائية يعتبرون أعضاء من هيئات قضائية وهم يمارسون عملهم المنتخبين إليه بالوزارة ، وكذلك رجال القانون والمرافعة والتحقيق والمشورة غير المندرجين في عضوية المحاكم ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية ، وينحسر عن هؤلاء جميعاً وصف «أعضاء من هيئات قضائية» اللازم للإشراف على الاقتراع في الانتخابات ، والذي لا تصح الانتخابات إلا به .

● وإن اتباع غير هذا النهج في التفسير يعرض الانتخابات إلى احتمال الطعن بطلانها مستقبلاً ، أمام محاكم مجلس الدولة بالنسبة للقرارات الصادرة على غير هذا النهج ، وبالنسبة للإجراءات المتبعة بالمخالفة له ، كما يُعرّض أي قانون يصدر على خلاف هذا النظر يعرضه لاحتمالات الطعن عليه بعدم الدستورية .

ثانياً : إن من أدق ما يتعلق بالعملية القضائية هو النظر فى كيفية اتصال أية دعوى بقاضيتها ، ولا أريد أن أدخل بالقارئ إلى مجال البحوث القانونية المتخصصة ، وتعبيراتها ومصطلحاتها ، إنما تكفى الإشارة إلى أن قوانين الإجراءات أمام المحاكم تحدد أنواع الدعاوى وكيفيات توزيعها على المحاكم حسب الولاية العامة ، وحسب النوع ، وحسب التخصص الاقليمى ، كما ترسم كيفية تشكيل الدوائر فى المحاكم وتعين القضاة بكل دائرة وتحديد أسس موضوعية لتوزيع الدعاوى .

● ثمة تحديد قانونى وتشريعى لأنواع الدعاوى وكيفية رفع كل دعوى حسب نوعها وإجراءات ذلك ، وثمة تحديد للقضاة وبيان لشروط تولي كل منهم ولايته القضائية ، فى مجالات محددة حسب توزيع الولايات القضائية وحسب درجات المحاكم ، وحسب الأقاليم ، كل ذلك يجرى وفقاً لقواعد موضوعية لا تتأثر بالأوضاع الذاتية للدعاوى ورافعيها أو للقضاة ، وهى قواعد معروفة سلفاً ، ومحددة مقدماً ، وتحكم الوقائع والأشخاص مما يحدث ويطرأ فى تاريخ لاحق على صدور القواعد .

● وبعد أن تتجمع الدعاوى حسب نوعياتها وأقاليمها ، ويتجمع القضاة الذين يصلحون لنظر هذه الدعاوى بموجب ما توافر فيهم من شروط الصلاحية ، بعد ذلك يجرى فرز كل مجموعة من الدعاوى وعرضها على دائرة من دوائر

المحكمة بالقضاة الأفراد المحددين لنظرها ، ثلاثة كانوا أو خمسة أو أكثر أو أقل حسب القانون ، وهذا الفرز لا يُترك أمره لفرد يجرية ، إنما تملكه الجمعية العمومية لكل محكمة في بداية السنة القضائية ، فهي وحدها التي توزع دعاوى بعينها على قضاة بعينهم ، وهي تفعل ذلك في بداية السنة القضائية ، ويظهر من ذلك أنه عندما يتفرد القضاة أفراداً محددين بذواتهم ، وتتفرد الدعاوى معينة بذاتها ، لا يُقرر إتصال دعوى معينة بقاض معين ، لا يُقرر ذلك رئيس محدد ، ولكنه يتقرر من جماعة القضاة كلهم مجتمعين ، فلا يملك فرد أبداً أن يحيل دعوى محددة إلى قاض بعينه ، إنما يملك ذلك جماعة القضاة كلهم في جمعيتهم العمومية .

● ومن هذا العرض تبدو لى جملة من الأسس والأصول يتعين الالتزام بها لضمان مصداقية العملية القضائية وبُعدها عن احتمالات التأثير الذاتي .

● هذه الأسس والأصول منها ما يلي :

{١} لا يتحدد القاضى بعد أن تتحدد الدعوى ، ذلك أن القضاة يتمايزون الواحد منهم عن الآخرين ، في تفسيرهم لأحكام القوانين ، وفي تقديرهم لوقائع الدعاوى ، وفي تقريرهم لما يتصدون له من حقوق وعقوبات ، وهم يتمايزون بين متشدد ومتخفف وبين متعجل ومتأن وبين من يميل للأشكال والمباني ومن يميل للجواهر والمعاني ، وهذا كله يشكل نسقاً وطريقاً ويدركه أهل المهنة من متابعة كل منهم من هؤلاء .

● ومن ثم كان تعيين قاض معين لدعوى معينة معروفة سلفاً ، يفيد أن من عيّن القاضى لهذه الدعوى ، إما اختار له من يرتضى قضاء « تخفيفاً أو تشديداً ، لذلك فإن واحداً من ضمانات التقاضى ألا يتحدد القاضى بعد أن يتحدد الدعوى .

{٢} تتوزع الدعاوى علي القضاة توزيعاً يجرى على أسس ومعايير موضوعية لا تتعلق بعيّنات الدعاوى ولا بذوات القضاة ، ويتعين ضمان حصول ذلك ، والدعاوى تحدد بنوعيات تفصيلية مثل «إيجارات الأماكن» ، «إيجارات الأراضى» ، «العمال» ومثل «دعاوى الطلبة» ، «دعاوى التمريض» ، «دعاوى المرتبات» وهكذا ، وقد يجرى توزيع داخلي بسبب تكرار دعاوى أى نوع وتعدد دوائره ، ويجرى التوزيع على أساس أرقام الدعاوى الفردية والزوجية مثلاً ، أو المناطق والأحياء وغير ذلك ، المهم أن تكون معايير موضوعية .

{٣} جماعية القرار الذى يصدر بتوزيع القضاة على المحاكم وتعيين نوعيات الدعاوى التى توزع على كل دائرة ، وهو ما كفله القانون بأن جعل الجمعية العمومية للقضاة هى التى توزع العمل على دوائر المحاكم في بداية كل سنة قضائية ، ذلك أننا نعرف بحكم الخبرة والتجربة أنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يصدر منهم القرار خفت وضعت الدوافع الشخصية والنوازع الذاتية المصاحبة لهذا القرار .

● هذه هي السمات التي لا أجد فكاً عنها إذا أردنا أن نحدد من هو القاضى الطبيعى ، فهو ليس فقط القاضى الذى يفصل فى خصومة ويقضى فى نزاع ، ولكنه القاضى الذى يتعين بهذه الطريقة ، وإلا كان من يختار القاضى نفسه وهو عارف بأساليبه فى العمل وطريقته ، يكون من يختاره هو من يملك قرار القاضى بقدر ما يتوقعه منه .

● وعندما نقول بأن يشرف أعضاء من هيئات قضائية على عملية الاقتراع فى الانتخابات ، فإنما يتحتم علينا فى ظنى أن نضمن إتباع هذا الأسلوب فى تحديد عضو الهيئة القضائية المشرف على الاقتراع فى كل دائرة إنتخابية وفي لجنة من لجان الاقتراع .

● وطبقاً لهذا النهج فى العمل الذى يتصل اتصالاً وثيقاً بالعملية القضائية ، فإنه يتعين أن تجرى عملية الإشراف القضائى ، بل عملية الاقتراع فى الانتخابات ، بالطريقة الآتية :

أولاً : يكون القائمون عليها أعضاء فى الهيئات القضائية ، وهى المحاكم ومجلس الدولة فقط ، فلا يشارك فيها أعضاء النيابة العامة مادام أن قانون السلطة القضائية ينص صراحة على تبيعيتهم لوزير العدل (المادة ٢٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢) ولا يشارك فيها من ينتدبون من المحاكم إلى

وزارة العدل ، ولا أعضاء هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية ، رغم دورهم الكبير المشهود بالنسبة للعمل القانوني ، ورغم فضلهم وزمالتهم ، إلا أنهم ينحسر عنهم الوصف الدستوري للهيئة القضائية .

ثانياً : يتقرر توزيع القضاة وأعضاء الهيئات القضائية على الدوائر الانتخابية بالتنظيم الموضوعي الذي يقرره مجلس القضاء الأعلى والمجلس الخاص بمجلس الدولة ، ويكون للجمعيات العمومية للمحاكم دورها في اختيار الأعضاء على أسس موضوعية للدوائر الانتخابية المختلفة ، ويراعى في ذلك الدرجة الوظيفية ، والاختصاص الاقليمي ، والأقدميات .

ثالثاً : يتحدد كل ذلك قبل أن يتم ترشيح المرشحين في الدوائر المختلفة لأن القاضي لا يجوز أن يتحدد بعد أن يكون أطراف الخصومة قد تحددوا ، وهذه العناصر لم يتم أى منها للأسف الشديد .

● إن القاضي الطبيعي الذي أشار إليه الدستور في المادة (٦٨) منه إما أن يكون قاضياً مكتملاً أو لا يكون ، فإما أن يدركه الوصف كاملاً أو ينحسر عنه برمته ، فلا يوجد نصف قاض ولا ربع قاض ، وهو لا يكون في ظني قاضياً طبيعياً مكتملاً إلا بمراعاة الأسس السابقة .

● ونحن هنا لا نتكلم عن أشخاص ، ولكننا نعيّن مراكز قانونية

وأوصافاً موضوعية ، ولا نقدر السلوك الذاتى إلا من خلال شغل هذه المراكز ،
وتعلق هذه الأوصاف .

● على كل حال فإن وجه التفاضل عندى - رغم كل شئ - لا يتعلق
بالانتخابات المقبلة ، إنما يتعلق بأننا نسير في طريق وعر وغير ممهد ، ونجتهد
فى تمهيده وتعبيده ، ونحن لا نزال في بداياته نسير ببطء شديد .

● وحكم المحكمة الدستورية ليس نهاية مطاف ، ولكنه أولى الخطوات
في طريق طويل والمهم أن المحاكم ، وهى جزء من مؤسسات الدستور ، إنما
تجتهد لأن تصحح مسلك الدولة قليلاً قليلاً وبخطوات وثيدة - ولكنها
مستمرة وإصلاح المحاكم لخطوات الدولة هو إصلاح ذاتى يأتى من داخل
الدولة ذاتها ، لأن المحاكم جزء من مؤسسات الدستور وجزء من تشكيلات
الدولة .. والحمد لله .

الوثائق و الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكورة

في القضية رقم ٣٠ سنة ١٩٨٧ مصر تقسيم نيابة بن سويف الثانية

بناء على طلب نيابة بن سويف الثانية بتقرير مذكورة بالمعلومات مودعة الإطلاع على القضية
بصورة مما مر (البان العامة للرفقة بها نشأت الإق) :
تم انتخابنا رئيساً للجنة العامة للفرز بمرکز بن سويف من انتخابات مجلس الشعب التي
اجريت بتاريخ ١٦ / ١٩٨٧ وكانت نتيجة الفرز كما احتفظنا بها معاً مع الوجهة الإق
الحزب الوطني الديمقراطي حصل على ٢٧٠ ٢٣ ثلاثة وعشرين ألف وثمانمائة وسبعين
صوت صحيح
حزب العمل الاشتراكي . حصل على عدد ٩٢٢٢ سبعة آلاف ومائتين واثنين وثلاثين صوت
صحيح .

حزب الوفد حصل على عدد ٢١٦٦ الفية ومائة وستة وستين صوت صحيح .
حزب التجمع : حصل على عدد ٣٧٥ ثلاثمائة وخمسة وسبعين صوت صحيح .
حزب الإمامة : حصل على عدد ٣٥٦ ثلاثمائة وستة وخمسة وستين صوت صحيح
ومعنا بتسليم . بتقسيمه من جهة أخرى اللجنة العامة لمركز بن سويف بعد تحريره
للحيد وللوا حيدر أحمد بن سويف وذلك لتسليم نسخة من قيد الاستاذ
المستشار رئيس اللجنة الرئيسية بالمحافظة .
فرضه أنه بالإطلاع على صورته محضر اجتماعات الفرز باللجنة العامة لمركز بن سويف
الرفقة بالقضية رقم ٣ ١٩٨٧ مصر تقسيمات النيابة الثانية العامة لبن سويف التي
تم تزوير محضر اجتماعات لجنة الفرز بتغيير عدد الأصوات التي حصل عليها
حزب الوطن الديمقراطي . جعلها عدد ٢٧٧٠ سبعة وعشرين ألف وثمانمائة وسبعين
صوت صحيح بدلاً من الرقم الصحيح الذي أسفرت عنه نتيجة الفرز وهو ثلاثة وعشرين
ألف صوت . وثمانمائة وسبعين صوت صحيح . واتهم ثم تزوير عدد الأصوات التي حصل
عليها حزب العمل الاشتراكي بجعلها رقم خمسة آلاف ومائتين واثنين وثلاثين صوت
بدلاً من الرقم الصحيح الذي أسفرت عنه نتيجة الفرز وهو
سبعة آلاف ومائتين واثنين وثلاثين صوتاً وبذلك يضيغ إلى التزوير منه
شكافة عدد أربعة آلاف صوت صحيح للحزب الوطني الديمقراطي واستنزالها من الأصوات
صحيحة التي حصل عليها حزب العمل الاشتراكي مما تم منه تزوير ليس لنا شبهة
في صحة الإطلاع والتحكم عند التسليم بالعدد الذي عليها إيهاب من تقسيم وتزوير .

وهذه مذكورة هنا بذلك

على محمود محمد سليمان

١٩٨٧/٦/٢٤

رئيس المحكمة بمحكمة بن سويف الابتدائية فطرد ترشفه

رئيس النيابة

محرر ياني ١٩٨٧/٦/٢٤

مذكره

بناءً على طلب النيابة العامة بتقديم مذكره بشأن انتخابات مجلس الشعب بدائرة مركزها التي

جرى التصويت عليها يوم ١٩٨٧/٤/٦ اوضح الاقدم

عمد الى برئاسة لجنة الانتخاب والفرز العامة بدائرة مركزها وتم التصويت والفرز تحت إشرافنا

حسب التعليمات الواردة في هذا الشأن واستفر الفرز عنه النقط التي التالى

عدد المدعوين ٦٤٥٣١

عدد الاصوات الصحيحة ٣١٥٥٣

حزب الوطن الديمقراطي حصل على ١٩٦٢٧ صوتاً

حزب الوفد الجديد حصل على ٨٠٤٣ صوتاً

حزب البعث حصل على ١٤٣٣ صوتاً

تم اعتماد هذه النتيجة ببياناً توافقاً للفرز والتوزيع على ما جرت به العادة

وتم تسليمها الى اللجنة الرئاسية بين سوفي

وهب انني اطلعت اليوم على الصورة الضوئية لمحضرات الفرز بالجنة العامة بما وتبين الى سلامة

توزيع الوارد عليها اذ انه يوجد تعديل في عدد الاصوات التي حصل عليها الحزب الوطن الديمقراطي

٤٦٢٧ صوتاً في حينه انه الرقم الصحيح هو ١٩٦٢٧ صوتاً أي بمزاوجة خمسة آلاف صوتاً كما انه يوجد

تعديل في عدد الاصوات التي حصل عليها حزب العمل بجملاً ٣٤٥٠٤ صوتاً في حينه اذ الرقم الصحيح

هو ٨٤٥٠٤ صوتاً أي تم انقاص خمسة آلاف صوت

وحيث انه بخصوص ما جرى منه تعديل على الاخوة سالف الذكر فغير مسئولية لجنة كبريت

واعيمه اللجنة والامر متروك لجهة التتبع المختصة

تاريخ ١٩٨٧/٦/٢٩

قامه محكمه با الاختصاص

ورئيس اللجنة العامة

نظر

رئيس النيابة

١٩٨٧/٦/٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

محكمة بنى سويف الابتدائية

مكتب المستشار

الموضوع

السيد اللواء / مدير أمن بنى سويف

بحجة طيبة محمد

وتم الصادر

عدد المرفقات

بتاريخ ١٩٨٧/٤/٦ ومما سبب اجراء الانتخاب لاختيار أعضاء مجلس الشعب
الجديد "قام السادة رجال القضاء رؤساء اللجان العامة للانتخاب بواجبهم الوطنى
والوطنى حتى تمام الاجراءات المطلوبة .

بعد انتهاء عملية الانتخاب قدم لى السادة رؤساء اللجان مبلغ ثمانية جنيهه
كالتزام وزارة الداخلية قد أعطته لحضراتهم يوم اجراء الانتخاب بواقع مائة جنيه لكل منهم
لواجهة أية نفقات طارئة ، وإن لم يطرأ ما يستوجب ذلك الاتفاق حين اعادته المجلس
لوزارة بمقتضى شخصياتكم مع خالص الشكر والتقدير ويرثى عليه شيك حكوى رقم
لهتمته ٥٠٠٠٠ ثمانية جنيهه وكشف بأسماء السادة رؤساء اللجان

المادة .

ونفذهما بقبول وانظر الاحترام

تحريراً لـ ١٩٨٧/٤/١٩

رئيس محكمة بنى سويف الابتدائية

المستشار /

نور محمد سعيد النور

ليس لله الرحمن الرحيم

نذرہ

١- القصب رقم ٢ من ١٩٨٧ - ١٩٨٨

مہادی۔ مملکت علیا۔ بھو۔ سوئیٹ الیکٹرک سیمینر مذکورہ یا محلہ ہائے
عہدہ واقعہ الاطوار میں التعمیلات و تصور مناسبات اللہ ماہ اعلیٰ کی طرف
جلی نقیبۃ الامم

تم استحداثها رسمياً للخدمة العامة للفرد من كثر وسطاً في انجائيت
مجلس الشعب التي اجتمعت في تاريخ 17/6/1487 وكانت تتشعب

الحزب الوطن الديمقراطي
عنوانه: وحدة وحرية
الترتيب: ١١٨٠٧٦٨

- ص ۱۷۶ - الفصل الثامن -

م. ج. ا. الوعد - فصل على عدد ٨٠٧٤ - تم ايداعه في المكتبة
فانتم بتمديد في مدة ايداعه

[illegible]

وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ

وكانت امة بالاسلام على ما يحسنه مرضا اجماعا ان الفقيه لا يملك

مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دروسا لمن يلاحظها

١١-٨٤. اخصا كرا نفا وثمانية عشر سنة من مهننا على انفسهم توفير
للمصحات التي حصل عليها هذه الاموال في سنة ١٩٨٤.

مفقود ههنا بيد لامه الرقم المصحح من الذي استخرج منه نسخة المخطوط
الرقم ١٧٦٠ مستخدم ههنا في ما نقله من المخطوطات

شمر تظير و تخرید در عهد السلطان احمد اولی صلی الله علیه و آله و سلم در حوزة الوقف بمکه۔

For

مذکورہ...
 بنامہ...
 ۱۵۰۶/۱۲

ادفع...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...
 ...

وحت اني خيبرها ما جرو به بعدل الى الخوف لى
الذكر فخر منوليه عن كرسى هين راعيه
الدين و البصر مذوله ليو كى صفر البنى

لويين

أخبرك عن مريدك

ما من مريدك

ورئيس البنى لى

٢٠ / ٦ / ١٤٠٧

بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦
بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب
والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى
(نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٧ (مكرر) فى ١٢ يولية سنة ٢٠٠٠)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور:

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى؛

قرر:

القانون الآتى نصه:

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص الماد ٢٤ (الفقرتان الثانية والثالثة) و ٣١ و ٣٤ (الفقرة الثانية) و ٣٦ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، النصوص الآتية:

مادة ٢٤ (فقرة ثانية) - ويعين كل من رؤساء اللجان العامة واللجان الفرعية، من أعضاء الهيئات القضائية، ويختار أمناء اللجان من العاملين فى الدولة أو قطاع الأعمال العام أو القطاع العام.

مادة ٢٤ (فقرة ثالثة) - وتتولى كل هيئة قضائية تحديد أعضائها الذين توافق عل اختيارهم للإشراف على عملية الاقتراع، وترسل بياناً بأسمائهم إلى وزير العدل، لينسق بينهم فى رئاسة اللجان، أما من عداهم فيكون اختيارهم بعد موافقة الجهات التى يتبعونها.

مادة (٣١) - على كل ناخب أن يقدم للجنة عند إيداء رايه شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب وأن يثبت شخصيته بأية وسيلة بما فى ذلك تعرف مندوبى المرشحين

باللجنة علي شخصيته، ويُقبل رأى من فقدت شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب متى كان مقيداً بجداول الناخبين باللجنة.

مادة ٣٤ (فقرة ثمانية) - وتتكون لجنة الفرز برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية اثنين من رؤساء اللجان يختارهما رئيس اللجنة العامة، ويتولى امانة لجنة الفرز أمين اللجنة العامة، وذلك بحضور رئيس لكل لجنة فرعية أثناء فرز أوراق الانتخاب أو الاستفتاء الخاصة بلجنته، وللجنة الفرز أن تعهد إليه بإجراء هذا الفرز تحت إشرافها.

مادة (٣٦) - يعلن رئيس اللجنة العامة نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء وعدد ما حصل عليه كل مرشح من أصوات في دائرته، ويوقع هو وأمين اللجنة العامة في الجلسة على نسختين من محضرها، ترسل إحداها مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء كلها إلى وزير الداخلية مباشرة، وتحفظ النسخة الثانية بمقر مديرية الأمن.

(المادة الثانية)

تستبدل للعبارة «بثلاثين يوماً» بعبارة «بخمسة وأربعين يوماً» الواردة في نص المادة (٢٢) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه، وعبارة «السابعة مساءً» بعبارة «الحامسة مساءً» أينما وردت في نص المادة (٢٨) من ذات القانون.

وتستبدل عبارة «خمسة أيام» بعبارة «عشرة أيام» الواردة في نص المادة السادسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب وفي نص المادة (٨) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى.

كما تستبدل عبارة «الأربعة أيام» بعبارة «الخمس أيام» وعبارة «سبعة أيام» بعبارة «عشرة أيام» في نص المادة التاسعة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ ونص المادة (٩) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها.

(المادة الثالثة)

تلغى المادة ٢٤ (مكرراً) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ ربيع الآخر سنة ١٤٢١هـ (الموافق ١٢ يولية ٢٠٠٠ م).

حسني مبارك

باسم الشعب

المحكمة الدستورية العليا

الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ (مكرر) في ٢٢ يولية سنة ٢٠٠٠
بالجلسة العلنية المنعقدة يوم السبت ٨ من يوليو سنة ٢٠٠٠م الموافق ٦ من ربيع الآخر

سنة ١٤٢١ هـ .

برئاسة السيد المستشار / محمد ولي الدين جلال رئيس المحكمة

وعضوية السادة المستشارين : حمدي محمد علي وعبد الرحمن نصير وماهر البحيري
ومحمد علي سيف الدين وعدلي محمود منصور ومحمد عبد القادر عبد الله .

وحضور السيد المستشار / عبد الوهاب عبد الرازق رئيس هيئة المفوضين

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن أمين السر

أصدرت الحكم الآتي :

في القضية المثبته بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١١ لسنة ١٣ قضائية
«دستورية» .

المقابلة بين :

السيد / كمال حمزة النشترتي المحامي .

ضد :

١ - السيد رئيس الجمهورية .

٢ - السيد رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد وزير الداخلية .

الاجراءات :

بتاريخ الحادى والعشرين من يناير سنة ١٩٩١ - أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى المائلة ، طالباً الحكم بعدم دستورية الفترات الثانية والرابعة والخامسة من المادة (٢٤) والمادة (٣٤) والفقرة الثالثة من المادة (٣٥) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معدياً بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ مع ما يترتب على ذلك من آثار أخصها الحكم ببيان انتخابات مجلس الشعب التى أجريت بناء على النصوص القانونية المطعون بعدم دستورتها ، وعلان تشكيل مجلس الشعب من تاريخ انتخابه .

وقدمت هيئة قضايا الدولة ثلاث مذكرات طلبت فى ختامها الحكم (أصلياً) بعدم قبول الدعوى ، و (احتياطياً) برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إحدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة :

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى كان قد تقيد فى ٢٣ / ١٠ / ١٩٩٠ للترشيح لعضوية مجلس الشعب ثم أقام أمام محكمة القضاء الإدارى الدعوى رقم ٦٦٧ لسنة ٤٥ قضائية طالباً الحكم بوقف تنفيذ قرارى وزير الداخلية رقمى ٦٠٣١ و ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ وكذا قراراته الصادرة تنفيذاً لكل من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ، وقرار رئيس الجمهورية

بالتانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ فى شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب ، وفى الموضوع بإنشاء هذه القرارات ؛ كما تضمنت صحيفة تلك التبرير الدفع بعدم دستورية المواد (٢٤ و ٢٩ و ٣٤ و ٣/٣٥) من التانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ مبدلاً بقرار رئيس الجمهورية بالتانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ ، والمادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالتانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ والمجدول المرافق له . ويجلسه ١١/٢٧/١٩٩٠ صرحت تلك المحكمة للمدعى بإقامة دعواه أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرات الثانية والرابعة والخامسة من المادة (٢٤) ، والمادة (٣٤) ، والفقرة الثالثة من المادة (٣٥) من التانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه ؛ فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث إن المواد المطعون فيها من التانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - قبل تعديله بالتانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ - كانت تنص على أن :

بمادة ٢٤ ،

فقرة أولى : « يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التى يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب ويعين مقارها ، وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ويعين أمين لكل لجنة » .

فقرة ثانية : « ويعين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية فى جميع الأحوال ، ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين فى الدولة أو القطاع العام ، ويختارون بقرار الإمكان من بين أعضاء الهيئات القضائية أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام ، ويختار أثناء اللجان من بين العاملين فى الدولة أو القطاع العام » .

فقرة ثالثة : « وتولى كل هيئة قضائية تحديد أعضائها الذين توافق على اختيارهم للإشراف على عملية الاقتراع ، وترسل بياناً بأسمائهم إلى وزير العدل لينسق بينهم فى رئاسة اللجان ، أما من عداهم فيكون اختيارهم بعد موافقة الجهات التى يتبعونها » .

فقرة رابعة : « ويصدر بتشكيل اللجان العامة والفرعية وأمانتها قرار من وزير الداخلية . وفي جميع الأحوال يحدد القرار الصادر بتشكيل هذه اللجان من يحل محل الرئيس عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل ، وفي حالة الاستفتاء يختار رئيس اللجنة أعضاء اللجان من بين الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة والمقيدة أسماؤهم في جدول الانتخاب الخاص بالجهة التي يوجد بها مقر اللجنة » .

فقرة خامسة : « وتشرف اللجان العامة على عملية الاقتراع لضمان سيرها وفقاً للقانون ، أما عملية الاقتراع فتباشرها اللجان الفرعية » .

.....

مادة ٣٤ :

يعين رئيس اللجنة الفرعية ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المعلن لذلك ، وتختتم صناديق أوراق الانتخاب أو الاستفتاء ، ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها إلى رئيس اللجنة العامة لفرزها بواسطة لجنة الفرز التي تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية رؤساء اللجان الفرعية ، ويتولى أمانتها أمين اللجنة العامة ، ويجوز لكل مرشح أن يوكل عنه من يحضر لجنة الفرز وذلك في الدائرة التي رشح فيها ، ويجب على لجنة الفرز أن تتم عملها في اليوم التالي على الأكثر .

مادة ٣٥ :

فقرة أولى : « تفصل لجنة الفرز في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء ، وفي صحة أو بطلان إيداء كل ناخب رأياً » .

فقرة ثانية : « وتكون المداولات سرية ولا يحضرها سوى رئيس اللجنة وأعضاؤها » .

فقرة ثالثة : « وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، وفي حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذي منه الرئيس » .

فقرة رابعة : « وتدون القرارات فى محضر اللجنة وتكون مسببة ويوقع عليها من رئيس اللجنة وأعضائها وتلونها الرئيس علناً » .

وحيث إن هيئة قضايا الدولة دفعت بعدم قبول الدعوى لاتساف مصلحة رافعها ، تأسيساً على أن طعنه الموضوعى يستهدف أساساً قرارى وزير الداخلية بإجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الشعب وتحديد ميعاد قبول طلبات الترشيح ، وكلاهما سابق على عملية الاقتراع ، ومن جهة أخرى ، فإن تحقق الإشراف القضائى الكامل على الاقتراع لا يكتفى للدعى طريقاً مهاداً للفوز المؤكد بعضوية مجلس الشعب ، إذ قد يتحقق هذا الإشراف ، ولا يحالفه الفوز بها ، سيما وقد انتقضت مدة المجلس الذى تقدم بطلب الترشيح لعرضته .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن المصلحة الشخصية المباشرة - وهى شرط لقبول الدعوى الدستورية - مناطها على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قيام رابطة منطقية بينها وبين المصلحة التى يترجم بها النزاع الموضوعى ، وذلك بأن يؤثر الحكم فى المسألة الدستورية على الطلبات المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع ، متى كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى كان مرشحاً فى انتخابات مجلس الشعب التى جرت فى نوفمبر سنة ١٩٩٠ ، وقد أقام دعواه الموضوعية مستهدفاً الحكم بوقف تنفيذ ثم بإلغاء قرار وزير الداخلية رقم ٦٠٥٤ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض أحكام القرار الوزارى رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٨٤ بإجراءات ترشيح وانتخابات أعضاء مجلس الشعب - والذى يستند فى صلبه إلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه - مردداً فى المادة (١٣) منه أحكام الفقرة الثانية من تلك المادة ، وكان هذا القرار هو الذى طبق على الانتخابات المشار إليها وأنتج أثره قانوناً ؛ وكان فصل محكمة الموضوع فى مشروعية هذا القرار يقتضى أن تقول المحكمة الدستورية العليا كلمتها فى شأن

دستورية نص القانون الذي يستند إليه ، فإن مصلحة المدعى في الطعن على الفقرة الثانية من المادة ٢٤ سالفة الذكر - فيما تضمنته من جواز تعيين رؤساء لجان الانتخابات الفرعية من غير أعضاء - انتهيات القضائية - تكون متحققة - ومن ثم فإن نطاق الدعوى المائلة يعتمد بنسب الفقرة المشار إليها ، ولا يمتد إلى غير ذلك من النصوص الأخرى المطعون فيها .

وحيث إن المدعى ينص على النص الطعن ، أن المشرع وإن عقد رئاسة اللجان العامة لأعضاء الهيئات القضائية إلا أنه سمح برئاسة اللجان الفرعية - وهي التي يجري فيها الاقتراع وفقاً للفقرة الخامسة من ذات المادة - لغيرهم ، ومن ثم يتحمل الإشراف القضائي عن الاقتراع والذي تطلبه الدستور إلى مجرد إشراف صوري غير حقيقي ، الأمر الذي يحرم حق الانتخاب من مضمونه ونزوة بالتالي في حق الترشيح ، بمؤداء حرمان المواطنين من ضمانات أساسية في اختيار ممثليهم ، والمساس بالسيادة التي قررها الدستور للشعب بجعله مقيداً للسلطات ، ويحل كذلك مبدأ تكافؤ القرص والمساواة بين الناخبين ، مما يوقع النص الطعن في حمة المخالفة الدستورية فتروجه على أحكام المواد ٨ و ٤٠ و ٦٢ و ٨٨ من الدستور .

وحيث إن دفاع هيئة قضايا الدولة ، ارتكز على أن الدستور قد عهد إلى المشرع بتحديد شروط عضوية المجلس النيابي وبيان أحكام الانتخاب والاستفتاء ، ولم يقيد إلا بأن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية ، وأن قام الاقتراع لا يكون إلا باكتماله ويتحقق ذلك بإبداء الناخبين آراءهم في عملية الانتخاب ، ثم إغلاق صناديق الانتخاب وإرسالها إلى اللجنة العامة لتباشر مهمتها في إجراء الفرز ثم إعلان النتيجة . وأن الإشراف يؤخذ بمعنى الاطلاع على الاقتراع من عل ، وليس بمعنى توليه وتمهده فالذي يملك أمر الاقتراع والقيام به هو الناخب ذاته وليس المشرف القضائي . كما لا يصح حمل الإشراف على معنى الرقابة والسيطرة ، لصعوبة ذلك عملياً إذ أن عدد اللجان الفرعية

بفوق بكثير عدد أعضاء الهيئات القضائية : بالإضافة إلى أن الأعمال التحضيرية
للمستور أوضحت أن الإشراف القضائي على اللجان الفرعية إنما يكون بقدر الإمكان .
بما يعنى أن مد هذا الإشراف إلى تلك اللجان من الملاحظات التي تندرج فى نطاق سلطة
التقديرية للمشرع بلا معذب عليه ، وخلص دفاع الحكومة إلى التبرل بأن تربية الدستورية
المقررة لمصلحة القوانين ، تقتضى حملها على المعنى الذى يعصمها من الإبطال متى كانت
نصوصها تحتمل ذلك .

وحيث إن رقابة هذه المحكمة للنصوص التشريعية المضمون عليها إنما تقتضى ردها
إلى أحكام الدستور تفليها له على مادونها وتوكيداً لسموها على ما عندها لتظل انكسمة
العلينا للدستور باعتباره القانون الأساسى الأعلى الذى يرسى القواعد الأصول التى يقوم
عليها نظام الحكم فيحدد للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية صلاحياتها ومهامها
الهدوء التى تقيد أنشطتها وتحول دون تدخل كل منها فى أعمال الأخرى ، مقراً الحقوق
والخريات العامة مرتباً ضماناتها . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن نصوص الدستور
تتوخى أن تحدد لأشكال من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقوماتها ،
ولحقوق المواطنين وحررياتهم تلك الدائرة التى لا يجوز اقتحامها ، فلا يمكن أن تكون
النصوص الدستورية - وتلك غاياتها - مجرد نصوص تصدر لقيم مثالية ترنو للأجيال
إلها . وإنما قواعد ملزمة لا يجوز تهيشها أو تحجرتها من آثارها أو إيهانها من خلال
تجوير مقاصدها أو الإخلال بمقتضياتها أو الإعراض عن متطلباتها ، فيجب دوماً أن يعلن
الدستور ولا يعلى عليه وأن يسمو ولا يسمى عليه .

وحيث إنه ولئن كان صحيحاً أن الرقابة القضائية التى تباشرها هذه المحكمة فى شأن
التشريعية الدستورية لا تستقيم مرطناً لإبطال نصوص قانونية يحتمل مضمونها تأويلاً
يجنبها الوقوع فى هاوية المخالفة الدستورية ، إلا أنه من المسلم أيضاً أنه إذا ما استعصى

تفسير النصوص المطعون عليها بما يوائم بين مضمونها وأحكام الدستور ، فإن وصفها بعدم الدستورية يقدر محتماً : إذ لا يسوغ أن تفسر النصوص القانونية قسراً على وجه لا يمتثل عباراتها ولا يستقيم مع فحواها بقصد تجنب الحكم بعدم دستورتها ؛ وإلا انحلت الرقابة الدستورية عبثاً .

وحيث إن الأصل في النصوص الدستورية أنها تعمل في إطار وحدة عضوية لجمعية من أحكامها نسيجاً متآلفاً متناسكاً ، بما يؤده أن يكون لكل نص منها مضمون محدد يستقل به عن غيره من النصوص استقلالاً لا يمزجها عن بعضها البعض ، ولذا يتم در في مجموعها ذلك البنيان الذي يعكس ما ارتأته الإرادة الشعبية أنتم لدعم مصالحها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ولا يجوز بالتالي أن تفسر النصوص الدستورية بما يعتمد بها عن الغاية النهائية المقصودة منها ، ولا أن ينظر إليها بوصفها هائمة في الفراغ ، أو باعتبارها قبيماً مثالية منفصلة عن محيطها الاجتماعي .

وحيث إن الدستور نص في المادة (٦٢) منه - التي وردت في الباب الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة - على أن « للمواطن حق الانتخاب والترشيح ابتداءً من الرأى في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني » ومفاد ذلك أن حق الترشيح وحق الانتخاب حقان مترابطان يتبادلان التأثير فيما بينهما ، فلا يجوز أن تُفرض على مباشرة أيهما قيود يكون من شأنها المساس بمضمونهما بما يعرف بممارستهما بصورة جديّة وفعالة وذلك ضماناً لحق المواطنين في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية باعتبار أن السلطة التشريعية لا يفرضها إلا الناخبون ، وكان هذان الحقان لازمين لزوماً حتمياً لإعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كاشفة في حقيقتها عن الإرادة الشعبية ومعبرة تعبيراً صادقاً عنها ؛ لذلك لم يقف الدستور عند مجرد النص على حق كل مواطن في مباشرته تلك الحقوق السياسية ،

ولما جاوز ذلك إلى اعتبار مساهمته في الحياة العامة واجباً وطنياً يتعين القيام به في أكثر الحالات أهمية لاتصالها بالسيادة الشعبية التي تعتبر قرناً لكل تنظيم يرتكز على إرادة الناخبين . ولئن كانت المادة (٦٢) من الدستور قد أجازت للمشرع العادي تنظيم تلك الحقوق السياسية إلا أنه يتعين دوماً ألا يتعارض التنظيم التشريعي لها مع نصوص الدستور الأخرى ، ولما يلزم توافقه مع الدستور في عموم قواعده وأحكامه .

وحيث إن الدستور القائم أورد في مادته الثامنة والثمانين نصاً غير مسبق لم تعرفه الساندير المصرية من قبل ، إذ نص على أن « يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب ، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء » . على أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية « مما يعظم ~~ثقل~~ ^{ثقل} المشرع الدستوري » - احتفاءً منه بعملية الاقتراع - بحسبانها جوهر حق الانتخاب ~~الذي يعظم~~ ^{الذي يعظم} يخضعها لإشراف أعضاء من هيئة قضائية ضماناً لمصداقيتها وبلغاً لغاية ~~التي~~ ^{التي} ، باعتبار أن هؤلاء هم الأقدر على ممارسة هذا الإشراف بما جيلوا عليه من ~~الحكمة~~ ^{الحكمة} ~~وعلم~~ ^{وعلم} الخوض لغير ضائرتهم - وهو ما قرسوا عليه خلال قيامهم بأعباء أمانتهم الرقيقة - حتى يتمكن الناخبون من اختيار تمثيلهم في مناخ تصوده الطمأنينة ؛ على أنه لكي يوثق هذا الإشراف أثره فإنه يتعين أن يكون إشرافاً فعلياً لا صورياً أو متحلاً ، وإذ كانت عملية الاقتراع ، تجري وفقاً لأحكام القانون - في اللجان الفرعية ، فقد غدا لزاماً أن تحاط هذه العملية بكل الضمانات التي تكفل سلامتها وتجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها ، تدعياً للديمقراطية التي يحتل منها حق الاقتراع مكاناً علياً بحسبانها كافلاً لحرية الناخبين في اختيار ممثلهم في المجالس النيابية لتكون السيادة للشعب باعتباره وحده مصدر السلطات وفقاً للمادة الثالثة من الدستور .

وحيث إن البين من الاطلاع على محاضر أعمال اللجنة التحضيرية لمشروع الدستور أن لجنة الإدارة المحلية والقوانين الأساسية ناقشت في اجتماعها المنعقد في ١٩٧١/١/٢٦ بعض المبادئ بشأن عملية الانتخاب ، وأوضح رئيس اللجنة أنه: تبدأ اجتماعها هذا بنظر المبدأ الرابع الخاص بالتصويت والضمانات القانونية والفعلية التي تكفل عدم تزوير الانتخابات ، وأشار رئيس اللجنة إلى أن المطلب الوصول إلى أفضل الضمانات التي تكفل عدم تزوير الانتخابات ، بحيث تحمي بصورة تامة عن رغبات الجماهير ، ولتور المقترحات التي نوقشت في مبادئ عرضها على أعضاء اللجنة لإبداء الرأي فيها ، ومن بين المبادئ التي وافقت عليها اللجنة : « عدم إجراء الانتخابات من قنطرة كلة دفعة واحدة ، بل من المستحسن تقسيم القنطرة إلى مناطق تتم فيها الانتخابات في فترات متتالية لإحكام السيطرة عليها ومنع التدخل فيها ، والارتفاع بمستوى رؤساء اللجان الفرعية واختيارهم من بين أعضاء الهيئات القضائية ما أمكن ، وتخويل القضاء سلطة النظر في الطعون الانتخابية بسرعة وبلا رسوم وبدون محام » . ثم جاء تقرير اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع الدستور الدائم - والذي عرض على مجلس الشعب - عن المبادئ الأساسية لمشروع الدستور متضمنا صياغة المبدأ الذي تقرر في هذا الشأن بالنسبة التالي : « ينظم القانون الانتخاب والاستفتاء بما يضمن أن يتم تحت إشراف جهة قضائية » . وقد أقر هذا المبدأ في نص المادة ٨٨ المشار إليها . ومفاد هذا النص الدستوري ، أمران: أولهما : أن المشرع الدستوري فوض المشرع العادي في تحديد الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الشعب ، كما فوضه أيضا في بيان أحكام الانتخاب والاستفتاء وكل منها يتضمن مراحل متعددة : وثانيهما : أنه يشترط بنص قاطع الدلالة لا يحتمل لبسا في تفسيره أن يتم الاقتراع - وهو مرحلة من مراحل الانتخاب والاستفتاء - تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية ، فليس ثمة تفويض من الدستور للمشرع العادي في هذا الشأن ، وإنما يتعين عليه أن يلتزم بهذا القيد الدستوري .

وحيث إن من المقرر ، أن عبارة النص تؤخذ على معناها اللغوي ، ما لم يكن لزم
 بذلول اصطلاحى يصرفها إلى معنى آخر . وإذا كان لا خلاف ؛ على أن الاقتراع . هو تلك
 العملية التى تبدأ بإدلاء الناخب بصوته لاختيار من يمثله بدءاً من تقديم بطاقته الانتخابية
 وما يشتمل شخصيته إلى رئيس لجنة الانتخابات مروراً بتسليمه بطاقة الاختيار وانتهاء
 بإدلاءه بصوته فى سريّة لاختيار أحد المرشحين ، أو العدد المطلوب منهم ، وإيداع هذه
 البطاقة صندوق الانتخاب ثم فرز الأصوات لإعلان النتيجة بما يطابق إرادة الناخبين ؛ فإنه
 يتم ولا يبلغ غايته إلا إذا أشرف عليه أعضاء من هيئة قضائية . لما كان ذلك ، وكان
 معنى الإشراف على الشيء أو الأمر - لغة - على ما يبين من الجزء الأول من المعجم
 الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية - الطبعة الثالثة - صفحة ٤٩٨ كالتى :
 « أشرف عليه : تولاه وتمهده وقاربه ، وأشرف الشيء له : أمكّنه » . وإذا لم يكن للفظ
 الإشراف دلالة اصطلاحية تخالف دلالة اللغوية ، فقد بات متعيناً أن الشرح الدستوري
 عند إقراره نص المادة (٨٨) من الدستور - مشهوراً فى ذلك لا إلى إرادته
 المنوّهة أو المفترضة بل إلى إرادته الحقيقية التى كشفت عنها الأعمال التحضيرية
 على ما تقدم - قد قصد إلى إمساك أعضاء الهيئات القضائية - تقديرأ لحيدتهم ونأبهم
 عن العمل السياسى بكافة صوره - بزمّام عملية الاقتراع فلا تفلت من بين أيديهم بل
 يهبثون عليها برمتها بحيث تتم خطواتها متقدمة الذكر كلها تحت سمعهم وبصرهم .

وحيث إنه على ضوء ما تقدم ، فإن الأهداف التى رعى الدستور إلى بلوغها بما تطلبه
 فى المادة (٨٨) من أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية تتحصل بجلاء
 - وفق صريح عباراتها وطبيعة الموضوع الذى تنظمه والأغراض التى يتوخى تحقيقها -
 من هذا الإشراف ، وما تكشف عنه الأعمال التحضيرية السالف الإشارة إليها - فى إرساء
 ضمانات أساسية لنزاهة الانتخابات عن طريق ضمان سلامة الاقتراع وتجنب احتمالات

الاعتراف به عن حقيقته ، وهي أهداف تلزم الديمقراطية وتكفل مباشرة حق الانتخاب سليماً غير منقوص أو مشوه ، موفياً بحكمة تقريره التي تمثل .. على ما تقدم - في أن تكون السيادة للشعب باعتباره وحده مصدر السلطات ، وهي بالتالي ضمان لحق التشريع الذي يتكامل مع حق الانتخاب وبهما معاً تتحقق ديمقراطية النظام . وإذا بقوم النص الدستوري سالف الذكر على ضوابط محددة لا تنفلت بها متطلبات إنفاذه ومقتضيات إعماله ، فقد تعين على المشرع عند تنظيمه حق الانتخاب أن ينزل عليها وألا يخرج عنها بما مؤده ضرورة أن يكفل هذا التنظيم لأعضاء الهيئات القضائية الوسائل اللازمة والكافية لسيطهم إشرافاً حقيقياً وفعالاً على الاقتراع ؛ ولا معاجة في القول بتمعذر رئاسة أعضاء الهيئات القضائية للجان الفرعية لعدم كفاية عددهم ، ذلك أنه إذا ما تطلب الدستور أمراً فلا يجوز التذرع بالاعتبارات العملية لتعطيل حكمه بزعم استحالة تطبيقه ، سيما وأنه لم يستلزم إجراء الانتخاب في يوم واحد ؛ وإلا هذا الدستور بتقريره هذه الضمانة عايناً ، ولا تعلت التيرد التي يعضها مرأياً .

وحيث إنه وإن استوجب النص الطعين عقد رئاسة اللجان العامة في جميع الأحوال لأعضاء من هيئة قضائية ، إلا أنه يسمح برئاسة اللجان الفرعية التي يجرى الاقتراع أمامها لغيرهم ، فأصبح الاقتراع يتم بنأى عن اللجنة العامة ، دون أن يكفل المشرع لهذه اللجنة - التي يرأسها عضو الهيئة القضائية - الوسيلة اللازمة والكافية لتحقيق الإشراف الحقيقي على الاقتراع ، ومن ثم ، يخضى النص المطعون عليه ، قاصراً عن الوفاء بما نطلمه الدستور من إشراف أعضاء من هيئات قضائية على الاقتراع ، مهدراً بذلك ضمانات رئيسية تتعلق بحق التشريع والانتخاب ، وبالتالي يكون مخالفاً لأحكام المواد ٣ و ٦٢ و ٦٤ (٨٨) من الدستور .

وحيث إنه من طلب المدعى القضاء ببطلان انتخابات مجلس الشعب وطلان تشكيله :
 فإن الأصل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إجراء انتخابات مجلس الشعب
 بناء على نص تشريعي يُقضى بعدم دستوريته ، يؤدي إلى بطلان تكوينه منذ انتخابه ،
 إلا أن هذا البطلان لا يترتب عليه البتة إسقاط ما أقره ذلك المجلس من قوانين وقرارات
 وما اتخذ من إجراءات خلال الفترة السابقة على تاريخ نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية ،
 بل تظل تلك القوانين والقرارات والإجراءات قائمة على أصلها من الصحة ، ومن ثم تبقى
 نافذة ما لم يقرر إلغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستورياً أو يُقضى بعدم دستورية
 نصوصها التشريعية بحكم يصدر من هذه المحكمة إن كان لذلك وجه ، آخر غير ما بُنى عليه
 هذا الحكم .

التهنئة للأسياس

حكمت المحكمة بعدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة (٢٤) من القانون رقم ٧٣
 لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية - قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ -
 فيما تضمنه من جواز تعيين رؤساء اللجان الفرعية من غير أعضاء الهيئات القضائية .
 وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمين السر

مؤتمر العدالة الأول

١٩٨٦



« ٢ »

الوثائق الأساسية

وثائق الجلستين الافتتاحية والقامية

- كلمة رئيس الجمهورية
- كلمات القضاة
- الإعلان والتوصيات



خطاب

السيد الرئيس محمد حسن مبارك في افتتاح المؤتمر (١)

قضاة مصر الأجلاء .. أعضاء مؤتمر العدالة الأول .

● حرصت على أن أكون معكم في افتتاح هذا المؤتمر الهام ، من منطلق إيماني الشديد بخطورة الرسالة التي تضطلعون بها والأمانة التي تؤدونها لوطنكم وشعبكم ، واقتناعي الجازم بأن من حق المجتمع على كل أبنائه - دون استثناء - أن يسهموا في التصدي للمشاكل التي يواجهها ، والعقبات التي تعترض طريقه في مسيرته نحو التنمية الشاملة والإصلاح وإعادة البناء .

● ونحن على قناعة تامة بأن الدور الذي يقوم به القضاء هو عامل أساسي لا غنى عنه في تحقيق أي إنجاز أو تقدم ، لأن العدالة هي أساس الحكم ، وهي الصخرة الصلبة التي يستند إليها المجتمع في إرساء الحقوق والواجبات ، وفي تحقيق التوازن اللازم بين المصالح المتعارضة والاتجاهات المختلفة .

● وإذا كانت الديمقراطية هي أولى ركائز الحكم ، فإنه لا ديمقراطية بغير عدالة ، ولا عدالة بغير قانون يعطى كل ذي حق حقه ، ويحدد لكل منا واجباته وإلزاماته ، على أساس المساواة بين المواطنين وعدم تمييز فئة على أخرى مهما ملكت من أسباب القوة ، وبلك رسالة شاققة مضمينة بقدر ما هي سامية ، لا يقوى على حملها إلا رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه ، وتمسكوا بالنزاهة والطهارة إلى درجة ترفعهم إلى مراتب القديسين الأبرار ، فإذا كانت الطهارة فريضة على كل مواطن أيا كان موقعه ، فإنها

(١) قرر المؤتمر اعتبار هذا الخطاب وثيقة أساسية من وثائقه .

تصبح واجباً مقدساً على الجالسين على منصة القضاء ، الذين لا ينطقون عن الهوى ، ولا يحيدون عن الحق ، ولا يحكمون بين الناس بغير العدل .

● إن كل مصرى غير على وطنه وقيمه يعتز بقضائه وقضائه ، ويفخر بالتقاليد التى أرسوا قواعدھا والقيم التى صانوها ، وأنا اشارك بنى وطنى فى اعتزازهم بالقضاء المصرى ورجاله ، واعتبرهم من طلائع القوى العاملة على تأمين المجتمع ، وتوفير الاستقرار لحركته ، وتمكينه من تحقيق السير فى مسيرة الإصلاح بالضوابط التى تضمن ألا تجور فئة على أخرى ، وألا تهدر الحقوق ويختل توازنھا مع الواجبات . ولذلك فإننى لا أتصور قيام خصومة بين السلطة القضائية وسائر مؤسسات الحكم ، لأننا جميعاً نسعى إلى تحقيق أهداف واحدة ، ونحتكم إلى نصوص الدستور وأحكام القانون التى تنطبق على الحاكم والمحكوم على السواء ، ويخضع لها القوى قبل الضعيف ، والغنى والفقر دون تفرقة أو تمييز .

● ولذلك ، فإن احترام المنصة العالية التى ترعى بكل الهيبة والجلال سيادة القانون العادل ، هى أولى مسؤوليات الحاكم والتزاماته ، وهى معيار ايمان جميع الأطراف فى الحركة الاجتماعية بجوهر الديمقراطية والحرية .

● ولا يتحقق احترام المنصة العالية بتأمين استقلال القضاء فقط ، بل أنه يتطلب أيضاً توفير حياة كريمة آمنة للجالسين على هذه المنصة بقدر المستطاع . وتزويدهم بالوسائل التى تمكنهم من التفرغ للبحث والاطلاع ، والاستزادة من كل جديد فى الفكر القانونى ، والالحاق بالتطورات الحديثة فى المجالات التى تتصل برسالتهم السامية .

● وقد تجلت رعاية الدستور لهذه المبادئ الأساسية فى النص على أن « سيادة القانون هى أساس الحكم فى الدولة » وفى تقرير أن « استقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات وفى تسجيل أن « القضاء مستقلون لاسلطان عليهم فى قضائهم

لغير القانون ، ولا يجوز لاية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة » .

● ونحن أحرص ما نكون على ترسيخ هذه المبادئ في الواقع المصرى ، وتثبيتها في أذهان المواطنين ، واستقرارها في الممارسة بما يجنبها مخاطر الاهتزاز والازمات : ومن هنا فقد التزمت - منذ اليوم الأول الذى تحملت فيه المسؤولية - بأن انتظر حكم القضاء في كل الأمور التى تصلح بطبيعتها للبت فيها قضائياً ، وأؤكد احترام جميع مؤسسات الدولة لأحكام المحاكم وتنفيذها لها نصاً وروحاً ، بل اننى أصارحكم بأنه كانت هناك بعض المسائل الهامة التى يمكن أن يفصل فيها رئيس الدولة بقرار منه طبقاً لصلاحيات الدستورية ، غير اننى فضلت الا اصدر فيها قراراً ، لأنها كانت معروضة على القضاء ، والأوجب أن ينتظر رئيس الدولة حكم القضاء وكلمة العدل والحق .

● ومن جهة أخرى ، فقد حرصت على تأمين حق كل مواطن في الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي حتى في ادق الظروف وخلال الأحداث الطارئة ، تمسكاً منى بحريات المواطنين واطمئنانهم ، وتعزيزاً لنفقتهم في مبادئ الحكم ، وتلك غاية الغايات وقمة الاهداف .

● لقد أرسى قضاة مصر بجهودهم الدائبة وقدراتهم الخلاقة صرحاً شامخاً من المبادئ الرفيعة والتقاليد الراسخة ، حتى بلغوا هذا الشأو الرفيع ، خبرة ودراية ، ورصييداً من الثقة تجاوز حدود البلاد ، ليمتد إلى الدول العربية الشقيقة والمنظمات الدولية المعنية بقضايا القانون ، وتلك حقيقة تضاعف من اعتزازنا بالقضاء المصرى .

أيها الاخوة الاعزاء :

● اسمحوا لى ان أعرب لكم عن تقديرى لاتخاذكم المبادرة لعقد هذا المؤتمر ، بهدف تدارس الجوانب المختلفة لنظام التقاضى في مصر ، والتوصل إلى حلول للمشاكل التى تقيد حركته ، وإزالة العقبات والمعوقات

التي يواجهها المواطن العادى عندما يلجأ للقضاء للحصول على حقه وحماية مصالحه ، وبذلك فإنكم تؤدون حق المجتمع عليكم فى الاهتمام بمشاكله والانشغال بهوميه والاكتراث بشكواه ، فأنتم - أولاً وآخرأ - نخبة طيبة من أبناء مصر ، كرامتكم من كرامتها ، وسعادتكم فى عزتها ورفعتها ، تقديريها بالروح والدم والفؤاد .

● وقد طالعت الوثائق الأساسية لمؤتمركم بما فيها من أبحاث لصفوة من رجال القضاء والمحاماة وعلماء القانون ، وهى تشكل فى مجموعها تحليلاً دقيقاً لمشكلات العدالة فى مصر ، وليس من شك فى أنه إذا كان تحقيق العدالة بين المتقاضين هو جوهر رسالة القاضى ، فإن تأمين العدل لاجتماع المواطنين هو جوهر مسئولية الحكم .

● قبلعدل وحده تطمئن النفوس ، وتنطلق ملكات الانسان الأمن على نفسه وعرضه وماله ، فيبدع وينتج ، ويسهم فى حل المشكلات التى تعوق مسيرة امته ، الاقتصادية كانت أو اجتماعية .
● ويلعدل وحده تصان القيم ، وتستقر المبادئ ، ويتضاعف شعور المواطن بالانتماء للوطن ، ويعلو بناء الانسان ، وهذا هو هدف كل إصلاح ، وهو أساس الامل فى المستقبل .

● وليس من شك ، فى أن معالجة التضخم التشريعى ، وتيسير اجراءات التقاضى ، ودعم استقلال القاضى ، ومعالجة مشكلات أعوان القضاء .. ليس من شك فى أن هذه الموضوعات ، جديرة بأن تكون فى مقدمة أعمال مؤتمركم ، لكى تصلوا فيها إلى العلاج السليم والتخطيط المتكامل .

● وتذكرون اننى ناشدت مجلس الشعب ، أن يقوم بمراجعة التشريعات التى تناولتها تعديلات كثيرة ، ويعمل على ضبطها وتوحيدها ويضمن تجانسها ومسارقتها لحاجة المجتمع المعاصر ، واحسب أن مؤتمركم سيجد السبيل الواضح إلى انقاذ التشريع المصرى من هذا التضخم الذى بلغ حداً كبيراً ، فقد وصل عدد التشريعات التى

صدرت خلال ثلاثين عاماً ، بدءاً من عام ١٩٥٢ أكثر من ستة آلاف تشريع ، فضلاً عن اللوائح والقرارات المكملّة ، وهذا وضع يتطلب التنسيق والتبسيط والاختصار . حتى يتيسر للمواطنين العلم بالقوانين .

● كذلك فأننا في أمس الحاجة إلى رؤية شاملة ، لتيسير إجراءات التقاضي وتنظيمها ، فنحن نلمس المعاناة التي يشكو منها المتقاضون في هذا الشأن ، ولاشك أن تيسير إجراءات التقاضي لن يكون بالمعالجات الوقتية والحلول الجزئية التي توضع عفو الساعة ، وإنما يكون بالتناول الجذري الشامل ، الذي يمتد إلى أعماق المشكلة ويتطرق إلى كل أبعادها .

● وإذا كان لي أن أعرض رأياً على حضراتكم في هذا الموضوع الهام ، فأنني أقول أنه لا ينبغي للتبسيط أو التيسير أن يقف عند مجرد شكليات يلزم تجنبها أو إجراءات يتعين اختصارها ، بل يجب أن يتجاوز هذا إلى خطوات جذرية أساسية يجب اتخاذها وصولاً إلى عدالة ميسرة ، لا يجد المواطن دونها أية عقبة ، ولا يلقي في سبيلها أي عنت ، ولا يتحمل من أجلها المعاناة والمشقة

● ومن جهة أخرى ، فأنني على يقين من أنكم تدركون أهمية القضاء على ظاهرة البطء في الفصل في القضايا المعروضة على المحاكم ، لأن العدالة البطيئة تعتبر حجبا للعدل عن صاحب الحق ، كما أنها تؤدي إلى عدم استقرار المعاملات واهتزاز المراكز القانونية للأفراد والمؤسسات ، وبذلك فإنها تحرم المجتمع من أهم ثمار النظام القضائي ، وإبادر فأقرر أنني أعرف جيداً أسباب هذه الظاهرة ، وبالأدات فإنها لا ترجع إلى أي تقاعس أو تباطؤ من القضاة في البيت في القضايا ، وإنما تعود إلى أسباب عديدة أخرى ليس هذا مجال الحديث عنها بالتفصيل ، ولذلك فأنني أترك لكم بحث هذا الموضوع فيما بينكم ومع مؤسسات الدولة المعنية ، بقصد التوصل إلى علاج حاسم لهذه المشكلة . وأعذكم بأن أبذل كل ما أستطيع من جهد - وفي حدود صلاحياتي الدستورية - لوضع الحلول التي تتوصلون إليها موضع التنفيذ .

● وإذا تحدثت أخيراً عن دعم استقلال القاضى ، كاحد
موضوعات هذا المؤتمر ، فانتنى استهدى فى ذلك ، بالإعلان العالمى
لاستقلال القضاء ، الذى أصدره المؤتمر العالمى لاستقلال العدالة ،
كما استهدى أيضاً بما قرأته فى وثائق المؤتمر عن الإمام على بن أبى
طالب كرم الله وجهه ، عندما بعث والياً إلى مصر وأوصاه بقوله :
« اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك فى نفسك ، وافصح له فى البذل
بما يزيل علته ، وتقل معه حاجته إلى الناس » .

الأخوة الاعزاء قضاة مصر :

● ان الحديث يطول حول رسالة القضاء ومكانة القضاة فى النفوس ،
ولست أفضل أن أستطرد فى الحديث عن الموضوعات التى تشغل
اهتمامكم بحكم انتماؤكم لهذا البلد الأمين وشعبه العريق ، ومن منطلق
احساسكم بالمسؤولية نحو المجتمع فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل
الكفاح الوطنى وليكن هدفنا جميعاً بإذن الله تبارك وتعالى أن نرفع الظلم
عن كل مظلوم ، وأن نحمى الحقوق ونصون الواجبات ، وأن نتيح للقضاء
المصرى الشاىخ الذى نباهى به فى العالمين ، أن يرتفع فى البنيان حتى يبلغ
أعلى درجات الكمال ، وهذا أمر يلتزم به كل مصرى بحكم غيرة على وطنه
ومقدساته ، ويلتزم به رئيس الدولة بحكم تقديره العميق لرجال القضاء ،
وايمانه الراسخ بسيادة القانون .

● واشيؤفكم ويرعى عملكم ..

● والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة قضاة مصر في إفتتاح المؤتمر

للمستشار يحيى الرفاعي

السيد رئيس الجمهورية

حضرات السادة الضيوف

حضرات السادة أعضاء المؤتمر

في هذا اللقاء العلمي الكريم ، يسرني - باسم قضاة مصر - أن ،
أحييكم أطيب تحية ، وأن أرحب بكم جميعا ، في حفلنا هذا ،
الذي يتفضل فيه السيد الرئيس ، بافتتاح مؤتمرنا الأول ،
لمراجعة نظام التقاضي ، ومعالجة مشكلات العدالة .

السيد الرئيس

- في أول خطاب لكم ، أمام مجلسي الشعب والشورى ، رفعتم شعار
الطهارة رمزا لعهدكم ، واتخذتم من حديث الرسول - عليه الصلاة
والسلام - في المساواة بين الشريف والضعيف أمام القانون والقضاء ،
قدوة لكم .
- ثم تابعت مواقفكم الواضحة ، في تطبيق هذا الشعار ، تأكيداً لسيادة
القانون وحماية لصرح العدالة :
- فحرصتم دوماً ، على الاحتكام للقضاء ، والنزول على أحكامه .
- ونبذتم سياسة السعي بين رجاله .
- واستمعتم إلى مطالبهم ، فاسيغتم حصانة القضاء على رجال
النيابة العامة ، وهم قضاة التحقيق ، وحصنتم منصب النائب العام
لاول مرة في تاريخنا الحديث .

● وأعدتم لمصر ، مجلس قضاؤها الأعلى ، الذى يتكون من القضاة وحدهم ويستقل بتصرف شئونهم ، لكى لا تعلق شبهة بقراراتهم ، ولا يتطرق الظن إلى احكامهم .

● وبالأمر القريب ، رفضتم مشروع قانون ، يستثنى افراد احدى الطوائف ، من اختصاص المحاكم العادية في البلاد ، ويحرمهم بذلك من حماية القضاء الطبيعى وحصاناته وضماناته .

● وبالأمر القريب كذلك - وفى أزمة أحداث الشعب الأخيرة - لم يهتز ايمانكم بالحرية والديمقراطية ، وإثبتتم أن صوت الحكمة يملأ على كل ما عداه ، إذ رفضتم علناً ، وبإصرار ، اسناد التحقيق في تلك الأحداث إلى غير النيابة العامة ، وحرصتم على أن يكون القانون العادى ، هو الحكم في أمر كل من خالف القانون مهما اشتد جرمه .

● فتجاوب معكم ضمير الأمة ، وبذل ذلك جميعه على أنكم تحكمون ولا تتحكمون ، وأنكم تؤسسون دعائم حكمكم على مبدأ استقلال القضاء ، وترفعون قواعده على أساس من سيادة القانون ، بحسبانها الضامن الأول والاخير ، لحریات المواطنین وحریاتهم .

● واليوم ياسيادة الرئيس ، عندما يشيد القضاء ، بهذه المواقف العملية المشرفة ، على طريق سيادة القانون واستقلال القضاء ، فإنهم يسجلون لك بذلك مواقف تاريخية ثابتة ، لا يجاملونك فيها على حساب الحق ، فحاشا لى أن يقول واحد من قضاة مصر ، غير ما يعتقد أنه الحق .

● ومن هنا ياسيادة الرئيس ، فإن قضاة مصر يتشوقون إلى أن تستكمل السلطة القضائية ، في عهدكم بإذن الله ، ما تبقى من عناصر استقلالها ، حتى يكون لمجلسها الأعلى ، وحده دون غيره ، أن يتولى كافة شئونها ، ويضع موازنتها ، وأن تدرج هذه الموازنة ، رقماً واحداً ، ضمن الموازنة السنوية للدولة ، أسوة بما يجرى عليه العمل ، بالنسبة لموازنة السلطة التشريعية .

● فهذا هو مقتضى النص في الدستور على استقلال السلطة القضائية وهو أيضاً تنادي به المواثيق والإعلانات العالمية لاستقلال القضاء .

السيد الرئيس

● في عيد الجهاد الأخير ، ناديتكم ، بضرورة توسيع دائرة المساهمة الشعبية في مواجهة المشكلات ، وطالبتم بأن تفتح كل الأبواب ، وأن تنطلق كل الطاقات ، وأن تتوافر أصلح الاجراء ، لكل المبادرات الخلاقة من أجل البناء ، فاستجاب قضاء مصر لهذا النداء ، واعدوا لهذا المؤتمر وتداعوا إليه ، ورحبوا بأن يشاركهم فيه ، كل المعنيين بشئون العدالة ، املا في ان يكون ذلك بداية موضوعية جادة ، لجهود متتابعة تتعاون فيها كافة الجهات مع وزارة العدل ، من أجل تحقيق نهضة تشريعية وقضائية تتفق وتاريخنا الحضارى العريق ، وإذ يشرف القضاء اليوم ، بافتتاحكم لمؤتمرهم هذا ، ايماننا منهم بأن مصر هي قاعدة انطلاقهم ، وبأن مصر هي هدفهم واملهم ، فقد اضحى حقاً لك عليهم ان يبسطوا امامك اهم ما سيعرض له المؤتمر من موضوعات :

السيد الرئيس

● تكلمون أن القضاء في كل امة ، هو أعز مقدساتها ، وهو الحصن الحصين الذي يحمى كل مواطن فيها - حاكماً كان أو محكوماً - من كل حيف يراد به في يومه وفي غده وفي مستقبله ، وإذا كان القضاء بهذا مأمناً الخائفين ، وملاذ المظلومين ، وسياج الحريات ، وحصن الحرمات ، فإن قوته تكون من غير شك قوة للمستضعفين ، وضعفه يكون ايذاناً بوهن ضمانات المتقاضين ، وإذا لم يرقم القضاء على أساس متين ، من الاستقلال والكفاية والحيدة ، وإذا لم يتحصن بالضمانات الكاملة ، التي تكفل له ، ان يطلع بمسئوليته الخطيرة ، انهار أساس الحياة الديمقراطية في البلاد ، فلا غرر أن كان العدل دوماً أساساً للملك وأساساً للحكم . ومن هنا فقد حق على كل دولة تستهدف إقامة العدل أن تعمل على دعم استقلال القضاء ، وتبسيط نظام التقاضي ، وتيسير اجراءاته ، والقضاء

على مشكلاته ، حتى تتأكد الثقة لدى المتقاضين ، وتسود الطمأنينة نفوس المواطنين .

● وقضاة مصر بإسيادة الرئيس ، وأن كان يحق لهم أن يفخروا ، بأنهم نهضوا وينهضون بأعبائهم على خير وجه ، وبأنهم قاموا ويقومون بكل ما توحى به ضمائرهم ، من الانقطاع لفرائض العدل ، والصبر على مناسكه ، متفانين في أداء رسالته ، مهما أرهقهم العمل وأضناهم الجهد ، غير متوانين عن مواصلة البذل ما وسعتهم الطاقة ، فإنهم في الوقت ذاته ، لا يرضون لأنفسهم ، ولا للناس ، تحت أى ظرف من الظروف ، أن يضحوا باعتبار العدالة في سبيل وفرة ترجى في الأحكام أو سرعة مطلوبة للفصل في المنازعات .

● ذلك أنه وفي السنوات الأخيرة ، ونتيجة لعوامل شتى ، تكاثرت المشكلات التي تعرقل حسن سير العدالة ، وتضاعفت بين أيديهم أعداد القضايا والطعون ، بما جاوز طاقتهم ، حتى أن بعض الطعون التي ترفع اليوم - إذا ظل الحال على ما هو عليه - قد لا يفصل فيها قبل عشر سنوات^(١) وليس أضر بالمعاملات بين الأفراد ولا ادعى إلى وقوع الخلل والاضطراب من أن يتراخى حكم القانون إلى مثل هذا العدد من السنين .

● وإذا كان التعدد في التشريع وقصوره ، وبنافره وغموضه ، يأتي في مقدمة أسباب عرقلة حسن سير العدالة وأكثرها عمقا وأشدّها تشعبا وتعقيدا ، فإن ما واكب ذلك من تعدد في جهات التحقيق ، وتعدد آخر في جهات القضاء ، وتعدد ثالث في إجراءات ومواعيد رفع الدعاوى والطعون ، كل ذلك مما شقى به القضاة والمتقاضون ، وعميت بسببه مسالك الحق والقانون ، غدا بدوره من أسباب تناقض الأحكام وتهديد الثقة في معنى العدل وجدوى القانون ، حتى بات مطلباً قومياً ملحا ، أن نجد طريقا عاجلا لتوحيد التشريع وتوحيد

(١) نماذج عدد الطعون المدنية فقط المراكمة أمام محكمة النقض ١١٠٠٠ طعنا

القضاء ، فيكون ذلك مدخل صدق ، لمعالجة كل المشكلات ، التي
تعترض تحقيق العدالة وهي غاية الغايات .

● واسهاما من قضاة مصر ، في تحقيق هذا المطلب القومى ، قسمت
أمانة المؤتمر نشاطه إلى خمس لجان ، تختص كل منها بدراسة أحد
موضوعاته الرئيسية : وهى التشريع ، والنظام القضائى ، وإجراءات
التقاضى ، وشئون القضاة ، وأعوان القضاء .

● فأما اللجنة الأولى ، فتختص بكل ما يتصل بالتشريع ، سواء من
حيث السياسة التشريعية وفلسفتها وأهدافها ، أو من حيث طرق ضبط
صياغة التشريعات وضمان شرعيتها ، وعدم تعددها أو تناقضها ، أو من
حيث سبل معالجة التضخم التشريعى القائم فى البلاد .

● وأما اللجنة الثانية ، فتختص بدراسة النظام القضائى ، من
حيث فاعلية هيكله الحالى ، وطرق توحيد كلمة القضاء ومعنى العدل
و ضماناته لجميع المواطنين على السواء . كما تختص بدراسة سبل
القضاء على ظاهرة المحاكم الاستثنائية ، والمحاكم الخاصة ، احتراماً
لمبدأ المساواة بين المواطنين أمام القضاء والقانون .

● وأما اللجنة الثالثة ، فتختص بمناقشة إجراءات التقاضى ، بهدف
توحيدها واختصارها ، والقضاء على كافة المعوقات التى تشوبها ، حتى
يصبح حق التقاضى سهلاً ميسوراً ، فى مقدور المواطن العادى وإدراكه ،
كما تختص ، بدراسة نظام تنفيذ الأحكام ، تأكيداً لفاعليتها ، وضماناً
لوصول الحقوق إلى أصحابها .

● وأما اللجنة الرابعة ، فقد خصصت لمناقشة شئون القضاة ،
وشروط تعيينهم وتأهيلهم وقواعد نقلهم وندبهم ، وتوفير كافة السبل الفنية
والمادية ، لتيسير أدائهم لرسالتهم على أكمل وجه .

● وأما اللجنة الخامسة ، فقد خصصت لدراسة كل ما يتعلق
بأعوان القضاء ، من الخبراء بكافة تخصصاتهم ، وسائر موظفى
المحاكم والنيابات ، و ضمانات حسن أدائهم لواجباتهم .

● ومن المأمول بإذن الله ، أن يسفر الحوار الجاد المخلص في هذه اللجان ، عن الاقتراحات والتوصيات التي تضعنا على أول طريق النهضة التشريعية والقضائية المرتقبة بما تقتضيه من انتهاء كل ما بقي من أوضاع استثنائية وصولاً إلى الشرعية الكاملة إن شاء الله .

● هذا بعض ما استهدفه المؤتمر من غايات وما يسعى لتحقيقه من آمال ، أردت أن أعرض لها في عجالة ، مؤكداً مبلغ أهميتها ، ويعد أثرها ، في إزالة ما يعترض ركب العدالة من عقبات .

● ومن العدل في هذا المقام أن أقدم الشكر خالصاً لكل من أسهم في الإعداد لهذا المؤتمر وقدم البحوث والدراسات والعون له من رجال القضاء والمحاماة ، وإساتذة القانون والمعينين بشئون العدالة . وأخص بالذكر السيد المستشار وزير العدل الذي كان لقلهم وتعاونهم أكبر الأثر في انعقاد هذا المؤتمر ونجاحه بإذن الله .

السيد الرئيس محمد حسني مبارك

كنا نود الإتيان بحالة الطوارئ ، فهي لم تمنع أحداث الشعب الأخيرة ، وانت لم تستعملها أبداً في هذه الظروف والحمد لله ، ولو استعملت المادة ٧٤ من الدستور لكان استعمالها أول استعمال صحيح دستورياً لكنك لم تستعملها ، ولم تجد مبرراً لذلك ، فتجاوب الشعب معك .. كنا نود الإتيان بحالة الطوارئ .. أما وقد مدت يداً لم يأسف فقد بقي أن قرار إنهاؤها سيظل معقوداً إليك بكلمة منك .. نأمل أن تتاح الظروف في أسرع وقت لإنهاؤها بإذن الله .

السيد الرئيس

● لقد اتى قضاة مصر على انفسهم ، ان يحملوا الامانة ، وان يرفعوا راية الحقيقة ، وان يمضوا في طريقها ، غير مباليين بما يحف بها من مكاره ، فذلك قدرهم ، وتلك مهمتهم ونبض حياتهم ، فهم في اداء رسالتهم ، لا يلتمسون إلا الحقيقة وحدها ، وهم في احكامهم لا يقولون في الناس إلا كلمة الحق وحدها ، لا تضعفهم رغبة ، ولا تخنيتهم رهبة ، لأنهم ينشدون العدل ، وهو صفة من صفات الله العظمى .

السيد الرئيس

● عذرا ان كنت قد اطلت - او اثقلت - ولكنه شرف الحديث باسم قضاة مصر ، وامانة التحدث إليكم .

واسمحوا لي ، أن ادعوكم للتفضل بافتتاح المؤتمر والتحدث بقلبيكم المفتوح دائما ، إلى قضاة مصر ، حماة العدالة على أرضها ، فالكل مشوق إلى حديثكم والاستماع إليكم .

● وفقك الله واعزبك الحق والعدل، وحقق لك ما تصبو إليه نفسك من عزة لمصر ولأبناء مصر

● والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

كلمة

المستطام أحمد مكسي

التي ألقاها في البسطة القمامية

باسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة أعضاء المؤتمر :

بارك الله في جمعكم هذا ترسون دعائم العدل فتقيمون
حجة الله علي خلقه : « وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي
الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ
وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ »
كان مما استأثر به الحق سبحانه من العلم ، أن من بين أبناء
آدم من سيذهب ليقوم للعدالة صرحا ، ويعصم الدماء أن تسفك
ويطهر الأرض ممن يفسد فيها فانتم حينما ترسون دعائم
الحق والعدل وتنهون عن الفساد وسفك الدماء حجة
الله على الملائكة ، وسبب سجودهم لآدم ، ليس العدل أساس
الحكم فحسب ، بل هو مبرز خلق آدم وبنيه ، وسبب نزول
الكتاب ، وإرسال الأنبياء « لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا
مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ » .

ميزانكم وكتابكم قد نزلنا من السماء ليقوم الناس بالقسط وطريقكم قد
سار فيه الأنبياء وكل الأنبياء بغير تخلف قولوا القضاء يقول ابن
القيم : « إن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس

بالقسط وهو العدل - الذى قامت به الارض والسموات ، فإذا ظهرت
امارات العدل واسفر وجهه بأى طريق كان فثم شرع الله ودينه ، بل يقول
الله فى محكم آياته : « يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ ، فَاحْكُمْ
بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ »

أيها الأخوة :

لحظات وتطوى هذه الصفحة من اعمال المؤتمر الذى شاركتم فيها
باليحث والراى - والرد والتعقيب وعشتموها بكل مشاعركم تناجيتم
حيناً ، وعلت أصواتكم أحياناً ، وأنفقتم كثيراً واختلقتم قليلاً ، ولكن لم
يفسد الاختلاف ما جمعنا من مودة وما أجمعنا عليه من نبل القصد
وشرف الرسالة .

أيها الأخوة :

أذن لهذه الصفحة ان تطوى بعد أن كشفت عن قلوبكم إلى العدل
وظلمتكم إليه ، وإيمانكم بانه الأمل والرجاء ، والنور والضياء
والحرية والنصفة والاستقرار والأمن ، والكرامة والعزة ، والقوة
والمنعة والسعة والرخاء .

أذن لهذه الصفحة ان تطوى ، بعد أن خففنا براءة الحق والعدل ،
ومرح إلينا انصاره ، فآزددنا يقينا أن العدالة رسالة تؤدى وليست طلباً
يلتمس ، وستباعد أجسامنا ، ولكن ستبقى قلوبنا اشد قرباً وأقوى
اتصالاً ، تحرس توصيات مؤتمرنا ، حتى تاتى أكلها ، فتشرق ارض
مصر بنور ربها ، تروى ظمأ شعبها إلى العدل والحرية ، فقد أمضنا
الشعور بالخجل من أن بلادنا لم تأخذ مكانها بين دول العالم المتقدم ،

وأننا ونحن من طليعة متففيها نبدد ثرائنا عظيما خلفه لنا رواد الحق
والعدل والحرية

أيها الأخوة .

يعلم الله أن هيئة المؤتمر وإجانه ، لم تدخر وسعا ليكون مؤتمركم هذا
جديرا بكم ، وأسرفت على نفسها حتى اشغقت عليهم من وطأة
ماتحملوا ، فإن انتقص من جلال جهدهم شيء فمرده قصور جهدي
وعذري إليكم أن الكمال لله وحده ، وأننا أردناها بداية نستكشف بها
الطريق إلى العدالة فيأبى الله إلا أن نقطع منه شوطا يفوق كل توقع ،
وأن تثمر جهودكم حصادا لم نحلم به وأن تتعلق بنا قلوب كثيرة تولينا من
الثقة ما نسأل الله أن نكون أهلا لها ..

أيها الأخوة .

اسمحوا لي وقد شارف اجتماعنا على النهاية أن أقدم لكم أضي
وزميلي المقرر العام يعلن عليكم حصاد مؤتمركم هذا لعلمكم تجدون
فيه تعبيراً صحيحاً عما إعتل في قلوبكم . واجمع عليه فتركتم
ودستورا لأعمالكم وأن نواصل معا السير على هذا الطريق مهما
واجهنا من صعاب ، فأيا ما كانت كلفة إقامة العدل بين الناس فإن
الظلم الفدح ثمننا ، ومهما كانت مشقة الجهد الذي بذلتموه فإن
السكوت عن مشكلات العدالة أثقل وزرا والله غالب على أمره ولكن
أكثر الناس لا يعلمون .. والحمد لله رب العالمين ..



كلمة
المستشار محمد همام الدين الغرياني
التي قدم بها توصيات المؤتمر
في الجلسة الختامية

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

وأصل واسلم على أفضل الخلق وقوتهم في إخلاص العمل
لوجه الله .

وبعد .. قضية مصر :

هذا يوم من أيامكم ، صدقتم الوعد ، وقدمتم الجهد ،
ودعوتكم إلى مؤتمركم هذا ، فرحبت به مصر واحتفلت به
احتفالاً عظيماً ، ولبي النداء صفوة من رجال القانون والفكر في
هذا البلد الطيب .

واتسعت قاعات المؤتمر لتشعب الاجتهاد ، وخلاف الفكر بين إخوة
متحابين ساعين لخير هذا البلد مخلصين لنبيها هدفهم السعي لآتاحة
العدل لكل من يطلبه ، قريباً ناجزاً ، ولبت الطمأنينة في نفوس الكافة إلى
قضاء مصري شامخ يسمو على الخوف ويتنزه عن الغرض ، فتقاربت
الآراء ، واتفقت الكلمة وبارك الله الجهد المخلص .

وكانني بمصر الآن ترهف لكم السمع .. فلعلنا استمعت هذه
الأم الرؤوم إلى أنات الحيارى من ابنائها وهم يبحثون عن
الحقوق الضائعة والحريات السليبة ويلتمسون العدل يتكاثروا
أو يضعون في غابات من التشريعات والإجراءات ، والهيئات .
كانت مصر أيها السادة طوال مؤتمركم تدعو لكم بالتوفيق

وهي وجلة من أن يؤول جمعكم هذا إلى ما آلت إليه جموع من قبلكم .. إنفضوا فلا تسمع لهم ذكراً . لا يامصر .. أن لك أن تسمعي من بنيك ما يثلج صدرك ويهدئ من روعك ، فإن في مصر قضاة .

ويشرفني ويرفع من قدرني أن أعلن إنما مصر ولابنائها الكرام حصاد مؤتمرهم هذا من توصيات تمثل خطوطاً واضحة لسياسة قضائية قومية ، ندعو كل مخلص في كل موقع إلى أن يعمل على وضعها موضع التنفيذ ، ونحمل كل هيئة شاركت في هذا العمل العظيم ، مسئولية إنجاز ما اتفقت عليه الكلمة في قاعات المؤتمر ، ونعاهد مصر على أن يسهر قضاتها على تحقيق ما توأصيتم به من خير .

ولئن كان المولى عز وجل قد أسبغ على نعمة ثلاثة هذه التوصيات فليست بصاحبها ، فهي حصاد مؤتمرهم هذا ، دنت قطوفها فجنيتها لقد تلقى هذا المؤتمر العديد من البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وأوراق العمل والمقترحات ، قدمها أساتذة كرام ، واستمع في جلساته العامة إلى كلمات من رجال حفرت أسماؤهم في التاريخ المعاصر لهذه الأمة ، مفكرين وعلماء وفقهاء وقضاة ، ودارت في تلك الجلسات وفي اللجان ، مناقشات جادة مخلصة مثمرة وقد كان من نتيجة هذا كله أن أصدرت كل من اللجان الخمس التوصيات التي خلصت لأعضائها من مناقشة الموضوعات المطروحة عليها .

وقد جمعت من هذه التوصيات ومما دار بالجلسات العامة خلاصتها ، ثم عرضتها على لجنة الصياغة فدارستها ، وأذنت لي أن أتلوها على حضراتكم بالصيغة التي أقرتها .

والآن استأذنكم في أن أتلو باسمكم على سمع مصر الإعلان الصادر عن المؤتمر متضمناً ما انتهى إليه من توصيات .

اعلان بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر العدالة الأول

● قضاة مصر ورجال القانون وسائر المعنيين بشئون العدالة ، المشاركون في « مؤتمر العدالة الأول » ، وهم يختتمون اعمال مؤتمرهم ، الذي انعقد بمبادرة من نادى قضاة مصر ، والذي بدأ اجتماعاته في الحادى عشر من شعبان عام ١٤٠٦ الموافق العشرين من شهر ابريل عام ١٩٨٦ واختتمها بمقره بالقاهرة في الخامس عشر من شهر شعبان عام ١٤٠٦ هجرية الموافق الرابع والعشرين من شهر ابريل عام ١٩٨٦ .

● وهم يسترجعون ما اكده دستور مصر من ان سيادة القانون هي اساس الحكم في الدولة ، وان استقلال القضاء وحصانته ضمانان اساسيان لحماية الحقوق والحريات ، وان التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

● وهم يسجلون بكل الاعزاز ما اعلنه رئيس الجمهورية في افتتاح المؤتمر من حرصه على تأمين حق كل مواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعى حتى في ادى الظروف وخلال الاحداث الطارئة تمسكا منه بحريات المواطنين وتعزiza للثقتهم في مبادئ الحكم ، وما وعد به الرئيس من انه سيبذل كل ما يستطيع من جهد في حدود صلاحياته الدستورية لوضع الحلول التي يتوصل إليها المؤتمر موضع التنفيذ ، ويعتبرون خطاب الرئيس وثيقة اساسية من وثائق المؤتمر .

● وقد تدارسوا ما اعلنته الجمعية العمومية لنادي قضاء مصر في دوراتها المتعاقبة ، واكدته كل هيئة معنية بشئون العدالة وحقوق الأنسان ، من ضرورة إنهاء العمل بكل التشريعات والمحاكم الاستثنائية ، وإعادة اختصاصات القضاء الطبيعي إليه كاملة ، بحيث لا تمس حريات المواطنين إلا وفقاً لاحكام القانون العام وحده وبحكم صادر من القضاء الطبيعي وحده وبالإجراءات المتبعة أمامه وحدها .

● وإذ استلهموا فيما صدر عنهم من توصيات ضمير امتهم وعبروا عن وجدانها ، وما جاش في صدرها من آمال .

يعلنون

اولاً : أن إقامة العدل بين الناس هي رسالة الحاكم وهي الامانة الملقاة على عاتقه ، وأنه لا سبيل إلى إقامة العدل بغير سيادة القانون ، وأن سيادة القانون لا تتحقق بمجرد خضوع الافراد لنصوصه أو الزامهم جبراً بالتقيد بأحكامه ، فذلك امر قد يكفله الحاكم بسطوته ، ولكن سيادة القانون تعنى في المقام الأول ، أن ينبع القانون من ضمير الأمة ويعبر عن ارادتها تعبيراً صحيحاً صادقاً فتخضع السلطة لاحكامه ويكون هو الأساس التوحيد لشرعيتها ومشروعية أعمالها .

ثانياً : أن القانون هو سبيل المواطنين إلى تقرير وتنظيم حقوقهم وحمايتهم ، وهو إن لم يستلهم آمال الأمة ، ويمثل خلاصة حكمتها ، ويحرص على مقاصدها ، غدا مجرد أوامر ونواه تفرضها السلطة ، وأن القوة الحقيقية للقانون إنما تستمد من اقتناع الناس بأنه جاء معبراً عن معتقداتهم وآمالهم . وأنه متى عبر المواطنون عن أمر والحوافيه ، غدا مطلباً جماهيرياً لا يسوغ للمشرع أن يغفل عنه أو أن يتوانى عن

الاستجابة له ، وإذ كان الدستور قد عُبر في ملأته الثانية عن الحاج
الجماهير على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية فقد بات واجبا على
الدولة ان تسرع الخطو من اجل وضع هذا النص موضع التنفيذ .

ثالثا : ان الالتجاء إلى التشريعات الاستثنائية إذا استطلت امره
خليق بان يفسد طبائع النفس وان يهز الثقة في القانون والنظام ،
ويحمل السلطة في الوقت ذاته على استمراء اللجوء إلى هذا السبيل والمضي
فيه . ذلك ان الاصل في القانون ان يحفظ على النفس كرامتهم وعزتهم ،
لأن هو انحراف عن تحقيق هذا الهدف غدا عقبة تحول بين المواطن
واحساسه بحقوقه واعتزازه بحريته وكرامته وانتمائه لوطنه .

رابعا : أن القضاء هو اعر مقدسات الأمة واسماها ، وهو سابق في نشأته
على الدولة ذاتها ، وأنه بغير قضاء لا يعرف الخوف ويسمو على القوى
المتصارعة ، تتعزى حقوق المواطنين من الحمالية وتصبح نصوس
القانون مجرد شعارات جوفاء وينهار اساس الحياة الديمقراطية اعتبارا
بان العدل اساس الملك واساس الحكم .

خامسا : وترتبطا على ما تقدم كان لزاما على الدولة ان تعمل على دعم
استقلال القضاء ، وتبسيط نظم التقاضي ، وتيسير اجراءاته ، والقضاء
على مشكلاته ، رفعا للمعاناة عن الناس وتمكيناً لهم من عملية حرياتهم
وصيانة حقوقهم بما يقتضيه ذلك من توحيد طرق التقاضي ، وإزالة
العقبات والمعوقات التي يواجهها المواطن عندما يلجأ للقضاء مطالبا
بحقه ، ووضع الحلول الجذرية الشاملة التي تعالج مشكلة بطء التقاضي
من كافة ابعادها .

وفيما يلي يعلن المؤتمر التوصيات التي انتهت إليها تحقيقاً لما
تقدم :

القسم الأول في مجال التشريع

أولاً : اعمالا لما تنص عليه المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع يوصى المؤتمر باتخاذ الخطوات الآتية :

١ - اصدار مشروعات القوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية ومراجعة سائر التشريعات المتفق في احكامها مع مبادئ الشريعة .
٢ - أن يواكب اصدار تلك التشريعات وتنفيذها تهيئة المناخ العام الملائم في مجالات التعليم والتربية والإعلام والثقافة والتكافل الاجتماعي وغيرها من المجالات .

٣ - أن تولى كليات الحقوق بالجامعات ومركز الدراسات القضائية - دراسة الشريعة الإسلامية العناية اللازمة بالقدر الذي يتناسب مع دورها بوصفها المصدر الرئيسي للتشريع .

ثانياً : لما كان من أبرز مشكلات المجتمع تضخم التشريعات وكثرة تعديلاتها وصعوبة الإحاطة بها فإن المؤتمر يوصى بما يأتي :

١ - إنشاء هيئة قوية عليا للتشريع ، تلحق برئاسة مجلس الوزراء^(١) ويرأسها وزير العدل على أن تتبعها لجان نوعية في كل وزارة ، ويسند إلى هذه الهيئة حصر القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية وبحث مدى مطابقتها لأحكام الدستور واقتراح تبسيطها وإزالة التعارض بينها وإدماج المتشابه منها ، وتقوى فهرسة وتبويب التشريعات ونشرها في مجموعات دورية وأخرى نوعية ، كما تختص بمراجعة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية كافة ، على أن تزود هذه الهيئة

(١) يجدر أن تضم الهيئة إلى جانب رجال القانون والقضاء والمحاماة والجامعات علماء من الأزهر الشريف لإعانة إنساق القانون مع أحكام الشريعة ، وعلماء في اللغة العربية فضلاً عن ضبط العبارة وترجمين لترجمة التشريعات المقررة .

بالكفايات القانونية المتخصصة ويكون لها الاستعانة بذوى الخبرة من غير اعضائها .

٢ - **الغصد فى استخدام التشريع كوسيلة لعلاج المشكلات التى تجابه المجتمع بحيث يقتصر التدخل التشريعى على الحالات التى لا سبيل إلى علاجها إلا به .**

٣ - **العملية بدراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية واعداد مذكرة ايضاحية وافية لكل منها تبين مراحل دراستها وتوضح احكامها وتشير إلى جميع التشريعات المرتبطة بها وتنشر مع نصوصها .**

٤ - **المبادرة باصدار اللوائح التنفيذية لكل قانون جديد حتى يواكب سريانها العمل بذلك القانون .**

ثالثا : تيسيراً للاحاطة بالقوانين والعلم بها يوصى المؤتمر بما يأتى :
١ - **أن يعمل بالقوانين واللوائح ، بعد شهر على الأقل من اليوم التالى لتاريخ نشرها ، إلا فى حالات الضرورة التى تقتضى غير ذلك^(١) .**

٢ - **أن يقتصر اصدار الجريدة الرسمية على اعداد ذات ارقام مسلسلة ، دون اصدار ملاحق لها او اعداد ذات ارقام مكررة .**

٣ - **أن ينتظم صدور النشرة التشريعية شهرياً ، شاملة لجميع التشريعات واللوائح والقرارات التنظيمية .**

٤ - **أن تنشأ أماكن كافية فى انحاء الجمهورية لبيع الجريدة الرسمية والنشرة التشريعية وسائر المجموعات النوعية للقوانين واللوائح .**

رابعا : وجوب الاسراع باصدار القانون التجارى والقانون البحرى ليحلا محل التقنينين القائمين الصادرين فى القرن الماضى واللذين لا يسايران العصر ، وما جد فيه من تطورات فى مجالات العمل التجارى والبحرية .

(١) توجب المادة ١٨٨ من الدستور نشر القوانين فى الجريدة الرسمية خلال اسبوعين من يوم إصدارها مع العمل بها بعد شهر من اليوم التالى لنشرها ، إلا إذا حدثت لذلك ميعاد آخر ، وكثيراً ما تنص القوانين على العمل بها من تاريخ نشرها ولا توزع الجريدة إلا فى تاريخ لاحق للتاريخ المعطى لها .

القسم الثاني

في مجال تيسير اجراءات التقاضي المدنية

يوصي المؤتمر بما يلي :

لولا : توحيد الاجراءات والمواعيد في كافة صور التقاضي : اذ من غير المقبول أن تتغير وسيلة أو ميعاد رفع الدعوى أو الطعن أو اتخاذ الاجراء لجبرد اختلاف نوع النزاع وهو ما يقتضي ادماج أحكام لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وقواعد الحجز الاداري في قانون المرافعات واعادة النظر في كافة القواعد الاجرائية في القوانين الخاصة لتتفق مع القواعد العامة^(١)

ثانياً : إنشاء النيابة المدنية امام كافة المحاكم وكافة الدرجات : للفصل بين مرحلة تحضير الدعوى^(٢) - وهي المرحلة التي يعاني المواطنون والقضاة من طول اجراءاتها وثغرات الماطلة فيها - وبين مرحلة الحكم .. فتتولى النيابة المدنية تحضير الدعوى : بالاشراف على صحة إعلان الخصوم وتتلقى مذكراتهم ومستنداتهم وتمكنهم من تبادل الاطلاع عليها الى غير ذلك مما يقتضيه استيفاء تحضير الدعوى مستفيدة في ذلك بالمرونة والسرعة التي توفرها لها امكانياتها ، ثم إحالة الدعوى الى المحكمة في جلسة تُعزّلُ بها الخصوم لتتم المرافعة في الدعوى ثم الحكم فيها فور إحالتها .

ويمكن الاستفادة من النيابة المدنية بأن تسند اليها بعض الانزعة

(١) ومن ذلك ما تتضمنه قوانين الضرائب ونزع الملكية وإيجار الاسكن والرسوم بانواعها من احكام مغايرة للقواعد العامة في رفع الدعوى والطعون والمواعيد ... مما يشيع الاضطراب لدى المواطنين .

(٢) كان قانون المرافعات السابق ، يسند تحضير الدعوى الى أحد القضاة مما كان يقيد التحضير بتنظيم الجلسات واجالها البعيدة قاله سنة ١٩٦٢ .

المبسطة كالشأن في دعاوى اثبات الحالة التي تقتضي بطبيعتها من السرعة مالا يسعف به نظام القضاء المستعجل في صورته الحالية . كما يمكن أن يسند إليها اختصاص مجالس الصلح المنصوص عليها في المادة ٦٤ من قانون المرافعات .

ثالثاً : العمل على فاعلية إجراءات التنفيذ ، وهو ما يقتضي :

- ١ - الحرص على حسن تنفيذ نظام قاضي التنفيذ - ^(١) الذي استحدثه قانون المرافعات الحالي - ويجب في هذا الصدد النظر الى قاضي التنفيذ بحسبانه محكمة يتولاها قاض أو أكثر في كل محكمة جزئية يتفرغ طوال أيام الاسبوع ، للاشراف السابق على إجراءات التنفيذ ومتابعتهما والفصل في كافة ما يتعلق بها من عقبات أو منازعات ، ويكون نه أن يستعين في ذلك كله بالنيابة المدنية والشرطة .
- ب - إعادة النظر في وسائل مجابهة المدين المعامل لضمان التنفيذ وهو ما يمكن الوصول اليه عن طريق واحد أو أكثر من الحلول الآتية :
 - (١) الأخذ بما يتجه اليه جانب من الفقه الإسلامي من جواز حبس المدين القادر المعامل حتى الوفاء .
 - (٢) إلزام المدين فور إعلانه بالحكم التقدم الى قاضي التنفيذ ببيان عن عناصر ذمته المالية بحيث يعتبر اخفاؤه شيئاً منها جريمة جنائية .
 - (٣) فرض الحراسة القضائية على أموال المدين حتى تمام الوفاء .
 - (٤) تقرير الغرامة القطعية عند التخلف عن التنفيذ العيني بديلة أو بالإضافة للغرامة التهديدية .

(١) أدى عدم توافر العدد الكافي من القضاة الى عدم تنفيذ نظام قاضي التنفيذ على الوجه المبين بالقانون . ففي الغالب أسندت منازعات التنفيذ المستعجلة للقاضي الأمور المستعجلة والأوامر المؤقتة الى آخر وتختلف الإشراف القضائي الفعلي على التنفيذ في كل محكمة جزئية حسبما توضحه النظم .

ج - ضبط إجراءات اشكالات التنفيذ حتى لا تستغل في تعطيل
استنبد ومن ذلك :

(١) تقرير كفالة تدفع عند رفع الاشكال وتصادر عند الحكم
برفضه .

(٢) زوال الاثر الواقف المترتب على رفع الاشكال عند القضاء
بتقريم المستشكل أو بوقف الاشكال لعدم تنفيذه قرار
المحكمة .

(٣) جواز الفصل في الاشكال عند حضور الخصوم ، ولو لم يكن
قد تم إعلانهم بصحيفة الاشكال ، أو إذا رأت المحكمة أن من
لم يتم إعلانهم ليسوا خصوصاً حقيقيين .

(٤) زوال الاثر الواقف لرفع الاشكال اذا لم يختصم فيه جميع
أطراف السند التنفيذي .

د - توسيع نطاق تطبيق المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لتشمل
العاملين بالقطاع العام والمكلفين بخدمة عامة وذوي الصفة
النيابية .

رابعاً : إعادة النظر في اختصاص المحاكم الجزئية : حتى يعود التوازن
بينها وبين المحاكم الابتدائية وتخفيفاً من العبء المتزايد على هذه
المحاكم ، ومن ثم محكم الاستئناف ، وبالتالي محكمة النقض ، ومن
ذلك :

أ - رفع النصاب الابتدائي للمحكمة الجزئية الى ٥٠٠٠ جنيه
وتصلها الانتهائي الى ١٠٠٠٠ جنيه^(١) .

ب - العودة الى اختصاصها بدعوى الأجور والمرتبات^(٢) .

ج - اختصاصها بدعوى الطعن في قرارات لجان تقدير الأجرة .

(١) النصاب الانتهائي الجزئي المقرر منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن هو ٥٠٠ جنيه (١) أما
نصابها الابتدائي فقد رفع في عام ١٩٨٠ الى ٥٠٠ جنيه فقط .

(٢) يفيد ذلك في سرعة حسم هذه المنازعات وتخفيف العبء عن محكمة النقض فيما
لا تفر فيه منازعات قانونية ذات قيمة .

خامساً : ضبط احكام الاوامر على غرائض : بحسبانها استثناء على مبدأ المواجهة الذي يقوم عليه نظام التقاضي ، وذلك بقصرها على الحالات التي ينص عليها القانون حتى لا تتخذ - في غيبة دفاع الخصم - وسيلة للعدوان على حقه او تعطيل تنفيذ الاحكام القابلة للتنفيذ .

سادساً : إعادة النظر في القواعد التي تحكم الطعن امام محكمة النقض : تخفيفاً من العبء الثقيل الباهظ الملقى عليها ، وذلك بالآتي :
(١) تحديد نصاب للطعن بالنقض لا يقل عن عشرة آلاف جنيه .

(٢) رفع الكفالة المقررة عند رفع الطعن الى ٥٠٠ جنيه بما يؤدي الغرض من تقريرها^(١) .

(٣) التوسع في نظام تخصص الدوائر .

(٤) النص على أن يترتب على الطعن بالنقض وقف تنفيذ احكام ثبوت النسب والطلاق .

(٥) وجوب تصدى المحكمة للموضوع عند الطعن للمرة الثانية أياً كان سبب الطعن مادام الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى .

(٦) العمل على تجميع الطعون التي ترفع عن الحكم الواحد لتعرض سوياً على نيابة النقض المدنية ثم على المحكمة .

(٧) تتولى نيابة النقض فحص الطعون المتركمة لاستخراج ما ترى أن ماله عدم القبول وتعرضها بمذكرة مختصرة على غرفة المشورة غير مقيدة في ذلك بترتيب ورودها^(٢) .

(١) كان مقدار الكفالة عند انشاء المحكمة في عام ١٩٢١ خمسة وعشرين جنيهاً تعادل قيمتها آنذاك ٢٥ جنيهاً من الذهب .

(٢) يقترح البعض النظر في وضع نظام لتوزيع هذه الطعون المتركمة فوراً على المستشارين بمختلف درجاتهم بعد إصدار قرار عام يندبهم لنيابة النقض - لكي تودع في كل منها مذكرة مبدئية بالرأي طبقاً لنموذج تعدده نيابة النقض وذلك على قرار نظام توزيع دوائر التحكيم والكسب غير المشروع . فبمقت ذلك إنجاز هذه المذكرات جميعها في شهرين على الأكثر .

(أ) ضبط القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض على نحو يكفل الصلاحية .

سابعاً : تبسيط الاجراءات بالقضاء على الثغرات التي تعين على الالتواء بالاجراءات أو تعوق سير العدالة دون اخلال بالضمانات الأساسية للتقاضي ومن ذلك :

١ - جعل الجزاء على عدم ايداع المدعى مستنداته عند رفع الدعوى وجوبياً .

ب - تيسير اجراءات الاعلان وضبطها وذلك بالاتي :

(١) وجوب تحقق المحضر من شخصية من يسلمه صورة الورقة المعلنة .

(٢) الاستجابة لرغبة افراد القوات المسلحة بأن يكون إعلانهم في غير حالة الحرب بالطريق العادي^(١) .

(٣) جواز إعلان الشخص في مكان عمله متى تم الإعلان لشخصه .

(٤) النص على اعتبار إعلان المقيم في الخارج قد تم من تاريخ تسليم الصورة الى النيابة مادام الإعلان لا يجرى منه ميعاد في حق المعلن إليه .

ج - الاستغناء عن إعلان الخصوم بما يتم من اجراءات اثناء نظر الدعوى كالاعلان بإعادة الدعوى للمرافعة ويحكم الاثبات أو بمذكرة شواهد التزوير أو بإيداع تقرير القيد .

د - إعادة النظر في نظام رد القضية ، برفع قيمة الكفالة والغرامة المقررتين في هذا السبيل ، مع جعل النظر في طلبات الرد لداخلة من دوائر محكمة الاستئناف .

(١) يكتفي القانون حالياً بتسليم صورة الإعلان الى الإدارة القضائية بالقوات المسلحة دون اشتراط تسليمه الى المعلن اليه في حين إنه وفقاً للاجراءات العادية للإعلان لا يعتبر الإعلان تاماً إلا بتسليمه لشخص المعلن إليه أو في موطنه أو جهة الإدارة مع إخطاره مما يوفر ضمانات لا تتوافر للأفراد القوات المسلحة .

هـ - وضع قواعد خاصة بالقضاء المستعجل بحيث يمتنع على الخصم طلب التأجيل أكثر من مرة لنفس السبب وتحديد حد أقصى للتأجيل بأسبوعين .

و - الحرص على المرافعة الشفوية في الجلسات .

ز - ضبط ايداع المستندات والمذكرات بحيث لا تقبل إلا بعد تقديم ما يفيد تسليم الخصم لصورها أو إعلانه بها ، وعلى نحو يمكن صاحبها من الحصول على ما يفيد تقديمها .

ثامناً : تخويل القاضي دوراً أكثر ايجابية في تسيير الدعوى - وذلك بالآتي :

(١) استحداث جريمة إهانة العدالة التي تخوله توقيع العقوبة على الخصم الذي يثبت التواؤم بالاجراءات ، أو المماطلة في الدعوى ، أو محاولة تضليل المحكمة^(١) .

(٢) زيادة قيمة الغرامات والكتالات المنصوص عليها في القانون بما يتفق وقيمة النقد .

(٣) تخويل المحكمة القضاء بالتعويض للخصم الذي أضير من المماطلة في اجراءات التقاضي .

(٤) تخويل المحكمة رفع قيمة ما تقضى به بنسبة انخفاض قيمة النقد وقت الحكم ، عنه وقت رفع الدعوى .

(١) يكلف القانون حالياً بنصوص متفرقة بتفريم من يلتوي بإجراءات الإعلان أو يمتنع عن تنفيذ قرارات المحكمة والتوصية المعروضة تمكن القاضي من تحقيق جدية الإجراءات التقاضي بصفة عامة .

القسم الثالث

في مجال تيسير إجراءات التقاضي الجنائية

يوصي المؤتمر بما يلي :

أولاً : الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق : توفيراً لمزيد من الضمانات . وإذا رُؤي التدرج في تقرير هذا الفصل ، يكون البدء بالفصل في صدد الجرائم المضرّة بأمن الحكومة من جهة الخارج ومن جهة الداخل بالنظر الى خطورتها .

ثانياً : القضاء على الازدواج القائم بين جهة القضاء العادي وغيرها في شأن التحقيق والمحاكمة^(١) وذلك لتلافي التضارب في القرارات والأحكام . وتوحيد القواعد المنظمة للتحقيق والمحاكمة بالنسبة لجميع الجرائم والأشخاص بما يكفل المساواة للكافة أمام القضاء والقانون .

ثالثاً : إلغاء تعليق حق النيابة العامة في تحريك ورفع الدعوى الجنائية على تقديم طلب من جهة أخرى^(٢) .

(١) نالت المناقشات بلجان المؤتمر بضرورة الاستجابة لما خلصت إليه المجالس القومية المتخصصة من إدماج النيابة الإدارية في النيابة العامة ، خاصة وأن مجموع الأعمال التي يقوم بها خُمسُها عضو حالياً بالنيابة الإدارية أقل من إيرادات نيابة عامة جزئية واحدة يقوم به خمسة أعضاء فضلاً عن ضياع الصلح العام بسبب تعدد التحقيق في الجهتين . كما نالت المناقشات باستناد عمل إدارة قضايا الحكومة الى الإدارات القانونية القلقة في الوزارات لمعارضة بشكل أسرع والفشل في تحقيق المصلحة العامة وعدم تموين الفصل في الدعوى بمجة عدم ورود المعلومات أو الملف .. الخ .. (٢) على أن يُعَيَّن جميع أعضاء الإدارتين في القضاء والنيابة العامة لمعالجة النقص الشديد فيهما .

(٢) مثل الجرائم الاقتصادية والفيقذ المنصوص عليه في المادة ١٦ من قانون العيب .

رابعاً : النص على انقضاء الدعوى الجنائية بتنازل المجنى عليه أو وريثه في المخالفات وبعض الجنح مثل الضرب والإصابة الخطأ والتبديد والاتلاف .

خامساً : تعديل نظام الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي بحيث يصدر أمر الحبس - في كل الحالات - مقروناً بمدة محددة إعمالاً للفقرة الأخيرة من المادة ٤١ من الدستور^(٢) .

والغاء النصوص التي تخول النيابة العامة عند التحقيق في بعض الجرائم سلطات تجاوز سلطاتها المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية^(٣) .

سادساً : التوسع في الأوامر الجنائية برفع الحد الأقصى للغرامة التي يجوز توقيعها من القاضي أو النيابة العامة ، مع تخويل وكيل النيابة حق إصدارها^(٤) .

سابعاً : العودة إلى نظام غرفة الاتهام في الجنابات ، مع تخويلها سلطة تجنيح بعض الجنابات قليلة الأهمية .

ثامناً : الأخذ بنظام الصلح في الدعوى الجنائية في الجرائم التي تتفق طبيعتها مع ذلك .

تاسعاً : قصر الطعن بالمعارضة على الاحكام الغيابية الصادرة بغير عقوبة الغرامة .

عاشراً : إلغاء القيود الواردة على الحق في رفع الدعوى الجنائية - ولو بالطريق المباشر - ضد الموظفين العموميين ومن في حكمهم

(٢) تلافياً للحبس المطلق المخالف لنص المادة ٤١ من الدستور .

(٣) النصوص المطلوب إلغاؤها وردت في قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وفي القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محكم أمن الدولة .

(٤) في الوضع الراهن يشترط القانون ان يكون مصدر الأمر وكيلاً للنيابة من الفئة الممتازة .

حادى عشر . تقرير حق المدعى المدني في الادعاء المباشر امام محكمة الجنائيات في جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ومن بينها الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٢٦ و ٢٨٢ من قانون العقوبات^(٥) .

ثاني عشر . إلزام المدعى بالحق المدني بإيداع كفالة عند الادعاء المباشر ، يحكم بمصادرتها إذا خسر دعواه^(٦) .

ثالث عشر : رفع قيمة الغرامة والكفالة التي ينص عليها قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بما يتلأم مع الغرض من تقريرها .

رابع عشر : قصر إعادة الإجراءات بالنسبة للأحكام الغيابية الصادرة في الجنائيات بعقوبة الحبس مع إيقاف التنفيذ والغرامة على الحالات التي يطلب فيها المحكوم عليه ذلك .

خامس عشر : تخويل محكمة النقض سلطة الفصل في موضوع الدعوى متى نقضت الحكم - ولو كان ذلك لأول مرة - إذا رأت أن الدعوى صالحة للفصل فيها .

سادس عشر : تقرير حق المحكوم عليه بالإعدام في الطعن بالنقض في هذا الحكم ، وإيجاب عرض هذا الحكم على محكمة النقض أياً كانت المحكمة التي أصدرته^(٧) .

(٥) المادة ١٢٦ تعاقب على تعذيب متهم لحمله على الاعتراف ، والمادة ٢٨٢ تعاقب على القبض بدون وجه حق المصحوب بالتهديد بقتله ، أو بالتعذيبات البدنية .

(٦) للحد من الدعاوى الكيدية .

(٧) ويتفق ذلك مع مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون ، ومع وضع محكمة النقض على قمة القضاء الطبيعي ، ومع وتليفتها الأصلية في توحيد تطبيق القانون

سابع عشر: إلحاق مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية بوزارة العدل^(٨).

ثامن عشر: تنظيم إجراء منع المواطنين من السفر خارج البلاد بقانون، بما يحقق حكم المادة ٤١ من الدستور، ويوفر الضمانات المقررة فيها^(٩).

تاسع عشر: النص في القانون على حظر تسليم المواطن المصري الى دولة اجنبية إعمالاً لحكم المادة (٥١) من الدستور^(١٠).

عشرون: تنظيم إجراء المنع من التصرف في الاموال وادارتها، بحيث يشمل كافة الجرائم التي ينجم عنها تضخم في الثروة بطريق غير مشروع، وعلى ألا يتخذ هذا الإجراء إلا بحكم قضائي وفقاً للمادة ٣٤ من الدستور^(١١).

(٨) وفي ذلك ما يوفر لهذا الجهاز ما ينبغي له من حيدة.

(٩) ويصدر الأمر بالمنع من السفر في الوضع الراهن - حتى في القضايا الجنائية - بقرار إداري يصدر من مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية، استناداً إلى قرار وزير الداخلية رقم ١٩٦٩/٨١٣ المعدل بقراره رقم ١٩٨١/٢١٣٠، وما ينشر عن إصدار النائب العام أمراً بالمنع، هو في حقيقته أمر صادر من مدير تلك المصلحة بناء على طلب من النائب العام.

وطبقاً لأحكام الدستور لا يجوز تنظيم هذا الإجراء المقيّد للحرية والمنع من التنقل إلا بقانون، وليس بادة تشريعية أدنى، كما لا يجوز أن يصدر الأمر به إلا من القاضي المختص أو النيابة العامة.

(١٠) وهذا ما يتفق كذلك مع العرف الدولي والمبادئ الدستورية المستقرة في الدول كافة.

(١١) فهذا الإجراء هو بعبئته الحراسة التي حظها الدستور بغير حكم قضائي، وكلاهما إجراء تحفظي.

القسم الرابع

في مجال نظام القضاء

ان مؤتمر العدالة :

استناداً الى ما نصت عليه المادة ٦٨ من الدستور من ان « لكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعي » .

وتقديراً لاستناد هذا الحق الى مبدأ المساواة بين المواطنين لدى القانون الذي قرره المادة ٤٠ من الدستور ، وهو ما يتفرع عنه بالضرورة المساواة بين المواطنين امام القضاء .

يرى ان كل قانون يحرم مواطناً او مجموعة من المواطنين من الحق في اللجوء الى قاضيه الطبيعي ، وذلك بإنشاء قضاء استثنائي يحل بالنسبة لهم محل القضاء الطبيعي ، هو بالضرورة قانون غير دستوري .

ويوصي ببناء على ذلك ، بمراجعة هذه القوانين تفلجياً لنصوص الدستور ، وترسيخاً للحقوق والمبادئ الاساسية التي تنبع من طبيعة النظام الديمقراطي ، والاصول الحضارية للمجتمع المصري .

ولما كان القضاء الطبيعي ، لا يتصور تعدده إزاء دعوى معينة ، فان المؤتمر يوصي : بتوحيد جهات القضاء ، وفق سياسة تشريعية سليمة ، باعتباره النتيجة الحتمية التي يفرضها مبدأ « القضاء الطبيعي » .

- وان المؤتمر : استناداً الى ان المناط في القضاء الطبيعي امران :
 ان يكون القضاء محدداً وفق قواعد قانونية مجردة في وقت سابق على نشوء الدعوى ، بما مؤداه ان يعد قضاء استثنائياً ، كل قضاء ينشأ في وقت لاحق على نشوء النزاع او ارتكاب الجريمة ، لكي ينظر في دعوى او دعوى معينة بالذات .
- وان تتوافر فيه الضمانات الجوهرية التي قررها الدستور والقانون . وفي مقدمة هذه الضمانات ، ان يكون مشكلاً من قضاة اخصائيين في العمل القضائي ومتفرغين له ، متوافرة فيهم شروط الاستقلال وعدم القابلية للتعزل ، متحققة لهم مقتضيات الحيدة والموضوعية باعتبارهم حماة الحقوق والحريات بنص المادة ٦٥ من الدستور .

ومن هذه الضمانات ايضاً . ان تكفل لاطراف الدعوى جميعاً حقوق الدفاع وضماناته كاملة ، إعمالاً لحكم المادتين ٦٧ و٦٩ من الدستور ، وان يكون القانون الذي يطبقونه ، ملتزماً مع الدستور وفي إطار من الاحترام العميق لحقوق الانسان وكرامة المواطن ، حتى تتوافر للقانون السيادة التي نص الدستور في المادة ٦٤ منه على انها اساس الحكم في الدولة .

يوهى بما يلي :

اولاً : مراجعة قانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على نحو ينحصر به اختصاص القضاء العسكري ، في الجرائم العسكرية في مدلولها الصحيح ، وهي الجرائم التي يرتكبها عسكريون اخلاً بمقتضيات النظام العسكري^(١) .

ثانياً : الغاء محاكم امن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، ذلك ان ما تنعم به البلاد من استقرار

(١) تؤدي نصوص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ إلى خضوع كثير من المتهمين

والمجنين عليهم من المدنيين لاختصاص القضاء العسكري ؛ وحرمان العسكريين دائماً من ضمانات القضاء العادي ، فضلاً عن تناقض تطبيق القواعد القانونية .

سياسي وأمني ، يفقد هذه المحاكم مبررات وجودها ، كما يفقد حالة الطوارئ ذاتها مبررات استمرارها ، فضلاً عن أن خضوع أحكامها للتصديق من السلطة التنفيذية ، يهدد استقلال القضاء فيما يستتبعه من أن حكم القاضي ، لا يبلغه أو يعدله إلا قاض مثله (١)

ثالثاً : إلغاء محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، لأن جواز أن ينضم إلى تشكيلها غير القضاة ، وحرمان المتهمين في الجرائم التي تختص بنظرها من بعض الضمانات التي قررها قانون الاجراءات الجنائية ، يفقدها أهم خصائص القضاء الطبيعي .

رابعاً : إلغاء محكمة حماية القيم من العيب ومحكمة القيم العليا اللتين أنشأهما القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، لأنهما تشكلان قضاء سياسياً غريباً على الطابع غير السياسي للقضاء الطبيعي ، وعلى المسؤولية السياسية ، ويشترك في تشكيلهما غير القضاة ، ولا يعتمد قضاؤهما على أدلة في المدلول القانوني المستقر للدليل ، بما يعنى الحرمان من ضمان جوهرى يفترضه القضاء الطبيعي وخلق ازدواجية مقبلة تقضي إلى تناقض الأحكام واهتزاز الثقة في القضاء ، ويطبقان قوانين استثنائية غير دستورية لما تقضيان به من مصادرة عامة للأموال ، وهي محظورة طبقاً لنص المادة ٣٦ من الدستور ، وعزل سياسي في غير جرائم ، وبناء على دلائل (شبهات) أمرت الشريعة الإسلامية بأن تدرأ بها الحدود ، وجرى

(١) يخول قانون الطوارئ للسلطة التنفيذية ولجهاز الشرطة سلطات واختصاصات تشريعية وقضائية استثنائية شاملة في التجريم والعقاب والاعتقال والحراسة والاستيلاء على الأموال والمحكمة العسكرية وعدم الطعن على الأحكام ، ويجعل كل ذلك منوطاً بإعلان حالة الطوارئ التي يشترط القانون لإعلانها أن ، يتعرض النظام العام للخطر بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء ، (م) ، ولا مراء في أن إعلان حالة الطوارئ ، أو مدتها ، مع تخلف هذه الشروط ، يكون مخالفاً للقانون ، ومسأباً لاستقلال القضاء .

القضاء الطبيعي على وجوب تأسيس الادانة على الجرم واليقين ،
لا الحدس والتخمين .

خامساً : قصر تشكيل المحكمة الادارية العليا عند نظرها التظلم من
قرارات لجنة شئون الاحزاب السياسية ، ومن قرارات المدعي العام
الإشتراكي في شأنها ، على قضاة مجلس الدولة دون غيرهم .

سادساً : اسناد الرقابة على دستورية القوانين واللوائح إلى إحدى
هيئتي محكمة النقض المنصوص عليهما في المادة الرابعة من قانون
السلطة القضائية بحسب الأحوال ، وإعادة سائر اختصاصات المحكمة
الدستورية العليا إلى القضاء ، وهو ما يستتبع إلغاء الفصل الخامس من
الدستور ، وقانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٩ ، إذ لا مبرر لقيام هذه المحكمة في دولة موحدة .

سابعاً : إلغاء نظام المدعي العام الإشتراكي الذي ينتمي للسلطة
التنفيذية ويخضع لرقابة مجلس الشعب ، رفعاً للادراجية المقيّنة بين
اختصاصاته واختصاصات النيابة العامة وهو ما يقتضي إلغاء قانون
حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون
رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ،
والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة
الشعب ، والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧ بإنشاء محكمة الثورة وتعديل
القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية بما يلغي
اختصاصات المدعي العام الإشتراكي فيه . ويرفع القيود الواردة فيه على
حق المواطنين في تكوين الاحزاب السياسية وإصدار الصحف ، وهو
ما يقتضي إلغاء المادة ١٧٩ من الدستور .

(٧) تشكل محكمة القيم من سبعة اعضاء منهم ثلاثة من الشخصيات العامة وتشكل محكمة العليا
من تسعة اعضاء منهم أربعة من الشخصيات العامة . وتصدران احكامهما بالأغلبية ..
ويختلرون شخصياً ، وليس بقاعدة عامة مجردة . وتصرف لهم من ايامالية طول ال مدة تدبهم بما
يجعل لهم مصلحة في إستمرار تدبهم ويمس الثقة فيهم وفي احكامهم .

وإذ كان من المتفق عليه في فقه القانون الدستوري ، أن الانتخابات الحرة النزوية تعتبر مرآة للرأي العام ، وأن اصلاح نظام الانتخابات ، هو الحجر الاساسي في ببناء حركة الاصلاح السياسي ، وإن إحدى الضمانات الأساسية لسلامة العملية الانتخابية في كافة مراحلها ، هو وضعها تحت اشراف السلطة القضائية ، ومنح هذه السلطة اختصاصات واسعة تمكنها من منع وايقاف أي تدخل في الانتخابات أيأ كان مصدر هذا التدخل ، وإن من شأن هذا الاشراف القضائي ، أن يؤدي في النهاية إلى سلامة تكوين الهيئة التشريعية عن طريق تمثيلها الصحيح للناخبين ، وأن الفصل في صحة العضوية هو مهمة قضائية بحثة لا تتفق وتكوين المجالس النيابية ، وتتقضي حياداً لا ضمان له في أغلبية حزبية ، وبالأخص غداة المعارك الانتخابية ، فإن المؤتمر يوصي :

● يتنظيم الإشراف القضائي على الانتخابات النيابية في كافة مراحلها بما يحقق رقابة جادة وفعلية . وأن يرأس القضاة اللجان الانتخابية كافة ، وإن استلزم ذلك إجراء الانتخابات على مراحل

● واسناد الفصل في الطعون الانتخابية إلى القضاء .

● ولما كان التنفيذ العقابي ، وهو من صميم النظام القضائي ، يستهدف تأهيل المحكوم عليهم بأساليب تربوية وفنية ينبغي أن يباشرها أخصائون تحت إشراف القضاة ، وكانت القواعد المنظمة له متناثرة في تشريعات متفرقة ، وكانت الاتجاهات العقابية الحديثة تأخذ بالتدابير الاحترازية ، تاركة لسلطة للتنفيذ تحديد مدتها ، وكان الافراج الشرطي وثيق الصلة بالحريات ، فإن المؤتمر يوصي :

● بإعداد قانون موحد للتنفيذ العقابي ، يتضمن الأخذ بنظام قضاء التنفيذ ، ويقور تبعية إدارة المؤسسات العقابية لوزارة العدل ، وإسناد تلك الإدارة إلى قاض بدرجة مستشار على الأقل .

القسم الخامس في شئون القضاة

لما كانت السلطة القضائية تقوم بجانب السلطتين التشريعية والتنفيذية بأداء رسالة هي بطبيعتها مستقلة عن هاتين السلطتين ، وقد أبرزت المادتان ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور هذه الحقيقة ، فنصتا على أن « السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون » وأن « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون . ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة » وكان من طبيعة القضاء - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون استقلال القضاء - أن يكون مستقلاً والأصل فيه أن يكون كذلك ، وكل مساس بهذا الأصل من شأنه أن يعيث بجلال القضاء وكل تدخل في عمل القضاء من جانب أية سلطة من السلطتين يخل بميزان العدل ويقوض دعائم الحكم .

وقد اصطلحت الأمم ، واستقرت مبادئ الاعلانات والمواثيق العالمية لاستقلال القضاء ، على إقامة نظام وضع أحكام لكافة الشئون المالية والإدارية والاجتماعية للقضاء والقضاة بما يكفل هذا الاستقلال ويصونه فإن المؤتمر أخذ بما استقر من ذلك يوصي بما يلي :

أولاً : أن ينص في الدستور على القواعد الأساسية المنظمة لشئون القضاء والقضاة - ضماناً لثباتها وحماية لها من التغيير - وأن يترك لمجلس القضاء الأعلى وضع القواعد التفصيلية وتعديلها والرقابة على تنفيذها ، وإلى أن يتم ذلك يتعين جمع القواعد والأحكام المشار إليها - المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية وقانون موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها وقانون صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية - في قانون واحد بما يقتضيه ذلك من استقلال رجال القضاء والنيابة العامة بشئونهم المشار إليها .

ثانياً : أن يكون إعداد موازنة القضاء من اختصاص مجلس القضاء الأعلى بما في ذلك تحديد موارد هذه الموازنة وأوجه انفاقها وأن تدرج رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة ؛ ويكون لمجلس القضاء الأعلى في شأنها السلطات المقررة للوزير المختص ولوزير المالية ، ووزير التنمية الإدارية اسوة بالسلطة التشريعية . ويستتبع ذلك أن يكون تحديد مرتبات رجال القضاء والنيابة العامة واعوانهم وكافة مخصصاتهم ومعاشاتهم من اختصاص مجلسهم الأعلى بغير تقيد بالقواعد والنظم المنصوص عليها في سائر القوانين المنظمة لغير السلطة القضائية .. وبحيث تكون كافية ومناسبة لأوضاعهم ولكرامة مسؤوليات مناصبهم ، وأن يجرى تعديلها بانتظام وفقاً لارتفاع معدلات الأسعار .

ثالثاً : لما كان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية يستوجب أن تكون شئون القضاة جميعها في أيديهم وحدهم ، ولا يجوز - تطبيقاً لنص المادة ١٦٦ من الدستور - أن يكون لغيرهم من رجال السلطة التنفيذية أو غيرها التدخل في هذه الشئون ، فقد بات لازماً إلغاء النصوص التي تفرض اشراف غير القضاة أو تدخلهم في شئون المحاكم أو القضاة أو النيابة العامة المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية وسائر التشريعات المنظمة لتلك الشئون بما فيها القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ (١) ، وهو ما يقتضي :

(١) لا مراعاة أن اشترك أعضاء مجلسي قضائيا الحكومة أو النيابة الإدارية في إعداد موازنة القضاء أو إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لرجال القضاء والنيابة في صرف أو عدم صرف هذه الخدمات لبعضهم ينطوي على تدخل من غير القضاة في شئون العدالة وهو الأمر المحظور بنص المادة ١٦٦ من الدستور . ولا جدال في أن إطلاق صفة الهيئة القضائية تجاوزاً على ملابن الإدارتين لأول مرة في قرارات منجهة القضاء بهدف الإطاحة باستقلال القضاء وتكرار ذلك في بعض التشريعات اللاحقة وانتفاع أعضاءها مالياً نتيجة لذلك ومن أحمقهم القضاة في حقوقهم وضماناتهم . لا يفر من حقيقة كونها جهتين إداريتين من فروع السلطة التنفيذية ويستحيل دستورياً اعتبارهما من فروع السلطة القضائية بأي حال من الأحوال ، والقول بغير ذلك لا ينعى أن يكون محض تبرير لمطلب طائفة يمكن السعي لتحقيقها دون التسرع بالصفحة القضائية بالمخالفة للدستور .

- إلحاق إدارتي التفتيش القضائي بمجلس القضاء الأعلى
- اسناد الاختصاصات المنوطة بوزير العدل في هذه الشؤون جميعها لرئيس مجلس القضاء الأعلى أو لرئيس إدارة التفتيش القضائي المختصة حسب الأحوال .
- إلغاء النص على تبعية النيابة العامة والنائب العام لوزير العدل .

● وأن يكون تعيين رئيس محكمة النقض والنائب العام وسائر رجال القضاء والنيابة العامة ونقلهم وإعارتهم وندبهم في جميع الأحوال بموافقة مجلس القضاء الأعلى ، طبقاً لقواعد تنظيمية عامة مجردة يضعها المجلس في هذه الشؤون^(١)

- مع تحديد حد أقصى لمدة عدم مزاولة القاضي أو رجل النيابة العامة عمله الأصلي^(٢) .
- ومع مراعاة سماع المجلس لملاحظات كل من يرشح للنقل المخاني قبل صدور قرار النقل .

رابعاً : ضرورة دعم المركز القومي للدراسات القضائية للاستمرار في تأهيل وتدريب رجال القضاء والنيابة العامة طوال مدة أداء رسالتهم وفي مختلف التخصصات والدرجات القضائية بما يكفل تنمية

(١) يجري ندب البعض حالياً لأعمال سياسية وإدارية وغيرها دون موافقة المجلس . وقد أجمعت مناقشات اللجان على ضرورة حظر الندب للعمل خارج القضاء على أن يتقرر ما يفني عنه .

(٢) إرتأى مجلس القضاء الأعلى تحديد مدة الندب بغوارة وغيرها ، ونادت المناقشات باللجان بتحديد مدة استمرار المحامي العام في مقر معين .

قدراتهم الفنية أولاً بأول ، وإن يكون اجتياز مراحل التأهيل والتدريب المشار إليها مقدمة لازمة لتخصص القضاة وعنصرأ من عناصر تقدير الأهلية والكفاية الفنية طوال تلك المراحل ، على أن يكون شغل الوظائف الإدارية القيادية مقصورأ على من تلقوا دورات تدريبية تؤهلهم لشغلها ، وأن يختص مجلس القضاء الأعلى باعتماد مناهج المركز جميعها والموافقة على نوب القائمين على العمل فيها من رجال القضاء وغيرهم^(٧) .

خامساً : ضرورة تأمين المراجع القانونية والمساكن ووسائل الانتقال الملائمة لرجال القضاء والنيابة العامة .

سادساً : العودة بسن التقاعد لرجال القضاء والنيابة العامة الى سن الخامسة والستين .

سابعاً : ان يجرى نظر طلبات رجال القضاء والنيابة العامة بالإلغاء والتعويض وغيرها ومسائل التأديب والصلاحيات على درجتين ، مع تأمين سرية نظرها ، وتأمين النشر عنها بكافة الوسائل وفي جميع الأحوال .

ثامناً : أن يضآف لتشكيل مجلس القضاء الأعلى أحد مستشاري كل من محكمة النقض ومحكمة استئناف القاهرة تختاره جمعيتها العامة لمدة سنتين . ويكون للمجلس أن يعرض على الجمعيات العامة للمحاكم ما يرى استطلاع رأيها فيه ، كما يكون لها أن ترسل إليه ما تراه من مقترحات أو ملاحظات متعلقة بحسن سير العدالة .

(٧) دلت المناقشات على سلب اختصاص المجلس حالياً بتسيماً على أن مجلس الهيئات أصدر في عام ١٩٨١ قرارأ منعهداً بالتوافقة على نوب جميع رجال القضاء والنيابة للتدريس بالمركز ١ .

تاسعاً : لما كان القانون وطبيعة رسالة القضاة - على ما جرى به
 قضاء محكمة النقض - يفرضان عليهم سلوكاً معيناً في حياتهم العامة
 والخاصة ، مما اقتضى أن يكون لهم ناد خاص يجتمعون فيه ويباشرون
 عنهم بعض متطلباتهم ، ويتولى إدارته مجلس منتخب منهم ، وكان
 حق القضاة في التمتع بحرية التعبير وتكوين الجمعيات لتمثيل
 مصالحهم وحماية استقلالهم القضائي هو من الحقوق الأساسية
 التي كفلتها لهم الاعلانات والمواثيق العالمية بشأن استقلال القضاء ،
 وكان مما يتعارض مع هذا الاستقلال أن يخضع القضاء في ممارسة
 ذلك الحق لاشراف أو رقابة السلطة التنفيذية ، فإنه يكون من المتعين
 النص في قانون السلطة القضائية على جميع الأحكام المنظمة لنشاط
 القضاة وفروعه بما في ذلك تحديد اختصاصات مجلس إدارته التي
 ينبغي أن تشمل اختصاصات مجلس إدارة صندوق الخدمات
 الصحية والاجتماعية الخاص برجال القضاء والنيابة العامة*

* تضمنت مناقشات المؤتمر مطلب شتى سيتم بإذن الله نشرها ضمن سائر المناقشات ومع جميع
 البحوث والدراسات التي قدمت للمؤتمر .

القسم السادس فى مجال أعوان القضاء

يوصى المؤتمر بما يلى :

أولاً : انشاء كادر وظيفى خاض لمعاونى التنفيذ القضائى والمحضرين وامناء السر والكتاب يتناسب مع المسئوليات الجسام الملقة على عاتقهم ويكفل لهم حياة كريمة ويفتح امامهم ابواب الترقى إلى مكانة وظيفية اسمى ، مع العناية باختيارهم والاهتمام بتدريبهم العلمى والعمل طوال مدة عملهم .

ثانياً : زيادة المزايا المادية للأطباء الشرعيين وانشاء كادر خاص بهم يكفل لهم حياة كريمة ، والاهتمام بالتدريب العلمى والعمل لهم ، وتقديم ورفع مستوى الاداريين والفنيين المساعدين وعمال التشريح ، وتقديم الحوافز المشجعة لهم على الالتحاق بالعمل والاستمرار فيه وإقامة مبنى للطب الشرعى يجمع مختلف أجهزته وأقسامه وتزويده بكافة الاجهزة الحديثة التى تعين على حسن أداء العمل وانجازه . مع التاكيد على تدريس مادة الطب الشرعى بكليات الطب والعودة إلى تدريس مبادئه فى كليات الحقوق . وتحقيق التعاون بين خبراء مصلحة الطب الشرعى وأساتذته فى الجامعات .

ثالثاً : تعديل الأوضاع المالية لخبراء وزارة العدل وإطلاق الحوافز التى تصرف لهم بحسب انجازهم لأعمالهم وذلك من حصيلة الاتعاب التى

(١) يتعين جمع كل الاجهزة والأقسام فى مبنى واحد لضرورة اتصال وتكامل العمل فيها .

تفرض في الدعاوى وفتح أبواب الاستزادة العلمية والتدريبية امامهم بكافة الوسائل . وكذلك زيادة عددهم بما يتفق وحجم العمل المعهود به إليهم .

رابعاً : انشاء شرطة قضائية تتبع وزارة العدل يعهد إليها بأعمال الضبطية القضائية وسائر المهام التي تعين على حسن سير العدالة وتنفيذ الأحكام .

خامساً : العناية بعمارة دور العدالة شكلاً ومحتوى على أن تضم كل منها جميع الأجهزة المعاونة للقضاء والسكن الملائم للقضاة ورجال النيابة العامة .

سادساً : تحديث وسائل خدمة العدالة بالأخذ بنظام التسجيل الصوتي للجلسات والاستعانة بالحاسبات الآلية وينظام الميكروفيلم لحفظ القضايا والمستندات وتعميم التصوير الضوئي للأوراق القضائية .

سابعاً : توفير وسائل الانتقال المناسبة اللازمة لانجاز الأعمال التي تقتضى انتقالاً للقضاة ورجال النيابة العامة والخبراء والمحضرين .

ثامناً : تطوير نظام الاحصاء القضائي بحيث تقوم به أجهزة فنية مدربه تتبع مجلس القضاء الأعلى ، وتقدم إليه ملاحظاتها على حصيلة الاحصاءات أولاً بأول .

القسم السابع

في مجال المتابعة

وحرصاً من المؤتمر على تحقيق غايته ، وتواصل رسالته . ومتابعة تنفيذ ما صدر عنه من توصيات ، فإنه يقرر :

١ - أن ينعقد مؤتمر العدالة الثاني في شهر مارس من العام المقبل بإذن الله .

٢ - تكليف هيئة مؤتمر العدالة الأول بمتابعة تنفيذ توصياته والاتصال بالجهات المعنية في هذا الخصوص ، وكذلك الإعداد لعقد مؤتمر العدالة الثاني .

٣ - توجيه برقية شكر إلى السيد رئيس الجمهورية لتفضله بافتتاح أعمال المؤتمر ورعايته له .

والله من وراء القصد ، وهو على كل شيء شهيد .

● صدر بنادي القضاء بقلعة في ١٥ شعبان ١٤٠٦ هـ الموافق ٢٤ أبريل ١٩٨٦

السيد الرئيس محمد حسني مبارك

تحية طيبة وبعد ،

فاغلاما لمر ، وتقديرا لكم لتقديرنا منزها عن الغرض ، ووفاء
بمقتضيات أمانة القضاة تجاه الوطن ، وأداء منهم لما نوهتم به سيادتكم
في خطابكم في افتتاح مؤتمر العدالة الأول من أن " من حق المجتمع عليهم
أن يتدخلوا بهموه ويكثروا بشكاواه اعتبارا بأنهم أولا وآخرا نخبة
من أبناء مصر كرامتهم من كرامتها وسماحتهم في عزها ورفعتهما ،
وجاهوا مع ما أعلنتموه سيادتكم مؤخرا على الكافة وبغير موارد
من أن " سلامة العملية الانتخابية يجب أن تكون موضع اطمئنان الجميع " .
أشرف بأن أرفع لسيادتكم مع خطابي هذا نص توصيات الندوة المغلقة
الأولى للقضاة مصر لضمان نزاهة الانتخابات التي عقدها الليلة بشايبهم
ونأمل أن نرلى الى سيادتكم مشروع القانون الذي أنتجت اليه التوصيات وذلك
في أقرب وقت فور أنتهاء مظلة العيد بئان الله وكل عام وأنتم والوطن
بسلام .

وإذ نعتبر من عظيم أملنا ودعائنا الى المولى عز وجل أن يوفقكم
الى تحقيق كل ما تتمنونه ويحتمناه معكم القضاة لمر من مزة ونهضة
وازدهار ، فانشأ نرجو أن تتخللوا بقبول لائق الاحترام .

رئيس النادي

(المستشار / يحيى الرفاعي)

نائب رئيس محكمة النقض



توصيات الندوة الأولى لقضاة مصر

لضمان نزاهة الانتخابات

| ١٩٩٠/٦/٢٧ |

● قضاة مصر المجتمعون في نوابهم بتاريخ ٥ من ذى الحجة عام ١٤١٠ هـ الموافق ٢٧ من يونية عام ١٩٩٠ لمناقشة ، التعديلات الواجبة لقوانين الانتخابات العامة تأمينا لنزاهتها وتثبيتا للثقة العامة فيها وفي القانون والقضاء .

● انطلاقا من إدراكهم أن السلطة القضائية جزء أساسي وعزيز من نظام الحكم في الدولة ، وأن رسالتها تقوم على تثبيت دعائمه بالحق والعدل .

● وإيمانا منهم بأن إصلاح نظام الانتخابات هو المدخل الحقيقي لكل إصلاح .

● واستشعارا منهم بعظمة الأمانة التي القاها الدستور على عاتقهم حين خص إشرافهم على الانتخابات كضمانة دستورية أصيلة لنزاهتها ، وهو ما يستوجب أن يكون القضاء رقيباً قادراً على منع أي مساس بسلامتها حتى لا تتعرض العملية الانتخابية ذاتها لمخاطر عدم الدستورية من جديد .

● وبعد استعادة ما الحث عليه دوماً توصيات جمعياتهم العمومية ، وما طالبت به توصيات مؤتمر العدالة الأول ، من ضرورة تنظيم الإشراف القضائي على الانتخابات في كل مراحلها بما يحقق رقابه جادة وفعلية ، وبحيث يرأس القضاة اللجان الانتخابية كافة ولو استلزم ذلك إجراء الانتخابات على مراحل . وما طالب به مجلس القضاء الأعلى منذ مارس ١٩٨٧ ، من ضرورة إعادة النظر في القوانين القائمة بما يحقق التناغم مع الدستور والاحترام الواجب لحقوق الإنسان وكرامة المواطن . وما أكد له السيد رئيس الجمهورية في خطاب افتتاح مؤتمر العدالة الأول من أن « من حق المجتمع على كل أبنائه دون استثناء أن يتصدوا للمشاكل التي يواجهها والعقبات التي تعترض طريقه في مسيرته نحو التنمية الشاملة والإصلاح وإعادة البناء وأن من حق المجتمع عليهم أن ينشغلوا بمهمومه ويكثروا بشكاواه . اعتباراً بانهم - أولاً وأخراً - نخبه من أبناء مصر . كرامتهم من كرامتها . وسعادتهم في عزتها ورفعتها » ، ثم ما أعلنه سيادته مؤخراً من « أن سلامة العملية الانتخابية يجب أن تكون موضع اطمئنان الجميع » .

● في ضوء ذلك كله ، وفي ضوء ما قضت به المحكمة الدستورية العليا مؤخراً ، في منطوق حكمها من عدم دستورية المادة الخامسة مكرراً من قانون مجلس

الشعب ، وما قضت به في أسباب ذلك الحكم من بطلان تكوين المجلس المذكور ، مما مؤداه اعتباره غير قائم منذ ١٩٩٠ / ٦ / ٤ .

● وفي ضوء معنى الإشراف القضائي الذي أوجبه المادة ٨٨ من الدستور ، وما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أن ، الإشراف يعني توافر الرقابة بالقدر الذي يستقيم به مراد الشارع من ضمان صحة الإجراء وسلامة نتيجته ، وفي ضوء التجارب المستفادة من إشرافهم على العمليات الانتخابية السابقة وما دلت عليه من صعوبة هذا الإشراف .. وما ترتب على ذلك من مساس بهيئة القضاء والنقطة العامة فيه ! وهو ما يتعين عليهم أن يجتنبوه ما بقيت أسبابه .

● وفي ضوء ما تلقوه واطلعوا عليه وقاموا به من بحوث ودراسات لنصوص قانون مباشرة الحقوق السياسية ونصوص قانوني مجلس الشعب والشورى وتداولهم في شأنها ، ومع تقديرهم لما نالت به معظم البحوث من ضرورة وضع دستور جديد وتنقية سائر القوانين مما يشوبها من عيوب دستورية أخرى ، وخاصة القوانين المشار إليها ، فقد انتهت مداولاتهم إلى مايلي :

● لما كانت سلامة تكوين المجالس النيابية وفقا لأحكام الدستور هي الضمان الأساسي لصحة التعبير عن الإرادة العامة للشعب واحترام القانون وتثبيت دعائم الحكم في البلاد ، وكان الدستور يستهدف بما نص عليه في المواد ٦٢ ، ٨٧ ، ٨٨ منه تأمين ما للمواطنين من حقوق دستورية في الترشيح والانتخاب بما يكفل تثبيت الثقة فيها وإقبال المواطنين على ممارستها ويغرس في نفوسهم مشاعر الانتماء للوطن ، ومن ثم يتعين أن تتم هذه الممارسة تحت إشراف حقيقي جاد وفعال من جانب رجال القضاء بانفسهم وهو القدر الذي يستقيم به مراد الدستور من الاستعانة بما يتوافر فيهم من أمانة وثقة وتجرد وحييدة واستقلال .

● لما كان ذلك ، وكان تحقيق هذا الإشراف الدستوري يستوجب حتما تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بما يبرا عنه عيوب مخالفة الدستور .

● فإن قضية مصر قد انتهوا إلى ضرورة النظر في تقنين التعديلات الآتية

أولاً : أن توضع إجراءات العملية الانتخابية بكاملها وإدارتها - دون مقابل خاص - تحت إشراف واختصاص السلطة القضائية بما في ذلك الرقابة على تقسيم الدوائر وتنظيم الجداول وعمليات الاقتراع وإعلان النتائج التي استقرت عنها .

ثانياً : أن يرأس رجال القضاء دون غيرهم اللجان الانتخابية كافة حتى لو استلزم ذلك إجراء الانتخابات على مراحل ، وإن يختصر عدد اللجان الفرعية ليكون بقدر الحاجة فقط .

ثالثاً : ضبط عملية الاقتراع بما يكفل التحقق من شخصية الناخب من واقع بطاقته الشخصية او العائلية دون غيرها مع توقيعه قرين اسمه في كشوف الناخبين وتوقيع رئيس اللجنة على هذه البطاقة وعلى بطاقة التصويت عند تسليمها للناخب للإدلاء بصوته .

رابعاً : تقرير حق المضرور من الجرائم الانتخابية في تحريك الدعوى الجنائية عنها في جميع الاحوال ، مع عدم الإخلال بالعقوبات الأشد المنصوص عليها في قانون العقوبات او اي قانون آخر ، وإلغاء النص على سقوط الدعوى العمومية والمدنية عنها بمضى المدة .

خامساً : تأمين إجراء العملية الانتخابية منذ فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتائجها ، في ظل القانون العام وحده والقضاء العادي وحده وبالإجراءات المتبعة امامه وحدها .

● وهم إذ يجتزئون ما تقدم من امور عاجلة تخصهم ويرونها اساساً لامناس منه - إذا ما أريد لقوانين الانتخاب ان تتسم بالدستورية وأن تكون أداة صحيحة للتعبير عن رأي الناخبين - فإنهم يعهدون إلى هيئة المكتب بمجلس إدارة ناديهم بإفراغها في مشروع قانون يرفعونه إلى رئيس الجمهورية للنظر في إصداره ، وذلك وفاء منهم بالعهد الذي قطعوه على انفسهم من الا يعوقهم عائق ولا يشغلهم شاكل عن أداء رسالتهم وواجبهم نحو وطنهم .

● وفق الله الجميع لما يرضاه ، والله اولى الامر بطريق الصواب .



مذكرة

بنصوص أساسية واجبة لتمديد قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية وقانونى مجلس الشعب والشورى

تمهيد :

١ - اوجب الدستور القائم في المادة ٨٨ منه ، ان يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية .

٢ - وقد استقر القضاء في تحديد معنى الإشراف على انه ، يعنى توافر الرقابة بالقر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان صحة الإجراء وسلامة نتيجته ، وهو ما يستوجب حتما ان تتم عملية الاقتراع تحت إشراف حقيقي ورقابة فعلية وجادة من جانب رجال الهيئات القضائية .

٣ - ومع ذلك ، فإن قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية - الذى صدر عام ١٩٥٦ في ظروف سياسية واجتماعية مغايرة ، مردداً نصوصاً مضى على صدورها عشرات السنين ، وملتفتاً عن نصوص أخرى كانت تكفل إشرافاً قضائياً حقيقياً على كل إجراءات الانتخاب - لم يزل يسند الإشراف على عملية الاقتراع إلى اللجان الفرعية التى يرأسها موظفون بالحكومة والقطاع العام ؛ ولم يتقيد به بما يوجبه الدستور القائم في البلاد منذ عام ١٩٧١ من ضرورة إسناد رئاسة تلك اللجان إلى أعضاء الهيئات القضائية ، وبذلك فإنه يكون على التحقيق مخالفاً للدستور .

٤ - ولا يغير من ذلك ان القانون المذكور أسند إلى اللجان العامة ما اسماه « الإشراف على عملية الاقتراع » . ذلك ان الاقتراع لا يتم امام هذه اللجنة . ويستحيل على رئيسها ان يباشرة رقابة فعلية جادة على اللجان الفرعية التابعة له - والتي قد يجاوز عددها مائة لجنة يجرى امامها الاقتراع في وقت واحد . وفي أماكن متفرقة ومتراصة بمقدار مساحة الدائرة الانتخابية بأسرها ، وهو امر اضطر معه رجال القضاء يوماً - من خلال جمعياتهم العمومية - إلى دمج هذا الإشراف بالصورية والاحاح على اجتنابه ، لما ينسب لكل انتخابات من عبث يمس الثقة العامة فيهم وفي القضاء

٥ - كما لا يغير من صورة الإشراف القضائي على عملية الاقتراع ان يسمى القانون إشراف اللجان الفرعية على تلك العملية بانه ، مباشرة لها . ذلك ان الناخب نفسه هو الذى يباشرة عملية الاقتراع ، أما اللجنة الفرعية - الخالية من

العناصر القضائية - فهي التي تشرف عليها ، ومن ثم يجب أن تكون رياستها لأحد رجال القضاء إحتراما لحكم الدستور وتحقيقا لمراده .
وفيما يلي نعرض النصوص الأساسية التي تحقق الإشراف القضائي ومقتضياته .

أولا - مراكز الاقتراع واللجان العامة

٦ - وبناء على ذلك ، يلزم أن يتضمن مشروع تعديل القانون المقترح نصا يقضى بإنشاء مراكز للاقتراع - بدلا من اللجان الفرعية - وتنظيم هذه المراكز على نحو ما يلي :

« تقسم كل دائرة انتخابية إلى مناطق ينشأ في كل منها مركز للاقتراع يرأسه .
أحد رجال القضاء بدرجة وكيل نيابة على الأقل - أو ما يعادلها من الهيئات القضائية - ويجوز أن يعاونوه واحد أو أكثر منهم .
ويكون لكل مركز عدد كاف من الأمناء من بين العاملين بوزارة العدل وسائر جهات الدولة ووحدات القطاع العام .

ويتم إعداد كل مركز للاقتراع على نحو يحقق لرئيسه مكنة الإشراف الفعّل على جريان عمليات الاقتراع بين عدة فواصل فرعية تقع أمامه وعلى مرمى بصره بما يؤمن حرية الناخبين وسرية التصويت .

٧ - وهكذا ، يحقق هذا النص الإشراف القضائي الحقيقي على عمليات الاقتراع ، كما أوجبه الدستور ، كما أن تنظيمه على هذا النحو البسيط يحقق في الوقت نفسه اختصاراً عملياً في عدد اللجان الفرعية التي حلت محلها مراكز الاقتراع لتصبح بقدر الحاجة الفعلية فحسب .
مقار قريبة من محل إقامة الناخبين على نحو معتدل لهم ومقبول منهم ، لأن العمل كان يجري فعلا على تعدد اللجان في المقار الواحد مع شمول اختصاصها لعدة قرى دون إيجاد لجنة في كل قرية من الأربعة آلاف قرية التي تتكون منها قرى مصر ، فضلا عن أن المقار المشار إليها هي مقار فعلية لمختلف الخدمات التعليمية والصحية والتجارية والاجتماعية والإدارية التي لا تتوافر في كل قرية من تلك القرى ويتردد المواطنون عليها يوميا دون أية مشقة .

ومن ناحية أخرى فإن في تعدد الأمناء وتعدد السواتر في كل مركز اقتراع - تحت الإشراف القضائي سالف الذكر - ما يسمح بتيسير الاقتراع لعدد كبير من الناخبين ، حيث يتولى كل أمين في ضوء ذلك الإشراف ما كانت تقوم به اللجنة الفرعية من إجراءات التحقق من شخصية الناخب ومن وجود اسمه في كشف الناخبين وإثبات حضوره ... إلخ .

تشكيل اللجنة العامة بكل دائرة :

وغنى عن البيان ان مؤدى ما تقدم ان تشكل اللجنة العامة من رؤساء مراكز الاقتراع ويجدر ان تكون برئاسة مستشار بحاكم الاستئناف او من في درجته على الأقل ، وان يلحق بها عدد من الاعضاء الاحتياطيين يكفى ان يعادل ثلث عدد اعضائها الاصليين .

كفاية عدد رجال القضاء لتحقيق هذا الإشراف الدستوري :
وهذه الحلول مجتمعة تعنى ان عدد رجال القضاء الحاليين يكفى تماماً لتنفيذ هذا الإشراف الحقيقي وزيادة .

ثانياً - إثبات حضور الناخب

٨ - وإن كانت سلامة إجراءات الاقتراع تستوجب التحقق من شخصية كل ناخب ووجود اسمه في كشف الناخبين وإثبات حضوره - على ما سلف البيان - بما يؤمن الثقة العامة في تلك الإجراءات ويضمن عدم العبث ببطاقات التصويت ويحول دون التظنن أو التشكيك في النتائج ، فقد يكون من المناسب ان يتضمن التعديل المقترح النص الآتى :

« يجب التحقق من كل ناخب من واقع بطاقة تحقيق شخصيته أو جواز سفره أو رخصة سلاحه أو رخصة قيادته ، وإثبات رقم البطاقة أو الجواز أو الرخصة في الكشف المعد لذلك ، وأن يوقع بإمضائه أو بصمة إبهامه الأيمن قرين اسمه في هذا الكشف ويتسلم بطاقة إبداء الرأي مفتوحة موقعة عليها من رئيس مركز الاقتراع ومؤرخة ومختومة بخاتم المركز . وينتجى بين فاصلين من السواثر المخصصة للاقتراع ليثبت رايه ثم يعيد البطاقة مطوية إلى رئيس المركز الذى يضعها امامه في الصندوق المعد لذلك . »

ثالثاً - ضبط جداول الانتخاب

٩ - ولما كان ضبط عملية الاقتراع وسلامة إجراءاتها يتوقف على وجود جداول ناخبين دقيقة ومنظمة تتضمن قيد اسمائهم وتعريفاً كافياً ببياناتهم الشخصية على نحو يسمح بالتثبت منهم عند الاقتراع بما يحول دون أي تظنن أو تلاعب أو استغلال لتشابه في أسماء ، فقد يكون من المناسب ان ينص التعديل المقترح على ما يلي :

« تختص مكاتب السجل المدني بإنشاء جداول الانتخاب وقيد أسماء وبيانات

الناخبين فيها من واقع السجلات المعدة في كل مكتب مع ما طرأ أو يطرأ عليه من إضافات أو تعديلات أو موانع تحول دون مباشرة الحقوق السياسية وذلك وفقا للقواعد والإجراءات المبينة بهذا القانون ولائحته التنفيذية .

رابعاً. اللجان الرئيسية

١٠ - على أن سلامة عملية الاقتراع وكفافة الإشراف عليها ليست مقصورة على ما يجرى داخل مراكز الاقتراع فحسب ، بل هي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإجراءات سابقة عليها وأخرى لاحقة لها ، مثل قبول وترتيب المرشحين والتثبت من صفاتهم وإجراءات الاقتراع والفرز وما تثيره من منازعات هي من صميم اختصاص السلطة القضائية ، وإن كان القانون القائم قد عهد بالفصل فيها إلى اللجان الرئيسية المنصوص عليها في المادتين ٢٤ ، ٣٥ ، والتي يرأسها أحد رجال الهيئات القضائية وإلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩ من كل من قانوني مجلس الشعب ومجلس الشورى ، وكانت قرارات هذه اللجان - بحسب تشكيلها الراهن - قرارات إدارية لا يجوز النص على تخصيصها لما ينطوي عليه ذلك من مخالفة ظاهرة للدستور ، ثم هي لا تسلب مجلس الدولة ولايته القضائية برقابتها ، وهو ما قد يثير منازعات بين سلطات الدولة كما حدث مؤخراً ، فقد يكون من الأنسب النص على أن يكون الفصل في هذه المسائل جميعها بإحكام باثة ومنوطا بلجان قضائية بحتة يقتصر تشكيلها على مستشاري مجلس الدولة والمحاكم دون غيرهم - وهم أصحاب الولاية الدستورية الأصلية في الفصل في كافة المنازعات - وذلك على النحو التالي ،

تشكل بدائرة كل محكمة ابتدائية - فور صدور قرار دعوة الناخبين للانتخاب أو الاستفتاء - لجنة رئيسية أو أكثر تتكون كل منها من ثلاثة من مستشاري مجلس الدولة والمحاكم بمختلف درجاتهم ، وتكون رئاسة اللجنة لأقدم أعضائها درجة ، كما تكون مداوالتها سرية .

وتختص هذه اللجنة بالفصل فوراً في جميع الاعتراضات والمنازعات ، والمسائل المتعلقة بإجراءات الترشيح والدعاية والانتخاب أو الاستفتاء وفرز الأصوات بما يكفل استمرار هذه الإجراءات دون أي تعطيل أو انقطاع . ويتم النطق بإحكامها علناً ، ولا تقبل هذه الأحكام الطعن بأي طريق .

ويتولى أمانة اللجنة واحد أو أكثر من العاملين بالإمانة الفرعية أو المحاكم والنيابات .

ويجوز للجنة أن تكلف من تراه من رؤساء اللجان العامة أو أعضائها أو غيرهم باتخاذ أي إجراء لازم للفصل فيما يعرض عليها من منازعات .

وتبين اللائحة التنفيذية قواعد سير العمل في هذه اللجان والإجراءات التي تتبع

امامها . وتسرى احكام قانون المرافعات المدنية والتجارية فيما لا يرد بشأنه نص خاص في اللائحة .

خامساً - جهة الاشراف على القضاة

١١ - وإذا كانت النصوص المقترحة السابقة قد كفلت تحقيق الاشراف القضائي على الاقتراع - باعتباره شأنًا من شئون العدالة - وفقا لما نص عليه الدستور ، ونظمت الاختصاص الاصيل للقضاء بالفصل فيما تثيره الانتخابات من منازعات على نحو يجنب البلاد مزالق التنازع بين السلطات وما قد يترتب عليها من حرج ، فقد بات من الضروري التزاما بمقتضيات استقلال القضاء - وما نص عليه الدستور من حظر تدخل أية سلطة في شئون العدالة - أن تنقل اختصاصات وزير الداخلية المنصوص عليها في القوانين الثلاثة إلى وزير العدل لمباشرتها وفقا لما يجرى عليه في سائر شئون القضاء ، وذلك بعد موافقة لجنة أو هيئة قضائية عليها تختص بالإشراف على الانتخابات .

١٢ - ونؤوه في هذا المقام بأن السيد وزير الداخلية الحالي قدّر هذه الضرورة فحسب بأن يكون إشراف القضاة على الانتخابات إشرافا حقيقيا وبأن تنقل تبعية الإدارة العامة للانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل . ومن هنا فقد يكون من المناسب أن يتضمن مشروع القانون المقترح النص الآتي :

« تشكل هيئة عليا للإشراف على الانتخابات والاستفتاءات برئاسة أقدم نواب رئيس محكمة النقض وعضوية أقدم ثلاثة من مستشاريها وأقدم ثلاثة من وكلاء مجلس الدولة ، وعند غياب أحدهم أو وجود مانع لديه يحل محله من يليه في الأقدمية من جهته .

وتعقد الهيئة اجتماعاتها بدعوة من رئيسها وتكون مداولاتها سرية ، وتصدر قراراتها بالأغلبية .

وتكون للهيئة أمانة فنية يتولاها أحد مستشاري محكمة النقض ويعاونه فيها عدد كاف من رجال القضاء ومجلس الدولة - بدرجة رئيس محكمة أو ما يعادلها على الأقل - يندبون لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد ، وذلك بقرار من وزير العدل بعد موافقة الهيئة .

ويكون للأمانة فروع بمقر كل محكمة ابتدائية يؤول إليها الاختصاص بتلقي طلبات الترشيح وترتيب كشوف المرشحين وغير ذلك مما تنص عليه اللائحة التنفيذية .

وتنقل تبعية الإدارة العامة للانتخابات من وزارة الداخلية إلى وزارة العدل ويلحق

موظفوها بالأمانة العامة المشار إليها وتؤول إلى وزير العدل اختصاصات وزير الداخلية المنصوص عليها في قانون مباشرة الحقوق السياسية وقانوني مجلس الشعب والتشورى على أن تصدر قراراته فيها بعد موافقة هذه الهيئة .
وهكذا تتعاون السلطان التنفيذية والقضائية في ضمان إجراءات الانتخاب والاستفتاء وسلامة تكوين السلطة الثالثة . وفي تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث دون أن تبغى إحداها على الأخرى

سادساً - تحديد الدوائر الانتخابية

١٣ - ولما كان الدستور قد نص المادة ٨٧ منه على أن « يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة » . وخلت القوانين القائمة من وضع أية ضوابط تتبع في هذا التقسيم أو بيان مراحل لاستصدار هذا القانون - الأمر الذي يكون معه سبيل المنزعة الوحيد في تحديد الدوائر هو الطعن بعدم دستورية القرار الجمهوري بالقانون المزمع إصداره بهذا التقسيم ، مما قد يعرض البلاد - فيما لو أصاب هذا الطعن كما حدث أخيراً - لهزات لا مبرر لها ، لأن مؤدى الحكم بعدم دستورية ذلك القانون هو الآخر أن تحكم المحكمة الدستورية العليا من جديد حتماً بطلان تشكيل المجلس الذى سينتخب على أساسه ، وما يقرب على ذلك من آثار يحسن تجنبها والتحسب لها ، فقد يكون من الملاءمات الدستورية الحميدة أن يتضمن التعديل المقترح قواعد موضوعية لتحديد الدوائر يراعى فيها التقارب بين عدد السكان - أو عدد الناخبين - واحترام التقسيمات الإدارية القائمة ، واتصال الحدود الجغرافية لكل دائرة . وعدم تجزئة الشياخات والقرى ، وظروف محافظات الحدود ، وأن يعهد إلى إحدى الجهات - كالجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، أو أمانة الحكم المحلى ، أو وزارة الداخلية ، أو لجنة تشكل منها مجتمعة أو من بعضها - بوضع مشروع ابتدائي لتحديد الدوائر يلتزم تلك القواعد ، ثم يعلن عن هذا المشروع وتقبل الاعتراضات التى تقدم بشأنه من المواطنين ، ويعد المشروع النهائي في ضوء ما يتبين من قحصها بمعرفة لجنة مجردة ، ثم يصدر به القرار بالقانون المرتقب في صورة تقيه مزالق الطعن بعدم الدستورية وتؤمن الاستقرار القانوني في البلاد .
ويرى القضاة أن يقتصر على عرض أبعاد هذه المسألة القانونية وتلك السبل المختلفة لحلها ، ويسألون الله عز وجل أن يلهم المسؤولين الصواب في الاختيار من بينها .

سابعاً - ضمانات حرية الانتخابات والمساواة بين المرشحين

١٤ - كذلك ، فإن سلامة عملية الاقتراع وصحة تكوين إرادة الناخبين تقتضى

ضمان حريتهم والمساواة بين المرشحين في قيامهم بالدعاية وفي اختيارهم الوكلاء والمندوبين عنهم وتأمين حضورهم عملية الاقتراع والفرز ، وهي حقوق كفلها الدستور ونظمتها القوانين القائمة إلا أنه قد يعطلها خضوع احدهم أو بعضهم لإجراءات تتيحها التشريعات الاستثنائية .

ولما كان الحرص على سلامة العملية الانتخابية واطمئنان الجميع إليها وتثبيت الثقة العامة في الدولة يقتضى تغليب نصوص الدستور وتأمين حرية الناخبين والمساواة بين المرشحين بضمان الاحتكام إلى قاضيهـم الطبيعي ، فقد يكون من المناسب تأميناً للروح القويمة وحماية لمبدأ المشروعية - إذا لم يكن بد من استمرار قيام التشريعات والإجراءات الاستثنائية - أن يتضمن التعديل النص الآتي :

« لا يجوز أن تمس حريات المواطنين وحقوقهم خلال الفترة من دعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء حتى اليوم التالي لإعلان النتيجة إلا طبقاً للقانون العام وحده ، وبحكم من القضاء العام وحده ، وبالإجراءات المتبعة أمامه وحدها » .

ثامناً . الجرائم الانتخابية

١٥ - وحرصاً على سلامة إجراءات الانتخابات والتزاماً باحكام الدستور وما تنص عليه المادة ٥٧ منه من عدم تقادم الدعوى الجنائية والمدنية عن جرائم الاعتداء على الحقوق والحريات العامة ، فقد يكون من المناسب - مع تشديد العقوبات المقررة للجرائم الانتخابية وتيسير تحريك دعاوى المسؤولية عنها - أن تلغى المادة ٥٠ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية التي تنص على سقوط الدعوى الجنائية والمدنية في الجرائم الانتخابية بمضى ستة اشهر من إعلان النتيجة ، وأن يستبدل بها النص التالي :

« لا تخل العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون بآية عقوبة اشد منصوص عليها في أى قانون آخر .

وفي جميع الأحوال يجوز للمضروور رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر عن أية جريمة نص عليها في هذا القانون ولو كان المتهم موظفاً أو مستخدماً عاماً أو احد رجال الضبط » .

الاجراءات الاستثنائية في القضايا السياسية

لقد اثارت هذه القضية بين الناس على تباين نزعاتهم واهوائهم شديد
إهتمامهم وكامن عواطفهم - وهذا طبيعي لأن القضية سياسية - والسياسة
كانت ولا تزال مسرحاً لكل عاطفة وسوقاً لكل شهوة وميزاناً لكل ضعف
وقوة ، ولقد نتج عن هذا الخلط بين السياسة والقانون ان اختلعت في
القضية اسباب الحق بالباطل ، والعدل بالظلم ، والصدق بالكذب ، حتى
اصبحت مجعاً لكل تناقض ومضرباً لكل مثل .. غير ان القضية قد اثارت
ايضاً هواجس الناس ومخاوفهم - وهذا غير طبيعي - لأن القضايا يقصد
منها اولا وقبل كل شيء الوصول إلى العدل ، والعدل تطمئن له النفوس
ولا تجزع .. ولكن الناس خافوا - وحق لهم ان يخافوا - لانهم خشوا ان هذه
القضية ذات الاهمية الاستثنائية قد يخلل لها التوازن القانوني قبل ان تصل
إلى حرمة القضاء فتجر إلى اجراءات استثنائية في الاتهام والتحقيق ، ومن
طبيعة الاستثناء انه لا يعرف حدا ، لأنه لا يعرف قاعدة ، بل هو ضد كل
قاعدة ولا يعبا بعدل او مساواة لأنه لا مساواة مع استثناء ، ولا يخضع
لضمان لأنه لا يرى ضمناً إلا في هدم الضمانات ، ثم إن الاستثناء هو الفكك
من كل قيد . ومن سوء حظ البشرية ان هناك نفوساً إذا لم تكبح تجتمخ وإذا
لم ترعو لا تستحي ، وهناك نفوس تجزع ونفوس تطمع . وهكذا فالاستثناء
مهما تطفنا في تسميته هو الظلم بعينه ، لأنه يفتح الباب لكل شهوة ويتناقض
مع كل مساواة ولهذا قلت ان الناس قلقوا ووجست نفوسهم خيفة - لأن كل
ظلم مهما كان فردياً فهو ظلم مزدوج : ظلم واقع على الفرد ، وظلم يهدد
المجموع ، فهو إذن فعل وتهديد وواقعة وسابقة !!

مكرم عبيد

في الكتاب الذهبي للمحاكم

مشروع قضاة مصر^(١) لتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية ومذكرته الإيضاحية

مذكرة إيضاحية لمشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية

* أوجب المواد ٦٥ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية بما نصت عليه من أن « استقلال القضاء وحصانته ضمانتان أساسيتان لحماية الحقوق والحريات » ، وأن « السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون » ، وأن « القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة » .

* وليس من شك في أن هذه النصوص تستمد أصولها مما ورد في المذكرة الإيضاحية لقانون استقلال القضاء رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ من أن « الدستور المصرى أبرز حقيقة استقلال القضاء ولم يخلقها ، فمن طبيعة القضاء أن يكون مستقلاً ، والأصل فيه أن يكون كذلك ، وكل مساس بهذا الأصل من شأنه أن يعيب بجلال القضاء ، وكل تدخل في عمل القضاء من جانب أية سلطة من السلطتين الأخرتين يخل بميزان العدل ، ويقوض دعائم الحكم ، فالعدالة كما قيل قديماً أساس الملك » . وأردفت المذكرة : « أن الضمانات التي كفلتها نصوص ذلك القانون لا تعدو أن تكون خطوة يجب أن تتبعها خطوات .. ومن ثم ناطت بالقضاة أنفسهم واجب متابعة السعى دوماً لاستكمال أسباب استقلالهم ، وهو ما صارت تنادى به اليوم المواثيق العالمية لهذا الاستقلال » .

* كذلك فحين احتللت مصر بافتتاح مؤتمر العدالة الأولى في عام ١٩٨٦ ، حرص السيد رئيس الجمهورية على أن يعلن في تلك المناسبة « إن احترام المنصة العالية التي ترعى بكل الهيبة والجلال سيادة القانون العادل ، هي أولى مسؤوليات الحاكم والوزارات ، وهي

(١) وضعته الجمعية العمومية لنزاع القضاة بجلستها المقررة بتاريخ ١٨/١/١٩٩١ بعد أن ناقش قضاة مصر صورته الأولى طوال الشهر السبعة السابقة وكانت مجلة القضاة قد نشرت تلك الصورة بعدد يونيو ١٩٩٠ ثم ناقشتها الجمعية بجلستها المقررة ٢٢/١١/١٩٩٠ ثم استمرت المناقشة بجلسة ١٨/١/١٩٩١ حيث وافقت على صورته النهائية الراهنة وتم رفعه إلى رئيس الجمهورية ومجلس القضاء الأعلى على أمل النظر في اتخاذ إجراءات استصداره والقراره .

معيار إيمان جميع الأطراف في الحركة الاجتماعية بجوهر الديمقراطية والحرية ، ولا يتحقق احترام المنصة العالية بتأمين استقلال القضاء فقط ، بل يتطلب أيضاً توفير حياة كريمة آمنة للجالسين على هذه المنصة بقدر المستطاع .

• وهذا دعم كريم لاستقلال القضاء .

• وإيماننا بهذه المعاني السامية ، وعملاً على تحقيقها ، فقد أعد قضاة مصر المشروع المرافق لتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . وفيما يلي أهم الأحكام التي يتضمنها المشروع :

١ - الموازنة المستقلة للسلطة القضائية

• استقرت المواثيق العالمية لاستقلال القضاء على أن أعظم الأمور خطراً على استقلال السلطة القضائية يتمثل في التقدير عليها في مواردها ورواتب رجالها ومخصصاتهم حتى توقف مواقف المستجدي من السلطين الآخرين ، ومن ثم أضحي استقلال القضاء يستوجب - في كل فله - أن يستقل بشئونه المالية كافة حتى يتسنى له أداء رسالته في حماية الحقوق والحريات .

• ومنذ سنوات استقلت السلطة التشريعية في مصر بموازنتها ، كما استقلت بها جهات عديدة أخرى - كالمحاكمة الدستورية العليا ، والجهاز المركزي للمحاسبات ، وجهاز المدعي العام الاشتراكي - وفي عام ١٩٧٦ رأى المشروع أن يحقق جانباً من هذا الاستقلال للسلطة القضائية من خلال المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فأصدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن موازنة تلك الهيئات والجهات المعاونة لها ، وأوجب به أن تكون لها مجمتعة موازنة مستقلة تدرج رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة ، وأسند إلى المجلس الأعلى لهذه الهيئات ، الاختصاص بنظر مشروع هذه الموازنة والسلطات المخولة لوزير المالية بشأن تنفيذها ، كما أسند إلى نائب رئيس المجلس اختصاصات وزير التنمية الإدارية ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في هذا الشأن .

• ويموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ أعاد المشرع مجلس القضاء الأعلى ، ونقل إليه أكثر ما كان يختص به المجلس الأعلى للهيئات القضائية من شئون القضاة - عدا شئون موازنتهم - والفصحت المذكرة الإيضاحية لذلك القانون عن أن إنشاء مجلس القضاء الأعلى من رجال القضاء أنفسهم قصد به تأكيد استقلال القضاء المنصوص عليه في المادتين ١٦٥ ، ١٦٦ من الدستور ، وما تستوجبه أحكام هاتين المادتين من عدم تدخل أية سلطة في شئون العدالة .

• ومن أجل ذلك ، واستكمالاً لاستقلال القضاء ، وتمكيناً له من أداء رسالته على الوجه الكامل ، فقد عني المشروع بالنص على أن تكون للسلطة القضائية وأعاونها من العاملين بالجهاز الإداري بالمحاكم والنيابة العامة وموازنة مستقلة وحساب ختامي - يعدان على

النمط المقرر لموازنة الهيئات القضائية - وتدرج هذه الموازنة رقماً واحداً في الموازنة العامة للدولة ، كما نقل المشروع إلى مجلس القضاء الأعلى وإلى رئيسه وإلى أمانته العامة الاختصاصات المالية المسندة إلى غيرهم بموجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ فيما يتعلق بهذه الموازنة وتنفيذها .

• وحتى يكون هذا الاستقلال فعالاً ومحققاً للغايات الدستورية المرجوة ، فقد نص المشروع على أن تتكون موارد هذه الموازنة مما تخصصه لها الدولة من اعتمادات مالية وحصيللة الرسوم القضائية والغرامات التي يقضى بها والأموال التي يحكم بمصادرتها ، وذلك دون إخلال بما هو مخصص من هذه الأموال والغرامات لصالح الجهات الأخرى .

• كما نص المشروع على أن تسرى على هذه الموازنة والحساب الختامي فيما لم يرد بشأن نص خاص في هذا القانون أحكام قانون الموازنة العامة للدولة (م ٧٧ مكرراً ٥٠) .

٢- دعم مجلس القضاء الأعلى واختصاصاته

• لما كان مجلس القضاء الأعلى قد انشئ ، وعلى ما سلف ، من بين رجال القضاء أنفسهم ليتولى شئونهم ويكون مناط استقلالهم ومظهر هذا الاستقلال وضمانه وهو الحارس لهذا الاستقلال ، فقد وجب دعمه من حيث التشكيل والاختصاص .

• أما من حيث التشكيل ، فقد رؤى أن يضم - إلى جانب من يتولون مناصب القمة في القضاء - عضواً من محكمة النقض وآخر من محكمة استئناف القاهرة - تنتخب كل منهما الجمعية العامة للمحكمة ، وذلك اقتداء بما يجرى عليه العمل في القانون والقضاء وما جرت عليه التشريعات المصرية السابقة (م ٧٧ مكرراً ١٠) .

• فلقد انشئ أول مجلس للقضاء في مصر بالرسوم رقم ٣١ لسنة ١٩٣٦ وضم أربعة من مستشاري محكمة النقض ومحكمة استئناف القاهرة ويجرى اختيارهم بطريق الانتخاب من الجمعية العامة لكل من المحكمتين . كما انشئت بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ - وبقرار من وزير العدل - لجنة مؤقتة لإبداء الرأي في شئون القضاة تضم مستشاراً من محكمة النقض وآخر من محكمة استئناف القاهرة ، تنتخب كل منهما الجمعية العامة لمحكمة .

• وهكذا اختار المشروع إحياء هذا التقليد القويم بعد أن دلت التجربة على أن وجود الأعضاء المنتخبين كان أمراً حيويّاً لنشاط المجلس في إصلاح شئون القضاء والقضاة .

• وغنى عن البيان أن انتخاب هؤلاء الأعضاء وفقاً لذلك التقليد يكون بطريق الاقتراع السري من بين مستشاري كل من المحكمتين .

• وأما من حيث الاختصاص فقد تغيا المشروع أن يكون زمام القاضى في يد ، مجتمع

إخوانه » ، فحرص على دعم سلطات المجلس بأن أسند إليه الاختصاص بوضع قواعد اختيار النيابة العامة ، وبترشيح التائب العام من بين نواب رئيس محكمة النقض ومن في درجتهم ، والتفرد بوضع قواعد منح رجال القضاء والنيابة العامة والإجازات الدراسية في الداخل والخارج ، وجعل للمجلس الكلمة النهائية في سائر الشؤون الإدارية للعدالة ، واستبدل لذلك عبارة « بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى » بعبارة « بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى » ، حيثما وردت في قانون السلطة القضائية . ولقد كان ذلك هو مسلك تشريعات القضاء السابقة على القانون الحالي .

(المواد ٣/٩ ، ٣/١٢ ، ٣٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٧ مكرراً ، ٧٧ مكرراً ، ١١٦ ، ١١٩) .

• ومن جهة أخرى فقد رؤى - إلى جانب النص على إنشاء الأمانة الفنية لمجلس القضاء الأعلى - إلحاق إدارة التفتيش القضائي بالمجلس ذاته ، فهي عونه على أداء مهامه المتعلقة بتقدير رجال القضاء وترقيتهم ونقلهم وسائر شؤونهم الوظيفية ، ومن المعلوم أن إدارة التفتيش الفني لأعضاء مجلس الدولة ليست من إدارات وزارة العدل بل هي جزء من مجلس الدولة بمقتضى المادة ٩٩ من قانونه الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

(م ٧٨) .

٣ - في النذب والإعارة

• لما كانت المساواة بين رجال القضاء من أهم ضمانات استقلالهم ، وكان السماح بتدبيرهم لغير العمل القضائي بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ والقوانين اللاحقة - قد تكشف مضاره وأخطاره ، إذ أسفر عن شغل كثير من رجال القضاء عن صرف كامل جهدهم لرسالتهم الجليلة ، وأدى في بعض الأحيان إلى المساس بمكانة القضاء والقضاة ، ولم تفلح الضوابط التي حاولها القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ في الحد من هذه الأضرار فقد ارتأى المشروع إلغاء النذب لغير وظائف السلطة القضائية والنيابة العامة حرصاً على كرامة القضاء وهيبته وعلى تخصيص وقت القاضي للعمل القضائي دون غيره . أما مدد الإعارة والنذب الجائز لوظائف السلطة القضائية - والعمل بالنيابة العامة - فقد حددها المشروع بأربع سنوات لا تصح مجاوزتها حتى لا تصبح هذه المدد - إذا استطاعت عن ذلك - سبيلاً إلى الانتقاص من المستوى الفني للقاضي ، أو إلى هجر كثير من رجال القضاء العمل بالمحكمة مع شدة حاجة المنصة إليهم . (مادة ٦٦) .

٤ - في المركز القومي للدراسات القضائية

• لما كان من المسلمات اليوم أن القضاء علم وقيم ، وإن رفع مستوى الكفاءة العلمية والفنية والمهنية لرجال القضاء ، يجب ألا يقتصر على الشبان حديثي التخرج الذين

يلحقون بالنيابة العامة ، وإن الدراسة الجادة المستمرة وغرس التقاليد القضائية ، والتدريب والتأهيل المتصل ، هي أمور بالغة الأهمية والحיוية للتكوين الفنى لرجال القضاء والنيابة العامة ولتخصصهم ، وذلك فى جميع المراحل واختلفت درجاتهم ووظائفهم ، ومكان ذلك فى المقام الأول هو مركز الدراسات القضائية . فقد وجب دعم كيان هذا المركز ورسالته بالنص على اختصاصاته فى قانون السلطة القضائية وجعل اجتياز دورته بنجاح شرطاً من شروط التعيين فى أول الوظائف القضائية ، وشرطاً لترقية المترشح للترقية ، ومقدمة ضرورية لتولى أنواع القضاء المتخصص - كالقضاء التجارى والبحرى والضريبى وقضاء الأمور المستعجلة وقضاء الأحوال الشخصية وقضاء العمال والإيجارات - وهو ما يقتضى كذلك أن يكون للمركز دورة فى تأهيل من يتولون العمل بالنيابات المتخصصة كنيابات النقض والأحوال الشخصية وغيرها .

• وإذا كان هذا المركز الذى أنشئ أساساً لتأهيل من يتولون القضاء ، لم يتح له إلى الآن أن يدرب غير معلولى النيابة ! ثم شغل بتدريب آخرين من الهيئات القضائية وغيرهم من الداخل ومن الخارج ، فقد رأى المشروع أن يبرز المهمة الأساسية للمركز : وهى تأهيل رجال القضاء والنيابة العامة علمياً وتطبيقياً لأداء رسالتهم والارتقاء بالمستوى الفنى لهم . ولا بأس أن يعطى المركز - إلى جانب أداء هذه الرسالة - جانباً من جهوده لدورات تؤهل غيرهم ، ودورات تدرب أعاونهم من خبراء ومترجمين وكتاب ومحضرين ، وقرانهم من الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول الصديقة والشقيقة (مادة ٧٧ مكرراً ٦) .

٥. فى شأن سن التقاعد

• من المعلوم أن سن تقاعد رجال القضاء فى كثير من دول العالم المتقدمة يتراوح بين الخامسة والستين والخامسة والسبعين - بل إن بعض الدول تترك لكل قاض من قضاتها تحديد تاريخ تقاعده حسب قدرته على الاستمرار فى أداء رسالة القضاء - ولقد كان مستشارو محكمة النقض عندنا منذ إنشائها فى سنة ١٩٣١ وحتى سنة ١٩٤٢ يتقاعدون فى سن الخامسة والستين . وكانت سن التقاعد لمستشارى محكمة الاستئناف المختلطة سبعين سنة .

• وإذا كان رجال القضاء كلما تقدمت به السن يزداد علماً وخبرة ، ونضجاً وحكمة ، ويصبح أكثر قدرة على النفاذ إلى الحقائق واستخلاص النتائج ، وكان القضاة بعد سن الستين هم ثروة يجب الحفاظ عليها ، وكانت محاكمنا تفقد كل سنة أعداداً كبيرة من هذه الخبرات التى بلغت قمة النضج القضائى ، فى الوقت الذى تشكو فيه هذه المحاكم من النقص الملحوظ فى أعداد القضاة ، مع الزيادة المضطربة فى أعداد القضايا ، فى مختلف

درجات التقاضي ، فإنه يكون من غير المقبول أن يفرط الوطن في شيوخ القضاة وهم صفوة الكفايات ذوي الخبرة الطويلة القادرين على العطاء في محرابهم !

* وإذا كان رفع سن التقاعد إلى الخامسة والستين قد يؤدي إلى تجميد الترقيات والتقلات ، فقد رأى المشروع استمرار العمل بنص المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية - الذي يوجب تقاعد رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة عند سن الستين ويستبقى في الخدمة بعد ذلك وإلى نهاية السنة القضائية من يبلغ سن الستين قبل انتهائها دون أن تحسب مدة الاستبقاء في تقدير المعاش أو المكافأة - مع ضبط حكم هذا النص ومدة للعمل بدوائر المحاكم - مدة خمس سنوات أخرى بالشروط ذاتها لمن يرغب من المستشارين ومن في درجتهم على الأقل ممن أمضوا في العمل الفعل بالمحاكم مدة لا تقل عن خمس سنوات على أن يمنح المستشار خلال مدة البقاء مكافأة تعادل الفرق بين المعاش والمخصصات المقررة له أو لمن يليه في أقدميته فحسب ، وهو الأمر المقرر بالنسبة لاساتذة الجامعات المتفرغين ، وذلك بنص المادة ١٢١ من قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

* وإذا كان النص يحقق المصلحة العالمة ، إذ يستبقى للعمل في دوائر المحاكم شيوخ القضاة ممن توافرت فيهم شروط الخبرة للفصل في الدعاوى والطعون المنظورة أمامها ، وذلك دون أن تكتسب بينهم ، كما أنه يكفل حقوق زملائهم في الترقيات والتقلات دون إلحاق ادنى ضرر بهم ، فقد وافق عليه - وعلى سائر نصوص المشروع - رجال القضاء والنيابة العامة في جميعتهم العمومية المعقودة بتاريخ ١٨ يناير ١٩٩١ بالإجماع .

٦- في شأن نادي القضاة

* لم تتضمن التشريعات المنظمة للقضاء - حتى الآن - نصوصاً بشأن نادي القضاة . وظل هذا النادي منذ انشائه في سنة ١٩٣٩ جمعية خاصة مشهورة وفقاً للقانون الجمعيات الذي تشرف على تنفيذه وزارة الشؤون الاجتماعية وذلك وضع غريب على النادي وأعضائه - وهم رجال السلطة القضائية دون غيرهم - كما هو غريب على اختصاصاته واهتماماته المتخلطة بالعمل على دعم استقلال القضاء ورعاية مصالح رجاله والمحافظة على تقاليدهم ، في حين أن مؤتمرات وموائق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان ، وسائر المؤتمرات العلمية والقضائية التي عقدت من أجل استقلال القضاء في مختلف دول العالم ، عنيت بتوكيد حق رجال القضاء وواجبهم في أن تكون لهم جمعياتهم الخاصة لرعاية شؤونهم والنهوض بتكوينهم والدفاع عن استقلالهم ، ومن ذلك المؤتمرات التي عقدت في مونتريل وميلانو وكراكس وغيرها في السنوات الست الأخيرة .

* ولا مراء في أن خضوع القضاة في ممارسة هذا الحق لإشراف ورقابة أية جهة إدارية

من جهات السلطة التنفيذية هو أمر يتعارض مع حقهم الدستوري في الاستقلال بشئونهم والدفاع عن هذا الاستقلال - خاصة مواجهة السلطة التنفيذية ذاتها !

* ولقد أصبح نادى القضاة المصرى بنشاطه الجم ، واعتزازه ، وارتباط رجال القضاء به ارتباطا وثيقا مركز إشعاع ثقافى وعلمى ووطنى لهم يوثق الصلات بينهم ويرعى شئونهم العلمية والثقافية والاجتماعية ويعمل على استقلالهم .

* ومن اجل ذلك حرص المشروع على أن يضع في هذا الإطار الاصول للنادى وفروعه ونشاطه . ويجعل لأعضائه - وهم رجال القضاء العاملين والمتقاعدين - الحق في وضع سائر احكام نظامه الاساسى على النحو الذى يروه ، بحيث يستقلون بشئونهم فيه باعتباره - وعلى ما جرى قضاء محكمة النقض - شأنا من هذه الشئون . (مادة ١٣٠ مكررا ١ ، ٢) ، كما حرص المشروع على أن يمنح النادى الشخصية الاعتبارية العامة حتى تخضع قراراته للمراقبة القضائية امام محكمة النقض دون غيرها ، حفاظاً على هيبة القضاء والقضاة ، وحتى تستقل السلطة القضائية بشئونها الداخلية فلا يكون لأية سلطة سواها من سبيل أو رقابة عليهم في تلك الشئون .

٧ - اصلاحات وضمانات ، وأحكام أخرى متفرقة

* لما كانت اسباب تراكم القضايا وتباعد فترات تاجيلها امام المحاكم المدنية ترجع في الاغلب الاعم منها إلى ما تستوجب إجراءات تحضير الدعاوى من ضرورة إعلان الخصوم ، وإعادة إعلانهم ، وتبادل المستندات والمذكرات ، وندب الخبراء ، وغير ذلك من صور التحضير التى لا يملك القضاء للفصل في الدعاوى بدونها ، لما كان ذلك وكان في التوسع في نظام النيابة المدنية وإطلاق دورها في تحضير تلك الدعاوى لدى جميع درجات المحاكم ما يوفر لها الرقابة اليومية على جدية الإجراءات وصحة الإعلانات ، ويحقق السرعة في إنجاز مراحل التحضير ويهيئ الدعاوى لعرضها على المحاكم للفصل فيها في اقصر وقت ممكن ، فقد ارتأى المشروع تعديل المادة ٢١ من القانون وذلك بالنص على أن يكون للنيابة العامة الاختصاص بتحضير الدعاوى المدنية والتجارية على النحو الذى يبينه قانون المرافعات .

ولا مراء في أن وضع هذا النص موضع التنفيذ - مع التوسع في دور مركز الدراسات القضائية على نحو مسلف - سيكون من شأنه سرعة تكوين أعضاء النيابة العامة وتمرسهم على المجالين المدني والجنائي بما يحقق الصالح العام للقضاء والمتقاضين .

* وإذا كان العمل قد اقتضى أن يكون لدى كل محكمة استئناف نائب عام مساعد ، فقد رأى تعديل نص المادة ٢٥ من القانون بحيث تكون له في دائرتها الاختصاصات المنوطة بالمحامى العام .

* وحتى لا يكون الإشراف على السجنين وإلى حكمها مقصوراً على رؤساء النيابة العامة على الأقل ، فقد رأى تعديل نص المادة ٢٧ من القانون بحيث يكون هذا الإشراف منوطاً برجال النيابة ممن لا تقل درجتهم عن وكيل نيابة من الفئة الممتازة .

* ودعماً لسلطات الجمعيات العامة للمحاكم ، أفرد لها المشروع الاختصاص بوضع قواعد العمل والندب بين الدوائر المختلفة ، وقصر مايجوز التفويض فيه على غير ذلك مما يدخل اختصاصها في حدود هذه القواعد (م . ٣) .

* وحتى لا تحرم محكمة النقض من الكفايات الذين يحل عليهم الدور للترشيح للتعين فيها ، فقد رأى نزولاً على الاعتبارات العملية - وبالإضافة إلى دعم سلطات شيوخ المحكمة في اختيار رئيسها والنواب والمستشارين بها - واتساقاً مع ما قضى به القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٨١ - من تعديل لشروط السن عند التعيين بمحاكم الاستئناف بتخفيضه بمقدار سنتين - أن يعدل نص البند الثاني من المادة ٣٨ من القانون القائم بتخفيضه بالمقدار ذاته لمن يولى القضاء بمحكمة النقض بحيث لا يقل سنه عن واحد وأربعين سنة (م ٢/٤٤) .

* وتامياً لحق رجال القضاء في أن تكون الأحكام والقرارات الصادرة من المجلس المتصوص عليه في المادة ٩٨ من القانون قابلة للطعن أمام درجة أخرى - نزولاً على ما تنادي به المواثيق العالمية لاستقلال القضاء .. وتحقيقاً لمزيد من الطمأنينة والشعور بالعدل بين سدة العدالة ، وبدفعاً لشبهة عدم دستورية النص على تحصين تلك القرارات والأحكام من الطعن عليها أمام أية جهة قضائية - فقد رأى النص على إجالة الطعن فيها أمام الدائرة المخطوط بها في محكمة النقض للنظر في سائر طلبات إلغاء القرارات المتعلقة بأى شأن من شئون رجال القضاء (م ٨٣ ، ١٠٧) .

* كما رأى للاعتبارات ذاتها ، وتحقيقاً لمزيد من الضمانات تشكيل المجلس المشار إليه من أعضاء يترغون لإداء الرسالة المخطوة به ، (م ٨٩ ، ١٩٩٠) وتقرير اختصاص الدائرة المشار إليها بنظر طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية التي تختص بطلب إلغائها ، وزيادة ميعة الطعن في هذه القرارات إلى ستين يوماً . وتقرير حق الطالبين في أن يجنبوا عنهم رجال القضاء العاملين أو السابقين بدلاً من قصر حقهم في الإنابة على العاملين من غير مستشاري محكمة النقض حتى تكون للطالبين مكتة إنابة المحامين من رجال القضاء السابقين ، خاصة وأن الطالبين قد يكونوا ورثة أو مستحقين في المعاش لا تيسر لهم الإنابة من العاملين . (م ٨٣ ، ٨٥) .

* كذلك ، وتنظيماً للتبادل بين وظائف النيابة العامة والقضاء ، وضبطاً لقواعد الاختيار من بين المرشحين لشغل وظائف معاوني النيابة العامة ، فقد رأى - مع تقييد مدة

العمل بالنيابة العامة - وضع الضوابط لهذين الأمرين بما يحقق المصلحة العامة على الوجه الأكمل ، مع إلغاء النص على تبعية رجال النيابة العامة لوزير العدل نزولاً على حكم المادة ١٦٦ من الدستور (المواد ٢٦ ، ١٦٦ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٦) .

• وحرصاً على كرامة القضاء والقضاة ، واحتراماً لما هو مقرر بنص المادة ٩٦ من القانون من حظر اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو القبض عليه في غير الأحوال المبيّنة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى فقد رأى تأييد انتهاك هذا الحظر ، وتنظيم حق الادعاء المباشر للمضروء منه بما يكفل ضبط حكمه والالتزام به من جانب الكافة .

• كذلك وحفاظاً على كرامة ومسئوليات مناصب القضاة وتعزيراً لاستقلال القضاء ، وتوفيراً للمرونة اللازمة في مواجهة مآلذ يطرا أولاً بأول على القوة الشرائية للعملة من عوامل التضخم الاقتصادى وضرورة تعديل جدول المرتبات وقواعده بما يتفق مع هذه المتغيرات ، فقد رأى أن يكون تعديل ذلك الجدول بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس القضاء الأعلى ، ولا يتسنى ذلك بداهة إلا في حدود الموارد المتاحة لموازنة السلطة القضائية . (م ٢/٦٨) .

• وتقديراً للاعتبارات ذاتها ، وتحقيقاً للمساواة بين الأجيال المتعاقبة من رجال القضاء ، وإيماناً في بث روح الثقة والطمأنينة في نفوسهم حتى لا يشغلهم شاغل على مصائيرهم عن أداء رسالتهم المقدسة على أكمل وجه ، فقد اتجه المشروع إلى معالجة آثار التضخم الاقتصادى بالنسبة لمعاشاتهم ، فواجب أن تعاد تسويتها وفقاً لما قد يطرا على أسس التسوية من تعديلات تشريعية ، بحيث لا يقل معاش الأقدم عن معاش الأحدث في شغل الدرجة الواحدة متى كانت مدة خدمتهما متساوية ، على أن يتحمل صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية ما يترتب على ذلك من فروق (م ٧) .

• هذا بيان لأهم الأحكام التى رأى قضاة مصر أن يضمنوها مشروع القانون المرافق ، وهو معروض للنظر في إصداره وإقراره . والله من وراء القصد ...

الجمعية العمومية لقضاة جمهورية مصر العربية

١٩٩١/١/١٨

مشروع
قرار رئيس جمهورية مصر العربية
بمشروع القانون رقم لسنة ١٩٩١
بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

رئيس الجمهورية ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ،

وعلى قانون الرسوم القضائية في المواد المدنية رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ ،

وعلى قانون الرسوم أمام المحاكم الشرعية رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ ،

وعلى قانون الرسوم في المواد الجنائية رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ،

وعلى قانون الرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال رقم ١ لسنة ١٩٤٨ ،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ،

وعلى قانون تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ ،

وعلى قانون تنظيم السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ ،

وعلى قانون تنظيم شئون البعثات والأجازات الدراسية والمنع رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٩ ،

وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلى قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ،

وعلى قانون المجلس الأعلى للهيئات القضائية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ ،

وعلى قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ،

وعلى قانون إنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ ،

وعلى قانون موازنة الهيئات القضائية والجهات المعاونة لها رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ ،

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٤٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء المركز القومي للدراسات القضائية ،

وبعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى والمجلس الأعلى للهيئات القضائية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ،

قصر مشروع القانون الآتى نصه يقدم الى مجلس الشعب :

« المادة الأولى »

يستبدل بنصوص الفقرة الثالثة من المدة ٩ ، والفقرة الثالثة من المادة ١٢ ، والمواد ٢٦ ، ٢٧ ، والفقرتين الأولى (ب) والثانية من المادة ٣٠ ، والمادة ٣٦ ، والمادة ٣٨ (بند ٢) ، والمواد ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٩ . والفقرة الخامسة من المادة ٧٧ ، والمواد ٧٧ مكررا (١) ، ٧٧ مكررا (٣) و٧٨ ، والفقرة الأولى من المادة ٧٩ ، والمادة ٨٠ والفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٣ والمواد ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، والفقرتين الثانية والخامسة من المادة ١١١ ، والمادة ١١٩ ، والفقرة الخامسة من المادة ١٢٢ ، والفقرة الأولى من المادتين ١٢٥ ، ١٢٦ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ النصوص الآتية :

مادة ٩ (الفقرة الثالثة) : ويكون النذب بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى لمدة سنة على الأكثر قابلة للتجديد .

مادة ١٢ (فقرة ثالثة) : ويصدر بالنظام الذى يتبع فى التخصص قرار من وزير العدل بناء على اقتراح مدير إدارة التفتيش القضائى وموافقة مجلس القضاء الأعلى على أن تراعى فيه القواعد الآتية :

أولاً : يكون تخصص القاضى فى فرع أو أكثر من الفروع الآتية :
جنائى - مدنى - أحوال شخصية - مسائل اجتماعية (عمال) .
ويجوز أن تزداد هذه الفروع بقرار من مجلس القضاء الأعلى .
ثانياً : يقرر مجلس القضاء الأعلى الفرع الذى يتخصص فيه القاضى بعد استطلاع رغبته واجتيازه بنجاح دورة تدريبية فى المركز القومى للدراسات القضائية .

مادة ٢١ : تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانوناً .
ويكون لها الاختصاص بتحضير الدعاوى المدنية والتجارية على النحو الذى يبينه قانون المرافعات المدنية والتجارية .

مادة ٢٦ : رجال النيابة تابعون لرؤسائهم بترتيب درجاتهم .

مادة ٢٧ : يتولى النائب العام وأعضاء النيابة ممن لا تقل درجاتهم عن وكيل نيابة من اللثة الممتازة الإشراف على السجون العامة والمركزية وغيرها من الأماكن التى تنفذ فيها الأحكام الجنائية أو التدابير أو الأوامر المقيدة للحرية .

ويحيط النائب العام وزير العدل بما يبدو للنسابة العامة من ملاحظات في هذا الشأن .
مادة ٣٠ (فقرة اولى ب و فقرة ثانية) : ب - قواعد توزيع القضايا والندب بين الدوائر المختلفة .

وبجوز للجمعيات العامة أن تفوض إلى رؤساء المحاكم بعض ما يدخل في اختصاصها في البنود (ج ، د ، هـ ، و) .

مادة ٣٦ : تبلغ قرارات الجمعيات العامة للمحاكم ولجان الشؤون الوقتية بها إلى مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل ، وللمجلس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من وزير العدل أن يعيد إليها ما لا يرى الموافقة عليه من هذه القرارات لإعادة النظر فيه ، وله بعد ذلك أن يصدر قراره بما يراه في شأنها .

مادة ٣٨ (بند ٢) : لا تقل سنه عن ثلاثين سنة إذا كان التعيين في المحاكم الابتدائية ، وعن ثمان وثلاثين سنة إذا كان التعيين بمحاكم الاستئناف ، وعن واحد وأربعين سنة إذا كان التعيين بمحكمة النقض .

مادة ٤٤ : يكون شغل الوظائف القضائية سواء بالتعيين أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية .

ويعين رئيس محكمة النقض والنواب والمستشارين بها بناء على ترشيح جمعية خاصة من الرئيس والنواب وموافقة مجلس القضاء الأعلى ، على أن يكون الرئيس من بين أقدم خمسة من النواب رأسوا الدوائر بالمحكمة لمدة الستة الأخيرة على الأقل .

ويعين رؤساء محاكم الاستئناف ونوابها والمستشارون بها والرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاة بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

ويعتبر التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى مالم يحدد المجلس تاريخاً آخر .

مادة ٤٥ : تنشأ وظائف مساعد أول وزير العدل ومساعدى الوزير بناء على اقتراح الوزير وموافقة مجلس القضاء الأعلى .

وتشغل هذه الوظائف بطريق الندب من بين المستشارين أو المحامين العاملين على الأقل لمدة ستة قلبية للتجديد ، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

وتشغل وظائف وكلاء وأعضاء الإدارات بوزارة العدل بطريق الندب من بين رجال القضاء أو النيابة العامة من درجة رئيس محكمة أو ميعادها على الأقل ، وذلك لمدة ستة قلبية للتجديد بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .
وإن جميع الأحوال يجوز شغل وظيفة من يندب وفقاً لأحكام الفقرتين السابقتين .

ويجوز النذب للمكتب الفني ولوزير العدل ولشئون الإدارات القانونية من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى مع مراعاة الأحكام الواردة في قوانينها .

مادة ٦٥ : يجوز إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضى وموافقة مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٦٦ : لا يجوز نذب أو إعارة رجل القضاء أو النيابة العامة وفقاً للمواد ٥ ، ٩ ، ٤٥ ، ٦٥ ، والفقرة السادسة من المادة ٧٧ مكرراً (١) والفقرة الثالثة من المادة ٧٧ مكرراً (٦) والفقرة الأولى من المادة ٧٨ ، المادة ١٢٢ إلا إذا كان المرشح قد أمضى في العمل بدوائر المحاكم أربع سنوات على الأقل واستوفى تقارير الكفاية فيها .
كما لا يجوز أن تزيد مدة الإعارة أو النذب - لغير التدريس في المركز القومى للدراسات القضائية - على أربع سنوات متصلة .

وتعتبر المدة متصلة في تطبيق أحكام هذا القانون إذا قل الفاصل الزمني عن أربع سنوات .

ويجوز شغل وتظيفة المعار بدرجتها إذا كانت مدة الإعارة لا تقل عن سنة ، فإذا عاد المعار إلى عمله قبل نهاية هذه المدة يشغل الوظيفة الخالية من درجته ، أو يشغل درجته الأصلية بصفة شخصية على أن تسوى حالته على أول وظيفة تخلو من درجته .
وفي جميع الأحوال يجب ألا يترتب على الإعارة أو النذب إخلال بحسن سير العمل .

مادة ٦٩ : سن التقاعد لرجال القضاء والنيابة العامة ستون سنة ميلادية .
ومع ذلك إذا كان بلوغ القاضى سن التقاعد قبل انتهاء السنة القضائية في نهاية سبتمبر فإنه يبقى في الخدمة حتى هذا التاريخ دون أن تحسب هذه المدة في تقدير المعاش أو المكافأة .

كما يبقى للعمل بدوائر المحاكم حتى سن الخامسة والستين ووفقاً لحكم الفقرة السابقة ، المستشارون ومن درجتهم على الأقل ممن أمضوا في العمل الفعلي بالمحاكم مدة لا تقل عن خمس سنوات . ويحدد مجلس القضاء الأعلى المحاكم التي يعملون بدوائرها دون إخلال بأقدمية كل منهم وقت بلوغ سن التقاعد .

ويمنح القاضى خلال مدة البقاء مكافأة تعادل الفرق بين المعاش والمخصصات المقررة له قبل التقاعد ، أو تلك التي تتقرر لمن كان يليه في الأقدمية في ذلك الوقت ، أيهما أصح له ، ولا تخضع هذه المكافأة للضرائب .

وتسرى على من يبقى في العمل سائر أحكام قانون السلطة القضائية عدا ما تعلق منها بالترقية والإعارة .

مادة ٧٧ (الفقرة الخامسة) : فإذا عك خلال سنة من تاريخ عمله بقرار اعتباره مستقيلاً وقدم اعداراً عرضها مدير إدارة التفتيش القضائي على مجلس القضاء الأعلى ، فإن تبين له جديتها اعتبر غير مستقيل ، وفي هذه الحالة تحسب مدة الغياب اجازة من نوع الاجازة السابقة او اجازة عادية بحسب الاحوال .

مادة ٧٧ مكرراً (١) : يشكل مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة ، محكمة النقض وآخر من الرؤساء بمحكمة استئناف القاهرة تختار كل منهما الجمعية العامة لمحكمة لمدة سنتين ، كما تقوم كل جمعية باختيار عضوين احتياطيين من نفس الدرجة .
وعند خلو وظيفة رئيس محكمة النقض او غيابه او وجود مانع لديه ، يحل محله في رئاسة المجلس اقدم نوابه .

وعند خلو وظيفة احد اعضاء المجلس او غيابه او وجود مانع لديه ، يحل محل النائب العام اقدم نائب عام مساعد ، ويحل محل كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وادام رؤساء محاكم الاستئناف ، من يليهما في الاقدمية من رؤساء محاكم الاستئناف ، ويحل محل اقدم نواب رئيس محكمة النقض من يليه في اقدميته بها ويحل محل كل من العضوين الباقيين احد العضوين الاحتياطيين من محكمته مع مراعاة الاقدمية فيما بينهما .
ويتولى رئيس المجلس تنفيذ قراراته ، كما ينوب عنه في صلاته بالغير ويمثله امام القضاء .

وتلحق بالمجلس امانة فنية يتولى رئاستها احد نواب رئيس محكمة النقض من غير اعضاء المجلس يعاونه عدد كاف من الاعضاء بدرجة رئيس محكمة على الاقل .
ويندب رئيس الامانة وعضاؤها على سبيل التفرغ بقرار يصدر من وزير العدل بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .

مادة ٧٧ مكرراً (٣) : يجتمع مجلس القضاء الأعلى بمحكمة النقض بدعوة من رئيسه او بطلب من وزير العدل . ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا بحضور خمسة على الاقل ، وتكون جميع مداولاته سرية . وتصدر القرارات باغلبية الحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .
وللمجلس أن يطلب من الجهات الحكومية وغيرها كل ما يراه لازماً من البيانات والاوراق .

مادة ٧٨ : تنشأ إدارة التفتيش تلتحق بمجلس القضاء الأعلى وتؤلف من مدير ووكيلين او اكثر ، وعدد كاف من المستشارين والرؤساء بالمحاكم ، وتشغل هذه الوظائف بطريق التندب ، وذلك لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من وزير العدل بناء على ترشيح المجلس .
ويضع المجلس لائحة للإدارة يبين فيها اختصاصها والقواعد والإجراءات اللازمة

لاداء عملها وعناصر تقدير الكفالية على أن يكون من بينها نتائج الدورات التدريبية واسباب إلغاء احكام القاضي أو نقضها أو تعديلها .

وتقدر الكفالية بإحدى الدرجات الآتية : ممتاز - جيد جداً - جيد - متوسط - ضعيف .
ويجب إجراء التفتيش مرة على الأقل كل سنتين ، على أن يودع تقرير التفتيش خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء التفتيش ، كما يجب أن يحاط رجال القضاء علماً بكل ما يودع في ملفات خدمتهم من ملاحظات أو أوراق أخرى .

مادة ٧٩ (الفقرة الأولى) : يخطر مدير إدارة التفتيش القضائي المختص من يقدر بدرجة متوسط أو ضعيف من رجال القضاء والنيابة العامة بدرجة كفايته ، وذلك بمجرد انتهاء الإدارة من تقديرها ، ولأن أخطر الحق في التظلم من التقدير في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار .

مادة ٨٠ : يكون التظلم بعريضة تقدم إلى إدارة التفتيش القضائي ، وعلى هذه الإدارة عرض التظلم على مجلس القضاء الأعلى خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه .

مادة ٨٣ (الفقرتان الأولى والثانية) : تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في طلبات الإلغاء والتعويض ، ووقف التنفيذ التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة عن القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم متى كان مبني الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة .

كما تختص الدوائر المذكورة دون غيرها بالفصل في الطعون التي ترفع إليها في الأحكام والقرارات الصادرة من المجلس المنصوص عليه في المادة ٩٨ من هذا القانون .

مادة ٩٨ : تأديب القضاة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس يشكل من اقدم ثلاثة من نواب رئيس محكمة النقض و اقدم اثنين من الرؤساء بمحكمة استئناف القاهرة وذلك من غير اعضاء مجلس القضاء الأعلى .
ويتولى رئاسة المجلس اقدم اعضاءه الحاضرين .

وعند غياب أحد الأعضاء أو وجود مانع لديه يحل محله الاقدم فالأقدم ممن يلونه في الأقدمية بمحكمته .

مادة ١٠٧ : يجب أن يكون الحكم الصادر من المجلس المنصوص عليه في المادة ٩٨ من هذا القانون مثملاً على الأسباب التي بنى عليها ، وأن تتلى أسبابه عند النطق به في جلسة سرية .

ويجوز للمناصب العام والمحكوم عليه الطعن في هذا الحكم خلال ستين يوماً وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٨٤ ، ٨٥ من هذا القانون .

مادة ١٠٨ : العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القضاة هي اللوم والنقل إلى وظيفة غير قضائية والعزل .

مادة ١٠٩ : يقوم وزير العدل بإبلاغ القاضي مضمون الحكم - الصادر بعزله أو نقله إلى وظيفة غير قضائية - خلال ثمان وأربعين ساعة من صدوره ، وتزول ولاية القاضي من تاريخ ذلك التبليغ ولو قرر بالطعن على الحكم .

مادة ١١٠ : يتولى وزير العدل تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس التأديب ، ويصدر قرار جمهوري بتنفيذ عقوبة العزل أو النقل إلى وظيفة قضائية متى صار الحكم نهائيا .
ويعتبر تاريخ العزل أو النقل من يوم نشر القرار في الجريدة الرسمية ، كما يصدر بتنفيذ عقوبة اللوم قرار من وزير العدل على ألا ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مادة ١١١ (الفقرتان الثانية والخامسة) : وبعد سماع طلبات ممثل النيابة العامة ودفاع القاضي أو من ينوب عنه يصدر المجلس حكمه مشتملاً على الأسباب التي بني عليها إما بقبول الطلب وإحالة القاضي إلى المعاش ، أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية ، أو توجيه اللوم إليه ، وإما برفض الطلب .
وتسرى أحكام هذه المادة على أعضاء النيابة العامة ، ويرفع الطلب في شأنهم من النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب مدير إدارة التفتيش القضائي .

مادة ١١٩ : يعين النائب العام بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح مجلس القضاء الأعلى من بين نواب رئيس محكمة النقض ومن في درجتهم .
وللنائب العام أن يطلب كتابة عودته إلى العمل بالقضاء ، وفي هذه الحالة تحدد أقدميته بين زملائه وفق ما كانت عليه عند تعيينه نائباً عاماً مع احتفاظه بمرتبه وبدلاته بصفة شخصية .

ويكون تعيين النائب العام المساعد والمحامي العام الأول باقياً أعضاء النيابة العامة بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى .
ولا يجوز أن يعين في وظيفة المحامي العام إلا من توافرت فيه شروط التعيين في وظيفة مستشار بمحكمة الاستئناف عدا شرط السن .
ويعتبر التعيين أو الترقية من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى إلا إذا حدد المجلس تاريخاً آخر .

مادة ١٢٢ (فقرة خامسة) : ويكون التقدير بإحدى الدرجات الآتية : ممتاز - جيد جداً - جيد - متوسط - ضعيف .

مادة ١٢٥ (فقرة أولى) : أعضاء النيابة يتبعون رؤسائهم والنائب العام ، وللنائب العام حق الرقابة والإشراف على جميع أعضاء النيابة .

مادة ١٢٦ (فقرة أولى) : للنائب العام أن يوجه تنبيهها لأعضاء النيابة العامة الذين يخلون بواجباتهم إخلالاً بسيطاً بعد سماع أقوال عضو النيابة ويكون التنبيه شفاهاً أو كتابة .

« المادة الثانية »

تستبدل كلمة « ست » بكلمة « ثمانى » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٢ ، وعبرة « النائب العام المساعد » بعبرة « محام عام » ، الواردة في المادة ٢٥ ، وعبرة « مجلس القضاء الأعلى » بعبرة « المجلس الأعلى للمهينات القضائية » الواردة في المواد ٤١ ، ١١٦ ، ١٣٩ ، وعبرة « في مجلس القضاء الأعلى والموازنة المستقلة » بعبرة « في مجلس القضاء الأعلى » الواردة كعنوان للفصل الخامس مكرراً من الباب الثانى ، وعبرة « في المركز القومى للدراسات القضائية والتفتيش القضائى » بعبرة « في التفتيش القضائى » الواردة كعنوان للفصل السادس من الباب الثانى ، وعبرة « العاملين أو السابقين » بعبرة « من غير مستشارى محكمة النقض » ، وعبرة « خلال ستين يوما » بعبرة « خلال ثلاثين يوما » ، الواردين في المادة ٨٥ ، وعبرة بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى « بعبرة » بعد أخذ رأى مجلس القضاء الأعلى الواردة في المادة ٨٧ ، وكلمة « ضعيف » بعبرة « اقل من المتوسط » الواردة في المادة ١١٢ ، وعبرة « رئيس مجلس القضاء الأعلى » بعبرة « وزير العدل » ، أيضاً وردت في المادتين ٧٩ ، ٩٤ ، والفقرة الأولى من المادتين ٩٩ ، ١١١ ، والمادة ١١٢ والفقرة الثالثة من المادة ١٢٦ ، وعبرة « في جميع الأحوال » بعبرة « وفي حالة » ، وكلمة « حكم » بكلمة « قرار » ، الواردين في الفقرة الثانية من المادة ١١٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

« المادة الثالثة »

يضاف إلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ثلاث مواد بأرقام ٧٧ مكرراً (هـ) و٧٧ مكرراً (٦) و١١٩ مكرراً نصوصها كالتالى :

مادة ٧٧ مكرراً (هـ) : تكون للسلطة القضائية المنصوص عليها في هذا القانون وأعوانها من العاملين بالجهاز الإدارى بالمحكمة والنيابة العامة موازنة سنوية مستقلة تدرج رقماً واحداً في موازنة الدولة ، تبدأ ببداية السنة المالية وتنتهى بنهايتها . كما يكون لهذه السلطة وأعوانها المشار إليهم حساب ختلى سنوى طبقاً لأحكام هذا القانون .
ومع عدم الإخلال بما هو مخصص لصالح الجهات الأخرى وقت العمل بهذا القانون ، فتكون موارد هذه الموازنة من حصيلة الرسوم القضائية أمام المحكم ، والغرامات المحكوم بها في المواد المدنية والجنائية وغيرها . والأموال والكفالات التى يحكم بمصادرتها ، وما تخصصه لها الدولة من اعتمادات مالية .

وتتولى الامانة العامة لمجلس القضاء الاعلى إعداد مشروعي الموازنة والحساب الختامي المشار إليهما على النمط المقرر بالنسبة لموازنة الهيئات القضائية في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ ، كما تتولى هذه الامانة تقديمهما إلى الجهة المختصة بعد بحثهما وإقرارهما من المجلس .

ويباشر مجلس القضاء الاعلى السلطات المخولة لوزير المالية في القوانين واللوائح بشأن تنفيذ الموازنة . كما يباشر رئيس المجلس السلطات المخولة لوزير التنمية الإدارية ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

وتسرى على هذه الموازنة والحساب الختامي فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون احكام قانون الموازنة العامة للدولة .

ويضع رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الاعلى اللوائح اللازمة لتنفيذ الاحكام المشار إليها في الفترات السابقة .

مادة ٧٧ مكررا (٦) : يلحق المركز القومي للدراسات القضائية بمجلس القضاء الاعلى ، ويصدر بنظامه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس ، ويتولى المركز الاختصاصات الآتية :

(١) إعداد وتدريب رجال القضاء والنيابة العامة واعوانهم والمرشحين لتولي وظائفهم ، وذلك لتأهيلهم علميا وتطبيقيا لممارسة اختصاصاتهم والارتقاء بالمستوى الفني لهم

(ب) جمع ونشر وحفظ الوثائق والتشريعات والأبحاث والمعلومات والسوابق القضائية وغير ذلك مما يساعد على حسن إدارة العدالة والخدمة العلمية والفنية لرجال القضاء والنيابة العامة .

ويجوز للمركز تأهيل وتدريب رجال القضاء والنيابة العامة واعوانهم بالدول الأخرى ، وغيرهم . وتبادل الوثائق والمعلومات القضائية والقانونية مع هذه الدول ومع المنظمات والجهات التي تباشر نشاطا مماثلاً .

ويكون نذب مدير واعضاء المركز ، من يقومون بالتدريس فيه رجال القضاء والنيابة العامة العاملين بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح مجلس إدارة المركز وموافقة مجلس القضاء الاعلى . ويكون نذب من عداهم بقرار من مدير المركز بعد موافقة مجلس الإدارة .

مادة ١١٩ مكررا : لا يجوز تعيين القاضى بالنيابة العامة دون موافقته ولا قبل مضي أربع سنوات من عمله بدوائر المحاكم وحصوله على تقريرى كفاية بدرجة جيد على الأقل . وفيما عدا النائب العام المساعد واعضاء نيابة التفتيش ومن لم يستوف في تاريخ تنفيذ الحركة القضائية شروط التعيين في القضاء ، لا يجوز ان تزيد مدة عمل اعضاء النيابة على أربع سنوات متصلة .

المادة الرابعة

يضاف البند والفقرات التالية إلى المواد ٣٨ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٧ مكرراً (٢) و٩٦ و١١٦ ، من قانون السلطة القضائية الصادر بالفاتون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وذلك على النحو الآتي :

أولاً : يضاف إلى المادة ٣٨ بند برقم ٦ نصه الآتي :

« أن يجتاز بنجاح دورة علمية بالمركز القومي للدراسات القضائية ، إذا كان المرشح للمعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة » .

ثانياً : تضاف إلى المادة ٦٨ فقرة ثالثة نصها الآتي :

« ويكون تعديل الجدول والقواعد الملحقة به بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس القضاء الأعلى » .

ثالثاً : تضاف إلى المادة ٧٠ فقرة أخيرة نصها الآتي :

« ولا يجوز أن يقل معاش القاضي عن المعاش الذي يتقرر في أي وقت لمن شغل وظيفته من بعده متى تساوت مدة خدمتهما ، ويتحمل صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ما يترتب على ذلك من فروق » .

رابعاً : تضاف إلى المادة ٧٧ مكرراً (٢) فقرة قبل الأخيرة نصها الآتي :

« ويضع مجلس القضاء الأعلى قواعد مع رجال القضاء والنيابة العامة الإجازات الدراسية في داخل البلاد وخارجها دون التقليد بالأحكام المنظمة لذلك في أي قانون آخر » .

خامساً : تضاف إلى المادة ٩٦ فقرتان أخيرتان نصها الآتي :

« ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون أخري يعاقب بالحبس والعزل كل من قبض على أحد رجال القضاء أو فتش شخصه أو مسكنه في غير الأحوال المشار إليها في هذه المادة ، وتختص محكمة الجنايات بالحكم في هذه الجريمة » .

ويجوز للمدعي بالحقوق المدنية رفع الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة مباشرة ولو كان المتهم موظفاً أو مستخدماً عاماً أو من رجال الضبط » .

سادساً : تضاف إلى المادة ١١٦ فقرة أخيرة نصها الآتي :

« ومع عدم الإخلال بحكم البند (٦) من المادة ٣٨ تحدد قواعد اختيار معلوني النيابة العامة بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناء على الاقتراح النائب العام » .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ باب ثالث مكرر عنوانه « في نداء القضاء » يتضمن مادتين برقمي ١٣٠ مكرراً (١) ، ١٣٠ مكرراً (٢) نصها الآتي :

مادة ١٣٠ مكرراً (١) : ويكون لرجال القضاء والنيابة العامة العاملين والمتقاعدين ناد

خاص بهم يقوم على توثيق رابطة الاخاء والتضامن فيما بينهم ودعم استقلالهم ورعاية مصالحهم وسائر شؤونهم العملية والثقافية والاجتماعية .

ويكون المركز الرئيسى للنادى بمدينة القاهرة . ويجوز إنشاء فروع له في سائر المحافظات .

ويتمتع النادى بالشخصية الاعتبارية العامة ، وبالإعفاءات والمزايا المقررة في قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة . ويمثله رئيس مجلس إدارته في صلاته بالغير وإمام القضاء .

وتضع الجمعية العمومية للنادى - منعقدة بالف عضو على الأقل - لائحة بنظامه الاساسى تبين فيها شروط العضوية ومقدار الاشتراكات ونظام الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واختصاصاتها وسائر الاحكام المنظمة للنادى وفروعه وتنشأته وذلك وفقاً لاحكام هذا القانون ، دون التقيد بالاحكام المنصوص عليها في القوانين المنظمة للنوادي والجمعيات والمؤسسات الخاصة .

ولا يجوز بغير موافقة مجلس إدارة النادى إنشاء ناد او جمعية او رابطة باسم رجال القضاء والنيابة العامة .

مادة ١٣٠ مكرراً (٢) : تبدأ السنة المالية للنادى ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

وتتكون الموارد المالية للنادى من :

(ا) رسوم العضوية والاشتراكات .

(ب) المبالغ التي تخصص له من موازنة السلطة القضائية .

(ج) الهبات والإعانات التي يقبلها مجلس الإدارة .

(د) حصيلة استثمار اموال النادى .

« المادة السادسة »

يستمر مجلس إدارة نادى القضاء القائم بالقاهرة وقت العمل بهذا القانون في مباشرة أعماله بصفة مؤقتة إلى أن يتم وضع النظام الاساسى وتشكيل مجلس الإدارة الجديدين . ويتولى ذلك المجلس دعوة الجمعية العمومية للانعقاد خلال سنتين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون لوضع النظام الاساسى الجديد وتحديد موعد انتخاب رئيس واعضاء مجلس الإدارة وفقاً لاحكام هذا النظام .

ويعتبر النادى القائم مندمجاً في النادى المنصوص عليه في المادة ١٣٠ مكرراً (١) من قانون السلطة القضائية فور إعلان نتيجة الانتخاب .

« المادة السابعة »

على النوادي والجمعيات والروابط الأخرى القائمة باسم رجال القضاء والنيابة العامة أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكام هذا القانون خلال ستة أشهر من تاريخ انتخاب مجلس الإدارة الجديد والا اعتبرت منحلة . وتولى مجلس إدارة النادي تصفيته وإل إليه فلغتها .

« المادة الثامنة »

يجوز لمن انتهت خدمته من رجال القضاء والنيابة العامة أن يطلب خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون العودة إلى العمل بدوافر المحاكم وفقاً لأحكام المادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية وطبقاً للقواعد التي يضعها مجلس القضاء الأعلى في هذا الشأن . ويصدر بإعادة التعيين قرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة المجلس .

« المادة التاسعة »

تعاد تسوية معاشات رجال القضاء والنيابة العامة السابقين وفقاً لحكم المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية . وذلك دون صرف أية فروق عن المدة السابقة .

« المادة العاشرة »

تلغى المواد ٤٦ و ٥٧ و ٦٢ و ٦٤ و ٩٣ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، كما يلغى كل نص آخر يتعارض مع أحكام هذا القانون .

« المادة الحادية عشرة »

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

رئيس الجمهورية

- تقديم للمستشار طارق البشرى ٥
- مقدمة المؤلف ١١
- إحدروا المزيد من طعون صحة العضوية ، ودعاوى
عدم الدستورية (!) {المقال الشفوى} ١٩
- {١} تقسيم موضوعات الدراسة التطبيقية الهائلة ٢٥
- {٢} مؤدى مدونات حكم المحكمة الدستورية ، ومقتضاه ٣٠
- {٣} هيئة وزارة العدل علي القضاء والقضاة ، وآثارها ٤٢
- حكم محكمة النقض برأيها في تزوير إنتخابات عام ١٩٩٠ ٤٤
- حكم مماثل يكشف عبئاً أشد وأخطر ، ويدعو المشرع للإصلاح ٥٩
- {٤} وزارة العدل تُزوّر الانتخابات ٦٤
- دراسة تحليلية للحكم الأول ، والأحكام المترتبة عليه ٦٦
- {٥} وزارة العدل تقول أن وكيل إدارة التفتيش القضائي
بها تابع لوزير الداخلية ، وتدير غرفة عمليات لتطويع
القضاة لرياسة مديري الأمن بالمخالفة للدستور ٧٨
- {٦} إنتخابات .. وكلمات .. وكلمات .. ولا ضمانات
تجربة البداوى ، المرافعة الفاسدة ، موافقة المجالس العليا الجماعية
والاجماعية على مخالفة الدستور ، اللغة الأقصَح ، الغول والقضاء ،
وثيقة عالمية ، وأخرى مصرية ، متطلبات الإستقرار السياسى ٩٤
- تعقيب للأستاذ سعد أبو السعود ١١١
- تعقيب أول للأستاذ مجدى صفنا ١١٦

- (٧) لا تظلموا القضاة ، فتمدحوا قدس القضاء : التزنية
وأهل التبرير ، أهمية الثقة العامة في القضاء ، لزوم الشفافية ،
مصادر الثقة ، نداء من أجل مصر ١١٨
- (٨) لماذا الأصرار على تزويد الانتخابات وعدم إستكمال
إستقلال القضاء : الجزء الأول من تقرير المجالس القومية ،
التعليمات المؤتممة ، سيف المعز وذهبه ، لزوم النذب بالأقدمية ،
التبعية الساحقة ، كلمات تاريخية لسعد زغلول ١٣٣
- تعقيب ثان للأستاذ مجدى مهنا ١٤٧
- رأى حر للأستاذ الدكتور محمد سليم العوا ١٤٩
- (٩) الإستقلال الإدارى والمالى للقضاء : الجزء الثانى من
تقرير المجالس القومية ، رويشة السنهورى ، مصطفى النحاس
والقضاة ، صبرى أبو علم ، أمانة في عنق وزارة العدل ، التحكم
الإدارى والمالى : منصب النائب العام ، سيف المعز والتفتيش
القضائى ، رؤساء المحاكم الابتدائية ، ذهب المعز ، التدخل
المحظور دستورياً وآثاره ، سعد زغلول والجرم المرتكب ١٥٣
- رأى حر للصحفى الكبير الراحل الأستاذ محمد الحيوان ١٧٣
- (١٠) درس العبور ، والأمل فى العبور الأكبر إلى الديمقراطية ... ١٧٥
- بين رجل الدولة ورجل القانون للمستشار طارق البشرى ١٩١
- القضاء المصرى ومحنة الانتخابات للمستشار طارق البشرى ... ٢٠٣

المؤتمرات والملاحق

الصفحة

- سبغ وثائق بما يخالف العملية الانتخابية من تزوير وإنحرافات ٢١٩
- القرار بقانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ (التعديل الحادى عشر) ٢٢٨
- حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية إسناد رئاسة لجان الاقتراع لغير قضاة المنصة ٢٣٠
- وثائق مؤتمر العدالة الأول : ٢٤٣
- خطاب الرئيس مبارك فى حفل الافتتاح ٢٤٤
- كلمة المستشار رئيس المؤتمر فى حفل الافتتاح ٢٥٠
- كلمة المستشار أحمد مكى أمين عام المؤتمر ٢٥٧
- كلمة المستشار حسام الغريانى المقرر العام للمؤتمر ٢٦٠
- إعلان التوصيات الصادرة عن المؤتمر : ٢٦٢
- فى مجال التشريع ٢٦٥
- فى مجال تيسير إجراءات التقاضى المدنية ٢٦٧
- فى مجال تيسير إجراءات التقاضى الجنائية ٢٧٣
- فى نظام القضاء ٢٧٧
- فى شئون القضاة ٢٨٢
- فى مجال أعوان القضاء ٢٨٧
- فى مجال المتابعة ٢٨٩
- خطاب رئيس نادى القضاة إلى الرئيس مبارك بتوصيات ندوة نزاهة الانتخابات ٢٩٠
- توصيات الندوة ، ومذكرة النصوص الأساسية الواجب تعديلها فى القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ ٢٩١
- مشروع قضاة مصر بقرار بقانون إستقلال القضاء مالياً وإدارياً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية كسائر الدول الديمقراطية ٣٠٢

فكرة !

إن واجبتنا أن نحمي القضاة .. هذا هو الحصن الوحيد الذي بقي لمصر عندما هبت عواصف الاستبداد، واقتلعت أغلب الحصون. والقضاة بشر، ونحن نطلب منهم أن يقفوا فوق البشر، وعلى ذلك فيجب أن نحيطهم دائماً بضمانات تحميهم وترفع مكانهم وبذلك نحمي أنفسنا.

ولقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً جنونياً، أصبح القاضى العادى لا يستطيع أن يوازن ميزانيته الشهرية بهذه القروش القليلة، فكيف نطلب من رجل أن يحكم بالعدل وهو مظلوم، ومركز القاضى يتطلب منه أن يحصر على مظاهر ليست مطلوبة من موظف آخر حتى ولو كان وزيراً.

والذى أعلمه أن القضاة كانوا أكبر الفئات مرتبات في مصر، وإذا بكادر القضاة يتخلف عن كادرات جميع موظفي الدولة، ذلك لأن للقاضى كرامة تجعله لا يشكو، ولا يدور على أبواب الوزارات طالباً العدل والإنصاف.

ومن حق هذا الرجل الصامت أن يجد من يطالب بمنحه حقوقه بغير أن يطالب بها، أو يلح فيها، أو يدور على الوزارات والمصالح يقدم الشكاوى والمذكرات والالتماسات. فيجب أن تسارع بإنصافه، وخاصة أن أغلب الكفاءات في القضاء المصرى بدأت تفكر في التخلي عن مناصبها، لا طمعاً في ثروة، ولكن سداً لحاجة ! إن أى قاضى كفاً في مصر يستطيع أن يترك منصبه، ويفتح مكتباً للمحاماة يدر عليه ألوف الجنيهات شهرياً، فإذا كانت عفة القاضى المصرى تمنعه أن يتخلى عن كرسيه، فإن أعباء الحياة التى تزايد كل يوم ستدفعه دفعاً إلى ترك منصبه، القاضى يتقاضى حالياً ٦٠ في المائة من مرتبه حوافز إنتاج وسياسة الدولة الآن مضاعفة حوافز الإنتاج إلى خمسة أضعاف المرتب، فلماذا يستنى القضاة وحدهم من هذه القاعدة.

يقال إن ميزانية وزارة العدل وضعت في يوليو الماضى ولا يمكن تعديلها إلا في يوليو القادم، على الرغم أنه توجد أكثر من وسيلة كان نضع رجباً بسيطاً على صحيفة كل دعوى لمحكمة حوافز إنتاج القضاة.

إن القاضى المصرى ينظر أحياناً في مئات الدعاوى كل يوم، والقاضى المصرى يبت في عدد منس القضايا أضعاف ما يبت القاضى في أمريكا أو في فرنسا أو في أى بلد متحضر في العالم .

ولهذا نرى أن هذه المسألة لا تتحمل التأخير ولا التأجيل ويجب أن تسارع إلى إنصاف القضاة المظلومين لنساعدهم أن يسارعوا برفع الظلم عن ألوف المظلومين .

مصطفى أمين

نشرت بمجلة القضاة عدد يناير - يونيو ١٩٩٠ الصادرة عن نادى القضاة

رقم الإيداع ١٥٩٩٨ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولى 0 - 057 - 209 - 977 I. S. B. N.

هذا الكتاب

- بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٨ قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية تعيين رؤساء لجان الاقتراع من غير أعضاء الهيئات القضائية.
- وبتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٢ أصدرت الحكومة ونشرت القرار بقانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديلات تشريعية لمعالجة آثار ذلك الحكم العظيم.
- وبتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٥ نشرت صحيفة الوفد الوطنية نداء بقلم رئيس تحريرها بعنوان (ياقضاة مصر .. قولوا لنا حتى نطمئن قلوبنا) تساءل فيه : أين نادى القضاة . وهل يحقق هذا التعديل توصيات مؤتمر العدالة الأول وتوصيات ندوة نزاهة الانتخابات اللذين عقدهما النادي في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ . والحكم سالف الذكر ؟
- وإذ تلقى رئيس التحرير من كاتب هذه السطور جواباً شفويّاً في اليوم ذاته . فقد بادر بنشره في اليوم التالي باعتباره مقالاً .
- وحرصاً على إستقلال القضاء . وسلامة تكوين السلطة التشريعية - فقد نشرت لي هذه الصحيفة الوطنية - عشرة مقالات خلبية أسبوعية لقيت إهتماماً كبيراً من السادة القراء فألح الصديق المهندس ماجد أحمد يحيى أن ينشرها في كتاب وفقاً لتواريخ نشرها على أن أبادر بتنقيح فكان هذا الكتاب . لوجه الله ووجه مصر

المؤلف

Bibliothèque Alexandrina



0659111



التمن : خمسة جنيهات فقط